جامعة عباس لغرور –خنشلة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الدبلوماسية الرقمية ودورها في السياسة الخارجية
دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالبة: حسيبة معوش

إشراف الأستاذة الدكتورة: أ.د هادية يحياوي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عواطف مومن	أستاذ محاضر (أ)	خنشلة	رئيسا
هادية يحياوي	أستاذ التعليم العالي	خنشلة	مشرفا ومقررا
دلال بحري	أستاذ التعليم العالي	باتنة 1	عضوا ممتحنا
سميرة ناصري	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	عضوا ممتحنا
نصيرة صالحي	أستاذ محاضر (أ)	خنشلة	عضوا ممتحنا
السعيد حفظاوي	أستاذ محاضر (أ)	خنشلة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

جامعة عباس لغرور –خنشلة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الدبلوماسية الرقمية ودورها في السياسة الخارجية
دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالبة: حسيبة معوش

إشراف الأستاذة الدكتورة: أ.د هادية يحياوي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عواطف مومن	أستاذ محاضر (أ)	خنشلة	رئيسا
هادية يحياوي	أستاذ التعليم العالي	خنشلة	مشرفا ومقررا
دلال بحري	أستاذ التعليم العالي	باتنة 1	عضوا ممتحنا
سميرة ناصري	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	عضوا ممتحنا
نصيرة صالحي	أستاذ محاضر (أ)	خنشلة	عضوا ممتحنا
السعيد حفظاوي	أستاذ محاضر (أ)	خنشلة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

جميع الحقوق محفوظة

No part of this thesis may be distributed, quoted or reproduced in any form without permission by the author

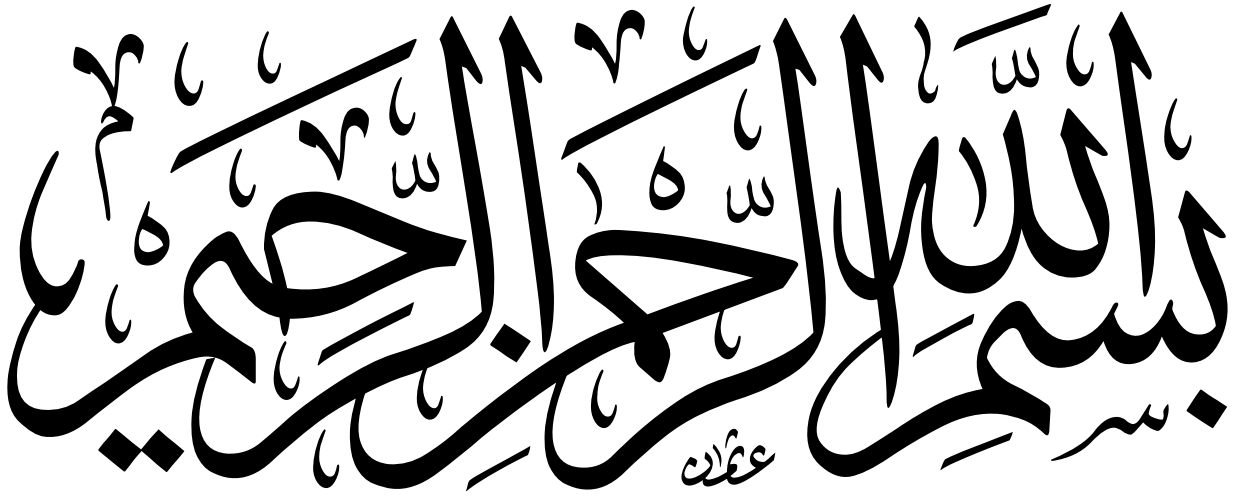
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا

إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العظيم

(سورة البقرة، آية 32)

شكر وتقدير

الشكر لله والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير لأستاذتي:

الأستاذة الدكتورة: هادية يحياوي

تدريسا وإشرافا

أسأل الله أن يجزيها خير الجزاء على توجيهاتها العلمية السديدة

ودعمها اللامتناهي

كذلك أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل المشاركين في لجنة المناقشة بوقتهم وجهدهم

كما يلزمني واجب الوفاء والعرفان أن أتقدم بالشكر والتقدير لأساتذتي الأفاضل الذي تشرفت بتدريسهم لي طوال مشواري الدراسي والجامعي بجامعتي باتنة وخنشلة

وكل الشكر والتقدير لكل من كان لي عونا وسندا.

حسيبة

الإهداء

اللهم منك وإليك...

ثم

إلى روح الغالية على قلبي...

فقيدتي ونور عيني...التي كانت تتمنى لي أعلى المراتب

والدتي ..."جميلة"

جميلة الوجه والروح...

رحمها الله...

حسيبة

خطة الدراسة

مقدمة الدراسة

الفصل الأول: الدبلوماسية الرقمية والسياسة الخارجية

المبحث الأول: الدبلوماسية والسياسة الخارجية: مدخل مفاهيمي نظري

- المطلب الأول: تطور مفهوم الدبلوماسية من التقليدية إلى المعاصرة
- المطلب الثاني: السياسة الخارجية: التعريف المحددات والأهداف
- المطلب الثالث: السياسة الخارجية في نظريات العلاقات الدولية

المبحث الثاني: الدبلوماسية الرقمية التعريف، الخصائص والإطار النظري

- المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية الرقمية
- المطلب الثاني: خصائص الدبلوماسية الرقمية
- المطلب الثالث: الدبلوماسية الرقمية من منظور القوة الناعمة

المبحث الثالث: وسائل الدبلوماسية الرقمية

- المطلب الأول: السفارات الافتراضية
- المطلب الثاني: الدبلوماسية الرقمية عبر منصة التواصل الاجتماعي تويتر
- المطلب الثالث: توظيف الذكاء الاصطناعي
- المطلب الرابع: البيانات الضخمة

الفصل الثاني: الدبلوماسية الرقمية ونطاق التأثير على السياسة الخارجية

المبحث الأول: وظائف الدبلوماسية الرقمية

- المطلب الأول: تدعيم جهود الدبلوماسية العامة
- المطلب الثاني: تعزيز الصورة الإيجابية للدول
- المطلب الثالث: نجاعة الدبلوماسية الرقمية في إدارة الأزمات العالمية: الأزمة الصحية لجائحة كوفيد-19- كمثال

المبحث الثاني: مأسسة الدبلوماسية الرقمية: الهيكلة والوظائف

- المطلب الأول: وزارات الخارجية
- المطلب الثاني: وظائف البعثات الدبلوماسية

المبحث الثالث: الدبلوماسية الرقمية بين الفرص والتحديات

- المطلب الأول: فرص الدبلوماسية الرقمية
- المطلب الثاني: الدبلوماسية الرقمية وإشكالات البيئة الرقمية
- المطلب الثالث: تحكم الشركات التكنولوجية الكبرى

الفصل الثالث: تطبيق الدبلوماسية الرقمية لدى دول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول: السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

- المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي: مدخل مؤسساتي ونظري
- المطلب الثاني: ملامح السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي
- المطلب الثالث: مكانة القوة الناعمة في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني: الدبلوماسية الرقمية لدول مجلس التعاون الخليجي

- المطلب الأول: الدبلوماسية الرقمية في المملكة العربية السعودية
- المطلب الثاني: الدبلوماسية الرقمية في قطر
- المطلب الثالث: الدبلوماسية الرقمية في الامارات العربية المتحدة
- المطلب الرابع: الدبلوماسية الرقمية في باقي دول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثالث: صور عن الدبلوماسية الرقمية لدول مجلس التعاون الخليجي

- المطلب الأول: الدبلوماسية الرقمية أثناء الأزمة الخليجية 2017
- المطلب الثاني: الدبلوماسية الرقمية في قطر للترويج لبطولة كأس العالم 2022

الخاتمة ونتائج الدراسة والتوصيات

قائمة المراجع

ملخص الدراسة:

1. باللغة العربية:

تسعى الدراسة إلى الكشف عن ماهية الدور الذي تؤديه الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية، وذلك من خلال تقديم رؤية شاملة عن هذه الممارسة الدبلوماسية الناشئة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ التي أظهرت فاعليتها كأداة جديدة ومبتكرة للسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، توظفها الدول في أنشطتها الدبلوماسية لإدارة علاقاتها الدولية، وللتواصل بين القادة والدبلوماسيين، ولتبادل الرؤى والمعلومات فيما بينهم، ولممارسة المهام الدبلوماسية والقنصلية بكفاءة، وبشكل أسرع، وبأقل جهد وتكلفة بعكس ما كانت عليه الدبلوماسية التقليدية، فضلا عن توسيع المجال الدبلوماسي ليشمل فاعلين من غير الدول مع الأخذ بعين الاعتبار مواقف الشعوب التي تعبر عنها عبر منصات التواصل الرقمية، وكل ذلك من شأنه تمكين صناع القرار في السياسة الخارجية للدول من اعتماد سياسات أكثر كفاءة وفاعلية لتحقيق الأهداف الوطنية، وتعميق علاقاتها مع غيرها من الدول في مختلف المجالات كالاقتصادية والسياسية والثقافية، وفي هذا الصدد جاءت هذه الدراسة للتعرف على مستوى توظيف دول مجلس التعاون الخليجي للدبلوماسية الرقمية في سياستها الخارجية ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها، وبلوغ المكانة التي تصبو إليها سواء على المستوى الإقليمي، أو العالمي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الرقمية تعد من أهم التطورات التي شهدتها الدبلوماسية المعاصرة، وأداة هامة للسياسة الخارجية لممارسة الوظائف الدبلوماسية، وزيادة فاعلية الأداء الدبلوماسي، وتدعيم الدبلوماسية التقليدية لخلق بيئة تمكين للسياسة الخارجية، وهو ما ينطبق أيضا على دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث أصبح لقادتها ووزراء خارجيتها والدبلوماسيين حضور نشط عبر منصة التواصل الاجتماعي تويتر، التي تعد الوسيلة الأكثر استخداما في دبلوماسيتها الرقمية فضلا عن إنشائها لمواقع وتطبيقات إلكترونية خاصة بوزارات خارجيتها وبعثاتها الدبلوماسية ، وهذا التوجه يعبر من ناحية عن رغبتها في مواكبة سياساتها الخارجية للعصر الرقمي على غرار باقي المجالات الحكومية التي حققت فيها مستويات متقدمة في توظيف التكنولوجيا الرقمية، خاصة وأنها تتمتع ببنية رقمية متطورة، ومن ناحية ثانية لتحقيق مصالحها وغاياتها التي تطمح إليها بطرق جديدة ومبتكرة.

كلمات مفتاحية: {الدبلوماسـية، الدبلوماسـية الرقمية، السـياسـة الخارجية، دول مجلس التعاون الخليجي}

2. باللغة الإنجليزية:

Digital Diplomacy and its role in Foreign Policy

The Case of the Cooperation Council for The Arab States of the Gulf

ABSTRACT:

T*his study seeks to uncover the nature of the role played by digital diplomacy in foreign policy by providing a comprehensive view of this emerging diplomatic practice that relies on information and communication technology. It has demonstrated its effectiveness as a new and innovative tool for foreign policy in the twenty-first century, employed by countries in their diplomatic activities and management of international relations. It is used for communication between leaders and diplomats, exchanging views and information, conducting diplomatic and consular tasks efficiently, faster, and at a lower cost, unlike traditional diplomacy. Furthermore, it expands the diplomatic field to take into account the opinions of people through their interaction on digital communication platforms, incorporating them into the foreign policy-making process. All of this enables decision-makers in a country's foreign policy to adopt more efficient and effective policies to achieve national goals and deepening relations with other countries in various fields such as economic, political, and cultural. This study aims to understand the level of employment of Gulf Cooperation Council countries in digital diplomacy in their foreign policy and its effectiveness in achieving their goals and reaching the desired status, whether at the regional or global level.*

T*he study has found that digital diplomacy is one of the most important developments in contemporary diplomacy and an important tool for foreign policy to carry out diplomatic functions, enhance diplomatic performance, and strengthen traditional diplomacy to create an enabling environment for foreign policy. This also applies to the Gulf Cooperation Council countries, where their leaders, foreign ministers, and diplomats have become actively present through the social media platform Twitter, which is the most widely used tool in their digital diplomacy, in addition to creating websites and electronic applications*

specifically for their foreign ministries and diplomatic missions. This trend reflects their desire to keep up with their foreign policies in the digital age, similar to other government sectors that have achieved advanced levels in utilizing digital technology, especially since they have an advanced digital infrastructure, in order to achieve their interests and goals in new and innovative ways.

Keywords: {Diplomacy, Digital Diplomacy, Foreign Policy, Cooperation Council for The Arab States of the Gulf}

إشهاد

تشهدُ الدّكتورة والمدقّقة اللّغويّة "سامية غشيّر"، والّتي تشتغلُ أُستاذة بقسم الأدب العربيّ، جامعة حسيبة بن بُوعلي – الشّلف –، بأنّها قد راجعت لُغويّا أطروحة الدّكتوراه المعنونة ب "**الدّبلوماسيّة الرّقمية ودورها في السّياسة الخارجيّة دراسة حالة مجلس التّعاون الخليجي**"، في العلوم السّياسيّة والعلاقات الدّوليّة، تخصّص: دبلوماسيّة وتعاون دولي، إعداد الطّالبة "**حسيبة معوش**"/ كليّة الحقوق والعلوم السّياسيّة/ جامعة عباس لغرور – خنشلة –

الإمضاء

التّاريخ: 21/ 05/ 2024

مقدمة

- **التعريف بالموضوع**

تشـهد الدبلوماسـية باعتبارها أداة للسـياسـة الخارجية للدول وإدارة علاقاتها وللاتصـال فيما بينها تطورا مسـتمرا منذ نشـأتها؛ فهي تسـتجيب لأية تغيرات تحدث في بيئة السـياسـة الخارجية، ومنذ بداية القرن الحادي والعشـرون أصـبح من الواضـح أن تسـارع العولمة وتنامي علاقات التجارة والاسـتثمار وحركة التنقل بين الدول وتزايد درجة الترابط بين الأفراد والمجتمعات وتشـابك العلاقات والمصـالح بين الدول وزيادة التنافس على مناطق النفوذ الجيوسياسي فيما بينها أدى إلى زيادة الحاجة إلى الدبلوماسية كمحرك للعلاقات الدولية وضـابط لتفاعلاتها، ولتحقيق أهداف الدول وتصـريف شـؤونها والتوفيق بين مصـالحها المتعارضـة لتفادي النزاعات واسـتدامة العلاقات الودية والسـلمية فيما بينها، وتزامن ذلك مع التحولات التي شـهدتها بيئة العلاقات الدولية أين أصـبحت الدول تتشـارك المسـرح العالمي مع فواعل جديدة غير سيادية كالمنظمات غير الحكومية، الشركات عبر الوطنية، وتصدر سلم أولوياتها مشكلات وتحديات جديدة يصـعب ضـبطها ومواجهتها بشـكل منفرد لتضـاف إلى أولوياتها التقليدية المتعلقة بضمان أمنها القومي وحماية سيادتها.

وفي سـياق هذه التحولات أيضـا كان التطور الحاصـل في مجال الاتصـالات والمعلومات مثل تزايد الاسـتخدام العالمي للأنترنيت، وظهور منصـات التواصـل الاجتماعي، والهواتف الذكية، والذكاء الاصـطناعي، والبيانات الضـخمة أهمها من حيث درجة التأثير على العلاقات الدولية المعاصـرة، وتجسد ذلك من خلال ظهور نمط جديد من الدبلوماسية يعرف بالدبلوماسـية الرقمية التي غيرت كيفية تواصـل الدول وتفاعلها مع بعضـها البعض وإدارة علاقاتها الدبلوماسية، وهي تشير إلى استخدام هذه التكنولوجيا من قبل الجهات الحكومية التي تضـطلع بمهمة تصـريف الشـؤون الخارجية في الدول، والمتمثلة في وزارات الخارجية، والبعثات الدبلوماسية التابعة لها، والمسؤولين عن صنع وتنفيذ السياسة الخارجية؛ أي قادة الدول، وحكوماتها، ووزراء خارجيتها، والدبلوماسـيين لممارسـة المهام الدبلوماسـية وجمع المعلومات، والتعبير عن المواقف الرسـمية تجاه الأحداث المختلفة، وحشـد تأييد الرأي العام لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وحماية مصالح الدول ومواطنيها، وتعزيز سمعتها الإيجابية.

مقدمة

تعمل الدبلوماسية الرقمية على تدعيم الممارسات الدبلوماسية التقليدية وإضفاء ممارسات نشطة ومبتكرة، وأكثر شفافية وانفتاحا ومشاركة مع الجمهور المحلي والأجنبي بعد أن ظلت لسنوات عديدة تقتصر على فئة متميزة في الدولة تمارس مهامها بسرية خلف الأبواب المغلقة، وبذلك أضحت فاعلية الدبلوماسية في عصرنا الحالي ومدى قدرتها على تحقيق أهداف السياسة الخارجية مرتبطة بالقدرة على استثمار مستحدثات هذه البيئة الاتصالية الرقمية المتجددة لصالحها.

وعليه، فهي تؤدي إلى تشكيل مجال رقمي جديد للتفاعل بين الدول وغيرها من الفواعل وحتى الشعوب، بهدف إيجاد بيئة تمكين لسياساتها الخارجية وخلق أنماط حديثة للقوة تتجاوز الأبعاد التقليدية للقوة–القائمة على المتغير العسكري بالأساس– والمتمثلة في القوة الناعمة، وتأكيد حضور دبلوماسي رقمي نشيط ومؤثر لتحقيق أجندات السياسة الخارجية للدول، لاسيما في ظل تزايد الاستخدام العالمي للأنترنيت ومنصات التواصل الاجتماعي التي أحدثت ثورة في طريقة الاتصال والحصول على المعلومات، وأضحت بمثابة فضاءات عالمية للتواصل على المستويات الرسمية وغير الرسمية، وللتفاعل بين ثقافات الدول وشعوبها؛ فلم تعد الاعتبارات الجغرافية والزمنية تشكل عائقا لتحقيق ذلك.

وكما أسهمت هذه التكنولوجيا الرقمية في إتاحة العديد من الفرص للدبلوماسية فقد أضافت في الوقت نفسه أنماطا حديثة من المخاطر والتحديات في مجال العلاقات الدولية، وهي تلك المتصلة بالأمن السيبراني والإشكاليات الناجمة عن الاستخدام الغير أخلاقي لهذه التكنولوجيا مثل: التجسس الإلكتروني، ونشر الأخبار الزائفة، وحملات التضليل عبر الأنترنيت والاستيلاء على المعلومات المخزنة رقميا، بالإضافة إلى الفجوة الرقمية التي تشكل تحديا أمام توظيف الدبلوماسية الرقمية، لكون العديد من الدول لا تتمتع بإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية واستخدام الأنترنيت وتوظيفها في سياستها الخارجية مقارنة بالدول المتقدمة في المجال، خاصة وأن الشركات التكنولوجية الكبرى أصبحت ذات شأن وقدرة على التأثير في توازنات القوة في العلاقات الدولية، وبالتالي فهذه التحديات جميعها تستدعي حوكمة عالمية للفضاء السيبراني، وإيجاد آليات ضابطة للاستفادة المثلى والمشتركة من مزاياه لجميع الدول على حد سواء.

ولقد شهدت العديد من دول العالم في السنوات الأخيرة مستويات متقدمة في توظيف الدبلوماسية الرقمية في سياساتها الخارجية، وذلك بفضل إمكانياتها المتطورة في مجال التكنولوجيا الرقمية التي

استثمرتها في مجال الدبلوماسية والسياسة الخارجية لخدمة أهدافها، وبناء الصورة والسمعة الإيجابية، وترسيخ هويتها الوطنية المتميزة، وتعزيز علاقاتها الدولية، خاصة وأن الدبلوماسية الرقمية شهدت دفعة قوية أثناء جائحة كوفيد-19- التي شهدها العالم بداية سنة 2020 أين تحولت معظم الأنشطة الدبلوماسية كغيرها من الأنشطة البشرية إلى الفضاء الرقمي، وهو ما تم اعتبارها مرحلة هامة في تعزيز ممارسة الدبلوماسية الرقمية، وأضحت مفهوما رائجا في مجال العلاقات الدولية المعاصرة وواقعا يوميا في الممارسة الدبلوماسية.

ولقد تم اختيار دول مجلس التعاون الخليجي كدراسة حالة حيث أظهرت في السنوات الأخيرة مستويات متقدمة في اعتماد التكنولوجيا الرقمية في العديد من المجالات، لكونها ذات بنية تحتية رقمية متطورة وذات إمكانيات هامة في هذه التكنولوجيا، وفي المجال الدبلوماسي سعت هذه الدول لتوظيف منصات التواصل الرقمية، وفي مقدمتها تويتر لإدارة علاقاتها الدولية، وممارسة المهام الدبلوماسية والإعلان عن أنشطتها الدبلوماسية ومواقفها السياسية، وذلك جنبا إلى جنب مع الأساليب الدبلوماسية التقليدية ويفسر هذا التوجه بتطلعها لسياسات خارجية نشطة، وأداء أدوار إقليمية متميزة ومؤثرة، واستقطاب الشعوب الأجنبية والتأثير فيها بما يحقق الغرض نفسه، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات القائمة بين هذه الدول، من حيث الحجم والمكانة التي تتمتع بها في التفاعلات الإقليمية والعالمية، والدور الذي تسعى لممارسته، وهو ما ينعكس على طريقة توظيفها للدبلوماسية الرقمية، وحجم الاهتمام الذي توليه لهذا النمط الحديث من الدبلوماسية.

- **إشكالية الدراسة:**

لكل عصر تكنولوجيا تميزه، ويتجلى ذلك في تأثيرها على جميع المجالات السياسية العسكرية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الأفراد والمنظمات والدول. وعصرنا الحالي هو عصر التكنولوجيا الرقمية، وبما أن الدبلوماسية في جوهرها اتصال، وتعتمد بشكل أساسي على المعلومات ، لذلك فهي تتكيف بشكل دائم مع أي تطور يحدث في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، لذلك سعى القائمون بالممارسة الدبلوماسية إلى الاعتماد على الأنترنيت، وتطبيقات الهواتف الذكية والمنصات الرقمية، وشبكات التواصل الاجتماعي وخاصة تويتر في أداء مهامهم، ونقل الدبلوماسية إلى فضاء رقمي يتيح آفاقا جديدة للاتصال بين الكيانات الفاعلة في العلاقات الدولية، ولجمع المعلومات

وتبادلها، ولسرعة الاستجابة للأزمات والتواصل مع الشعوب بشكل مباشر والتأثير فيها؛ حيث أصبح لها قدرة لا يستهان بها في التأثير على السياسات وصناع القرار عبر ذات الوسائل، وعلى الرغم من استمرارية الأنشطة الدبلوماسية في صورتها التقليدية إلا أن الدبلوماسية الرقمية أصبحت جزءا لا يتجزأ من الممارسة الدبلوماسية، وأداة فعالة للسياسة الخارجية في عصرنا الحالي. وعليه تسعى الدراسة إلى الكشـــف عن طبيعة ودور الدبلوماســـية الرقمية في العلاقات الدولية من خلال الإجابة عن التســـاؤل الجوهري الآتي:

ما طبيعة الدور الذي تضطلع به الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية؟

التساؤلات الفرعية:

كما تجيب الدراسة عن التساؤلات الآتية:

1. هل تساعد الدبلوماسية الرقمية على تهيئة البيئة الدولية المناسبة لتحقيق الأهداف الوطنية؟
2. هل تمكن الدبلوماسية الرقمية من الاستجابة الفعالة للتهديدات الأمنية الحديثة في العلاقات الدولية في ظل عدم كفاية الأساليب الدبلوماسية التقليدية؟
3. إلى أي مدى تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي على الدبلوماســـية الرقمية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية؟

- **فرضيات الدراسة:**

1. هناك ارتباط وثيق بين فعالية الأداء الدبلوماسي وتوظيف وسائل الدبلوماسية الرقمية؛ حيث أن الدبلوماسية الرقمية تدعم الدبلوماسية التقليدية وتكملها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول.
2. تؤثر الدبلوماســـية الرقمية كتوجه جديد في الســـياســـة الخارجية على تحديد مكانة الدولة في البيئة العالمية، وتمكنها من أداء دور مؤثر وفعال؛ مما يعزز علاقاتها مع الدول الأخرى وشعوبها على حد سواء.
3. تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز الأداة الدبلوماسية لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية من خلال الموازنة بين أساليب الدبلوماسية التقليدية والرقمية.

- **أهمية الدراسة**

في استحقاقها كموضوع لأطروحة نلمس أهميتها على مستويين:

الجانب العلمي:

1. تقدم الدراسة رؤية مفاهيمية ونظرية للدبلوماسية الرقمية كأداة جديدة للسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، لاسيما في ظل ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع باللغة العربية.
2. تعد الدبلوماسية الرقمية تطورا هاما في مجال العلاقات الدولية من شأنه أن يُضفي على الممارسة الدبلوماسية بعدا جديدا لتحقيق الأهداف الوطنية بطرق مبتكرة وفعالة.
3. وتتجلى أهمية الدراسة أيضا في كونها تتناول موضوع المنصات الرقمية التي تشهد استخداما متزايدا في المجال الدبلوماسي؛ حيث تحولت إلى وسائل للعمل الدبلوماسي والتواصل بين الدبلوماسيين في السفارات ووزارات الخارجية، وللتواصل مع الشعوب، ورصد ردود أفعالها على السياسات المتبعة، وللتأثير السياسي، والاتصال بين الكيانات الفاعلة في العلاقات الدولية، وهي تشهد تجددا وتطورا مستمرا مما يعني أنها موضوعا مشجعا للبحث والدراسة.

الجانب العملي:

1. تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الرئيسي الذي تتناوله وهو السياسة الخارجية، باعتبارها قطاع سيادي ومركزي لدى الحكومات، والتي تختص بتحديد الأولويات والتوجهات، ورسم السياسات بما يسهم في حماية مصالح الدول وأهدافها، واختيار الأدوات الملائمة لتحقيقها.
2. تكمن أهمية الدراسة أيضا في حداثة موضوع الدبلوماسية الرقمية التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من العلاقات الدولية المعاصرة، وأحد متطلبات القوة في القرن الحادي والعشرين؛ إذ تسمح للدول بالوجود الدائم في الفضاء الرقمي لممارسة التأثير الذي يمكنها من تحقيق أهدافها الوطنية، بدل الاعتماد على القوة الصلبة التقليدية، كما يمكنها من بناء صورة إيجابية على الصعيد العالمي.
3. تعد الدبلوماسية الرقمية أداة فعالة لمواجهة التحديات التي يشهدها العالم المعاصر ذي التحولات المتسارعة، وتنامي وتيرة الصراعات وتضارب المصالح؛ حيث تعد الدبلوماسية القوية ضمانا لقوة

الدول وأمنها وحماية لمصالحها، ووسيلة للتفاهم والتوفيق فيما بينها، وبناء العلاقات مع غيرها من الدول.

4. تمثل الدراسة دعوة لصانعي القرار في الدول العربية عامة وفي الجزائر بشكل خاص للاستفادة من التجارب المدروسة، ونتائجها العلمية، وتوظيفها محليا لصالح الأداء الدبلوماسي العربي والوطني.

- **أهداف الدراسة**

1. توضيح كيفية استخدام الدبلوماسية الرقمية من طرف الدبلوماسيين وقادة الدول ووزراء خارجيتها عبر منصات التواصل الرقمية، والتطبيقات والمواقع الإلكترونية الرسمية، ودورها في تقديم صورة إيجابية عن الدولة لدي الشعوب الأجنبية، وتنفيذ أهداف وأولويات السياسة الخارجية في العصر الرقمي، وسرعة الرد، والاستجابة لتطورات الأحداث بكفاءة وفعالية، وتتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية تتمثل في:
2. تهدف الدراسة إلى تأكيد التأثير الذي أحدثه تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الدبلوماسية، ومدى فاعلية السياسة الخارجية في ظل استخدام الدبلوماسية الرقمية كأداة لتنفيذ أهدافها.
3. الكشف عن الفرص التي تُتيحها الدبلوماسية الرقمية للسياسة الخارجية، وما إذا كانت قادرة على إنشاء بيئة دولية مناسبة لتحقيق الأهداف السياسية الأمنية والاقتصادية للدول.
4. تسليط الضوء على التحديات التي تحول دون الاستخدام الآمن للدبلوماسية الرقمية.
5. التعرف على مدى توظيف دول مجلس التعاون الخليجي للدبلوماسية الرقمية وأهم الوسائل التي توظفها في ذلك لإظهار مواقفها السياسية وأنشطتها الدبلوماسية والموضوعات التي تشكل محورا لسياساتها الخارجية.
6. تحديد الأهداف التي تسعى دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيقها من خلال دبلوماسيتها الرقمية.

- **أسباب اختيار الموضوع**

أسباب موضوعية

1. إبراز مدى أهمية الدبلوماسية الرقمية كأداة للسياسة الخارجية لاسيما في ظل تزايد معدلات توظيفها من قبل العديد من الدول عبر العالم، وهو ما يحتم على الدول العربية التفطن إلى ذلك، ومواكبة هذا التطور لاسيما وأنها لا تتطلب تخصيص ميزانيات ضخمة مقارنة بقطاعات أخرى دأبت الدول

العربية على اســـتثمار إمكانيات مادية كبيرة فيها كالقطاع العســـكري وهو ما يعود عليها بالفائدة السياسية والاقتصادية معا.

2. اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها ذات بنية رقمية متقدمة بالدبلوماســـية الرقمية كأداة جديدة تدعم بها دبلوماسـيتها التقليدية؛ لمواكبة متطلبات العصـر الرقمي، وزيادة فاعلية سـياسـتها الخارجية.

أسباب ذاتية

1. يتوافق موضوع الدراسة مع ميول الباحثة إلى دراسة موضوع يتعلق بتأثير البيئة الرقمية على مجال العلاقات الدولية المعاصرة.
2. اهتمام الباحثة بمعالجة المواضيع التي تتميز بالجدة، وهو ما يتصف به موضوع هذه الدراسة.
3. رغبة الباحثة في الإلمام بالموضوع، ومن ثم إفادة الباحثين في هذا المجال مستقبلا.

- **حدود الدراسة**

الإطار المكاني للدراسة: تقتصر الدراسة في حدودها المكانية على دول مجلس التعاون الخليجي ويجد هذا الاختيار تبريره من ناحية في ما أظهرته هذه الدول في الســـنوات الأخيرة من اهتمام بتطوير بنيتها التحتية الرقمية؛ حيث عملت على اسـتثمار عائداتها النفطية في اعتماد نماذج تنموية ناجحة قائمة على التكنولوجيا الرقمية وفي معظم المجالات، بما فيها المجال الدبلوماســـي والذي تجســـده الدبلوماسـية الرقمية، خاصـة أن العديد من الدول عبر العالم أصـبحت تهتم بتوظيف الدبلوماسـية الرقمية لما لها من ضـرورة في توضـيح المواقف، وكسـب الشـعوب، وتعزيز قوتها الناعمة، واثبات حضـــورها في التفاعلات الإقليمية والدولية، وترســـيخ دورها في مواجهة التحديات التي تواجهها الإنســـانية، وتحقيق الأهداف الإنمائية التي وضـــعتها منظمة الأمم المتحدة مثل: مكافحة الجوع والأمراض، والأوبئة، وتغير المناخ، ومن ناحية ثانية، حداثة التجارب العربية في هذا المجال مقارنة بالدول الغربية التي قطعت أشواطا مهمة في اعتماد الدبلوماسية الرقمية في سياستها الخارجية، وهو ما يعد تحفيزا للدول العربية ومحاولة لحثها على ضـــرورة التنبه لفاعلية الدبلوماســـية الرقمية في تحقيق أهدافها وتعزيز علاقاتها الدولية.

الإطار الزماني للدراسة: تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من بداية القرن الحادي والعشرين إلى تاريخ إنجاز هذه الدراسة (2023-النصف الأول من سنة 2024)، وهي الفترة التي شهدت تطورات هامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، وظهور منصات التواصل الاجتماعي وتزايد استخدامها لدى الأفراد وتأثيرها في العلاقات الدولية.

- **الدراسات السابقة**

تمت الاستفادة من دراسات سابقة تطرقت لموضوع الدبلوماسية الرقمية وتأثير البيئة الرقمية على حقل العلاقات الدولية بشكل عام، وتناولت ذلك من زوايا مختلفة مع اختلاف أهدافها ونتائجها؛ وهي في معظمها دراسات أجنبية بسبب ندرة الدراسات العربية ذات الصلة بالموضوع، أما فيما يتعلق بدراسة توظيف الدبلوماسية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي، فلم تجد الباحثة خلال الفترة البحثية المراجع التي تتعلق بالموضوع باستثناء بعض المقالات التي تناولت في معظمها الدبلوماسية الرقمية في المملكة العربية السعودية، وبشكل محدود دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر، ويعود ذلك إلى حداثة الموضوع وتأخر الدول العربية عموما في استخدام الدبلوماسية الرقمية واعتمادها كأداة غير تقليدية في سياساتها الخارجية مقارنة بالدول الأجنبية. وبناءً على ذلك سوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستشهاد بها مع التعليق عليها كما يلي:

✓ **الدراسة الأولى: كتاب باللغة الإنجليزية**

للباحثين: كورنيليو بيولا وماركوس هولمز (2015)

العنوان: الدبلوماسية الرقمية النظرية والتطبيق

من الكتب الهامة التي صدرت عن موضوع الدبلوماسية الرقمية، جمع فيه محرريه إسهامات لباحثين أكاديميين وممارسين ذوي خبرة في الميدان الدبلوماسي، هدف الكتاب هو تقديم تصور نظري لمفهوم الدبلوماسية الرقمية ومدى فعاليتها في إدارة التغيير في السياسة الدولية، وهي تجسد تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين؛ حيث تشير إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض دبلوماسية، بالإضافة إلى ذلك سعى الباحثين إلى تحديد علاقتها بالدبلوماسية التقليدية، وتقييم مدى إسهامها في السياسة الخارجية ومدى قدرة وزارات الخارجية على التكيف مع العصر الرقمي.

في الفصل الأول يؤكد "**هولمز**" أنه مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة تغيرت طرق التفاعل والإعلام التي تتبعها الدول مع الجماهير الأجنبية، ويمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تفيد في جمع ومراقبة المعلومات لاكتشاف التغيرات في تفضيلات وتصورات وتوجهات الجمهور الأجنبي حول سياسة دولة معينة، أما في الفصل الثاني تضيف الباحثة "**سوتيرو**" أن الدبلوماسية الرقمية تقوم بدور ديموقراطي، حيث تمكن الشعوب من التواصل بشكل مباشر مع صانعي السياسات سواء في دولهم أو في الدول الأجنبية، كما أكدت على ضرورة تمكين الدبلوماسيين من المعرفة اللازمة بمتطلبات البيئة الرقمية.

ويؤيد الباحث "**ويتشوفسكي**" الدور الديموقراطي للدبلوماسية الرقمية، ويدعو إلى دعم الحكومة المفتوحة والشفافية والمساءلة في الدبلوماسية، وأن المعلومات هي الأصل الأكثر قيمة التي تمتلكها حكومة ما. في الفصول التالية سعى الباحثان "**لو جيانغ وبيولا**" لتقييم مدى فعالية وسائل التواصل الاجتماعي في مجال الدبلوماسية، ثم قام كل من "**مانور** و**سيجيف**" بتحليل دبلوماسية السيلفي؛ أي استخدام الدبلوماسية الرقمية في أنشطة ترويج العلامة التجارية للدولة مع دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية.

سلط الباحثون من خلال هذا الكتاب الضوء على شكل من أشكال الدبلوماسية الحديثة وهي الدبلوماسية الرقمية التي أصبحت تؤدي دورا متزايدا في السياسة الدولية من خلال جانبين الأول على مستوى السياسة؛ أي كيف تؤثر وسائل التواصل الاجتماعي الرقمية على الطريقة التي يقوم بها الدبلوماسيون بعملهم، بدءًا من جمع المعلومات وحتى جوانب التفاوض، والثاني على مستوى المؤسسات وذلك في القسم الثاني من الكتاب الذي خصص للبعد المؤسسي؛ أي كيفية تكيف وزارات الخارجية مع التكنولوجيا الرقمية.

✓ **الدراسة الثانية: مقال باللغة الإنجليزية**

للباحثة أولوبوكولا أديسينا (2017)

العنوان: السياسة الخارجية في عصر الدبلوماسية الرقمية

تتناول هذه الورقة البحثية مفهوم الدبلوماسية الرقمية، مركزة على استخدام وسائط الإعلام الرقمية في مجال الدبلوماسية، وكيفية استفادة الدول من هذه الأدوات في تنفيذ سياستها الخارجية، وتستعرض الفرص والتحديات التي تقدمها هذه الوسائط للأنشطة الدبلوماسية، وتؤكد أن الدول لا يمكن أن تتجاوز هذا العصر من الدبلوماسية الرقمية، حيث يمكن أن تستفيد كثيرًا من هذه الدبلوماسية الناشئة، ويمكن أن تساعد الدبلوماسية الرقمية كثيرًا في عرض وتعزيز مواقف السياسة الخارجية للدولة أمام الجماهير المحلية والأجنبية. أكدت الباحثة أن الدبلوماسية الرقمية تقدم فرصا وتجلب تحديات في نفس الوقت غير أن الفرص تفوق التحديات، لذلك يتعين على الدول الإسراع في اعتمادها وخاصة الدول الإفريقية.

✓ **الدراسة الثالثة: مقال باللغة العربية**

للباحث الفلسطيني معاذ العامودي- (2018)

العنوان: الدبلوماسية الرقمية الرسمية وتأثيرها في السياسة الخارجية دراسة مقارنة بين فلسطين والاحتلال الإسرائيلي

تناول الباحث في مقاله عرض لأنشطة الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية ومقارنتها بمثيلتها لدى الاحتلال الإسرائيلي، حيث لاحظ تفوق هذه الأخيرة من حيث التوظيف، مستخدما في مقارنته أربعة مؤشرات وهي الحضور، المحتوى، المواكبة، التفاعل، وتوصل الباحث إلى أن الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية تفتقر إلى القوة والانتشار بسبب الانقسام الداخلي، وغياب استراتيجية واضحة وموحدة لتوظيف الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية لصالح القضية الفلسطينية، ولدحض المزاعم الإسرائيلية، بالإضافة إلى قلة الخبرة وعدم التمكن من التقنيات الحديثة. كما قدم الباحث مجموعة من التوصيات منها إنشاء وحدة متخصصة في وزارة الخارجية الفلسطينية بتمويل خاص تتولى مهمة

متابعة توظيف الدبلوماسية الرقمية بشكل أكثر فعالية، وتدريب الفاعلين الدبلوماسيين الفلسطينيين على استخدام الوسائل الرقمية.

✓ **الدراسة الرابعة: مقال باللغة الانجليزية**

للباحثة راديكا تشابرا (2020)

العنوان: دبلوماسية تويتر: تحليل موجز

هدفت الدراسة إلى تحليل الدور الذي أصبحت تؤديه منصة تويتر في مجال الدبلوماسية في السنوات الأخيرة، وتسلط الضوء على تأثيراته الإيجابية والسلبية على إدارة العلاقات الدولية؛ حيث استهلت الباحثة دراستها بتحديد مفهوم دبلوماسية تويتر أو "تويبلوماسي"، والمزايا التي تقدمها للعمل الدبلوماسي مثل: سهولة الاتصالات الدبلوماسية واعتبارها كآلية الاستجابة للأزمات، وعلى الجانب الأخر بعض المساوئ التي قد تتسبب فيها، من ضمنها سوء الفهم وتقدير المواقف، أو التلاعب بالكلمات المستخدمة في التغريدات التي ينشرها قادة الدول بشكل متعمد؛ مما يتسبب في نشوء نزاعات والتوتر في العلاقات، بالإضافة إلى مخاطر تتعلق بتهديدات أمنية إلكترونية.

خلصت الباحثة إلى أن منصات التواصل الاجتماعي أصبحت ضرورة لا غنى عنها في المجال الدبلوماسي، ومكونا هاما في قوة الدول؛ اذ لم تعد تنحصر في قوتها العسكرية وثرواتها، بل أيضا في مدى قدرتها على استخدام التطورات الجديدة الحاصلة في مجال الاتصالات.

✓ **الدراسة الخامسة: مقال باللغة الانجليزية**

للباحثين المنصوري وآخرون (2021)

العنوان: الدبلوماسية الرقمية خلال 100 يوم: كيف غرد وزراء ووزارات خارجية دول مجلس التعاون الخليجي حول الحصار

قام الباحثون في هذا المقال بتحليل تغريدات وزراء ووزارات خارجية دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأيام الـ 100 للحصار المفروض على قطر، وكيف وظفت الدول المعنية منصة تويتر كأداة لدبلوماسيتها الرقمية للتعبير عن مواقفها، وحشد تأييد الرأي العام وعرض الأنشطة الدبلوماسية، وأكد

الباحثون على غياب عنصر الحوار ثنائي الاتجاه؛ أي التفاعل مع الجمهور حيث لم تشهد التغريدات أحادية الاتجاه تفاعلا مع المتابعين، أو الرد على تعليقاتهم، ووجدت الدراسة أن المملكة العربية السعودية كانت الدولة الخليجية الأكثر نشاطا على تويتر وتراوحت موضوعات التغريدات الخاصة بحساب وزير ووزارة خارجيتها حول التضامن مع دول المجلس، وضرورة مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى تغريدات ضد قطر، ويليها تغريدات لوزير الخارجية القطري ووزارته، وكانت حول ابراز دور قطر في مكافحة الإرهاب، ونفي للتهم الموجهة لها، والتي تسببت في فرض الحصار عليها، بالإضافة إلى عرض للأنشطة الدبلوماسية التي كانت في معظمها حول ضرورة فك الحصار إعادة العلاقات.

✓ **الدراسة السادسة: مقال باللغة الإنجليزية**

للباحثين بيولا ومانور – (2022)

العنوان: ظهور الدبلوماسية الهجينة: من التكيف الرقمي إلى الاعتماد الرقمي

تهدف الدراسة إلى استكشاف التحول الذي شهدته الدبلوماسية نحو الفضاء الرقمي بعد أن تعذرت ممارسة كافة أوجه النشاط الدبلوماسي على أرض الواقع؛ بسبب جائحة كوفيد-19- حيث اعتمد الدبلوماسيون على المنصات الرقمية والاجتماعات الافتراضية (عن بعد)، ومحاولة استخلاص الدروس المستفادة من ذلك في فترة ما بعد الجائحة، ومن خلال استطلاع أجري على 105 دبلوماسيا توصل الباحثان إلى أن الدبلوماسيين اتفقوا على أن التفاعلات الافتراضية ليست بديلا جيدا للدبلوماسية التقليدية(الحضورية أو الجسدية)، لذلك يفضل حسب رأيهم الدمج بين النمطين، وهو ما يسميه الباحثين بالدبلوماسية الهجينة؛ حيث تتكامل وتكمل وتعزز التفاعلات الدبلوماسية الافتراضية التفاعلات الدبلوماسية الجسدية، ولا يلغي أحدهما الأخر، والهدف من ذلك هو ضمان استمرارية أداء المهام الدبلوماسية. وبناءً على ذلك ميز الباحثان بين التكيف الرقمي والاعتماد الرقمي، فالأول هو عملية اضطرارية وحتمية ناتجة عن تغيرات خارجية تتمثل في الجائحة، والثاني هو عبارة عن قرار استراتيجي من قبل وزارات الشؤون الخارجية لاستخدام التكنولوجيا لتحقيق أهداف محددة.

- **منهج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المناهج الآتية:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** لأنها تهدف إلى وصف ظاهرة معاصرة، وهي توظيف الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية، وتحليل أبعادها وتأثيراتها.
2. **المنهج التاريخي:** يفيد هذا المنهج في هذه الدراسة لتوضيح التطور التي شهده مفهوم الدبلوماسية، وأهم المحطات التاريخية التي شهدتها مسيرة التكامل الخليجي.
3. **المنهج المقارن:** يظهر استخدام هذا المنهج في المقارنة بين الممارسة الدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية الرقمية، وأيضا في دراسة الحالة عند المقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي لإبراز الاختلاف فيما بينها، سواء من حيث الحجم، أو من حيث توجهات سياستها الخارجية وأولوياتها وأهدافها.
4. **منهج دراسة الحالة:** وهو ما يتناسب مع موضوع الدراسة التي تهتم بدراسة حالة الدبلوماسية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي.

- **هيكلية الدراسة:**

عمدت الباحثة إلى تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، يقدم الفصل الأول الجانب المفاهيمي والنظري للدراسة؛ حيث تم التطرق إلى مفهوم الدبلوماسية، والدبلوماسية الرقمية والسياسة الخارجية مع عرض الإسهامات النظرية ذات الصلة.

تم تخصيص الفصل الثاني لعرض وتحليل تأثير الدبلوماسية الرقمية على السياسة الخارجية ووظائفها ومدى تكيف الجانب المؤسسي والوظيفي للسياسة الخارجية مع متطلباتها وصولا إلى الفرص التي تتيحها والتحديات التي تعيق توظيفها.

أما الفصل الثالث، فتم تخصيصه لدراسة الحالة المختارة؛ حيث تعرضت الباحثة لنشأة مجلس التعاون الخليجي، وملامح السياسة الخارجية للدول الأعضاء فيه، وموقع القوة الناعمة فيها، ثم التطرق إلى ممارسة الدبلوماسية الرقمية فيها، وأبرز النماذج عن تطبيقاتها في سياستها الخارجية.

الفصل الأول:

الدبلوماسية الرقمية والسياسة الخارجية

تمهيد:

تمثل الدبلوماسية أداة مهمة لإدارة نشاط الكيانات الفاعلة الرئيسية في العلاقات الدولية؛ أي الدول في إطار سياستها الخارجية، تختص بها النخب الرسمية في الدولة، وتمارس خلف الأبواب المغلقة لمؤسسات العمل الدبلوماسي، وهو ما يعبر عنه بالتصور التقليدي للدبلوماسية، ومع التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القرن الحادي والعشرين تغير هذا التصور؛ فالدبلوماسية تقوم على عنصر الاتصال؛ لذلك فهي تنسجم تلقائيا مع ما يستجد في البيئة الاتصالية، وما ينجم عنه من تحولات على مستوى الممارسة الدبلوماسية والفاعلين فيها والمواضيع التي تشكل أجندتها، وكما يقول **ألفين توفلر** (Alvin Toffler):

> "**أنَّ البشر يتحرَّكون نحو عالم لا تنضب فيه المعرفة بعد أن كانت الموجة الأولى عبر التطوُّر الزراعيِّ، والموجة الثانية عبر الصناعة فإنَّ الموجة الثالثة عبر المعلومات والاندماج المُعولم. على ما يبدو أنَّ تشكّل الموجة الرابعة حين يُصبح الإنسان جزءاً من الآلة، وتُصبح الآلة جزءاً منه**، ويضيف **توفلر** أن ذلك "**انعكس هذا على العلوم السياسيّة بشكل عامّ، وأدبيّات العلاقات الدوليّة بشكل خاصّ، وشكَّل فيها منطقة فراغ ما زالت بحاجة إلى بحث وتحليل، فإنَّ هذه المنطقة بشكل عامّ تنسحب على المجال الدبلوماسيِّ، ولاسيَّما عندما تقترن بتحدِّيات العولمة؛ ومن ثم يدفع لظهور أنماط، وأساليب تُقدِّم تصوُّرات تنسجم مع حالة تلاقح الأفكار في بوتقة الحضارات المفتوح، إذ تُشكِّل انعكاساً على الثقافة الدبلوماسيّة سواء كان علماً، أم تاريخاً، أم مُؤسَّسة، أم مهنة، أم قانوناً**."[1]

أدى ذلك إلى ظهور نمط مبتكر من الدبلوماسية يُعرف بـ "الدبلوماسية الرقمية" التي تعتمد على توظيف الأنترنيت ومنصات التواصل الاجتماعي في ممارسة الدبلوماسية، والتواصل، وجمع المعلومات، ومشاركتها مع الشعوب، وبالتالي نستهل هذا الفصل بمدخل مفاهيمي ونظري لموضوع

[1] نقلا عن ياسر عبد الحسين، "دبلوماسية الموجة الرابعة"، **مجلة الاخبار**، (بيروت)، 2015/08/07، شوهد في 2023/01/15، في: https://bit.ly/3VQjryG

الدراسة من خلال تحديد مفهوم الدبلوماسية التقليدية، والعوامل التي أثرت عليها، بالإضافة إلى تقديم مفهوم للسياسة الخارجية وأهم النظريات التي اهتمت بها، ومن خلال المبحث الثاني تم التطرق إلى مفهوم الدبلوماسية الرقمية، وأهم الخصائص التي تتميز بها، والتصور النظري الذي تُفسر في إطاره، ولتوضيح كيفية ممارسة الدبلوماسية الرقمية كان المبحث الثالث مخصصا لأهم الوسائل المستخدمة في ذلك.

المبحث الأول: الدبلوماسية والسياسة الخارجية: مدخل مفاهيمي نظري

تعد الدبلوماسية من أهم أدوات السياسة الخارجية للدول، وبقدر ما تكون الدبلوماسية نشطة وقوية يكون نجاح السياسة الخارجية في تحقيق أهدافها، ففي ظل عالمنا المتشابك والمترابط بفعل العولمة والتطور الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح دورها مطلوبا أكثر من أي وقت مضى، من خلال دورها في إدارة شبكة التفاعلات الإقليمية والعالمية، والتي تكون أطرافها دولا وفواعل من غير الدول من ناحية، وموضوعات العلاقات الدولية المعاصرة ذات الطبيعة العابرة للحدود الوطنية، والتي تشمل المجالات السياسية، الاقتصادية، العلمية التكنولوجية، البيئية الصحية والعسكرية من ناحية ثانية، وذلك استنادا إلى الأساليب الدبلوماسية في التواصل، والمفاوضات، وتسوية الخلافات، والتوفيق بين المصالح والأهداف المتعارضة، ومن ثم تسعى الدول إلى توظيف الدبلوماسية كوسيلة سلمية لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية، والحصول على المكاسب وتعزيز علاقاتها الدولية.

المطلب الأول: تطور مفهوم الدبلوماسية من التقليدية إلى المعاصرة

1. المفهوم التقليدي للدبلوماسية

الدبلوماسية هي كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية "**ديبلوما**" وتعني الورقة المطوية التي يتبادلها الرؤساء في علاقاتها الرسمية عن طريق دبلوماسيين[1]. يعود تاريخها إلى نشأة المجتمعات القديمة

[1] يونس طلعت الدباغ، الدبلوماسية المعاصرة في ظل العولمة اتجاهات ونماذج، ط1 (الأردن: دار التفسير للنشر والإعلان، دار الفتح للدراسات والنشر،2015)، ص 24.

التي نظمتها البشرية، والتي رأت الحاجة في تبادل المبعوثين بهدف إنّهاء الحروب والتفاهم والتعايش فيما بينها، ونشأت كممارسة بظهور الدولة القومية كفاعل أساسي في النظام الدولي، وهو النظام الذي جاء في أعقاب اتفاقية "واستفاليا" لسنة1648م؛ حيث الدول ذات السيادة والمستقلة والمتساوية هي الأعضاء فيه ويتم الحفاظ على استقراره من خلال ميزان القوى، الدبلوماسية، والقانون الدولي"[1].

وهي بذلك وظيفة حصرية للدولة، وهي المسؤولة عن أداء المهام الدبلوماسية وإدارة علاقاتها الدولية، وقد عرفها الدبلوماسي البريطاني" **هارولد نيكسون**"(Harold Nicolson) بأنّها" إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات والأسلوب الذي يستخدمه السفراء والمبعوثون لإدارة وتسوية هذه العلاقات، وهي وظيفة الدبلوماسي أو فنه."[2] وهذه العلاقات الدولية تتم بين الدول كفواعل أساسية، وغالبا ما تكون ذات طابع ثنائي، وتوكل للدبلوماسية مسؤولية تحقيق مصالحها والحيلولة دون وقوع صراعات فيما بينها، وفي حال حدوثها يكون دورها السعي إلى تحقيق التوافق، والوصول إلى حلول مناسبة لجميع الأطراف ما يعني أن الدبلوماسية لا يقتصر دورها في حالات السلم بل في الحرب أيضا.

الدبلوماسية هي إحدى أدوات السياسة الخارجية؛ فهي " أداة تنظيم وتسيير الشؤون الخارجية للدول بما يتماشى مع مصالحها الوطنية"[3]، فكل دولة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وتُسند مهمة تنفيذها إلى ممثليها الرسميين(الدبلوماسيين) الذين كانوا الجهة الرسمية المخولة بممارسة الدبلوماسية في الدولة، لذلك تشملهم العديد من تعاريف الدبلوماسية الواردة من قبل الباحثين مثل:

- "إدارة العلاقات بين الدول ذات السيادة بواسطة ممثليها في الداخل والخارج".[4]

[1] G.R Berridge and Alan James, a dictionary of diplomacy, 2nd edition, (New-York: Palgrave& Macmillan, 2003), p 277.

[2] يونس طلعت الدباغ، الدبلوماسية المعاصرة في ظل العولمة اتجاهات ونماذج، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[3] محمود عبد ربه العجرمي، الدبلوماسية النظرية والممارسة (عمان: دار زهران،2011)، ص11.

[4] G. R Berridge and Alan James, **Op. Cit**, pp 69-70.

- "فن وحرفة الاتصـــال والتبادل بين ممثلي الدول لتحقيق المصـــلحة الوطنية بمختلف أبعادها وبالوسائل السلمية مع ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية في بعض الأحيان."[1]
- أما أسـتاذ الدبلوماسـية "**فاضـل زكي محمد**" فيعرف الدبلوماسـية بأنّها "علم وفن تنظيم وإدارة العلاقات الدولية التي يمارسها المبعوثون والممثلون الدبلوماسيون من خلال المفاوضات"[2]

ومن خلال الدبلوماسية يتم الاتصـال بين الدول، ومن خلالها يتم إقامة علاقات دولية، وهو ما ورد في التعاريف التالية:

- عرفها "**آلان جيمس**"**(Alain James)** بأنّها: "نظام الاتصالات للمجتمع الدولي."[3]
- وهي أساس وجود النظام الدولي كما رأى "**هيدلي بول**" (Hedley Bull) بقوله: "بلا اتصال لن يكون هناك مجتمع دولي أو نظام دولي على الإطلاق."[4]

وبشكل عام، فالدبلوماسية بمفهومها التقليدي كانت متمركزة حول الدولة يمارسـها الدبلوماسيون كممثلين رسـميين عنها لدى غيرها من الدول لصـالح سـياسـتها الخارجية، وهو التصـور السـائد حول الدبلوماسية؛ فهي تعني إدارة الدولة لعلاقاتها مع الدول الأخرى بما يحقق مصالحها الوطنية.[5]

2. المفهوم المعاصر للدبلوماسية

فَرضَ تسـارع العولمة وما صـاحبها من ثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات منذ بداية القرن الحادي والعشرين ظهور أنماط جديدة من التفاعلات والفاعلين، أين أظهرت الدول وعبر آلياتها الدبلوماســـية التقليدية عجزا على التعامل مع هذا الواقع الجديد، والذي يتجلى من خلال عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصـادي والثقافي التي تقلل من أهمية المجتمعات الوطنية لصـالح التفاعلات

[1] Wilfried Bolewski, diplomacy and international law in globalized relations (Berlin: Springer, 2007), p15.

[2] فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير (بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1992)، ص26.

[3] A James, "diplomacy and International Society", **International Relations**, 6(6), 931–948, (1980), accessed on :02/07/2021, at : https://bit.ly/3tZZLgF

[4] Hedley Bull, the anarchical society a study of order in world politics, 4th edition, (UK: Palgrave& Macmillan,2012), pp 163-164.

[5] Amacker Christopher, "The Functions of Diplomacy," E-International Relations Students,(Jul 20 2011), accessed on :02/07/2021, at : https://bit.ly/3Ojqj3o

المكثفة عبر الحدود[1] ، كما لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وبدأ احتكارها للدبلوماسية وإدارة السياسة الخارجية يتراجع بعد أن أصبحت تتشارك البيئة العالمية مع منظمات دولية وفواعل من غير الدول يوازي تأثيرها تأثير الدول، أو يفوقه في بعض الأحيان.

هذا الواقع الجديد دفع إلى القول بنهاية الدبلوماسية بمفهومها التقليدي، وتراجع دور الدبلوماسيين فيها بينما أعدّها العديد منهم مرحلة مهمة من مراحل تطور الدبلوماسية؛ فالبيئة العالمية أصبحت تتسم بالترابط المتزايد بين الجهات الفاعلة والقضايا بفعل استفحال العولمة وتطور وسائل الاتصال والمعلومات، وهو ما انعكس على الدبلوماسية من حيث البيئة التي تعمل فيها وأجندة العمل والفاعلين في ممارستها، وهذه الخصائص يسميها " **إيفان بوتر**"(Evan h. potter) بـ "**قوى التغيير**" وهي: العولمة، وسائل الإعلام الجديدة، وتنامي دور المجتمع المدني العالمي، والقوة المحركة لها هي تطور تكنولوجيا المعلومات[2]، لذلك أصبحت العلاقات الدولية أكثر تعقيدا تتطلب إدارة دبلوماسية أكثر كفاءة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثلاثة التالية: **ظهور فاعلين جدد، ظهور قضايا جديدة ذات تأثير واهتمام عالمي وتطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات** وذلك كما يلي:

1. تزايد مشاركة الفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية:

يشير مفهوم الفواعل غير الدولاتية إلى تلك الكيانات الفاعلة غير السيادية، والتي أصبح لها دور في السياسة العالمية باختلاف مجالات تخصصها، وعلى المستويات الوطنية الإقليمية أو الدولية فهي" فواعل لا تمثل الدول ولا تمتثل لها أي أنّها خالية من السيادة وتتمتع بالاستقلالية عن الدول سواء من حيث التمويل الرقابة والضبط."[3]، حيث ظهرت العديد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والشركات متعددة الجنسيات وحتى الأفراد الذين لهم مكانة متميزة في المجتمع وفي مختلف المجالات كالعلوم والتكنولوجيا، والثقافة، والرياضة نظرا لما تمتلكه من عناصر قوة مكنتها من التأثير في تفاعلات السياسة العالمية، وقرارات السياسة الخارجية؛ فهم "ليسوا

[1] Wilfried Bolewski, **Op. Cit**, p17.
[2] Evan h. potter, Cyber-Diplomacy Managing Foreign Policy in the Twenty-first Century: (Canada: McGill-Queen's University Press, 2002), p7.
[3] محمد حمشي، شهرزاد خير، "الحوكمة العالمية والسلطة الخاصة دروس منسية في حوكمة الصحة العالمية زمن جائحة كورونا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد10، العدد 3، (جويلية 2021)، ص5.

دبلوماسيين ولكنهم خبراء ومتخصصين في العديد من المجالات ويمارسون مهامهم خارج وزارات الخارجية"[1] .

وبذلك تمكنوا من تجاوز مركزية الدولة، وما يرتبط بها من وظائف كانت تحسب عليها حصرا بما فيها الدبلوماسية والدور المحوري للدبلوماسيين فيها، وأوضح ذلك "**جيفري بيجمان**" بقوله إنّ الدبلوماسية بمفهومها التقليدي سادت حتى القرن العشرين، أي أنّها الدبلوماسية التي كانت مرتبطة بتمثيل الدولة لدى غيرها من الدول والاتصال فيما بينها، وهو المفهوم الذي تغير بتنوع الجهات الدبلوماسية الفاعلة.[2]

شكل رقم 01: تعدد الفاعلين الدبلوماسيين

- الفواعل الدولاتية: دول العالم
- الفواعل ما دون الدّول: حكومات المقاطعات والأقاليم مثل: كاتالونيا، وإقليم كردستان العراق
- الفواعل ما فوق الدّول: المنظّمات الدولية مثل: الأمم المتّحدة، الاتّحاد الأوروبي، الناتو.
- منظّمات المجتمع المدني: المنظّمات غير الحكوميةّ مثل/ اللّجنة الدّولية للصّليب الأحمر.
- الشّركات متعدّدة الجنسيات: مثل تويوتا ميكروسوفت سامسونج.
- الشّخصيات الدّبلوماسيّة البارزة: التي لها تأثير على الرّأي العام العالميّ.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة، ص ص 29-145

[1] Richard Langhorne, "the Diplomacy of Non-State Actors", **Diplomacy & Statecraft**, 16(2), 331–339, (2005) accessed on :02/07/2021, at : https://bit.ly/3Ogf5wk

[2] جيفري بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة التمثيل والاتصال في دنيا العولمة، ترجمة محمد صفوت حسن، ط1 (القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014)، ص31.

وكان "**جيمس روزنو**" (James. N. Rosenau) قد قدم تصـورا مهما حول دور الفواعل من غير الدول في السـياسـة العالمية؛ حيث حاول التخفيف من حدة التركيز على النظام الدولي –دولاتي التمركز–وتقديم تصـــور لنظام دولي يقوم على التعايش والتفاعل بين نظامين، الأول متمركز حول الدول ونظام متعدد المراكز يشـــمل مختلف الفواعل من غير الدول، والتي يســـميها المتحررة من الســـيادة، مثل الشـــركات متعددة الجنســـيات، الأقليات، منظمات المجتمع المدني.[1] ، ولا يعني هذا الاعتراف بالدور الذي أصـــبحت تؤديه الفواعل من غير الدول القول بتجاوز أولية الدولة كفاعل في النظام الدولي، بل أنّها تظل كيانات ســـيادية قائمة بذاتها خاصـــة وأن عددها قد زاد في الســـنوات الماضـــية، وزادت معها تفاعلاتها وعلاقاتها الدبلوماســـية، ولكن يجب عليها أن تتشـــارك إدارة هذه التفاعلات مع غيرها من الكيانات الفاعلة غير الحكومية، والتي تتمتع بدرجة كبيرة من الاســـتقلالية والكفاءة في العمل، والقدرة على التأثير عبر مختلف المســـتويات والمجالات، وســـرعة الاســـتجابة والتحرك وامكانية التحرر من الضوابط التقليدية للممارسة الدبلوماسية.

وبناء على ذلك، فقد وردت بعض التعاريف الحديثة للدبلوماســـية، والتي تأخذ بعين الاعتبار توسيع دائرة الفاعلين الدبلوماسيين لتشمل إلى جانب الدول فاعلين آخرين كما يلي:

- قدم "**بارستون**"(Barston) تعريفا للدبلوماسية مفاده : "الدبلوماسية معنية بإدارة العلاقات بين الدول وبين الدول والجهات الفاعلة الأخرى ومن منظور الدولة تُعنى الدبلوماسية بتقديم المشورة وصنع وتنفيذ السياسة الخارجية."[2]
- أما "**هيدلي بول**" (Hedley Bull) فعرّف الدبلوماســـية بقوله:" إدارة العلاقات الدولية بين الدول والكيانات الأخرى عن طريق ممثلين رسميين وبالوسائل الرسمية."[3]
- وعرّفها "**جيفري بيجمان**" بأنّها: " التمثيل والتواصـــل بين الجهات الفاعلة العالمية بما فيها الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني والشركات الكبرى."[4]

---

[1] James. N. Rosenau and Mary Durfee, thinking theory thoroughly coherent approaches to an incoherent world, 2nd edition (USA: Westview Press, 2000), pp 57.60.

[2] Barston.R. P, Modern Diplomacy**,** 5th edition (New-York: Routledge Taylor Francis Group, 2019), p1.

[3] Hedley Bull, **Op. Cit**, p 156.

[4] جيفري بيجمان، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

2. موضوعات جديدة ضمن أجندة العلاقات الدولية

أصبحت بيئة العلاقات الدولية تستوعب إلى جانب الفاعلين من غير الدول العديد من القضايا الجديدة، والتي تؤثر على الدول والشعوب معا، سواء كانت داخلية المنشأ، وامتد تأثيرها خارج حدود الدول أو العكس في إطار ما يسمى بالأجندة الأمنية الحديثة، والتي يمتد نطاق تأثيرها عبر الحدود الوطنية للدول ولا تقتصر على التهديدات العسكرية التقليدية؛ فبالإضافة إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول أدت العولمة إلى عولمة التهديدات الأمنية أيضا، فظهرت تهديدات لم تكن موجودة في السابق أو كانت موجودة ولكنها لم تكن تحظى بنفس درجة التركيز والتأثير مقارنة بما أصبحت عليه في عصرنا الحالي مثل: الإرهاب، الجرائم المنظمة، قضايا الهجرة، انتشار الأوبئة، الصراعات الإثنية، تغير المناخ وحقوق الانسان، وتحولت القضايا التي كانت في السابق من اختصاص السياسة العامة داخل الدول إلى قضايا ذات تأثير واهتمام عالمي، ويرجع ذلك إلى ما تتميز به من خصائص تشمل ما يلي[1]:

- مترابطة فيما بينها، ويمكنها تعزيز بعضها البعض كأن يرتبط انتشار الفقر بالإرهاب أو الهجرة؛ ما يعني أن حلها يكون بمقاربة كلية وليس بشكل فردي.
- لا توجد لها حلول واضحة وجاهزة، وإن وجدت تكون من خلال الحوار والمناقشة بين مختلف الخبراء.
- لا تستطيع أية دولة أو مجموعة إقليمية من الدول معالجة قضية من هذه القضايا بمفردها.
- تتطلب هذه القضايا درجة عالية من الخبرة والمعرفة المتخصصة والتي لا يملكها الدبلوماسي التقليدي.

وكمثال حديث عن هذه التحديات الأمنية "جائحة كوفيد-19-"، حيث ومنذ بداية ظهور الفيروس المسبب لها في الصين تم اعتباره أزمة صحية داخلية، ولكن سرعان ما انتشر الفيروس خارج الحدود الصينية وفي كافة أنحاء العالم مسببا وفاة الملايين من البشر، وتحولت من قضية محلية إلى قضية عالمية تصدرت جدول الأعمال الدبلوماسي وأولوية السياسات الخارجية للدول،

[1] Shaun Riordan, "the new international security agenda and the practice of diplomacy", in Andrew F. Cooper, Brian Hocking, William Maley, Global Governance and Diplomacy Worlds Apart? 1st edition, (London: Palgrave& Macmillan, 2008), p 136.

لتعيد الحديث عن موضـــوع عولمة الأوبئة في العلاقات الدولية كواحدة من التحديات التي يشـــهدها عالمنا المعاصر، والتي تمس بأمن الانسان أولا قبل أمن الدول.

إن مثل هذه التحديات التي أصبحت ضمن موضوعات العلاقات الدولية الراهنة لم تكن مدرجة ســابقا ضــمن جدول أعمال الدبلوماســية التقليدية الذي كان محوره قضــايا الحرب والســلم (قضــايا السياسة العليا)، والتفاوض وعقد الاتفاقيات التجارية، فهي إذا تستلزم تركيز الجهود الدبلوماسية عليها والتعاون بين الدول لحلها، وضبطا تشاركيا مع الفواعل من غير الدول أيضا والمتخصصين والخبراء في هذه المجالات، ويؤكد ذلك الأستاذ "**مصطفي بخوش**" بقوله: " إن الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة أنتجت تحولات عميقة داخل المجتمع الدولي شـــجعت تعددية الفاعلين وجعلت من توفر مســـتوى معين من الاعتماد المتبادل ضـــروري ...لذلك يجب ألا يظل الفعل الدولي محصـــورا في الميدان الدبلوماسي والاستراتيجي؛ لأن المعارك تدور بنفس الشراسة في ميادين الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة، ولهذا السبب يتعين إضافة أدوار جديدة تشمل إلى جانب الدبلوماسي ورجل الحرب الخبير الاقتصادي والفني والديني والثقافي والمالي."[1]

وعليه، أدت هذه التحديات إلى جذب الاهتمام الدبلوماســي إليها وتوســيع دائرة تركيزها لتشــمل إلى جانب قضــايا الدبلوماســية العليا (قضــايا الســلم والحرب والحد من التســلح والأســلحة النووية والعلاقات بين القوى العظمى) قضـــايا الدبلوماســـية الدنيا(الرخاء الاقتصـــادي، العلوم والتكنولوجيا، الزراعة، الثقافة والإعلام والتعليم)، فأصـــبح الدبلوماســـي مســـؤولا عن عدة قضـــايا في المجالات السياسية ، والأمنية، والاقتصادية، والثقافية، والبيئية، وهو ما أدى إلى إنتاج أنماط حديثة للدبلوماسية لكل منها خصائصها من بينها [2]:

- الدبلوماسية الاقتصادية والمالية: تهتم بمواضيع الاستثمار والترويج للصادرات، واستقرار النظام المالي الدولي ومعالجة القضايا الاقتصادية الراهنة.

[1] مصطفى بخوش، "مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة"، **مجلة المفكر**، العدد 03،(2008)، ص92.

[2] Johan Verbeke, diplomacy in practice a critical approach(New York: Routledge Taylor& Francis Group,2023), pp52-53.

- الدبلوماسية البيئية: تركز على قضايا التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتي لها تأثير مباشر على الأمن الإنساني.
- دبلوماسية الصحة: تركز على الأمراض المتنقلة، وانتشار الأوبئة وما يصاحبها من أمراض وتداعياتها على الدول الهشة والفقيرة خاصة.
- دبلوماسية الهجرة: تهتم بمعالجة تحديات الهجرة وتنقل الأشخاص بحثا عن ظروف معيشية أفضل.

3. تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

شهد العالم ثورة متسارعة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات انعكست على معظم المجالات بما فيها السياسة والاقتصاد ونمط معيشة المجتمعات، وأتاحت المجال للتفاعل بين مختلف الثقافات في ظل العولمة، والدبلوماسية كان عليها مواكبة هذه التطورات والاستجابة الدائمة والفورية لمستجدات الأحداث العالمية، والتي أصبحت المعلومات حولها متوفرة وبصورة آنية بفضل هذه الوسائل الحديثة؛ فالدبلوماسيين أصبحوا يتواجدون في بيئة تتميز بكم هائل من المعلومات التي تتدفق باستمرار، ولا تخضع لرقابة الدول وتحكمها، وسهولة في الاتصالات والتواصل عن بعد دون الحاجة إلى التنقل عبر مسافات جغرافية تستغرق وقتا وجهدا، وهوما فرض ضرورة تنويع وسائل عمل السياسة الخارجية من خلال إضفاء المرونة على الأساليب الدبلوماسية التقليدية باعتماد أساليب حديثة للاتصال وجمع المعلومات وسرعة وكفاءة الاستجابة للتحديات التي يفرضها عالمنا المعاصر.

وإجمالا يتجلى تأثير تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الدبلوماسية في ثلاثة مجالات أساسية:[1]

1) تغيير بيئة عمل الدبلوماسية: من خلال التركيز على تأثير الأنترنيت على عدة عوامل مثل العوامل الجيوسياسية والجيو اقتصادية والسيادة والاعتماد المتبادل العالمي.
2) مواضيع جديدة على الأجندة الدبلوماسية: بما في ذلك مواضيع حوكمة الأنترنيت، الأمن السيبراني، والخصوصية.

[1] Jovan kurbalija, "impact of the internet on Diplomacy" in Pauline Kerr and Geoffrey Wiseman, diplomacy in a globalizing world theories and practices, 2nd edition (New York: Oxford university press, 2018), p152.

3) وسائل جديدة للأنشطة الدبلوماسية: مثل البريد الالكتروني، وسائل التواصل الاجتماعي، البيانات الضخمة.

مما سبق، فإن مفهوم الدبلوماسية شهد تغيرا وتطورا بسبب تأثرها بالتطورات الحاصلة في العلاقات الدولية من حيث:

- تجاوز مركزية الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، حيث أصبحت تتواجد جنبا إلى جنب مع العديد من الجهات الفاعلة من غير الدول.
- تنامي أهمية التقدم التكنولوجي خاصة في مجال المعلومات والاتصالات وتوظيفها في الممارسة الدبلوماسية مثل: الاتصال الدبلوماسي، وجمع المعلومات، وأداء المهام الدبلوماسية.
- الاستجابة للتحولات التي تشهدها بيئة العلاقات الدولية بشكل مستمر من حيث الموضوعات والقضايا والتحديات وتضمينها في جدول الأعمال الدبلوماسي.

لذلك يضفي الأستاذ "**يونس طلعت الدباغ**" صفة الشمولية على الدبلوماسية المعاصرة ويبرر ذلك بقوله: "أنه وفي ظل التطور الذي صاحب المجتمع الدولي وعلى كافة الأصعدة، وفي ظل حالة التشابك والتداخل والترابط القائمة بين المصالح المختلفة للفواعل الدولية في ظل عولمة الظواهر السياسية التي أدت بمجملها الى تزايد عدد القضايا والمشكلات المتشابكة، وبدورها أصبحت الدبلوماسية المعاصرة مطالبة وبإلحاح، وبمعالجة مظاهر الحياة الإنسانية التي أصبح لأغلبها أبعاد عالمية، وبذلك اتسع نطاق القضايا والموضوعات التي تعالجها."[1]

استنادا إلى ما تقدم من التعاريف المختلفة للدبلوماسية تقترح الباحثة **التعريف** التالي:

الدبلوماسية هي آلية إدارة العلاقات بين الدول، والاتصال فيما بينها، وتحقيق مصالحها ورعايتها من قبل الممثلين الدبلوماسيين بهدف إنجاح سياستها الخارجية، ويتم ذلك باشراك مختلف الجهات الفاعلة الأخرى في النظام الدولي في العملية الدبلوماسية لاسيما في ظل تقارب المسافات، وزوال الاعتبارات الجغرافية، وتنامي التحديات الأمنية المشتركة ذات التأثير العالمي.

[1] يونس طلعت الدباغ، **مرجع سبق ذكره**، ص115.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التعريف المحددات والأهداف

I.تعريف السياسة الخارجية:

تتمحور السياسة الخارجية حول فكرة جوهرية مفادها أنه لا يمكن لأية دولة الانعزال بمفردها بصيغة مطلقة مهما بلغت من القوة والمكانة؛ حيث يستلزم منها تشكيل سياسات خارجية، وتوجيه جزء من نشاطها السياسي إلى بيئتها الخارجية لتنظيم علاقاتها فيما بينها، وتحديد الأهداف والغايات من إقامة هذه العلاقات، لذلك تقيم الدول فيما بينها علاقات دبلوماسية في كافة المجالات، كما تنضم إلى تحالفات ومنظمات إقليمية ودوليه وذلك ضمن ما تسمح به مواردها وامكاناتها، وما تحدده توجهاتها والتزاماتها والواقع الذي تفرضه عليها البيئة الخارجية المتمثلة في النظام الدولي، ولا تقتصر السياسة الخارجية على إقامة العلاقات الدبلوماسية، بل تشمل أيضا علاقات القوة والتأثير كالحرب وغيرها من الأساليب القسرية متى رأت أن ذلك يخدم مصالحها.

بداية تعتبر السياسة الخارجية مجالا فرعيا في العلاقات الدولية تُعنى بضبط التفاعلات القائمة فيها، والتي تكون قواها المحركة من الدول والفواعل غير الدولاتية والشعوب ومختلف القضايا السياسية الأمنية الاقتصادية الثقافية العلمية الصحية وغيرها، وهذا الضبط يهدف إلى تحقيق مصالح الدول بالدرجة الأولى؛ فحصر مجال العلاقات الدولية في التفاعلات بين الدول كفواعل أساسية وفقا للمنظور الواقعي لم يعد قائما، إذ شهدت البيئة الدولية تدفقا للعديد من الجهات الفاعلة من غير الدول والقضايا والمواضيع التي لم تكن في السابق مدرجة ضمن أجندة السياسة الخارجية للدول ودبلوماسيتها خاصة بفضل التطور الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يواجه مفهوم السياسة الخارجية إشكالية التعريف الواضح والمتفق عليه كغيره من مفاهيم العلاقات الدولية؛ إذ يرى الأستاذ "**عبد النور بن عنتر**" أنه من بين المسائل الخلافية في العلاقات الدولية مسألة غموض المفاهيم وغياب الإجماع بين المختصين حول معناها[1]، لذلك يقتضي الأمر عرض لبعض التعاريف التي تتضمنها أدبيات السياسة الخارجية من إسهامات الباحثين في هذا المجال، حيث يعرفها "**كريستوفر هيل**"(Christopher Hill) بأنّها: "مجموع العلاقات الخارجية

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005)، ص 13.

الرسـمية التي تجريها جهة فاعلة مسـتقلة (عادة ما تكون دولة) في العلاقات الدولية." [1] وهو بذلك يؤكد على الطابع الرسمي للسياسة الخارجية، ومجالها هو العلاقات الدولية كمجال كلي تتفاعل فيه السياسات الخارجية للدول، والسياسة الخارجية وفق هذا التعريف تشمل كافة العلاقات الخارجية الرسـمية للدولة، والتي أصـبحت تشـمل إلى جانب المجال السـياسـي مجالات عديدة من أهمها المجالات الاقتصادية العلمية التكنولوجية، والتعليمية، والثقافية، والصحية.

أما "**فاليري هادسـون**"(Valerie M Hudson) فترى أنّها: "الاسـتراتيجية أو المنهج الذي تختاره الحكومة الوطنية لتحقيق أهدافها في علاقاتها مع الكيانات الخارجية."[2]، ويركز هذا التعريف على الطابع الاختياري للسـياسـة الخارجية؛ أي ما يختاره صـانع القرار من اسـتراتيجيات أو طرق للتعامل مع الكيانات الخارجية التي قد تشـمل الدول أو غيرها من الفواعل مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، الشـركات متعددة الجنسـيات؛ ما يعني أن الباحثة حرصـت على تفادي حصـر العلاقات الدولية في التفاعلات التي تكون أطرافها دولا فقط؛ لأن البيئة الدولية المعاصـرة تشمل إلى جانب الدول فواعل أخرى من غير الدول.

ويتفق تعريف "**محمد السـيد سـليم**" للسـياسـة الخارجية مع التعريف السـابق من حيث مراعاة جانب الاختيار، والطابع الرسمي، وهدف السياسة الخارجية بأنّها: "برنامج العمل العلني، الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[3] ، ولكن يؤخذ على هذا التعريف أن السـياسـة الخارجية لا يمكن اقتصـارها على البرامج المعلنة من قبل النخب الرسـمية في الدولة، فقد تعلن الدولة عن برنامج محدد تنوي من خلاله تنفيذ برنامج آخر غير معلن لأهداف خاصـة بها، كما قد يتم الإعلان عن برنامج معين ولا يتم تنفيذه.

[1] Christopher Hill, the changing politics of foreign policy (New York: Palgrave &Macmillan, 2003), p3.
[2] Valerie M Hudson, the history and evolution of foreign policy analysis, in Steve Smith, Amelia Hadfield, Tim Dunne, Foreign Policy Theories, Actors, Cases, 3rd edition, (UK: Oxford University Press,2016), p 14.
[3] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص12.

وهناك تعاريف تحدد السياسة الخارجية في نشاط الدولة أو سلوكها في البيئة الخارجية التي تنوي من خلالها تحقيق مجموعة من الأهداف فتعرفها بأنّها:

- " نشاط الدولة الذي من خلاله تحقق أهدافها ومصالحها في الساحة الدولية."[1]
- وهي "مجمل سلوكيات الدول الهادفة والموجهة صوب البيئة الدولية بهدف تغيير عناصر تلك البيئة بما يضمن للدولة المعنية وضعا دوليا أفضل."[2]
- وهو نفس ما ذهب إليه "**ناصيف حتي**" بقوله إنّها :" سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول."[3]
- كما أن السياسة الخارجية هي أيضا ردود أفعال الدول تجاه البيئة الخارجية ومحدداتها التي تفرض على صناع القرار اتخاذ اجراءات معينة دون غيرها كما ورد في هذا التعريف: "طالما أن الدول تواجه تأثيرات وتحديات من البيئة الدولية فعليها اتخاذ اجراءات ومبادرات تجاه الدول الأخرى والمنظمات الدولية بهدف حماية مصالحها وسلامتها وازدهارها وبقائها؛ بمعنى أن يكون لديها سياسة خارجية."[4]

وبناءً على ما سبق، يمكن تقديم تعريف خاص للسياسة الخارجية بأنّها: استغلال الموارد والإمكانيات والوسائل المتاحة للدولة لوضع استراتيجيات وخطط بهدف تحقيق الأهداف المرجوة من تفاعلاتها مع غيرها من الدول والفواعل الأخرى في النظام الدولي.

II.محددات السياسة الخارجية

السياسة الخارجية هي محصلة لعوامل ناتجة عن دمج خصائص البيئة الداخلية –المحلية– للدول وبيئتها الخارجية–الدولية– المتمثلة في النظام الدولي، والتي تشكل ما يسمى بالمحددات ، وهي

[1] Ernest petric, foreign policy from conception to diplomatic practice (Leiden: Martinus Nijhoff Publishers,2013), p1.

[2] خضر عباس عطوان،" الفاعلية السياسية الخارجية في عصر المعلوماتية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، المجلد 2008، العدد 17 (31 يناير/كانون الثاني 2008)، ص 153.

[3] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت، دار الكتاب الحديث، ط1، 1985)، ص 157.

[4] Ernest petric, **Op.cit**., p 8.

تدفع الدول إلى انتهاج سياسة خارجية دائمة التكيف مع ما تتميز به بيئتها الداخلية من خصائص وما تصدره الدول الأخرى من سلوكيات، أو ما تصدره المنظمات الدولية من قرارات قد تخدم مصالحها أو تضرها، إضافةً إلى ما يستجد به النظام الدولي ككل من تحولات وأوضاع وتفاعلات، وحسب "**جوزيف فرانكل**" "تخضع قرارات السياسة الخارجية لتفاعل فريد بين البيئتين الداخلية والخارجية والأشخاص الذين يعنون باتخاذ القرارات في الشؤون الخارجية."[1]، فالبيئة الداخلية تشكل السياسة الخارجية بالتفاعل مع خصائص البيئة الخارجية.

أ. المحددات الداخلية:

لفهم وتفسير السياسة الخارجية للدولة يجب دراسة خصائص بيئتها الداخلية، وهي البيئة التي تصنع فيها السياسة الخارجية بما تحتويه من مؤثرات ومحددات توجه خيارات الدولة نحو بيئتها الخارجية، وتؤثر بدرجات متفاوتة على قرارات السياسة الخارجية، وغالبا ما يكون لها دور محوري في فهم السياسة الخارجية ونقطة البداية الرئيسية لذلك[2] ، ولقد وردت عدة تصنيفات لطبيعة هذه المحددات التي تختلف من دولة لأخرى مثل أنظمتها السياسية والاقتصادية وخصائصها الجغرافية وامكانياتها العسكرية من أبرزها ما يلي:

1) **المحددات الجغرافية:** من أهم محددات السياسة الخارجية للدولة تشمل مميزات موقعها الجغرافي وخصائصها الطبيعية وموقعها في القارة التي تقع فيها ومدى توفرها على الموارد الطبيعية كالبترول والغاز والمعادن المختلفة وتوفرها على مصادر المياه؛ فالجغرافيا تقدم صورة توضيحية لتوجهات الدول وتحديد الخيارات المتاحة لها لتوجيه وبلورة سياستها الخارجية،[3] وفي نفس الوقت تحدد الإطار الذي يجب أن تعمل ضمنه سياستها الخارجية كأن تنتهج سياسات توسعية في محيطها الجغرافي للوصول إلى الطرق والمنافذ البرية والبحرية، أو تقيم علاقات تعاونية مع غيرها من الدول لتزويدها بموارد الطاقة التي لا تتوفر لديها، وهو ما أكده "**روبرت غيلبين**" بقوله إنّ "

[1] جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمان القصيبي، ط2، (المملكة العربية السعودية، تهامة، 1984)، ص 41.

[2] Christopher Hill, **Op. Cit**, p248-249.

[3] عربي لادمي محمد، "السياسة الخارجية دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، **مجلة دراسات وأبحاث**، عدد25 (ديسمبر 2016)، السنة الثامنة، ص11.

الحدود الجغرافية لها تأثير على الاعتبارات التي على دولة ما أن تأخذها في الحسبان عند صياغة سياستها الخارجية، وتسهل طوبوغرافية الأرض ووجود الماء والمناخ التفاعلات بين الدول كثيرا أو تُعيقها." [1]

2) **المحددات العسكرية:** تتمتع الدول ذات القدرات العسكرية الكبيرة والأسلحة المتطورة والمزودة بالتكنولوجيا الحديثة بهامش من الحرية والاستقلالية في اتخاذ الاستراتيجيات والتوجهات التي تراها مناسبة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، والتحرر ولو بشكل نسبي من القيود المفروضة من البيئة الخارجية، فالدولة التي تمتلك أسلحة نووية مثلا توجه سياستها الخارجية على هذا الأساس، وتصبح لديها القدرة على أن تتصرف كما تشاء في سياستها الخارجية، أو لفرض توافق السياسات الخارجية للدول الأخرى معها قد تصل إلى درجة تجاوز القواعد الناظمة للعلاقات الدولية والتهديد باستخدام هذه القدرات العسكرية ضدها؛ بمعنى أن القدرات العسكرية تكسب الدولة الهيبة على المستوى الدولي مما يتيح لها تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء من خلال "الترهيب أو شن الحروب"[2]، وكمثال على ذلك تنتهج كوريا الشمالية سياسة خارجية عدوانية قائمة على الاعتبارات العسكرية(النووية)، وكذلك روسيا التي أعادت فرض منطق القوة العسكرية والتوسع في جوارها الاقليمي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، بينما تفضل الدول ذات الامكانيات العسكرية المحدودة الانضمام إلى تحالفات مع غيرها من الدول لضمان حمايتها، وتبعا لذلك تصبح سياستها الخارجية محددة بما تمليه عليها عضويتها في هذه المنظمات.

3) **المحددات الاجتماعية:** وتتمثل في النظام الاجتماعي للدولة بقيمه وهوياته ومكوناته المختلفة العرقية الاثنية والدينية، ومدى انسجامها مع بعضها بالشكل الذي يوفر بيئة داخلية مستقرة لصانع القرار في السياسة الخارجية[3] ، إضافة إلى التنظيمات التي تتفاعل داخل المجتمع كجماعات المصالح والأحزاب السياسية وسائل الاعلام والرأي العام، والمؤسسات الفكرية؛ حيث تتأثر السياسة الخارجية بمصالح فاعلين دون الدولة وقوى محلية تنشط في مختلف المجالات، لكل منها

---

[1] روبرت غيلبين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 60-61.

[2] عربي لادمي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

[3] Mubeen Adnan, "Foreign Policy and Domestic Constraints: A Conceptual Account." **South Asian Studies** 29- 657, (2014), accessed on12/08/2021, at : https://bit.ly/3w0dQej

مصالحها ورؤيتها الخاصة للسياسة الخارجية، والخيارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار؛ فهي تعبر عن تطلعاتها بشأن ما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية في مواقف معينة والأهداف التي يجب تحقيقها أو تفاديها.[1]

4) **المحددات التكنولوجية:** امتد تأثير التكنولوجيا إلى كافة المجالات بما فيها مجال العلاقات الدولية، وأصبحت الدول تتسابق لامتلاك أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجالات التسلح، والأمن، والاتصالات والاقتصاد، والإنتاج الصناعي والزراعي والثقافي، والصحة وتحسين جودة الغذاء، والحصول على موارد الطاقة، وتحديث طرق التسيير الإداري للمؤسسات الحكومية والبنى التحتية لتصبح بذلك مكونا أساسيا في قوة الدولة مما يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

يُضاف إلى ما سبق محددات خاصة بصانع القرار وطبيعة النظام السياسي والمستوى الاقتصادي في الدولة؛ حيث تتعلق المحددات الشخصية بصانع القرار في السياسة الخارجية؛ أي القيم التي يؤمن بها وتكوينه المعرفي والسياسي وخبراته السابقة وأسلوبه في الممارسة السياسية بشكل عام، ورؤيته للصورة التي يجب أن تكون عليها سياسته الخارجية وتوجه دولته، والأهداف التي يجب تحقيقها وحتى خصائصه الشخصية والنفسية؛ إذ غالبا ما يكون هناك جانب من الذاتية في السياسة الخارجية.[2]

أما طبيعة النظام السياسي ومؤسساته السياسية في الدولة، فتختلف عملية صنع القرار السياسي باختلاف الأنظمة السياسية؛ إذ وبعكس الطبيعة التشاركية لصنع القرار في الأنظمة الديموقراطية يتم ذلك بصفة أحادية الجانب في الأنظمة التسلطية؛ مما يؤثر على فعالية السياسة الخارجية، كما أن الاستقرار السياسي في الدولة يشكل بيئة تمكين لبلورة استراتيجيات وسياسات خارجية ناجحة قادرة على تحقيق مصالحها، فضلا على أنه يدعم مكانتها في بيئتها الخارجية ويعزز علاقاتها مع غيرها من الدول.[3] وفي المجال الاقتصادي يعتبر الاقتصاد عنصرا هاما من عناصر قوة الدولة، وعليه فالدول المتقدمة اقتصاديا تتمتع بحرية واستقلالية في اختيار السياسات التي تحقق أهدافها.

---

[1] Ernest petric, **Op. Cit**, p85.
[2] **Ibid**, p19.
[3] عربي لادمي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

ب.المحددات الخارجية

1) **طبيعة النظام الدولي وتفاعلاته :** لفهم السياسة الخارجية ينبغي أخذ المحددات الخارجية التي يفرضها النظام الدولي بعين الاعتبار، حيث جادل العديد من الباحثين بأنّها الأكثر أهمية مقارنة بالمحددات الداخلية، وأن السياسة الخارجية هي نتاج النظام الدولي، لذلك عادة ما يتم اتخاذه كأساس لاستنتاج وتفسير الخيارات التي من المحتمل أن تتخذها الدول في سياستها الخارجية؛[1] لأن الخصائص التي يتميز بها لها تأثير على السياسة الخارجية؛ فهي إما أن تتماشى مع تفضيلاتها وتكون بمثابة فرص لها أو العكس تكون ضد ما ترغب فيه؛ بمعنى أن الدول تواجه نوع من المقاومة لأهدافها بحكم أن هذه البيئة تتكون من جهات فاعلة من الدول وغير الدول، ولكل منها مصالح وأهداف وعلاقات وتفاعلات خاصة بها ليس بالضرورة أن تكون متوافقة فيما بينها.[2]

ومع استمرار التدفقات عبر الحدود للأفراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات في ظل العولمة شهد النظام الدولي ظهور قضايا ذات تأثيرات أمنية متشابكة وعابرة للحدود القومية، وأصبحت تحتل مكانة ضمن أولويات السياسات الخارجية للدول، وتفرض عليها أخذها بعين الاعتبار في علاقاتها الدولية؛ بمعنى أن الدولة أصبحت ترى هذه التحديات مسوغا لإقامة علاقات مع غيرها من الدول بهدف التعاون لمواجهتها طالما أن التهديد موجه للجميع دون استثناء.

2) **توزيع القوى في النظام الدولي:** شهد النظام الدولي عدة تحولات منذ بداية التسعينيات، من أبرزها ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تسعى إلى فرض هيمنتها على باقي الدول بما يتماشى مع أهداف سياستها الخارجية، وعلى الدول الأخرى تكييف سياستها الخارجية وفقا لذلك، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وحثها للدول على الاصطفاف معها في حربها ضد الإرهاب في إطار مبدأ "من ليس معنا فهو ضدنا"، كما شهد النظام الدولي صعود قوى دولية أخرى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، مثل الصين وروسيا التي تنتهج سياسة خارجية براغماتية

[1] Ryan K. Beasley and others, foreign policy in comparative perspective domestic and international influences on state behavior**,** 2nd edition (USA: SAGE, 2013), p7.
[2] Elisabetta Brighi and Christopher Hill, implementation and behavior, in foreign policy theories, Actors, Cases**, Op.Cit**, p149.

قائمة على قوتها العسكرية لفرض سيطرتها على جوارها الإقليمي ومناطق أخرى في العالم بهدف فرض نفسها كقوة دولية في النظام الدولي.

3) **المنظمات الدولية:** تحدد المنظمات الدولية أيضا السياسة الخارجية مثل منظمة الأمم المتحدة والتي وبخلاف التصور الواقعي الذي يؤمن بالدولة كفاعل وحيد يظهر دورها المؤثر في شتى المجالات والذي يفوق أحيانا دور الدول[1]؛ حيث تعمل على تنسيق مصالح الدول وتفعيل آلية العمل الجماعي وتحدد سياساتها الخارجية، من حيث القواعد والضوابط التي تفرضها شروط العضوية فيها، والقرارات التي تصدرها والتي تلتزم بها الدول الأعضاء فيها.

4) **قواعد القانون الدولي:** كما تشكل قواعد القانون الدولي أهم المحددات للسياسة الخارجية، لكونها تتمتع بالطابع الإلزامي الذي يفرض على الدول العمل في حدودها، كما تُضفي على سياساتها الخارجية الشرعية وهي بمثابة الإطار التنظيمي للسياسات الخارجية للدول.

III.أهداف السياسة الخارجية

تسعى الدول إلى تحقيق عدة أهداف في سياستها الخارجية فلكل منها أولويات وتطلعات خاصة بها وإن كانت تشترك فيما بينها في بعضها مثل: حماية إقليمها وضمان سلامته، الحفاظ على سيادتها وأمنها، وتحقيق الرفاهية لشعبها، وذلك استنادا إلى ما يتوفر لديها من قدرات ومقومات داخلية وخارجية ومهارات خاصة بصانع القرار السياسي في استغلال هذه المقومات، والهدف في السياسة الخارجية هو "الوضع المستقبلي المتوقع والمرغوب أو كتأثير ملموس في المجتمع الدولي، أو في العلاقات مع دولة أو دول أخرى."[2] فالأهداف تمثل جوهر السياسة الخارجية تستجدي من خلالها الدول إيقاع التأثير في بيئتها اعتمادا على الوسائل المناسبة لذلك، وتقسم إلى وسائل الاقناع كالدبلوماسية، ووسائل الاكراه والتي تستند إلى استخدام قوة الدولة في المجالات العسكرية السياسية والاقتصادية (العقوبات الاقتصادية).

[1] Dan Petrica, International organizations, summits and conferences, in Valentin Naumescu, foreign policy and diplomacy an introduction (Romania: EFES,2014) p136.
[2] Ernest petric, **Op. Cit**, p92.

والواضـــح أنه في بيئة دولية تتميز بالتنوع من حيث تعدد الفاعلين والقضـــايا والمناطق التي تتعامل معها الدول عبر ســياســتها الخارجية فإن الأهداف التي تســعى إلى تحقيقها لا تتمتع بنفس درجة الأهمية في سلم اهتمامات الدول، غير أنه عادة ما يتم تقسيم الأهداف إلى فئتين أساسيتين:

1. **الأهداف المحورية أو العليا:** وهي الأهداف التي ترتبط بوجود الدولة وبقائها ككيان ســـيادي وقانوني يجب تأمينه من التهديدات الخارجية، وتندرج ضـــمن أولويات أية ســـياســـة خارجية، وتستدعي تكريس كافة الإمكانيات والوسائل الضرورية لتحقيقها.
2. **الأهداف متوســـطة وبعيدة المدى:** تأتي هذه الأهداف في الدرجة الثانية من حيث الأهمية والإلحاح في التنفيذ، وهي أهداف متوسطة المدى تتعلق بتحقيق المصالح العامة مثل الرفاهية الاقتصـــادية والاجتماعية في الدولة، وتكريس نفوذها الخارجي، وأهداف بعيدة المدى تعكس تصور الدولة لوضع مستقبلي يتعلق بالنظام الدولي.[1]

يستند تقسيم الأهداف أيضا إلى درجة الأهمية للقضايا والمناطق بالنسبة إلى الدولة، لذلك يتم تصنيف السياسة الخارجية إلى[2]:

1. **سياسة خارجية محورية:** وتمثل أهم أولويات الدولة، وتشمل القضايا والمناطق ذات أهمية إيديولوجية، استراتيجية واقتصادية أساسية للدولة (أمن الدولة وسيادتها وبقائها والمحافظة على قيمها وازدهارها الاقتصادي) وتستدعي تكريس الدولة لكافة امكانياتها لتحقيقها.
2. **سياسة خارجية هامشية:** تتمتع بدرجة أهمية أقل لدى الدولة، وتشمل القضايا والمناطق ذات أهمية ايديولوجية استراتيجية واقتصادية هامشية بالنسبة للدولة. وهذا التصنيف ليس مطلقا؛ لأن أهمية القضـــايا والمناطق قد تختلف من وقت لآخر، وكمثال عن ذلك تصـــدر قضـــية مكافحة الإرهاب أولويات الدول منذ أحداث الحادي عشـــر من ســـبتمبر، وكرســـت لها جميع الإمكانيات الضـــرورية، كما يعتبر وضـــوح الهدف شـــرطا لنجاح تحقيقه، ولكن قد تلجأ بعض الدول إلى عدم الإعلان عن أهدافها الحقيقة لاعتبارات سياسية واستراتيجية، كما قد تعلن عن أهداف محددة تسعى من ورائها إلى تحقيق هدف آخر غير معلن.

---

[1] ناصيف يوسف حتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 175.

[2] Nikola Pijovic," How States Order the World: A Typology of "Core" and "Peripheral" Foreign Policy", **Foreign Policy Analysis**, Volume 16, Issue 3, (July 2020), Pages 504–514, accessed on 30/08/2021, at: https://bit.ly/3HBq4Nm

ومهما تعددت تصنيفات أهداف السياسة الخارجية يبقى الأمن في مقدمة أهداف الدول التي تسعى إلى تحقيقها من خلال سياستها الخارجية، وهدفا رئيسيا بدونه قد لا تتمكن الدول من تحقيق أهدافها الأخرى[1]؛ ونعني بذلك الأمن القومي والذي يتصدر اهتمامات الدول وأولوية أية تدابير وطنية وفي مقدمتها السياسة الخارجية، وهو يعدّ هدفا محوريا للسياسات الخارجية للدول ضمن التصور التقليدي للأمن الذي يجعل الدول مرجعيته الأساسية ، ويتم التركيز فيه على البعد العسكري لحماية الدولة وسيادتها واستقرارها من أية مخاوف أمنية، أو تهديدات عسكرية خارجية(الحرب)، وهو ما يجسد افتراضات النظرية الواقعية حول الأمن القومي، ومرجعتيه الدولتية، بحصر التهديدات في شقها العسكري، والتي تتم مواجهتها بنفس الوسيلة؛ أي القوة العسكرية، فالدولة حسب النظرية الواقعية كفاعل أساسي في النظام الدولي هدفها البقاء والذي يتحقق من خلال تعظيم القوة والاعتماد على الذات بمعنى أن تتخذ كل دولة الإجراءات التي تراها مناسبة لتحقيق أمنها القومي.[2]

ولكن ومنذ بداية التسعينيات تغير هذا التصور، وخف التركيز على البعد العسكري للأمن القومي مع تلاشي احتمالات الحرب بين الدول في تلك الفترة، وتوسع مفهوم الأمن القومي ليشمل أولويات أمنية تستوعب كافة التهديدات الأمنية والتي لا يمكن التعامل معها إلا في إطار أمن قومي متعدد القطاعات يضم إلى جانب الأمن العسكري الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وبذلك تنوعت أهداف السياسة الخارجية بتعدد أبعاد الأمن؛ بمعنى أن أبعاد الأمن تترجم إلى أهداف للسياسات الخارجية للدول، وضمن تصور الأمن الشامل تصدرت قضايا الأمن الغذائي والاقتصادي والمجتمعي والصحي، كأبعاد حديثة للأمن اهتمامات الدول وأولوية سياساتها الخارجية وجدول أعمالها الدبلوماسي، وتحول اهتمام الدولة إلى "رفاهية شعوبها اجتماعيا واقتصاديا. وانتقلت من دور الدولة كحارس ليلي إلى دولة الرفاهية."[3]

[1] Johan Verbeke, diplomacy in practice a critical approach, **Op. Cit**, p 13.
[2] Brian C. Schmidt, The primacy of national security, in Steve Smith, Amelia Hadfield, Tim Dunne Foreign Policy Theories, Actors, Cases, **Op. Cit**, p 211.
[3] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط1 (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص533.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية في نظريات العلاقات الدولية

يوفر الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية المجال الاوسع الذي يحتوي السياسة الخارجية العديد من الإسهامات النظرية التي تفسر السياسة الخارجية وتوجهاتها، والقرارات التي يتم اختيارها وتنفيذها، والتنبؤ بالقرارات والسياسات التي يمكن للدول أن تتخذها في المستقبل بناء على معطيات معينة، وذلك على الرغم من أنّها لم تفرد إسهامات نظرية خاصة بالسياسة الخارجية، ولكن ورد ذلك ضمنيا في النظريات الأساسية في الحقل، والتي من أبرزها: النظرية الواقعية، النظرية الليبيرالية، والنظرية البنائية، وذلك كما يلي:

1. السياسة الخارجية حسب النظرية الواقعية

تعدّ النظرية الواقعية من أهم نظريات العلاقات الدولية ترجع جذورها إلى اسهامات فكرية وفلسفية قديمة، غير أن الاسهام الكبير في إرساء دعائم نظرية واقعية في العلاقات الدولية يعود إلى "**هانس مورغانتو**" (Hans Morgenthau) في كتابه "السياسة بين الأمم" الذي نشره سنة 1948، الذي يعد مرجعا نظريا أساسيا للنظرية الواقعية بما تضمنه من مبادئ تفسيرية لطبيعة السياسة الدولية وسلوكيات الدول، والأساس النظري الذي تبنى عليه السياسات الخارجية للعديد من الدول–الكبرى– مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تكتسي الصفة الواقعية في معظم توجهاتها وخياراتها، ويعد "**هنري كيسنجر**" (Henry Kissinger) من أبرز المفكرين الواقعين الذين جسدوا النظرية الواقعية في الممارسة العملية، باعتباره كان وزيرا للخارجية الأمريكية.

تقوم النظرية الواقعية(الكلاسيكية) على افتراضات أساسية تنطلق من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وغياب سلطة عليا تضبط سلوك الدول فيه وتفرض احترام القوانين والمعايير، مما يدفعها وباعتبارها كفواعل أساسية في النظام الدولي، وتتمتع بالسيادة وتتصف بالعقلانية[1] إلى البحث عن سبل تحقيق أمنها وضمان بقائها اعتمادا على زيادة قوتها(العسكرية)، مما يدفعها إلى المواجهة والاصطدام فيما بينها، طالما أنّها تسعى لنفس الغرض، وهنا تؤكد الواقعية على الطبيعة البشرية،

[1] أحمد محمد وهبان، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجينتاو إلى ميرشايمر دراسة تقويمية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، جامعة الإسكندرية، العدد2، المجلد1، (يوليو 2016)، ص15.

التي قوامها الأنانية والشر، والتي تدفع الدول إلى هكذا سلوك، وأن القوانين الحاكمة للسياسة الدولية تجد جذورها في الطبيعة البشرية التي تتصف بالأنانية والشر والرغبة في تحقيق القوة[1].

وبالتالي فهدف السياسة الخارجية هو الحصول على القوة لضمان البقاء والحماية من التهديدات الأمنية التي تتعرض لها الدول بشكل دائم، كما أنّها تستخدم القوة أيضا لتهديد أو ردع الدول الأخرى، وطالما أن هدف السياسة الخارجية هو تحقيق المصلحة الوطنية.[2] فإن الأمن والبقاء من أهم مكونات المصلحة الوطنية للدول، وبذلك تصبح القوة الدافعة للسياسات الخارجية هي الحاجة الدائمة لاكتساب القوة وضمان الأمن[3].

وتؤدي فوضوية النظام الدولي إلى شعور الدول بانعدام الأمن؛ مما يجعلها في سعي دائم لاكتساب القوة، مما يتسبب حسب الواقعيين الجدد في نشوء **المعضلة الأمنية**، ويقصد بها أن قيام دولة ما بتأمين ذاتها وتعزيز قوتها العسكرية يفهم من دولة أخرى أنّها ذات نوايا هجومية ضدها مما يدفعها إلى اتخاذ نفس الخطوات لتدخل في حلقة مفرغة من الفعل ورد الفعل، وحسب "**ستيفن والت**" (Stephen Walt) فهي تشير إلى أن الإجراءات الأمنية التي تتخذها دولة لتأمين نفسها مثل زيادة عمليات التسلح والاستعدادات العسكرية، وتشكيل تحالفات جديدة تجعل الدول الأخرى أقل أمانا ما يدفعها إلى القيام بنفس الإجراءات، وهكذا تستمر دوامة العداء وحالة التأهب الدائمة، ويوضح ذلك بمثال عن السياسية الخارجية الروسية حيث تظهر المعضلة الأمنية في المخاوف الروسية من توسع حلف الناتو شرقا واعتباره تهديدا لأمنها، ورغم تأكيدات الحلف أنّها مجرد سياسات دفاعية إلا أنّها اتخذت ذلك مبررا لغزو أوكرانيا. [4]

شهدت الواقعية إسهامات نظرية جديدة ضمن ما يعرف بالواقعية الجديدة(البنيوية) التي تنقسم بدورها إلى اتجاهين الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية بالإضافة إلى الواقعية الكلاسيكية الجديدة؛

---

[1] **نفس المرجع السابق.**

[2] Munafrizal Manan, "Foreign Policy and National Interest: Realism and its Critiques", **Global strategies**, 9 (2) :175-89(2017), accessed on 02/092021, at : https://bit.ly/47RiQPK

[3] Ryan K. Beasley and others, **Op. Cit**, p8.

[4] Stephen M. Walt, "Does Anyone Still understand the 'Security Dilemma'?", **Foreign Policy**, (July 26 2022), accessed on 30/07/2022 at : https://bit.ly/49eAEWl

فالواقعية الجديدة كما يرى" **كينيث والتز**"(Kenneth Waltz) في كتابه "نظرية السياسة الدولية" الذي صدر سنة 1979 أن سبب نزوع الدول نحو الطابع الصراعي والتنافسي في سياستها الخارجية هو غياب سلطة عليا تحكم سلوك الدول بسبب البنية الفوضوية للنظام الدولي وليس الطبيعة البشرية[1]، فالواقعية الجديدة تركز على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي كمحدد للسياسة الخارجية للدول، فهي إما أن تسعى التي تحقيق توازن القوى وتحقيق أمنها وتفادي الدخول في صراعات مكلفة(الدفاعية)، أو أنّها كما يرى "**جون ميرشايمر**"(John Mearsheimer) تعمد إلى تعظيم قوتها في بيئة دولية فوضوية وتغيير الوضع القائم لصالحها؛ لأن الدولة القوية هي التي تستطيع تحقيق أمنها(الهجومية)، وبذلك أعادت الواقعية الهجومية سيادة منطق القوة في نظام دولي يفتقر إلى سلطة عليا تتحكم في سلوك الدول، وبتعبير أخر فحسب الواقعية الهجومية، فوضوية النظام الدولي تجبر القوى العظمى الكبرى على تعظيم أمنها من خلال تعظيم قوتها النسبية من خلال انتهاج سياسات خارجية توسعية.[2]

- **الواقعية الدفاعية** ترى أن الطريقة المُثلى لتحقيق أمن الدولة في بيئة دولية فوضوية هي الحفاظ على توازن القوى؛ بمعنى تعزيز قدراتها الدفاعية دون السعي للتفوق والمنافسة مع غيرها من الدول والتخلي عن سياسة التوسع والتي غالبا ما تكون نتائجها سلبية (تكاليف الحروب)، فضلا عن إثارة المعضلة الأمنية والإخلال بالتوازن، وبالتالي إفشال مساعي الدول لتحقيق أمنها[3]، وعليه فالطريقة المثلى لضمان الأمن والبقاء في بيئة دولية فوضوية هو الحفاظ على مستوى كافي من القدرات العسكرية التي تمكن الدولة من الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان خارجي، كما أنّها قد تلجأ إلى الدخول في تحالفات دفاعية لتحقيق ذات الغرض.
- **الواقعية الهجومية** ترى أن غاية السياسة الخارجية للدول هو تحقيق الأمن والبقاء، من خلال تعظيم القوة الصلبة، وتشمل القوتين العسكرية والاقتصادية؛ أي تحقيق معادلة دولة قوية تعني دولة آمنة. إن هذا السعي وراء اكتساب القوة سببه فوضوية النظام الدولي وعدم اليقين الذي تسببه

[1] أحمد محمد وهبان، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

[2] Steven E Lobell, "Structural Realism/Offensive and Defensive Realism." **Oxford Research Encyclopedia of International Studies,** (22 Dec. 2017), accessed on 19/09/ 2022, at : https://bit.ly/47Qfwo3

[3] **Ibid.**

المعضلة الأمنية بشأن نوايا الدول؛ مما يدفع الدول إلى تبني سياسات خارجية تنافسية وهجومية وتوسعية.[1] ؛ يعني ذلك تقليل فرص التعاون وتصدر الأهداف المرتبطة بتعزيز القوة اهتمامات الدول وأولويات سياساتها الخارجية، طالما أن ذلك سيزيد من فرص أمنها وبقائها، والتصدي لأي هجوم محتمل من إحدى الدول التي تكون لها نفس الأهداف التوسعية وهذا السعي نحو القوة يقود الدول إلى الهيمنة كما قال "**روبرت غيلبين**" : " مع زيادة قوة الدولة فإنّها تسعى إلى بسط سيطرتها الإقليمية ونفوذها السياسي و/أو هيمنتها على الاقتصاد الدولي."[2]

- أما النظرية **الواقعية الكلاسيكية الجديدة** فظهرت مع كتابات "**جيدون روز**" (Gideon Rose) سنة 1998 "الواقعية الكلاسيكية الجديدة ونظريات السياسة الخارجية" [3] ، حيث تهتم بالمحددات الداخلية للسياسة الخارجية، وكيفية تأثيرها على صنع القرار الخارجي، وتؤكد أن الطريقة المثلى لفهم السياسة الخارجية هي دراسة المحددات الداخلية المتعلقة بالنظام السياسي والاقتصادي للدولة، البنية الاجتماعية، تصورات صناع القرار دون اغفال دور النظام الدولي في التأثير على توجهاتها، لذلك فهي تسعى إلى دمج العوامل الداخلية والخارجية لفهم السياسة الخارجية، وبذلك فإن أهداف السياسة الخارجية للدولة تتحدد وفق مكانتها في النظام الدولي من خلال حجم إمكاناتها من القوة النسبية، وهي الفكرة المستمدة من انتمائها للفكر الواقعي، ولكن ما يميزها كنظرية جديدة اعتبارها أن تأثير إمكانات القوة هذه على السياسة الخارجية هو تأثير غير مباشر، ويتسم بالتعقيد، ذلك بأن ضغوط النسق هي انعكاس لمتغيرات تتعلق بالعوامل الداخلية؛ أي البيئة الداخلية للسياسة الخارجية للدولة[4] ، وعليه فالسياسة الخارجية هي محصلة لتفاعل متغيرات بنية النظام الدولي والبيئة الداخلية.

مما سبق تعتبر النظرية الواقعية من النظريات المهيمنة في حقل العلاقات الدولية أثرت على السياسات الخارجية للعديد من الدول؛ لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية؛ اذ تركز على قضايا الصراعات والحروب وانتهاج الدول لسياسات خارجية عدوانية، تقدم لنا تفسيرات مهمة لفهم

[1] **Ibid.**

[2] روبرت غيلبين، **مرجع سبق ذكره**، ص 137.

[3] Gideon Rose. "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy." **World Politics,** 51, no. 1 (1998): 144–72, accessed on 19/09/2022, at : https://bit.ly/3HwEHS1

[4] **Ibid.**

التفاعلات التي يشـــهدها النظام الدولي، بالتركيز على وحداته الأســـاســـية وهي الدول، والتي تســـــعى إلى البقاء وتحقيق الأمن مدفوعة بأســـــباب كامنة في الطبيعة البشـــــرية(الواقعية الكلاسـيكية)، ونظام دولي فوضـوي(الواقعية الجديدة) تتصـرف فيه كل دولة وفقا لمصـلحتها الوطنية.

2. السياسة الخارجية حسب النظرية الليبيرالية:

ترى النظرية الليبيرالية أن الســياســة الخارجية للدول يجب أن تكون ذات أولويات تعاونية بدل التنافس والصــراع، وعلى عكس النظرية الواقعية ترى الليبيرالية أنه يجب أن يتصــدر الأفراد ورفاههم المادي أجندة السياسة الخارجية للدول، فرغم إقرارها بوجود النزاعات وفوضوية النظام الدولي، إلّا أنه من الممكن جعل هذا النظام ســـلميا وآمنا، لذلك لا يجب حصـــر الســـياســـة الخارجية في الجانب الصـراعي فقط بل تشـمل الجانب السـلمي والتعاوني أيضـا [1] وبالتركيز على المتغير الاقتصـادي بدل مفاهيم القوة والتوســـــع والحروب؛ فإن تحديد المصـــــلحة الوطنية تتطلب معالجة احتياجات الأفراد بالدرجة الأولى، كما أن الدول حسب الليبيرالية ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية بل أنّها تقر بوجود فواعل أخرى لها دور مؤثر في السـياسـة العالمية، كالأفراد والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية(مثل منظمات حقوق الانسان والمنظمات البيئية)، والشركات عبر القومية، وعليه فالسياسة الخارجية لا تنحصر في إدارة التفاعلات بين الدول فقط، وإنّما بينها وبين هذه الفواعل أيضا[2].

وفيما يتعلق بصـنع القرار في السـياسـة الخارجية ترى الليبيرالية أن السـياسـة الخارجية تتأثر بالمحددات الخارجية المتمثلة في المنظمات الدولية التي تفرض على الدول التزامات وضـوابط قانونية (منظمة الأمم المتحدة) وبالمحددات الداخلية مثل طبيعة النظام السـياسـي، والبنى الاجتماعية الفاعلة فيه، وجماعات المعارضـة وهي الفكرة التي قدمتها الليبيرالية من خلال أطروحة **السـلام الديموقراطي**؛ لإثبات دور النظام السياسـي للدولة في إنتاج أنماط معينة من السلوك الخارجي، وجوهر الفكرة يكمن

[1] Munafrizal Manan, **Op. Cit**, p182.

[2] مروة خليل محمد مصطفى، القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير دراسة تقويمية، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، العدد11، المجلد6،(يناير 2021)، ص163.

في أن الدول ذات الأنظمة الديموقراطية لا تدخل في صـــراعات فيما بينها، وأنّها أكثر نزوعا نحو العلاقات الســـلمية في علاقاتها الخارجية، ففي عالم ديموقراطي يســـوده الســـلم يتم حل النزاعات بالوسـائل الدبلوماسـية بدل اللجوء إلى الوسـائل العسـكرية، وأن طبيعة القيم الديموقراطية قائمة على الحوار والتســـوية الســـلمية بدل العنف والقوة، كما أن خيار الحرب في الأنظمة الديموقراطية مرهون بالدعم الشعبي والشرعية القانونية.[1]

كما ظهرت **الليبيرالية الجديدة(المؤسـساتية)**، والتي تولي أهمية كبرى للتعاون بين الدول بدل الصراع؛ لأن المكاسب التي تحصل عليها تخدم مصالحها أكثر من العوائد التي ترجوها من الدخول في نزاعات وحروب، وهذا التعاون يجب أن يكون ضـمن مؤسـسـات قائمة(منظمات)؛ لتسـهيل هذا التعاون، وإنهاء حالة الفوضـــى التي تســود النظام الدولي، وضــبط ســلوكيات الدول فيه، وتنســيق مصـــالحها في ظل عالم مترابط بفعل التطورات التكنولوجية وتنامي شـبكة العلاقات التجارية والمالية والتبادل الاقتصادي.

في ذات الســـيـاق طرح "**جـوزيـف نـاي**"(Joseph S. Nye) و"**روبرت كـيـوهـان**") (Robert Keohane فكرة الاعتماد المتبادل الذي يحدد الســياســة الخارجية للدول، وهو الصــيغة الأمثل للعلاقات بين الدول وغيرها من الفاعلين، حيث يمكنها من الحصـــول على مكاســـب هامة(تبادلات تجارية، استثمارات اقتصادية، أسواق خارجية، الحصول على الموارد)، والتي يصعب على الدولة تحقيقها بمفردها، وهي مكاسب يصعب التضحية بها وتعريضها للخطر في حال الدخول في الحرب.[2]

يقوم الاعتماد المتبادل بين الدول على تحقيق انسـجام في المصـالح والأهداف بإقامة علاقات تعاونية بين مختلف الفواعل وفي العديد من المجالات السـياسـية، الاقتصـادية، الاجتماعية والعلمية، مع تخفيف التركيز على المجال العســكري في ســياســتها الخارجية والنتيجة تقليل فرص نشـــوب النزاعات، وعليه ترى الليبيرالية أن الاعتماد الاقتصـــادي المتبادل هو ما يميز البيئة الدولية، وعلى

[1] **نفس المرجع السابق**، ص170.

[2] Ryan K. Beasley and others, **Op.cit.** p11.

الدول أخذ ذلك بعين الاعتبار في سياساتها الخارجية.[1] ومع التطور الذي شهده العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزايد درجة التشابك والترابط العالمي تحول الاعتماد المتبادل إلى الاعتماد المتبادل المركب، وحسب "**ناي**" و"**كيوهان**" يتحدد الاعتماد المتبادل المركب وفق ثلاث خصائص:[2]

أولا: تعدد قنوات الاتصال بين المجتمعات، وتشمل العلاقات بين مختلف الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية.

ثانيا: ترتيب مواضيع جدول أعمال العلاقات بين الدول لا يخضع لتسلسل هرمي واضح؛ مما يعني أن مواضيع الأمن العسكري لم تعد تحتل صدارة اهتمامات الدول لصالح مواضيع أخرى كانت تدرج ضمن اهتمامات السياسة الداخلية.

ثالثا: تراجع دور القوة العسكرية كأداة للسياسة الخارجية، كما لا يمكن استخدامها في علاقات قائمة على الاعتماد المتبادل المركب.

3. السياسة الخارجية حسب النظرية البنائية:

النظرية البنائية من النظريات الحديثة في حقل التنظير في العلاقات الدولية، في كتابه "عالم من صنعنا" سنة1989 وضع "**نيكولاس أونوف**" **(**Nicholas Onuf**)** أسس النظرية البنائية في العلاقات الدولية، وهي الفترة التي شهدت تزايد التركيز على قضايا النزاعات العرقية والاثنية والهويات والقيم الاجتماعية، والمتغيرات الثقافية والحضارية في أجندة السياسة العالمية، وخاصة مع ظهور العولمة وزوال الحدود الفاصلة بين الداخل والخارج، وهو ما ساهم في قبول وانتشار الطرح البنائي في العلاقات الدولية على اعتبار أنّها تدرج هذه المواضيع كمسلمات نظرية في الوقت الذي اغفلت النظريتين الواقعية والليبيرالية دورها، حيث تركز على كيفية تشكل الأفكار والهويات وكيف تؤثر على الطريقة التي تتصرف بها الدول.[3]

---

[1] **Ibid.**

[2] Robert owen Keohane, Joseph s. Nye, power and interdependence**,** 4th edition, (USA, Library of Congress Cataloging-in-Publication, 2012), p20-21.

[3] Stephen M. Walt, ‘‘International Relations: One World, Many Theories,’’ **Foreign Policy**, No. 110 (1998): p 41, accessed on 24/09/2022 at: https://bit.ly/3Szah7R

تنطلق البنائية من رفض التركيز على العوامل المادية في فهم النظام الدولي بل على العوامل الفكرية والثقافية التي تضفي عليها معناها؛ بمعنى أن التركيز على العوامل المادية (القدرات العسكرية والاقتصادية) كمحددات لإنتاج نمطية سلوكية معينة للسياسات الخارجية للدول غير كاف لتفسيرها بل يجب التركيز على العناصر غير المادية، والتي نجدها في الأفكار والقيم المعايير والثقافة واللغة والخطاب السائد في المجتمع، ففهم الواقع يعتمد بالإضافة إلى العوامل المادية على المعرفة المشتركة والمعاني الجماعية التي تشكل كيفية تفسيرنا للواقع وتصرفات الآخرين، وكمثال على ذلك حيازة كوريا الشمالية لسلاح نووي واحد يشكل تهديدا للولايات المتحدة الامريكية أكثر من عدة أسلحة نووية تحوزها فرنسا أو بريطانيا، والسبب في ذلك هو أن معنى السلاح النووي للدولتين يتم تفسيره في سياق اجتماعي يضعهما في خانة الدول الصديقة مقارنة بالمعنى الساند حول كوريا الشمالية الذي يعتبرها عدو.[1]

وطالما أن النظام الدولي كما ترى البنائية عبارة عن بناء اجتماعي تشكله الأفكار والثقافات والهويات واللغة والخطاب السائد في المجتمعات، والتي تتغير باستمرار لأن الفاعلين في هذا البناء يؤثرون فيه ويتأثرون به فإن تفسير السياسة الخارجية يتم من خلال تحديد كيفية تأثير هذه المكونات على سلوك الدول، وتستند البنائية في مقاربتها للسياسة الخارجية على افتراضات أساسية[2]:

1) صانع السياسة الخارجية هو فاعل اجتماعي أكثر من كونه فاعلا عقلانيا.
2) تأثير الأفكار والهويات أكبر من تأثير العوامل المادية.
3) تؤدي اللغة والخطاب دورا أساسيا بالنسبة إلى صناع السياسة الخارجية بوصفهم فاعلين اجتماعيين.

وحسب البنائية فالنظام الدولي ليس كيانا ماديا مستقلا بل يتم بناؤه في وعي الأفراد ومدركاتهم وأفكارهم، وهو ما ذهب إليه "**ألكسندر ويندت**" (Alexander Wendt)أحد أهم منظري النظرية

[1] Trine Flockhart, Constructivism and foreign policy, in Steve Smith, Amelia Hadfield, Tim Dunne Foreign Policy Theories, Actors, Cases, **Op. Cit,** pp 85-86.

[2] محمد حمشي، الطائفية أداة للسياسة الخارجية مقاربة من منظور حقل العلاقات الدولية، في محمد حمشي وآخرون، المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي، ط1 (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص214.

البنائية في حديثه عن الفوضى بأنّها "ما تصنعه الدول منها"[1]؛ أي أنّها تتحدد من خلال المعاني التي تضفيها عليها الفواعل أي الدول؛ بمعنى أنّها ترفض فكرة اعتبارها كخاصية مادية ثابتة للنظام الدولي خالية من المعايير والأفكار، فهي تتغير متى تغيرت هذه الأفكار.

وتعتبر الهوية من المفاهيم الأساسية للنظرية البنائية، فهي مكون أساسي للسياسة الخارجية، وتفرض خيارات معينة على سلوك الدول، وتحدد مصالحها، ووجود هوية معينة يعني أن الفاعلين سيتبعون المعايير المرتبطة بها، وبالتالي اعتبار أنماط فعل معينة أكثر ملاءمة من غيرها[2] ؛ فالهوية هي أساس التفاعلات الدولية ومحور السياسة الخارجية، وهي تحدد طريقة تعريف الدول لنفسها وللدول الأخرى، واستنادا إليها يتم تحديد المصالح والسلوك المناسب لتحقيقها، وبتعبير آخر فسلوك الفاعل الدولي مرتبط بما هو عليه أي هويته التي تحدد مصالحه التي يسعى لتحقيقها من خلال الدخول في تفاعلات مع الآخرين، وأن فهم ذلك السلوك يتطلب فهم وتحليل تأثير الهوية.[3]

كما ترى البنائية أن الدول تتقيد في سياستها الخارجية بالمعايير والقواعد الأخلاقية والقانونية الموجودة في بيئتها الاجتماعية، وتؤكد على دور المنظمات الدولية في نشر هذه المعايير وجعل النظام الدولي أقل فوضوية "وهذه البنية الفوضوية للنظام الدولي ليست معطاة سلفا وليست من وحي الطبيعة المادية لكنها نتاج سلوك الفواعل(الدول)، وهي تتغير أيضا بتغير ذلك السلوك الذي يتغير بدوره بتغير الهويات والأفكار والادراكات والخطاب واللغة."[4]

[1] Stephen M. Walt, "International Relations: One World, Many Theories, **Op. Cit**, p 41.
[2] Trine Flockhart, **Op. Cit**, p 87.
[3] إيمان رجب، "الهوية المركبة أم المصلحة؟ محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الأوسط"، **كراسات استراتيجية**، العدد 255، المجلد 24، (أوت 2015)، ص20.
[4] محمد حمشي، الطائفية أداة للسياسة الخارجية مقاربة من منظور حقل العلاقات الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص214.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الرقمية التعريف، الخصائص والإطار النظري

أدى التطور الذي شـــهده مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات منذ بداية القرن الحادي والعشـرين إلى تغيير الطريقة التي يتم من خلالها الاتصـال والتفاعل في العلاقات الإنسـانية والدولية على حد سواء، والدبلوماسية تحديدا تأثرت بهذا التطور لكون الاتصال عنصرا أساسيا فيها؛ وحسب الباحث "**أباسوف**" فالاتصـال "شـهد تطورات متلاحقة من البرقيات إلى الهواتف المحمولة ومن ثم إلى سـكايب (Skype) ، ومن رسـائل البريد إلى البريد الالكتروني، ومن الرسـائل القصـيرة(SMS) إلى منشـــورات تويتر ...ومن إعلانات تلفزيونية إلى قنوات اليوتيوب ومن اجتماعات مكلفة إلى مؤتمرات عبر الأنترنيت، وحتى من السـفارات المادية إلى السـفارات الافتراضـية."[1] وتجسـد ذلك التأثير في ظهور الدبلوماسية الرقمية(Digital diplomacy) كأداة للسياسة الخارجية، وكنمط جديد من أشكال الدبلوماسية في عصر الأنترنيت والذكاء الاصطناعي ومنصات التواصل الاجتماعي مع ما يصاحب ذلك التطور من فرص وتحديات جديدة في العلاقات الدولية.

شكل (2) يوضح مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

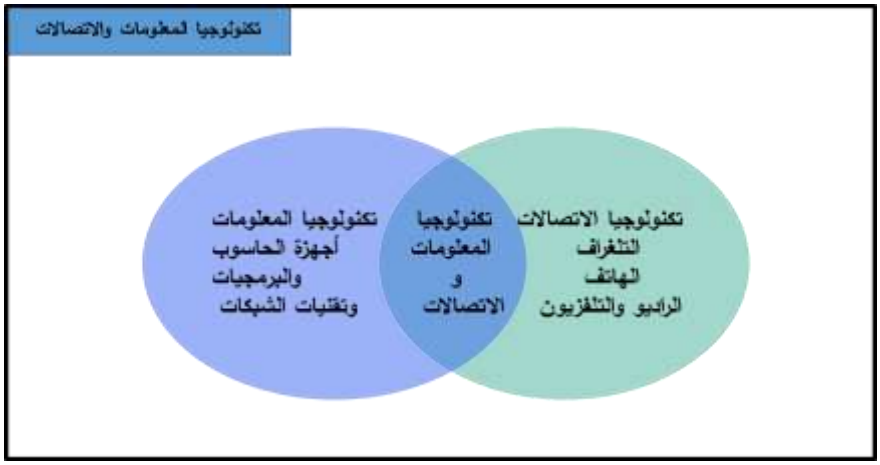

المصدر: Margaret Rouse, Information and Communication Technology (ICT), Techopedia

https://bit.ly/3OqyevB

[1] Abbas Abbasov, "Digital Diplomacy: embedding information and communication technologies in the department of foreign affairs and trade", The Australian institute of international relations,(2007) p7, accessed on 10/10/2022 at: https://bit.ly/3Seeaxx

بناءً على ذلك، سيكون من المفيد البدء بتحديد تعريف للدبلوماسية الرقمية والمفاهيم المُشابهة، وسماتها، وإطارها النظري كما يلي:

المطلب الاول: تعريف الدبلوماسية الرقمية

يتسم القرن الحادي والعشرين بتحول كبير في أشكال التفاعلات والعلاقات بين الشعوب والمجتمعات وتمازج للثقافات والهويات، وتزايد أهمية البيانات في إطار تطورات هائلة شهدتها البشرية ضمن ما يعرف بـ "العصر الرقمي"، ويقصد به الفترة التي يعتمد فيها على الاستخدام المكثف لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وفي مقدمتها "الأنترنيت" كوسيلة للاتصالات تمكن من نشر وتبادل وتخزين المعلومات[1] والتي تخللت معظم المجالات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، العلمية الثقافية، والصحية أين تتخذ كافة أشكال المعلومات صيغا رقمية في شكل بيانات يتم نقلها عبر أجهزة إلكترونية فائقة الدقة، ولقد أصبحت هذه البيانات ذات قيمة كبيرة جعلت هذا العصر عصر ثورة المعلومات أيضا، والتي أهم ما يميزها الأهمية المتزايدة للبيانات في كافة مجالات النشاط البشري باعتبارها محور الاقتصاد في القرن الحادي والعشرين، ومحرك التغيير الاجتماعي والأخلاقي ومحور الديناميكيات الجيوسياسية والأمنية.[2]

ومن خلال هذه التطورات وُجد مجال خامس للتفاعل وهو "الفضاء السيبراني" إلى جانب المجالات التقليدية البر والبحر والجو والفضاء الخارجي؛ فهو يشكل "نظاما عالميا من التفاعلات التي تغطي أنشطة مشتركة لا حصر لها بالإضافة إلى تبادل المعلومات والأفكار من قبل الأشخاص في جميع أنحاء العالم عبر الإنترنت."[3] ، والتي يقدر عدد مستخدميها 5 مليار شخص في العالم في بداية سنة 2023 (شكل 03) .

[1] Westcott, Nicholas, "Digital Diplomacy: The Impact of the Internet on International Relations", Oxford Internet Institute, OII Working Paper, No. 16, (July 1, 2008), p3, accessed on 10/10/2022 at https://bit.ly/3OiluXZ

[2] Virginia Bacay Watson, "the fourth industrial revolution and its discontents: governance, big tech, and the digitization of geopolitics", Asia-Pacific Center for Security Studies, (2020) p 40, accessed on 03/02/2023 at: https://bit.ly/3SyvT4a

[3] Amitav Mallik, Role of technology in International Affairs, Institute for Defense Studies and Analyses (New Delhi: PENTAGON press, 2016), p 138.

شكل (03): يوضح معطيات حول: العدد الإجمالي لسكان العالم، الاستخدام العالمي للأنترنيت ومنصات التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية في شهر جانفي 2023

المصدر: Simon Kemp, Digital 2023 : Global Overview Report, https://bit.ly/42fd75hSIMON

في ظل هذه التطورات شـــهد مجال العلاقات الدولية وكغيره من المجالات حقبة جديدة من الاعتماد المتبادل والترابط الشـديد بين المجتمعات والشـعوب المتصـلة الكترونيا ، ووفرة كم هائل من المعلومات، وهو ما مهّد لظهور قضـــايا جديدة تعكس تأثير هذا التطور على التفاعلات القائمة فيه وعلى قوة ومكانة الدول؛ وهو ما تؤكده مقولة الاســتاذ **جوزيف ناي** (Joseph S. Nye) بأن الدول القوية في المستقبل هي الدول التي تتحكم في ثورة المعلومات على أفضل وجه.[1]

وكان من أبعاد تأثير تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات منذ بداية الألفية الثالثة على العلاقات الدولية ظهور نمط جديد من الدبلوماسية عُرِف باسم الدبلوماسية الرقمية، التي جسدت رغبة الدول في تجديد الممارسة الدبلوماسية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ومصالحها بطرق جديدة من خلال إنشـاء السـفارات الافتراضـية، والمواقع الإلكترونية لوزارات الخارجية والمؤسـسـات الدبلوماسـية، والحضـور النشـط للدبلوماسـيين وقادة الدول وحكوماتها على منصـات التواصـل الاجتماعي وغيرها؛

[1] Joseph S. Nye Jr and William A. Owens, "America's Information Edge", **Foreign Affairs**, 75(2), 20–36, (1996), p20, accessed on 03/02/2023 at: https://fam.ag/47Tmqc8

حيث اعتبرها الباحثين بأنّها "ثورة" في الممارسة الدّبلوماسية [1]. فالدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية في جوهرها اتصال وهي الوسيلة الأساسية للاتصال بين الدول وكما يقول" **كريستر جونسون**" (C Jönsson)"الاتصال هو أحد الشروط الضرورية والمنطقية لوجود علاقات دولية وبدون اتصال لا توجد دبلوماسية"[2] ؛ لذلك فأي تغيير في مجال الاتصالات والمعلومات سينعكس حتما على الدبلوماسية.

وبناءً على ذلك، فظهور الدبلوماسية الرقمية ارتبط بالتطور الحاصل في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتبلور الثورة الرقمية بظهور منصات التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية، والتي تعد من أهم العوامل التي أثرت على الدبلوماسية في عالمنا المعاصر، وهو ما يستلزم استجابة الدبلوماسية من خلال تبني أساليب عمل جديدة، واستغلال الفرص التي يمكن الاستفادة منها في عملية صنع قرار السياسة الخارجية، وتنفيذه بالطريقة المثلى التي تمكنها من تحقيق أهدافها.

وكأي مجال بحثي جديد لا يوجد للدبلوماسية الرقمية تعريف محدد ومتفق عليه بين الباحثين، بل ذهب بعضهم إلى وضع عدة مسميات أو مصطلحات للإشارة بها إلى الدبلوماسية التي تعتمد على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتحول وزارات الخارجية والسفارات إلى الفضاء الرقمي، فإلى جانب الدبلوماسية الرقمية نجد على سبيل المثال الدبلوماسية الإلكترونية، الدبلوماسية الافتراضية الدبلوماسية السيبرانية، وغيرها من المصطلحات التي ربطت أيضا بين الدبلوماسية والوسيلة الرقمية المعتمدة مثل منصات التواصل الاجتماعي حيث ظهرت دبلوماسية تويتر، وهذه المصطلحات وإن تقاربت مع بعضها في المفهوم مع مصطلح الدبلوماسية الرقمية كالدبلوماسية الافتراضية والإلكترونية فإن الدبلوماسية السيبرانية تختلف عنها، حيث يفرق "**شون ريوردان**" (Shaun Riordan) بين الدبلوماسية الرقمية والدبلوماسية السيبرانية بكون الأولى تشير إلى استخدام الوسائل الرقمية لممارسة الدبلوماسية والأنشطة القنصلية، أما الثانية فتشير إلى استخدام الوسائل الدبلوماسية لحل المشكلات

[1] Corneliu Bjola, making sence of digital diplomacy, in Corneliu Bjola&Marcus Holmes Digital Diplomacy theory and practice (New York: Routledge Taylour&Francis, 2015), p 4.
[2] C Jönsson, Diplomacy, Communication and Signaling, in Costas. M Constantinou and others, the SAGE Handbook of Diplomacy (UK: British Library Cataloguing in Publication data, 2016), p 79.

الناشـئة في الفضـاء السـيبراني[1]، وكأمثلة عن هذه المشـكلات كل ما يتعلق بالتهديدات السـيبرانية والأمن السـيبراني وحوكمة الأنترنت، وعليه فإن هذه المُسـميات، وإن لم تكن مترادفة بشـكل دقيق في المفهوم فهي تشـير جميعها إلى اسـتخدام الأنترنيت وتكنولوجيات المعلومات والاتصـالات لممارسـة المهام الدبلوماسية، وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية.

وحتى تتضح الرؤية، فقد وردت عدة تعاريف للدبلوماسية الرقمية سواء على المستوى الأكاديمي في الأدبيات المتعلقة بالدبلوماسـية الرقمية والتي تختلف باختلاف الباحثين في هذا المجال، أو على المسـتوى الرسـمي لدى الدول التي لها تجارب رائدة في تطبيق الدبلوماسـية الرقمية في سـياسـاتها الخارجية، وذلك كما يلي:

1. على المستوى الأكاديمي:

يعرف أسـتاذ الدراسـات الدبلوماسـية بجامعة أوكسـفورد "**كورنيليو بيولا**" (Corneliu Bjola)الدبلوماسية الرقمية في كتابه "الدبلوماسية الرقمية النظرية والممارسة" بأنّها: " استخدام وسائل التواصـل الاجتماعي للأغراض الدبلوماسـية."[2] وهو نفس ما ذهب إليه "**ديف لويس**"**(**Dev Lewis**)** في تعريفه للدبلوماسـية الرقمية بأنّها:" اسـتخدام وسـائل التواصـل الرقمية (مثل وسـائل التواصـل الاجتماعي) من قبل الدبلوماسيين للتواصل مع بعضهم البعض ومع عامة الناس."[3]

بينما يفضل "**فيرغاس هانسون**"**(**Fergus Hanson**)** مصطلح الدبلوماسية الإلكترونية؛ ليعني به الدبلوماسية الرقمية، ويظهر ذلك من خلال تعريفه للدبلوماسية الإلكترونية بأنّها "استخدام الأنترنيت وتكنولوجيا المعلومات والاتصـالات الجديدة لتحقيق الأهداف الدبلوماسـية." وحدد أهدافها في ثماني نقاط[4]:

[1] Shaun Riordan, "Cyber Diplomacy vs Digital Diplomacy: A Terminological Distinction", USC center on public diplomacy, (May 12,2016), accessed on 12/02/2023 at: https://bit.ly/3SgjQHw
[2] Corneliu Bjola, **Op.cit**, p4.
[3] Dev Lewis, "Digital Diplomacy", Gateway House: Indian Council on Global Relations (19/12/2014), accessed on 12/02/2023 at : https://bit.ly/48TUGpa
[4] Fergus Hanson**,** "Revolution @State: The Spread of E diplomacy, Lowy institute for international policy", (27 March 2012), accessed on 12/02/2023 at : https://bit.ly/3Sz7Pyf

1) إدارة المعرفة: تصـــنيف والتحكم في المعلومات التي تنتجها الدولة لاســـتخدامها لتحقيق المصالح الوطنية في الخارج، ومشاركتها واستخدامها بكفاءة عند الضرورة.
2) الدبلوماسـية العامة: الوصـول إلى المواطنين الرقميين على المنصـات الافتراضـية باسـتخدام تقنيات الاتصال الجديدة، والتأثير فيهم وفقًا لأهداف السياسة الخارجية.
3) إدارة المعلومات: للمســـاعدة في تجميع تدفق الكم الهائل من المعلومات واســـتخدامها لإعلام صنع السياسات بشكل أفضل، وللمساعدة في التنبؤ بالحركات الاجتماعية والسياسية الناشئة والاستجابة لها.
4) الاتصـالات والاسـتجابة القنصـلية: لإنشـاء قنوات اتصـال مباشـرة وفعالة مع المواطنين الذين يسافرون خارج البلاد خاصة في حالات الأزمات.
5) الاستجابة للكوارث: لاستغلال التكنولوجيا للتدخل والاستجابة في حالات الكوارث.
6) حرية الإنترنت: لتعزيز حرية التعبير والديموقراطية؛ لأنه باســتخدام هذه التكنولوجيا خاصــة منصـــات التواصـــل الرقمية فهي بذلك تحافظ على الأنترنيت كفضـــاء حر للتعبير عن الرأي ومقاومة الاستبداد.
7) الموارد الخارجية: إنشـــاء آليات رقمية للاســـتفادة من الخبرات في الشـــؤون الخارجية وتسخيرها لتحقيق الأهداف الوطنية.
8) تخطيط السياسات: التنسيق الدولي والتخطيط لضمان الرقابة الفعالة في جميع أنحاء العالم

وتتفق مؤسـسـةDiplo Foundation مع "**هانسـون**" في اسـتخدام مصـطلح الدبلوماسـية الإلكترونية للدلالة على الدبلوماســـية الرقمية حيث تعرفها بأنّها:" طرق وأســـاليب جديدة لإدارة الدبلوماسية والعلاقات الدولية بمساعدة الأنترنيت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات."[1]

[1] Diplo foundation, what is e-diplomacy anyway?,(published on 16 January 2010 updated on 05 April 2024), accessed on 12/02/2023 at : https://bit.ly/3u8xN2f

ويرى "**لويس ريتو**"(Luis Ritto) أن الدبلوماســـية الرقمية "تصـــف طريقة جديدة لإدارة الدبلوماســـية والعلاقات الدولية بالاعتماد على الأنترنيت وتكنولوجيات الاتصـــالات والمعلومات الأخرى."[1]

أما "**إيلان مانور**" (Ilan Manor)الباحث الأكاديمي بجامعة أوكســفورد وعضــو بمجموعة أبحاث الدبلوماســية الرقمية[2] فيرى أن الدبلوماســية الرقمية تشــير إلى "التأثير العام لتكنولوجيات المعلومات والاتصـالات على ممارسـة الدبلوماسية بدءا من البريد الالكتروني إلى الهاتف الذكي ومواقع التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك وتويتر."[3]

ويظهر هذ التأثير من خلال تعزيز وزارات الخارجية والســـفارات والقنصـــليات لتواجدها في الفضاء الرقمي بإنشاء المواقع الإلكترونية الخاصة بها، وحسابات على منصات التواصل الاجتماعي بالإضـافة إلى حسـابات المسـؤولين في الدولة، كالرؤسـاء ووزراء الخارجية والدبلوماسـيين، واسـتخدام الوسائل الرقمية في التواصل وتبادل المحادثات وعقد الاجتماعات واجراء المفاوضات.

ووفقا لـ" **ســـيجيف**" و **مانور**" (I. Manor, Segev, C) تشـــير الدبلوماســـية الرقمية إلى الاســـتخدام المتزايد لمنصـــات وســـائل التواصـــل الاجتماعي من قبل الدولة من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وإدارة صورتها وسمعتها بشكل استباقي."[4]

ورأت الباحثة "**أديسينا**" (Olubukola.S. Adesina) في دراستها عن" السياسة الخارجية في عصـر الدبلوماسـية الرقمية" أن الدبلوماسـية الرقمية أحد العوامل الرئيسـية التي أثرت في الدبلوماسـية في هذا العصـر، لما أحدثته ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات من تأثير في طريقة التواصـل مع

[1] Luis Ritto, "Diplomacy and its practice Vs Digital Diplomacy", **Diplomat magazine**, (18 October 2014), accessed on 12/02/2023 at : https://bit.ly/47ZkBui

[2] مجموعة أبحاث الدبلوماسية الرقمية بجامعة أوكسفورد هي مجموعة أكاديمية تضم باحثين في مجال الدبلوماسية من مختلف أنحاء العالم مثل إيلان مانور وكورنيلو بيولا وتقيم ورشات عمل وتنشر أبحاث جماعية ومقالات أنظر: https://bit.ly/47VzLk8

[3] Ilan Manor, are we there yet: have mfas realized the potential of digital diplomacy? (Leiden, The Netherlands: Bril, 2016), p 3.

[4] I. Manor, Segev, C, "America's Selfie: How The US Portrays Itself on its Social Media Accounts", in Bjola, C, and Holmes, M. (eds). Digital Diplomacy: Theory and Practice, **Op. Cit,** p94.

الجماهير وتبادل المعلومات، بحيث أدت إلى تغييرات جوهرية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أنحاء العالم.[1]

ويعرف "**هولمز**" (Holmes) الدبلوماسية الرقمية بأنّها: "استراتيجية لإدارة التغيير من خلال الوسائل الرقمية والتفاعل الإفتراضي."[2]

وفي ظل تزايد الاعتماد على الدبلوماسية الرقمية لدى الدول عبر العالم اقترح "**إيلان مانور**" مصطلح **رقمنة الدبلوماسية**؛ للتأكيد على فكرة التأثير المتزايد للتكنولوجيا الرقمية على الدبلوماسية والمفاهيم المرتبطة بها، والمؤسسات الدبلوماسية وممارسيها، وللتّأكيد على أنّ هذه الرّقمنة هي عملية مستمرة وطويلة الأجل[3] ؛ مما يعني أنّها تتطلب وقتا أطول لتكييف آليات الاتصال الدبلوماسي، وكيفية أداء المهام الدبلوماسية مع متطلبات العصر الرقمي.

ويعرفها الباحث الفلسطيني "**معاذ العامودي**" بأنّها:

> **"أهم وسائل الترويج للسياسة الخارجية للدولة تكمن في قدرتها على تحويل البيانات الكبيرة إلى معلومات ومعرفة يعاد توجيههما بحكمة من صانع القرار في الأطر الدبلوماسية، سواء داخل الدولة كوزارة الخارجية أم خارجها عبر سفاراتها المنتشرة في العالم باستخدام الأدوات التقنية الجديدة ومنصات التواصل الاجتماعي للتأثير في الجماهير المحلية والخارجية، وتفسير وجهة نظر الدولة حول الأزمات التي تتعرض لها بطريقة القوة الناعمة، وتحتاج إلى فهم أعمق لتاريخ الشعوب –التي تقدم لهم الرسائل السياسية– وثقافتها وعاداتها وتقاليدها. "**[4]

---

[1] Olubukola.S. Adesina, "Foreign policy in an era of digital diplomacy." **Cogent Social Sciences**, 3 (2016): p2, accessed on 18/02/2023 at : https://bit.ly/3UiU0VK

[2] Holmes, M, "The future of digital diplomacy", in Bjola, C, and Holmes, M. (eds). Digital Diplomacy: Theory and Practice**, Op. Cit**, p. 15.

[3] Ilan Manor, "the digitalization of diplomacy- toward clarification of a fractured terminology", , Oxford digital diplomacy research group, DigDiploROx Working Paper No2, 2018, accessed on 18/02/2023 at : https://bit.ly/3SBjuMX

[4] معاذ العامودي، "الدبلوماسية الرقمية الرسمية وتأثيرها في السياسة الخارجية دراسة مقارنة بين فلسطين والاحتلال الإسرائيلي"، **مجلة رؤية تركية**، العدد 4، السنة 7، (نوفمبر 2018)، ص 130 .

2. على المستوى الرسمي:

- **الدبلوماسية الرقمية لدى وزارة الخارجية الأمريكية:** تسمي الدبلوماسية الرقمية بـ "فن الحكم في القرن الحادي والعشـــرين" والتي بادرت بها وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في فترة عملها كوزيرة للخارجية أثناء رئاسة الرئيس باراك أوباما، وحسب وزارة الخارجية الأمريكية فإن " السمات المميزة لفن الحكم في القرن الحادي والعشرين تشير إلى الطريق نحو تغييرات أعمق من شأنّها أن تتغلغل تدريجيا في السياسة الخارجية بأكملها: توسيع نطاقها، واستبدال أدوات جديدة، وتغيير قيمها. إننا نعمل على تكييف فن حكمنا من خلال إعادة تشـــكيل أجنداتنا التنموية والدبلوماسية لمواجهة التحديات القديمة بطرق جديدة ومن خلال نشر أحد الأصول العظيمة التي تمتلكها أمريكا : الابتكار هذا هو فن إدارة الدولة في القرن الحادي والعشرين – استكمال أدوات السياسة الخارجية التقليدية بأدوات إدارة الحكم المبتكرة والمكيفة حديثًا والتي تستفيد بشكل كامل من تقنيات عالمنا المترابط."[1]
- **الدبلوماســـية الرقمية لدى وزارة الخارجية البريطانية:** فتعرف الدبلوماســـية الرقمية بأنّها "حل مشكلات السياسة الخارجية باستخدام الأنترنيت" [2]

-**الدبلوماســية الرقمية لدى وزارة الخارجية الفرنســية:** الدبلوماســية الرقمية هي دبلوماســية التأثير الرقمي التي تهدف من خلالها إلى الترويج لصورة فرنسا، والدفاع عن مصالحها وتحسين معرفة الجمهور بأنشطة الوزارة باستخدام منصات التواصل الاجتماعي ومواقع الكترونية خاصة بالوزارة وبعثاتها الدبلوماسية[3].

من خلال ما تقدم من تعريفات، تقترح الباحثة **تعريفا إجرائيا** للدبلوماســية الرقمية بأنّها: نمط جديد من الدبلوماسية ظهرت كرد فعل للتطور الذي شـهدته تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات، والاعتماد عليها من قبل الدول لممارسة المهام الدبلوماسية، وإدارة بيئة المعلومات التي توفرها بهدف

[1] US department of State, 21st century statecraft, accessed on 18/02/2023 at: https://bit.ly/3SFvoFO
[2] The foreign and commonwealth office, (FCO)digital strategy, accessed on 18/02/2023 at: https://bit.ly/42p6A8c
[3] Ministère de l'Europe et des affaires étrangères, politique étrangère de la France, Diplomatie numérique, accessed on 18/02/2023 at : https://bit.ly/4bhoEFi

تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وإدارة علاقاتها الدولية، وتعزيز مكانتها، وقدرتها على التأثير والتواصل مع الشعوب.

الجدير بالذكر أن أسباب ظهور الدبلوماسية الرقمية والحاجة إلى الاعتماد عليها لا تقتصر على مواكبة تطور التكنولوجيات الرقمية، والاستفادة منها في تطوير الممارسة الدبلوماسية فحسب – وهذا جانب مهم بالتأكيد– ، ولكن أيضا للدور المتزايد الذي أصبحت تؤديه هذه التكنولوجيات في الشؤون العالمية وهو ما أكده "**مانور**" في دراسته للأسباب التي ساهمت في ظهور الدبلوماسية الرقمية والتي تشمل ما يلي:[1]

1) أن وسائل التواصل الاجتماعي أدت دورا محوريا في ما يسمى بالربيع العربي؛ أي الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الدول العربية سنة2011؛ حيث كانت فضاء للتنسيق بين المتظاهرين لتنظيم مظاهراتهم وعرضها للعالم الخارجي، في الوقت الذي استحال عليهم ذلك على أرض الواقع بسبب القمع الحكومي، ومنع التجمعات بين الأشخاص وفرض الرقابة على وسائل الاعلام التقليدية، والتي نجحت فيما بعد في إسقاط الحكومات التي فشلت في فرض رقابتها عليها، وهو ما لفت انتباه وزارات الخارجية إلى هذه الوسائل، لذلك قررت دخول هذا المجال بإنشاء حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي، واعتماد استراتيجيات لممارسة الدبلوماسية الرقمية؛ فهذه الوسائل أصبح لها دور لا يستهان به، كما تشكل مصدرا جديدا للقوة والتأثير في توجهات الأحداث.
2) استخدام هذه الوسائل الرقمية من قبل الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية التي تعتمد بشكل كبير على هذه الوسائل؛ لنشر أفكارها وعملياتها، وتجنيد الأعضاء الجدد؛ لذلك كان لزاما على الدول مواجهتها عبر هذه الوسائل نفسها من خلال الدبلوماسية الرقمية؛ حيث لجأت إلى إنشاء مواقع حكومية وحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي للتصدي لهذه التنظيمات، ودحض مزاعمها وأفكارها المتطرفة.

[1] Ilan Manor, are we there yet: have MFas realized the potential of digital diplomacy?" **Op. Cit** pp6-7.

3) ظهور ظاهرة المواطنين الصحفيين إذ يمكن للمواطن العادي أن يستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وخاصة الأنترنيت والهواتف الذكية لجمع المعلومات، ونشرها للجمهور العالمي حول تطورات الأحداث في معظم أنحاء العالم، وخاصة في مناطق النزاع التي يصعب الوصول اليها.

ولعل من المناسب التأكيد على أن التطور من الدبلوماسية التقليدية إلى الدبلوماسية الرقمية لا يعني القول بنهاية العمل بالدبلوماسية التقليدية، وإنما تعد الدبلوماسية الرقمية مكملة لها وليست بديلا عنها، وهو ما ذهب إليه "**كريستوفر هيل**" بقوله إنّ تعدد المشكلات الدولية اليوم يتطلب دمج الدبلوماسية التقليدية مع الوسائل الجديدة التي وفرتها التكنولوجيات الرقمية، وهي الوسائل التي أصبحت تستخدم على نطاق واسع من طرف السفراء الأمريكيين عبر العالم[1] ؛ فالدبلوماسية الرقمية لا تعني القطيعة مع الدبلوماسية التقليدية بل تم تكييف الدبلوماسية مع التطور الحاصل في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأداء المهام الدبلوماسية التي أصبحت أكثر تعقيدا وتنوعا من ذي قبل، وبالتالي فالجمع بين الدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية الرقمية يشكل ما يعرف بالدبلوماسية الهجينة أو المختلطة؛ أي الممارسة الدبلوماسية التي تجمع بين الدبلوماسية الحضورية(التقليدية) والرقمية والّتي تدمج وتكمل وتمكّن بعضها البعض.[2]

وكما ذكر "**إيريك شميدت**" أنه يتعين على الدول اليوم ممارسة سياستين خارجيتين خارج الأنترنيت وعبر الأنترنيت، تكون **الأولى** مخصصة للعالم المادي الحقيقي و**الثانية** تركز على العالم الافتراضي أي عبر الأنترنيت[3] وكلاهما تهدف إلى تحقيق الأهداف والمصالح الوطنية؛ فلا يمكن للدول على سبيل المثال الغاء التمثيل الدبلوماسي فيما بينها، وإقامة علاقات دبلوماسية متبادلة والاكتفاء بإجراء اتصالات دبلوماسية عبر الأنترنيت؛ إذ تبقى الدبلوماسية في شكلها التقليدي كمؤسسة راسخة في العلاقات الدولية، ولكنها تعززت بوسائل التكنولوجيا الحديثة، وأساليب

[1] Christopher R. Hill, the limits of twitter diplomacy, project syndicate, (20/08/2013), accessed on 18/02/2023 at : https://bit.ly/3Hz2xwt

[2] Corneliu Bjola, Ilan Manor, "The rise of hybrid diplomacy: from digital adaptation to digital adoption", **International Affairs**, Volume 98, Issue 2, (March 2022), p 471, accessed on 18/02/2023 at: https://bit.ly/3TBY1UE

[3] ايريك شميدت وجاريد كوهين، العصر الرقمي الجديد إعادة تشكيل مستقبل الأفراد والأمم والأعمال، ترجمة أحمد حيدر، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص13.

وممارسات جديدة تواكب العصر الرقمي، وتضفي على الدبلوماسيين صفات وأساليب عمل جديدة ، وبعد أن كانوا في السابق يتمتعون بالسرية والتفرد والامتياز أصبح لزاما عليهم في العصر الرقمي الانفتاح على المواطنين، والنظر خلف أبوابهم المغلقة.[1]

ولذلك، تظل الدبلوماسية التقليدية آلية أساسية لإدارة العلاقات الدولية ولكنها مطالبة بالتكيف مع مستجدات التكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصالات والمعلومات، حيث سيظل جوهر الدبلوماسية قائما على العلاقات الرسمية والقوانين المنظمة لهذه المهنة، ولكنها توسعت لتشمل أبعادا جديدة في هذا العصر الرقمي التشاركي.[2] ؛ بمعنى أن المزج بين الدبلوماسيتين هي استجابة منطقية للتحولات التي تشهدها بيئة العلاقات الدولية الراهنة، والتي تتطلب تكريس كافة أنماط الدبلوماسية، وبذلك فالدبلوماسية الرقمية توفر فضاء تلتقي فيها وسائل الاتصال التقليدية مع التكنولوجيا الحديثة أين تتفاعل وتعاون جميع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.[3]، فهي إذا تدعم الدبلوماسية التقليدية بهدف تعزيز التواصل والتفاهم بين الدول، من خلال أساليب وممارسات أكثر فاعلية تعكس انفتاح حقل العلاقات الدولية على عالم التطور الرقمي.

المطلب الثاني: خصائص الدبلوماسية الرقمية

إن التطور الرقمي بما يفرضه من تغيرات متسارعة في طرق الاتصال والحصول على المعلومات يوفر فرصا جديدة للدبلوماسيين والفاعلين في مجال الدبلوماسية والسياسة الخارجية، من خلال إتاحة سبل التواجد في هذا العالم؛ فبفضل الاستخدام المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات يتم تحديث طرق العمل، وتطوير السياسات، واختصار الوقت، واختزال المسافات بما يعود بالفائدة على ازدهار الدبلوماسية كمهنة نبيلة هدفها الإدارة السلمية للعلاقات الدولية، وتحقيق التفاهم والتوافق، وتعزيز العلاقات بين الدول وشعوبها، وتحقيق أهداف سياساتها الخارجية، وتجسد

[1] Corneliu Bjola, "Digital diplomacy – the state of the art", **Global Affairs**, (2016), 2:3, 297-299, accessed on 18/02/2023 at: https://bit.ly/43ltxt9
[2] Andreas Sandre, Digital Diplomacy: Conversations on Innovation in Foreign Policy (New York and London, Rowman and Littlefield, 2015), p. xx.
[3] **Ibid**, p. xxviii.

ذلك من خلال الدبلوماسـية الرقمية التي غيرت وجه النشـاط الدبلوماسـي بالعمل جنبا إلى جنب مع الدبلوماسية التقليدية.

تتمتع الدبلوماسـية الرقمية بخصـائص تميزها عن الدبلوماسـية التقليدية التي ظلت لفترة طويلة تمارس خلف الأبواب المغلقة لوزارات الخارجية وبعثاتها الدبلوماسـية، وحكرا فقط على الدبلوماسـيين؛ وفي مقدمتها أن الدبلوماسـية الرقمية هي ممارسـة تشـاركية بين الجهات الفاعلة غير الحكومية والجهات الرسمية في الدولة، بالإضـافة إلى سـهولة وسـرعة الاتصـالات والحصـول على المعلومات، وذلك في ظل السـعي لتحقيق بيئة ديبلوماسـية مُؤاتيه للتكيف والابتكار في الممارسـة الدبلوماسـية، واستثمار مستجدات البيئة الاتصالية الرقمية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية

وعُموما، يمكن تحديد أهم ما يميز الدبلوماسية الرقمية من خصائص تتمثل في:

- **تزايد نشاط الجهات الفاعلة غير الحكومية وتعدد اتجاهات التفاعل:**

مكنت الدبلوماسـية الرقمية الدول من دخول العالم الرقمي الذي سـمته الأسـاسـية تعدد الفاعلين الذين ينشـطون جنبا إلى جنب مع الدول كالأفراد العاديين، ومنظمات المجتمع المدني، ووسـائل الاعلام، ومراكز الأبحاث والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والشـركات الكبرى الذين أصـبح بإمكانهم المشـاركة في صـنع السـياسـة الخارجية والتأثير على اتخاذ القرارات من خلال تقديم مُقترحاتهم ومواقفهم تجاه مختلف القضـايا ولفت انتباه الحكومة اليها أو ممارسـة الرقابة على عمل الحكومة وانتقادها في حال أخفقت في تحقيق المصـالح، وهو ما يعني تفعيل الرقابة الشـعبية على مخرجات السـياسـة الخارجية والمواقف الرسـمية للمسـؤولين في الدولة[1] ، بالإضـافة إلى تحولهم ذاتهم إلى مصـادر للمعلومات وفق ما ينشـرونه عبر الوسـائل الرقمية، فهم يدفعون الحكومات والدبلوماسيين إلى النظر إلى ما هو أبعد من المصـادر التقليدية للمعلومات مثل التقارير الدبلوماسـية والمخابراتية، والاعتماد على مصادر جديدة عبر الأنترنيت، ومن مختلف الجهات الفاعلة.[2]

[1] Olubukola.S. Adesina, **Op. Cit**, p7.
[2] David Bollier," the rise of netpolitik how the internet is changing international politics and diplomacy", Aspen Institute, Washington, (2003), p8, accessed on 18/02/2023 at: https://bit.ly/4awCKBH

من جهة ثانية، ومع ما يوفره المجال الرقمي من سهولة في الاتصالات والحصول على المعلومات يفلت هؤلاء الفاعلين من الرقابة الحكومية واحتكارها للمعلومات لذلك كان لزاما على الدول الاستجابة لهذا الواقع والانفتاح على كافة الجهات الفاعلة، والإفصاح عن السياسات والمواقف والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية عبر الوسائل الرقمية(الأنترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي) بشكل مستمر وفوري تفاديا للانتقادات، ورغبة في رصد مختلف التصورات المحلية والأجنبية حول سياساتها بهدف تعديلها أو الإبقاء عليها، أو نشر ما يمكنها من التأثير في هؤلاء الفاعلين لتغيير مواقفهم، وكسب تأييدهم لتطوير استراتيجيات فعالة تستجيب لمتطلباتهم وتطلعاتهم؛ وهو ما ذهب إليه "**فيليب سيب**" (Philip Seib) حيث رأى أنه في ظل هذا التطور الذي تشهده تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يواجه صانعي القرار ضغوطا للتحرك بنفس السرعة التي ترد فيها المعلومات الهائلة بشأن تطورات الأحداث وتحليلها مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات الجمهور؛ لذلك يجب تطوير الممارسات الدبلوماسية التي يمكن أن تنجح في ما يسميه بعصر الزمن الآني.[1]

وعليه، فقد أضفت الدبلوماسية الرقمية بعدا تفاعليا على الممارسة الدبلوماسية، فما تنشره وزارات الخارجية وما تعلن عنه الدول من مواقف وتوجهات لسياستها الخارجية عبر الوسائل الرقمية يلقى تفاعلا وصدى ليس لدى غيرها من الدول؛ أي لدى الجانب الرسمي فقط بل لدى شعوبها وشعوب الدول الأخرى وهو ما يعني تعزيز الانفتاح والشفافية في ممارسة المهام الدبلوماسية أيضا؛ فالدبلوماسية الرقمية تمكن الدول من التأثير على الدول الأخرى وعلى الفاعلين في الفضاء الرقمي أيضا.[2] أي الأفراد النشطين عبر الأنترنيت، وإضفاء بعد ديناميكي على الممارسة الدبلوماسية بعكس ما كانت تتميز به الدبلوماسية التقليدية من سرية وخصوصية وانغلاق على الشعوب، وبطء في ردود الأفعال.

وبعكس الدبلوماسية التقليدية التي تقوم على التفاعلات بين الحكومات أي على المستوى الرسمي تشمل الدبلوماسية الرقمية مستويات متعددة للتفاعل؛ ففي عصر الأنترنيت ووسائل التواصل

[1] Philip Seib, Real-Time Diplomacy Politics and Power in the Social Media Era, 1st edition (USA: Palgrave Macmillan, 2012), p86.
[2] Taylor Owen, "The networked state and the end of 20th century diplomacy." **Global Affairs,** 2 (2016). p 305, accessed on 22/02/2023 at: https://bit.ly/49TweVg

الاجتماعي والهواتف المحمولة أصبحت هذه التفاعلات تتم عبر اتجاهات متعددة من الشعوب إلى الحكومات وبين الشعوب فيما بينها[1] ؛ فالشعوب أصبحت تنخرط في الممارسة الدبلوماسية وتعمل على خلق قوة مؤثرة على سياسات الدول بشكل لم يكن متاحا أو مسموحا به في السابق، ويعد ذلك من أبرز مظاهر التغيير في الدبلوماسية؛ حيث أصبحت عملية تشاركية بين مختلف الفاعلين مما أدى إلى جعل الدبلوماسية ديموقراطية[2]، وبالنتيجة انتقلت الممارسة الدبلوماسية من عهد السرية إلى عهد المشاركة.

- **سرعة الاتصالات وتقليل التكاليف:**

إن استخدام الدبلوماسية الرقمية للوسائل التكنولوجية يتميز بتكاليف منخفضة مقارنة بالدبلوماسية التقليدية، وما يرتبط بها من تكاليف على سبيل المثال عقد الاجتماعات الدبلوماسية، وسفر وتنقل الدبلوماسيين، وتنظيم المؤتمرات الدبلوماسية، واجراء المحادثات للتحضير للمفاوضات، وارسال التقارير الدبلوماسية، وجهود إدارة الأزمات؛ ففي العصر الرقمي الذي اختصر الزمان والمكان لم تعد هناك ضرورة لتنقل الدبلوماسيين بشكل دائم لأداء مهامهم طالما أن ذلك ممكن عن بعد وعبر الأنترنيت، وبعكس التطورات السابقة في مجال المعلومات والاتصالات كالتلغراف والهاتف والفاكس التي وبلا شك قد سهلت الاتصالات الدبلوماسية، والحصول على المعلومات ولكن التطور الرقمي الحالي غير المشهد الدبلوماسي سواء من حيث سهولة الاتصالات وسرعتها، أو وفرة المعلومات وسرعة تناقلها، وهو ما يستلزم أيضا السرعة في الأداء الدبلوماسي.

وكما يرى "**ريتشارد غرانت**"(Richard Grant) أن تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الدبلوماسية يتجسد من خلال سرعة الاتصالات الالكترونية التي وفرت كما هائلا من المعلومات حول الأحداث، وهو ما يعتبر عاملا إيجابيا مساعدا لصانعي القرار في السياسة الخارجية، ولكنه في نفس الوقت يفرض عليهم سرعة الاستجابة وتقديم ردود أفعال بشأنّها؛ مما يعني أنه على الدبلوماسيين

[1] Alec Ross, "Digital Diplomacy and US Foreign Policy", **The Hague Journal of Diplomacy,** 6 (3-4) (2011) 451-455, accessed on 20/02/2023 at: https://bit.ly/48UANgT
[2] Richard Grant, " The democratisation of diplomacy: negotiating with the Internet", Oxford Internet Institute, Research Report No. 5, (November 2004), pp 10-11, accessed on 20/02/2023 at: https://bit.ly/3ViQuLO

ومستشاري السياسة الخارجية التأقلم مع هذا الوضع الجديد.[1]؛ ويعني ذلك أن توفر المعلومات بفعل سرعة الاتصالات عبر الأنترنيت يفهم على مستوين الأول هو وفرة المعلومات كمادة أولية لصانعي القرار في السياسة الخارجية، والثاني هو أن هذه الوفرة في المعلومات وسرعة نقلها عبر العالم تفرض عليهم ضغوط من حيث السرعة في الاستجابة، واتخاذ قرارات بشأن تطورات الأحداث وانعكاساتها على المصالح الوطنية بناء على هذه المعلومات، والتي تستلزم تحري الدقة والكفاءة في تحليلها، وهو ما يعني مهام إضافية للدبلوماسيين في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأصبح نجاح السياسة الخارجية يعتمد على استعداد الحكومات في تقبل المزيج التحويلي المؤلف من السياسات الجديدة والتكنولوجيا الجديدة والتشاركية الجديدة.[2]

وبالإضافة إلى ما سبق، تجمل الباحثة "**سوراب سينغ**" (Saurabh Singh) خصائص الدبلوماسية الرقمية فيما يلي:[3]

1. تكاليف منخفضة: تتطلب الدبلوماسية الرقمية تكاليف منخفضة مقارنة بالدبلوماسية التقليدية، وهذه الخاصية تخدم الدول ذات الإمكانيات المحدودة التي لا تستطيع تخصيص ميزانية لحضور المؤتمرات الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم، وإرسال دبلوماسيين لتمثيلها في المحافل الدولية، وهو ما أصبح ممكنا في ظل الدبلوماسية الرقمية؛ أي المشاركة في هذه الأنشطة الدبلوماسية عبر الأنترنيت.
2. إمكانية الوصول: تتميز الدبلوماسية الرقمية باعتمادها على التواصل مع الشعوب وجعلهم جزءا من الممارسة الدبلوماسية بعكس الدبلوماسية التقليدية التي لا يكون للجمهور العادي إمكانية الوصول اليها أو معرفة خفاياها، وهذه الخاصية للدبلوماسية الرقمية تضفي الشفافية والثقة على الممارسة الدبلوماسية.

[1] **Ibid**, pp11-12.
[2] Philip Seib, **Op. Cit**, p 173.
[3] Saurabh Singh, "Digital Diplomacy: India's Increasing Digital Footprints", Society for the Study of Peace and Conflict, (2018),accessed on 20/02/2023 at: https://bit.ly/3TkbmiV

3. الدبلوماسـية الرقمية تجعل من الممكن إنشـاء سـفارات افتراضـية، وتقديم الخدمات والترويج للقيم والثقافة الخاصـــة بدولها، وخدمة مواطنيها والتواصـــل معهم عن بعد، في ظل تعذر ذلك في الحالات العادية؛ أي السفارات التقليدية لأسباب أمنية.
4. الدبلوماسـية الرقمية أداة جديدة للترويج للصـورة الوطنية للدول (فن التأثير وتعزيز صـورة الدولة لدى غيرها من الدول)، وللتفاعل مع الجمهور على نطاق واسـع. وهي الخاصـية التي تم اغفالها في الدبلوماسية التقليدية.
5. موارد بشرية محدودة: توفر وسائل الدبلوماسية الرقمية المساعدة في ممارسة المهام الدبلوماسية خاصة في الحالات التي يكون فيها نقص في الموظفين والدبلوماسيين لدى وزارات الخارجية.
6. زيادة تأثير الجهات غير الحكومية في الفضـاء الالكتروني: وهو ما يفرض على وزارات الخارجية التصدي لحملات الدعاية والتحريض التي تنشرها الجماعات المتطرفة كجهات غير حكومية عبر الأنترنيت، والتي تستهدف من خلالها التأثير في أكبر عدد ممكن من الأشخاص، وهي الخاصية التي تميز الدبلوماسـية الرقمية عن الدبلوماسـية التقليدية، حيث نقلت نشـاط وزارات الخارجية إلى الفضـاء الالكتروني طالما أنه يشـهد تفاعل وتواجد جهات فاعلة غير حكومية لها أهداف تسـعى لتحقيقها قد تشكل تحديا لأمن واستقرار الدول.
7. الإبداع والتفرد: الحضـــور والتفاعل عبر منصـــات التواصـــل الاجتماعي يتطلب من وزارات الخارجية الالتزام بالإبداع والابتكار من حيث المحتوى الذي تنشره لجذب المتابعين والتأثير فيهم.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الرقمية من منظور القوة الناعمة

تعدّ القوة هدفا محوريا للسياسة الخارجية لأية دولة وكأحد المفاهيم الأساسية في مجال العلاقات الدولية ارتبط بالنظرية الواقعية أكثر من غيرها من نظريات العلاقات الدولية بل واعتباره ميزة خاصة بها [1]، كونه أحد افتراضاتها الأساسية التي تقول بأن الدول كفواعل أساسية في النظام الدولي الفوضوي في سعي دائم لتحصيل القوة، واذا كانت الدبلوماسية هي أداة السياسة الخارجية لتحقيق هذا الهدف فإن التطور الذي شهدته في العصر الرقمي بظهور الدبلوماسية الرقمية ينسجم مع تطورات أخرى شهدها مفهوم القوة ذاته بظهور نمط جديد للقوة يتمثل في **القوة الناعمة** (soft power) والذي جاء مع اسهامات "**جوزيف ناي**" (Joseph Nye) في بداية التسعينيات ثم في اسهاماته النظرية اللاحقة التي تنوعت بين المقالات والكتب، سعى من خلالها إلى تقديم بديل عن مفهوم القوة التقليدية المرتكزة على البعد العسكري؛ أي القوة الصلبة، ورغبته في استكشاف مواطن القوة الناعمة الأمريكية واستثمارها لتحقيق أهدافها، وتعزيز مكانتها؛ أي بالاعتماد على الجذب بدل الاكراه[2] ودعوة باقي دول العالم إلى الاقتداء بالولايات المتحدة والتركيز على مقومات قوتها الناعمة، وخاصة بعد أن أدت قوتها الصلبة إلى الاضرار بمكانتها وسمعتها على المستوى العالمي بعد خوضها لحربين متتاليتين في أفغانستان سنة،2001 والعراق سنة2003.

تاريخيا، كان الفهم السائد عن القوة في العلاقات الدولية هو القوة العسكرية–الصلبة–، فالبعد العسكري كبعد ملموس يمكن تقديره وتحديده أي بما تملكه الدول من إمكانات في هذا المجال، والتي على أساسها تقاس قوتها وقدرتها على تبوء مكانة متميزة، فضلا عن قدرتها على اخضاع غيرها لتحقيق مصالحها، ولكن ومنذ بداية التسعينيات تراجعت الأبعاد الملموسة للقوة (القدرات العسكرية) لصالح أبعاد جديدة غير ملموسة تتصل بالقيم والثقافة والحضارة، والتقدم التكنولوجي، والعلمي، والرفاهية الاقتصادية مكونة مفهوم "القوة الناعمة"، وذلك لعدة أسباب من ضمنها عدم قدرة القوة العسكرية على التعامل مع التحديات الأمنية الحديثة العابرة للحدود القومية؛ كانتشار الأوبئة

[1] Aigerim Raimzhanova, "Power in IR: Hard, Soft, and Smart", Institute for Cultural Diplomacy and the University of Bucharest, Bucharest, (December 2015), p2, accessed on 20/02/2023 at: https://bit.ly/43hrg28

[2] Joseph S. Nye,'' Soft power: the evolution of a concept'', **Journal of Political Power,** 14 (1): 196–208 (2021), p5, accessed on 20/02/2023 at: https://bit.ly/4c9brP8

والمخاطر البيئية، ومشاكل الهجرة والفقر، والتي أصبحت تتصدر أجندة السياسات الخارجية للدول، ويستدعي التعامل معها توظيف مقومات جديدة للقوة ترتبط بالتقدم العلمي والتكنولوجي، وتطور الاقتصاد وفعالية الجهود الدبلوماسية، وتعزيز علاقات التعاون بين الدول، بالإضافة إلى تزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، وترابط مصالحها الاقتصادية بشكل غير مسبوق، فضلا على أن استخدام القوة العسكرية أصبح مكلفا ماديا وبشريا، وبالنتيجة أصبح استخدام القوة العسكرية أمرا مستبعدا ضمن ترتيبات السياسة الخارجية للدول، فكان التوجه نحو القوة الناعمة، وتبنت العديد من الدول استراتيجيات القوة الناعمة في تحركات سياستها الخارجية[1].

قدم **ناي** تعريفا للقوة الناعمة بأنّها "قدرة الدول على تحقيق أهدافها من خلال جعل الآخرين يفعلون ما تريد بدل إرغامهم على ذلك"[2] وذلك استنادا إلى ما تتميز به الدول من خصائص معينة تجعل الآخرين يعجبون بها، وعلى سبيل المثال لا الحصر القيم والثقافة والعادات، ومستوى التعليم والاستقرار السياسي، ووسائل الاعلام، والتقدم التكنولوجي والعلمي وغيرها؛ فعندما تحسن الدول توظيف هذه الخصائص فهي بذلك تجعلها مقومات لقوتها الناعمة تكسب من خلالها إعجاب الآخرين؛ أي الدول وحتى شعوبها، ومن ثم تسهل استمالتهم إلى جانبها وجعلهم يريدون ما تريد، ويضيف **ناي** أن الدولة التي تجعل الآخرين يريدون ما تريد يجعلها في غنى عن الإنفاق المكلف الذي تتطلبه القوة الصلبة؛ أي القدرة على الإكراه اعتمادا على القوة العسكرية والاقتصادية للدولة، بينما تنشأ القوة الناعمة حسب رأيه من جاذبية ثقافة الدولة والمثل السياسية وسياساتها.[3] ، أي أن القوة الصلبة وإن كانت ستظل مهمة، وبالاعتماد على الإكراه والتهديد، وفرض العقوبات أو الإغراءات الاقتصادية يفضل تفاديها، طالما أن الدولة تستطيع تحقيق أهداف سياستها الخارجية بالاعتماد على مقومات قوتها الناعمة بهدف التأثير على الأخرين وإقناعهم وجذبهم، "لأن الدول الاخرى تريد أن

[1] سماح عبد الصبور عبد الحي، القوة الذكية في السياسة الخارجية دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان2005–2013، ط1 (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ص48.

[2] جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (السعودية: العبيكان، 2007)، ص25.

[3] Joseph S. Nye, Jr, "Soft Power and American Foreign Policy", **Political Science Quarterly**, 119(2), 255–270. (2004), p256, accessed on 20/02/2023 at: https://bit.ly/3v3anfb

تقتدي بها ومعجبة بقيمها وتطمح إلى مستوى الازدهار والانفتاح الذي تتسم به."[1] وبالنتيجة لم تعد قوة الدول تقاس بما تمتلكه من قدرات عسكرية فحسب بل بما تمتلكه من عناصر الجذب أيضا، كما أن العديد من الدول، وبفضل قوتها الناعمة أصبح لديها مكانة متميزة عالميا على الرغم من قدراتها العسكرية المحدودة.

وترتكز القوة الناعمة حسب "**ناي**" على ثلاثة موارد أساسية وهي[2]:

- **الثقافة:** وتعني مجموعة القيم والممارسات في دولة ما، من أدب وفن وتعليم بالإضافة إلى الثقافة الشعبية.
- **السياسات الحكومية للدولة الداخلية أو الخارجية:** والتي تعزز القوة الناعمة للدولة أو تبددها، فالدولة التي تنتهج سياسة خارجية مشروعة قائمة على احترام قواعد القانون الدولي تحظى باحترام وإعجاب من الأخرين.
- **القيم:** أي القيم التي تدافع عنها دولة ما، سواء على مستوى الممارسات الداخلية مثل الديموقراطية، أو سياستها الخارجية كدعم حقوق الانسان والعمل الجماعي عبر المؤسسات الدولية.

ومن ثم، فإن قدرة الدولة على جعل الأخرين يوافقون على ما تريد تحقيقه من أهداف وسياسات يتوقف على الجاذبية التي تحظى بها ثقافتها وقيمها السياسية وسياستها الخارجية لديهم؛ أي ما يتوفر للدولة من مقومات لقوتها الناعمة، ويتوقف نجاحها في ذلك على قدرتها على الاتصال الفعال بالعالم الخارجي للترويج لهذه المقومات، وهذا الاتصال يكون من خلال دبلوماسيتها الرقمية؛ إذ تعدّ من أهم آليات القوة الناعمة للدول في العصر الرقمي، وكما يقول "**ألاماس**" **(**E Hallams **):** " فن القوة الناعمة في القرن الواحد والعشرين يكمن في دمج الأدوات التقليدية للدبلوماسية، والتفاوض، والقدرة على استغلال القوة والإمكانات الكامنة في التكنولوجيات الجديدة والناشئة التي أحدثتها العولمة."[3]

---

[1] Joseph S. Nye, Jr, Soft Power and Public Diplomacy Revisited, **The Hague Journal of Diplomacy** 14 7-20. (2019) p 8, accessed on 20/02/2023 at: https://bit.ly/3TZZ1lK

[2] جويف ناي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 32-37.

[3] E Hallams, "Digital Diplomacy: The Internet, the Battle for Ideas & US Foreign Policy", **CEU Political Science Journal**, issue, p541, (2010). accessed on 20/02/2023 at: https://bit.ly/3V8vq8U

ويكون ذلك باعتماد استراتيجيات للإقناع، ونشر القيم والثقافة الوطنية وانجازاتها في مجالات الإبداع العلمي، والتكنولوجي، والأدبي، والرياضي، عبر منصات التواصل الرقمية، ودفع الأخرين للأعجاب بها؛ لذلك تفسر الدبلوماسية الرقمية ضمن تصور القوة الناعمة للدول[1] كأساس نظري تستند إليه، حيث يتوقف مدى قدرة الدول على تحقيق قوتها الناعمة، واستغلال كافة مقوماتها في هذا المجال (شكل4) على الاستراتيجيات التي تتم من خلال الدبلوماسية الرقمية؛ كالتأثير وكسب التأييد والدعم والتواصل الفعال مع الدول وشعوبها، بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويستوجب ذلك وقتا طويلا وجهدا مستمرا، كما يقول **ناي:** " البراعة في استخدام القوة الناعمة أصعب من القوة الصلبة؛ لأن الكثير من مصادرها لا تكون تحت سيطرة الحكومات، وتعتمد تأثيراتها كثيرا على قبول الجمهور المتلقي لها، وعلاوة على ذلك فإن مصادر القوة الناعمة كثيرا ما تعمل بصورة غير مباشرة عن طريق تشكيل البيئة السياسية، وتستغرق في بعض الأحيان أعواما كي تؤدي إلى النتائج المرغوب فيها."[2]

وعليه، تعتمد القوة الناعمة على تفعيل الأداة الدبلوماسية الرقمية لإيجاد بيئة مساعدة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية بعيدا عن الوسائل القسرية، وذلك من خلال استهداف الحكومات وشعوبها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجاح الدول من خلال دبلوماسيتها الرقمية في تحقيق أهدافها يعتبر في حد ذاته مصدرا للجذب، وإعجاب الآخرين بها مما يعزز قوتها الناعمة.

[1] Adesina, Olubukola, **Op. Cit**, p6.

[2] جوزيف ناي، **مرجع سبق ذكره**، ص149.

شكل (4): مصادر القوة الناعمة

- **الحكومة:** جاذبية المؤسسات والقيم السياسية للدولة، وتقاس بدرجة الحرية الفردية، والتنمية البشرية والعنف في المجتمع، وفعالية الحكومة.
- **الثقافة:** قدرة دولة ما على تعزيز القيم العالمية، وانسجام غيرها من الدول مع هذه القيم.
- **المشاركة العالمية:** تهدف إلى قياس الموارد الدبلوماسية لدولة ما، على المستوى العالمي الدور والمساهمة في المجتمع الدولي. ويشمل مقاييس مثل عدد السفارات/المفوضيات العليا للدولة في الخارج، وعضوية المنظمات المتعددة الأطراف، والمساعدات الإنمائية الخارجية.
- **التعليم:** قدرة الدولة على جذب الطلاب الأجانب، أو تسهيلهم التبادلات تقاس بعدد الطلاب الأجانب في بلد ما، جودة التعليم في جامعاتها والنشر الأكاديمي.
- **المؤسسة:** الجاذبية النسبية للنموذج الاقتصادي لبلد ما من حيث التنافسية، والقدرة على الابتكار، والقدرة على تعزيز المشاريع، والتجارة.
- **الرقمية:** مدى اعتماد الدول على التكنولوجيا، ومدى ارتباطها بالعالم الرقمي واستخدامها للدبلوماسية الرقمية من خلال منصات التواصل الاجتماعي.

المصدر: Jonathan McClory, 2017, The Soft Power 30, Portland and the USC Centre on Public Diplomacy, https://bit.ly/49nQ1eD

في سنة 2003 أضاف **ناي** مصطلحا جديدا للقوة وهو القوة الذكية كرد فعل على الاستخدام الخاطئ لمفهوم القوة الناعمة، والذي يفترض أن استخدامها لوحدها يمكنه أن يحل مشكلة الفعالية في السياسة الخارجية، ويعرف القوة الذكية بأنّها "مجموعة من الاستراتيجيات التي تنجح في دمج موارد القوة الصلبة والناعمة في سياقات مختلفة"[1]؛ أي أن القوة الذكية تجمع بين القوتين الصلبة والناعمة،

[1] Joseph S. Nye, Jr., Hard, Soft, and Smart Power, in: Andrew F. Cooper, Jorge Heine & Ramesh Thakur (eds.), The Oxford Handbook of Modern Diplomacy (Oxford: Oxford University Press, 2013), p 434.

وذلك حسب متطلبات تنفيذ السياسة الخارجية التي تستدعي أنماط القوة المناسبة القائمة على عناصر عسكرية، أو دبلوماسية، أو اقتصادية.

المبحث الثالث: وسائل الدبلوماسية الرقمية

تتعدد وسائل الدبلوماسية الرقمية وتتطور وتتنوع بشكل دائم بالتزامن مع التطورات المستمرة التي تشهدها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتعد منصات التواصل الاجتماعي من أبرز هذه التطورات وخاصة "فايسبوك" و"تويتر" لكونها الأكثر انتشارا واستخداما لدى الأفراد، ونظرا لخصائصها التفاعلية والسرعة التي تتيحها لنشر وتبادل الرسائل والأفكار والمعلومات بين المرسلين والمستقبلين لها من مستخدميها، وبطرق مختلفة نصية مسموعة ومرئية، ولم يعد استخدامها يقتصر على التواصل الاجتماعي بين الأفراد فقط بل أصبح يعتمد عليها في المجال السياسي، حيث اكتسبت أهمية وقوة تأثير في مجال العلاقات الدولية والدبلوماسية دفع بوزارات الخارجية والسفارات والقنصليات في معظم الدول إلى انشاء حسابات عبر منصات التواصل الاجتماعي فايسبوك، وتويتر، وقنوات عبر اليوتيوب، بالإضافة إلى وسائل أخرى مثل السفارات الافتراضية، ومواقع الأنترنيت، وتطبيقات الهواتف الذكية، وعقد الاجتماعات عبر المنصات الرقمية مثل زووم(zoom)، هذه الأخيرة شهدت استخداما واسعا أثناء جائحة كوفيد-19؛ مما أدى إلى ظهور مصطلح جديد للدبلوماسية الرقمية وهو دبلوماسية زووم، وسيتم التعرض لها في عنصر لاحق حول الدبلوماسية الرقمية أثناء الجائحة، بالإضافة إلى تكنولوجيا البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي.

في هذا المبحث سيتم التركيز على أكثر الوسائل استخداما في الدبلوماسية الرقمية، وهي منصة التواصل الاجتماعي تويتر، والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، وإنشاء السفارات الافتراضية.

المطلب الأول: السفارات الافتراضية

تعتبر شـــبكة البعثات الدبلوماســـية الدائمة والموجودة في الدول الأخرى المســـؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية، وأداء الوظائف الدبلوماسية، وتشمل السفارات والقنصليات العامة، وبعثات الدول لدى المنظمات الدولية، وكافة المؤسسات الدبلوماسية التي تحمل الصفة التمثيلية للدولة لدى غيرها من الدول والتي تربطها بها علاقات دبلوماسية دائمة، وتعدّ السّفارات أهمّها وأكثرها وُجودا في عواصم الدول، وتعني" المبنى الذي تشغله مكاتب البعثة الدبلوماسية ويرأسها السفير"[1] وهي مقر ثابت ودائم يخصص لأدام المهام الدبلوماسية من طرف بعثة دبلوماسية توفدها الدولة لدى دول أخرى.

ويعدّها الســـفير والأكاديمي الهندي "**كيشـــان رنا**"**(**Kishan S. Rana**)** " مركز العملية الدبلوماسية، فهي تمثل الدولة ذات السيادة وهي المركز الميداني لوزارة الخارجية وعينها وآذانها على الأراضي الأجنبية، وتقدم المشورة لجميع الفروع الحكومية بشأن التطورات المهمة للوطن الأم."[2] كما أنّها تخضع من الناحية القانونية إلى اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة1961، والتي تنص في مادتها الثانية "تنشـــأ العلاقات الدبلوماســـية بين الدول وتوفد البعثات الدبلوماســـية الدائمة بناء على الاتفاق المتبادل بينها."[3] ، وهي بذلك تشكل أهم مظاهر العلاقات بين الدول، والاعتراف المتبادل فيما بينها بالسيادة.

ومن خلال دورها في إدارة العلاقات بين الدّول والتّوفيق بين مصالحها تعدّ السّفارات أيضا من أهمّ مؤشّرات الاستقرار في النّظام الدّولي، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة، وتنامي التحديات الأمنية التي تستدعي التعاون والتنسيق بين الدول وغيرها من الكيانات الفاعلة، ولكن قد يتعذر على الدول الموفدة إيفاد بعثات دبلوماسية لدى الدول الأخرى وإقامة سفارات دائمة، أو تضطر إلى غلق سفارات كانت قائمة، أو لا ترغب في أن يكون لها وُجود دبلوماسي في دولة ما لعدة أسباب قد تكون **أمنية**، مثل عدم الاســـتقرار الأمني في الدول المســـتقبلة، كالحروب والنزاعات الداخلية، أو

[1] G. R Berridge and Alan James, **Op. Cit**, p92.
[2] Kishan S. Rana,21st century diplomacy a practitioner's Guide (New York, Continuum international publishing group,2011), p 131.
[3] Vienna convention on diplomatic Relations, accessed on 23/02/2023 at: https://bit.ly/4aeL9cB

سياسية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وإيران أو عدم الاعتراف المتبادل بالسيادة، أو **اقتصادية** تتعلق بعدم قدرة بعض الدول على تحمل تكاليف إقامة السفارات في الدول الأخرى.

ومع التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وظهور الدبلوماسية الرقمية لجأت بعض الدول إلى إنشاء سفارات عبر الأنترنيت تعرف باسم **السفارات الافتراضية** كبديل للسفارات الحقيقية، وهي السفارات التي ليس لها وجود مادي على أرض الواقع، أو سفير يديرها ولكنها موجودة في الفضاء الإلكتروني عبر شبكة الأنترنيت، بهدف تسهيل أداء المهام الدبلوماسية، وضمان استمرارية تقديم الخدمات القنصلية، وهي بذلك تمثل وسيلة من وسائل الدبلوماسية الرقمية التي تجسد تكيف الدبلوماسية مع التطورات التكنولوجية ومواكبتها، وعادة ما يكون ذلك من خلال إنشاء موقع إلكتروني للسفارة، أو حساب بمنصات التواصل الاجتماعي. وبشكل مبسط تعني السفارة الافتراضية: " إنشاء سفارة افتراضية يعني استخدام الأنترنت لإنشاء تواجد افتراضي في جزء معين من العالم. في حالة عدم وجود سفارة أو قنصلية تقليدية، ومن خلال انشاء السفارة الافتراضية يمكن تقديم خدمات إلكترونية للأشخاص من الدول المرسلة والمستقبلة"[1].

ومن الأمثلة على ذلك أسست المالديف أول سفارة افتراضية في العالم سنة2007 تلتها السويد، وفي سنة 2011 أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية سفارة افتراضية لدى إيران[2] حيث لا توجد بينهما علاقات دبلوماسية منذ قيام الثورة الإسلامية في ايران سنة1979، من خلال موقع إلكتروني تابع لوزارة الخارجية الأمريكية عبر الأنترنيت، وهي لا تمثل بعثة دبلوماسية رسمية أو تتمتع بوضع سفارة معتمدة لدى إيران، تم إنشاؤها من طرف وزارة الخارجية الأمريكية باللغتين الإنجليزية والفارسية، وهدفه ضمان التواصل والحوار مع الشعب الإيراني، ويمثل واجهة للحكومة الأمريكية لتقديم مواقفها السياسية الرسمية والتأثير على الرأي العام الإيراني، وكقناة مباشرة لتقديم المعلومات حول إجراءات الحصول على التأشيرة الأمريكية، وفرص التعليم في الجامعات الأمريكية، وكأداة للقوة الناعمة

[1] Diana Khomeriki, "benefits and Risks of Digital Diplomacy: is traditional diplomacy in decline?" in Nika Chitadze, world Politics and the Challenges for International Security (USA : IGI Global, , 2022),p281.
[2] US virtual Embassy in Iran, accessed on 23/02/2023 at: https://bit.ly/4cjszlu

الأمريكية من خلال نشر الثقافة، والقيم الليبيرالية الأمريكية والترويج لها، ودعوة الشعب الإيراني لزيارة الأماكن السياحية في أمريكا.

وحددت وزيرة الخارجية الأمريكية في تلك الفترة هيلاري كلينتون أهداف السفارة الافتراضية الأمريكية في إيران في مقطع فيديو بقولها:" هذه منصة للتواصل فيما بيننا بشكل علني وبلا خوف بشأن الولايات المتحدة، سياساتنا، ثقافتنا والشعب الأمريكي، يمكنكم أيضا الحصول على معلومات حول فرص الدراسة في الولايات المتحدة، أو للحصول على تأشيرة لزيارتنا."[1]

ويرى "**مانور**" أن إنشاء السفارة الافتراضية الأمريكية لدى إيران عزز فكرة نجاح الدبلوماسية الرقمية في الحالات التي يتعذر فيها ممارسة الدبلوماسية التقليدية، وأن الفضاء الإلكتروني يمكن أن يكون بمثابة فضاء محايد يجمع الإيرانيين والأمريكيين.[2] وفي ظل تعذر التوافق السياسي بين الولايات المتحدة وايران على المدى القريب؛ فإن هذا الإجراء من شأنه تعزيز الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه الشعب الإيراني، ولكن رغم استمرارية موقع السفارة الافتراضية نشطا عبر الأنترنيت الا أنه تعرض للحجب في إيران من طرف الحكومة الإيرانية التي أعدّته تدخلا في شؤونها الداخلية.

شكل (5) صورة لواجهة السفارة الافتراضية الأمريكية في إيران عبر موقعها الإلكتروني

المصدر: US virtual Embassy in Iran https://ir.usembassy.gov/

[1] Hillary Clinton, [US State Department]. (2011, December 12). Secretary Clinton announces virtual embassy Tehran [Video File], accessed on 23/02/2023 at: https://bit.ly/48TWiOR
[2] Ilan Manor, "On Virtual Embassies in the Age of Digital Diplomacy", digdipblog , (2014), accessed on 23/02/2023 at: https://bit.ly/3wUo8ND

وفي نفس السياق، وبسبب غياب علاقات دبلوماسية رسمية بين إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي، لجأت اسرائيل في سنة 2013 وعلى خطى الولايات المتحدة إلى إنشاء سفارة افتراضية لدى دول الخليج عبر منصة تويتر بإنشاء حساب باسم "إسرائيل في الخليج"[1] بهدف مخاطبة الشعوب الخليجية والتواصل معها، كان لها دورا مهما في تهيئة الشعوب الخليجية لقضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل؛ حيث تمكن الدبلوماسيون الإسرائيليون من التواصل مع مستخدمي تويتر في الدول المذكورة بهدف التأثير على حكوماتهم.[2]، وهو ما تم فعليا فيما بعد من خلال إبرام اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل ودولتين خليجيتين هما الإمارات العربية المتحدة والبحرين سنة2020.

شكل (6) صورة لواجهة السفارة الافتراضية الإسرائيلية في دول الخليج على منصة تويتر

المصدر: https://twitter.com/IsraelintheGulf?s=20

تُشير التجارب السابقة إلى دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسهيل الممارسة الدبلوماسية وربط العلاقات الدبلوماسية بين الدول، وعلى الرغم من أن هذا التوجه نحو إنشاء السفارات الافتراضية يثير العديد من التساؤلات مثل هل يمكن أن تحل السفارة الافتراضية محل السفارة التقليدية بجميع الوظائف التي تؤديها؟ بالإضافة إلى اشكالية توافقها مع اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، والتي تعتبر الإطار القانوني المنظم للدبلوماسية منذ سنة 1961، فإنه لا يمكن إنكار حقيقة أن هذه التطورات في الممارسة الدبلوماسية والتوجه نحو الفضاء الإلكتروني لإنشاء سفارات

[1] الحساب الرسمي للسفارة الافتراضية الاسرائيلية في الخليج عبر تويتر، إسرائيل في الخليج، شوهد في 2023/02/23، في: https://bit.ly/3IHtJJX

[2] Ilan Manor, The Digitalization of Public Diplomacy (Switzerland: Palgrave Macmillan Series in Global Public Diplomacy,2019), p228.

افتراضية هي وسائل مكملة للعمل الدبلوماسي التقليدي، خاصة في ظل التعقيدات الي تشهدها البيئة الدولية الراهنة والأزمات التي تشهدها.

وخير مثال على ذلك ما شـهده العالم أثناء جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى حالة من الاغلاق شبه التام لكافة فضـاءات ممارسـة الأنشطة البشرية بما فيها السفارات (سيتم تناول ذلك في عنصـر لاحق)، وتحول معظم الوظائف إلى الفضاء الإلكتروني، وهو ما يعني أن إنشاء السفارات الافتراضية يعزز الممارسـة الدبلوماسية، ويضـمن تحقيق أهداف السياسـة الخارجية في الظروف الاستثنائية التي يتعذر فيها ممارسة الأنشطة الدبلوماسية في مؤسسات العمل الدبلوماسي التقليدية.

تتميز السفارات الافتراضية عن السفارات التقليدية بمجموعة من المميزات من ضمنها ما يلي[1]:

1. ضمان استمرارية الخدمات دون أية اعتبار للفروق الزمنية أو الجغرافية، وهذه الاستمرارية من شـــأنّها تعزيز العلاقات الدبلوماســـية، واســـتجابة ســـريعة للأزمات، وتقديم الدعم للمواطنين المقيمين بالخارج.
2. الســـفارات الافتراضـــية من الناحية المادية تعتبر ذات تكاليف منخفضـــة مقارنة بالســـفارات التقليدية، وهي مناســـبة جدا للدول ذات الإمكانيات المحدودة، والتي لا تتحمل تكاليف إقامة سفارات في معظم دول العالم لرعاية مصالحها.
3. تضفي السفارات الافتراضية الطابع الديموقراطي على الممارسة الدبلوماسية حيث تتيح مجالا للتواصـــل بين العديد من الجهات الفاعلة؛ مثل المنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني، وأولئك الذين ليس بإمكانهم استخدام القنوات الدبلوماسية التقليدية.
4. يمكن الاعتماد على السفارات الافتراضية لتعزيز ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية، والعلاقات التجارية، وجذب الاستثمارات الأجنبية.

[1] Rahul pawar, Ishwar Singh, the rise of virtual embassies, the virtual vanguards exploring the evolution of digital diplomacy (India: Pencil,2023) pp23-25.

5. توفر السـفارات الافتراضـية فضـاء لتبادل الثقافات بين الشـعوب وتنظيم الفعاليات التعليمية والثقافية عبر الأنترنيت، وهو ما يســـاهم في دعم التعاون والحوار ما بين الثقافات وتحقيق التقارب بين الشعوب.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الرقمية عبر منصة التواصل الاجتماعي تويتر

تعد منصات التواصل الاجتماعي وتسمى أيضا بالإعلام الاجتماعي، أو الشبكات الاجتماعية، أو الإعلام الرقمي أحد التطورات الهامة في العصر الرقمي، وثورة المعلومات والاتصالات التي ميزت القرن الحادي والعشرين، وهي عبارة عن مجموعة من المنصات والتطبيقات الرقمية عبر شبكة الأنترنيت مثل: تويتر، فايسبوك، انستاغرام، تعود لظهور "الويب 2.0" الذي أضفى خاصية الوسائط الاجتماعية التفاعلية كوسائط أساسية في عملية التواصل والتفاعل، وتبادل المعلومات عبر الأنترنيت بين الأفراد في الحياة اليومية خاصة بعد ظهور الهواتف الذكية؛ لذلك تعد وسائل التواصل الاجتماعي في أبسط أشكالها، منصات سهلة الاستخدام تعتمد على الأنترنت وتوفر للمستخدمين فرصًا لإنشاء وتبادل المحتوى (المعلومات والآراء والاهتمامات) وهي تتسم بخصائص منها[1]:

- المنصات الرقمية وسيط متعدد إلى متعدد على عكس الوسيلة التقليدية (على سبيل المثال، المطبوعات، والراديو، والتلفزيون)، تُتيح وسائل التواصل الاجتماعي التفاعل بين المستخدمين بأسلوب متعدد إلى متعدد.
- المنصات الرقمية وسيلة تشاركية مفتوحة للتغذية الراجعة والمشاركة.
- المنصات الرقمية ملك للمستخدم يتم منح محتوى الوسائط الاجتماعية في الغالب، وامتلاكه والتحكم فيه من قبل المستخدمين أنفسهم.
- المنصات الرقمية وسيلة حوارية ووسيط محادثة متعدد إلى متعدد على عكس وسيلة التفاعل التقليدية من شخص إلى واحد، أو من شخص إلى متعدد.
- تتيح المنصات الرقمية الانفتاح بتوفير فرص جديدة للوصول إلى البيانات والمعلومات.

[1] Gohar.F. Khan, social media for government a practical guide to understanding, implementing, and managing social media tools in the public sphere (Singapore: Springer Nature Singapore, 2017), p3.

- المنصات الرقمية مجانية وسهلة الاستخدام.

وكما تمت الإشارة سابقا فإن نصف عدد سكان العالم المقدر بـ 8 مليار نسمة لسنة 2022 يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي ما يعني تزايد أهمية هذه المنصات، والتي اختزلت الزمان والمكان لتمكين الأفراد والمجتمعات في جميع أنحاء العالم من التواصل ونشر وتبادل المعلومات، وأصبح لهذه المنصات قوة تأثير لا يستهان بها في التفاعلات السياسية على المستويين المحلي والعالمي، مكونة بيئة اتصالية افتراضية قوامها سرعة الاتصال وإنتاج المعلومات، وتعدد الفاعلين في إنتاجها في ظل فضاء رقمي مفتوح تتداخل فيه القضايا المحلية والعالمية، مع تنامي غير مسبوق لتأثير الرّأي العام الذي اتخذ من هذه المنصات مجالا ديموقراطيا؛ للتعبير بحرية عن آرائه وأفكاره والمشاركة في الشأن العام والتأثير على السياسة الخارجية والدبلوماسية بالتحديد؛ حيث أصبح من الضّروري أن تتكيّف مع هذه البيئة الرقمية لتستفيد من هذا التأثير المتنامي لهذه المنصات الرقمية في الممارسة الدبلوماسية، والتي غيرت طريقة التعامل بين الفاعلين الدوليين وجماهيرهم المحلية والأجنبية.[1]

تعتمد الدبلوماسية الرقمية على منصة "تويتر"[2] بشكل كبير، والتي أنشئت سنة 2006 كوسيلة مجانية للتواصل الاجتماعي بين الأشخاص عبر الأنترنيت، تسمح لهم بإنشاء حساب خاص لنشر محتوى قصير يعرف باسم "تغريدات" لا تتعدى140 حرفا ثم 280 حرفا بعد التعديل في نوفمبر 2017، يكون مضمونها حول موضوعات متعددة تتراوح بين الشخصية والعامة، أو عن تطورات الأحداث المحلية والعالمية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات ونشر التعليقات على التغريدات المنشورة، أو إعادة مشاركتها، وعرض روابط لمواقع الأنترنيت، ومقاطع صوتية ومرئية وصور، ومشاركتها فيما بينهم، بالإضافة إلى خصائص أخرى مثل المُتابعة.

وأظهرت الإحصائيات لسنة 2022 حول التوزيع الجغرافي لهؤلاء المستخدمين أن عددا كبيرا منهم يتركز في الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والهند، وهي الدول التي تحتل المراتب الثلاثة الأولى من حيث عدد المستخدمين لمنصة تويتر، كما تظهر كل من تركيا والسعودية في قائمة الدول العشر الأوائل الأكثر استخداما لمنصة تويتر(شكل7).

[1] Constance Duncombe, "Twitter and the Challenges of Digital Diplomacy". **SAIS Review of International Affairs**, 38(2), 91–100, (2018), accessed on 26/02/2023 at: https://bit.ly/3UnPq8n

[2] تغير اسم منصة **تويتر** إلى منصة اكس **x** سنة 2023 بعد شرائها من طرف الأمريكي **إيلون ماسك** سنة 2022.

شكل (7) يوضح عدد مستخدمي تويتر حسب الدول لسنة 2023

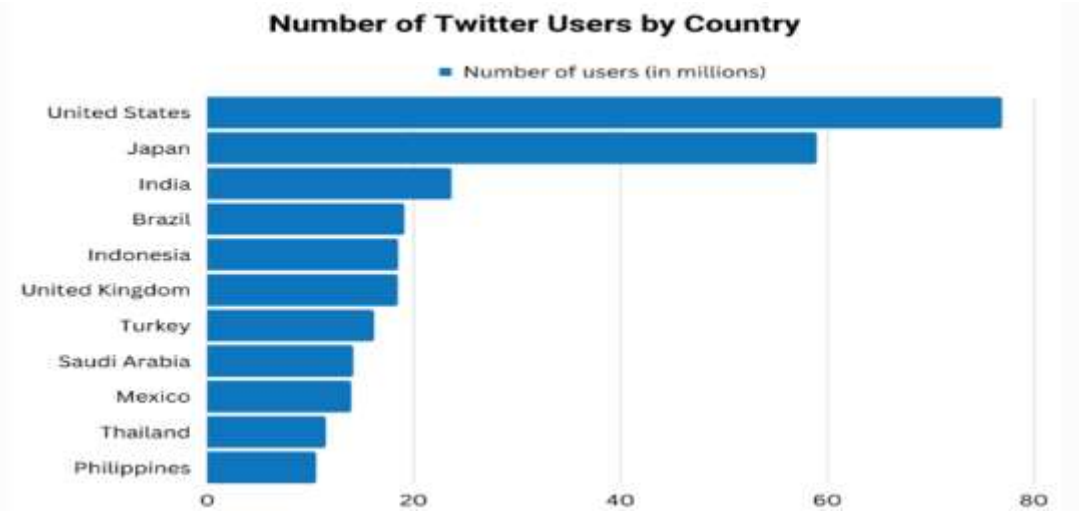

المصدر : **Statista** : **https://bit.ly/4ajkzPD**

وظهرت أهمية وتأثير تويتر في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية عبر عدة محطات فاصلة، أدى فيها تويتر دورا بارزا من بينها الثورات الشعبية التي شهدتها الدول العربية بداية سنة 2011 فيما يعرف بـ :"الرّبيع العربيّ"، حيث كان تويتر الوسيلة الأكثر استخداما في التواصل بين المتظاهرين، بالإضافة إلى المفاوضات الأمريكية الإيرانية بشأن الاتفاق النووي الإيراني، والتي تم التمهيد لها من خلال تغريدات لوزيري الخارجية الأمريكي والإيراني عبر تويتر "**جون كيري**" و"**جواد ظريف**"، وهو ما أظهر دور تويتر كمنصة للتواصل الفعال ليس فقط بين الأفراد بل بين الحكومات أيضا، وأكد ذلك "**دونكومب**" (Constance Duncombe) في دراسته عن" تويتر والدبلوماسية التحويلية: وسائل التواصل الاجتماعي والعلاقات الإيرانية الأمريكية"[1] بقوله أنّ تويتر أصبح منصة للحوار بين الدول، ووفّر مصدرًا آخر للاتصال بينها وبين قادتها، ويمكنه تعزيز الحوار فيما بينها خاصة عندما تتعذر قنوات الدبلوماسية التقليدية لأسباب مثل وجود نزاعات.

ويعدّ "تويتر" وسيلة الدبلوماسية الرقمية الأكثر استخداما لدى رؤساء الدول ووزراء الخارجية والدبلوماسيين مقارنة بوسائل التواصل الاجتماعي الأخرى لعرض أنشطتهم اليومية، ولقاءاتهم

[1] Constance Duncombe, "Twitter and transformative diplomacy: social media and Iran–US relations", **International Affairs**, Volume 93, Issue 3, (May 2017), Pages 545–562, accessed on 26/02/2023 at: https://bit.ly/3Tggfd3

الدبلوماسية، وللتواصل فيما بينهم ومع الشعوب المحلية والأجنبية من الأفراد العاديين والناشطين في منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والاجابة على أسئلتهم وتعليقاتهم بشكل يومي، وتحول بذلك إلى الوسيلة المفضلة لممارسة الدبلوماسية الرقمية؛ فهو يسمح للمسؤولين الحكوميين بنشر آرائهم حول القضايا ذات الصلة والتطورات في المجال العام دون الحاجة إلى القنوات الرسمية للدبلوماسية أو المصطلحات الدبلوماسية، وللمواطنين بالوصول إلى المسؤولين الحكوميين بسهولة، مما يضفي الصبغة التشاركية على نقاشات السياسة الخارجية.[1]

يطلق على الدبلوماسية الرقمية عبر تويتر أو دبلوماسية تويتر اختصارا مصطلح "تويبلوماسي"، (Twiplomacy) والذي ظهر لأول مرة في تقرير لشركة الاتصالات "BCW" سنة 2012 التي تهتم باستخدام الدبلوماسية الرقمية في العالم، وتقديم إحصائيات عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل وزارات الخارجية ورؤساء الدول، وإصدار تقارير سنوية عنها تعرف بـ "دراسة دبلوماسية تويتر"[2]، حيث يعتمد عليها العديد من الباحثين في هذا المجال، ودبلوماسية تويتر تعني أن يقوم المسؤولون الحكوميون مثل رؤساء الدول ووزراء خارجيتها ودبلوماسييها باستخدام تويتر كوسيلة للتواصل فيما بينهم ومع شعوبهم وشعوب الدول الأخرى، ونشر ما يتعلق بالأنشطة الدبلوماسية لدولهم، والمواقف الرسمية لسياستها الخارجية، وردود أفعالها تجاه الأحداث العالمية وغيرها عبر تغريدات قصيرة، والتي تلقى بدورها تفاعلا لدى المتلقين من نظرائهم من الدول الأخرى، والشعوب المحلية والأجنبية أيضا سواء بالتأييد أو الرفض من خلال تعليقهم عليها، وابداء آرائهم اتّجاهها.

وتعني دبلوماسية تويتر أيضا " عندما يصدر قادة العالم والوكالات الحكومية بيانات وردود أفعال متعلقة بالسياسة الخارجية عبر تويتر."[3] ويعدّ **أندرياس ساندري**(Andreas Sandre) في

[1] Radhika Chhabra, "Twitter Diplomacy: A Brief Analysis", **ORF Issue Brief**, No. 335, (January 2020), Observer Research Foundation, p3, accessed on 26/02/2023 at: https://bit.ly/3Tkf8ZV
[2] Twiplomacy study, accessed on 26/02/2023 at: https://bit.ly/3PmpYNL
[3] Chu Wang, "twitter diplomacy: preventing twitter wars from escalating into real wars", future of diplomacy project, BELFER CENTER, (may20,2019), accessed on 26/02/2023 at: https://bit.ly/4aeOb0j

كتابه "تويتر للدبلوماسيين" دبلوماسية تويتر كمرادف للدبلوماسية الرقمية نظرا لتحول تويتر إلى أهم منصة تواصل اجتماعي لدى الرؤساء ووزراء الخارجية والدبلوماسيين في العالم[1].

وباختصار، يستخدم الدبلوماسيون والمسؤولون الحكوميون تويتر على وجه التحديد في الدبلوماسية الرقمية "للتفاعل والتحدث ودعم مواطنيهم"[2]، ولا يقتصر ذلك على مواطنيهم بل مواطني الدول الأجنبية أيضا، لذلك يمتلك العديد من قادة الدول ووزراء الخارجية والدبلوماسيين ووزارات الخارجية حسابات على تويتر كوسيلة لممارسة الدبلوماسية الرقمية، حيث يقومون بنشر تغريدات ذات مضمون له هدف معين يسعون لتحقيقه، مثل التأثير على مواقف نظرائهم في الدول الأخرى وشعوبها حول قضايا تخدم أهداف سياستهم الخارجية، أو لتبني سياسات تتناسب مع مواقفهم، كما يسعون من خلالها إلى تعزيز صورة الدولة، التعبير عن أولويات السياسة الخارجية، والتواصل مع الجماهير الأجنبية.[3]

شكل 08 يوضح مفهوم دبلوماسية تويتر أو الدبلوماسية الرقمية عبر تويتر

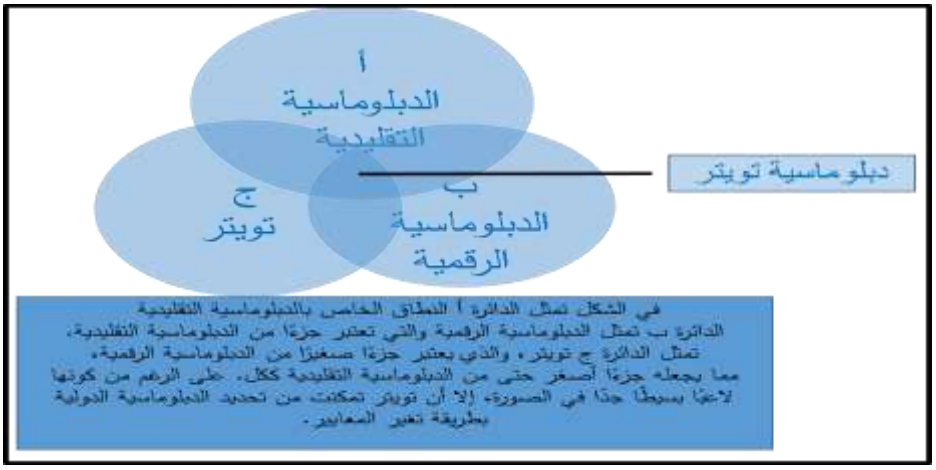

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على: Radhika Chhabra, 'Twitter Diplomacy: A Brief Analysis, **Op.Cit**

[1] Andreas Sandre,twitter for diplomats (Switzerland:DiploFoundation,2013), p24.
[2] Radhika Chhabra, **Op.cit**., p4.
[3] Aušra Dumčiuvienė, "Twiplomacy: The Meaning of Social Media to Public Diplomacy and Foreign Policy of Lithuania", **Lithuanian Foreign Policy Review**, p98**,** vol. 35 (2016), accessed on 26/02/2023 at: https://bit.ly/43mSdkY

وتظهر دراسة دبلوماسية تويتر السنوية لسنة 2018 أن 97% من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة لديها حضور رسمي على منصة تويتر بمعنى لديها حسابات رسمية على الموقع[1]، ونشرت نفس الدراسة لسنة 2022 قائمة رؤساء الدول ورؤساء الحكومات الأكثر نشاطا عبر تويتر، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء الهندي "**ناريندرا مودي**" ويليه الرئيس الأمريكي "**جو بايدن**" ثم الرئيس التركي" **رجب طيب أردوغان**" حسب الجدول أدناه حيث يوضح إسم الرئيس، حسابه على تويتر، سنه، عدد السنوات في الحكم والترتيب السابق في 2021، وما إذا كان قد اكتسب نقاط أو خسر نقاط، أو لم يتغير ترتيبه بين عامي 2021 و 2022.

شكل (09) جدول يوضح قائمة رؤساء الدول والحكومات الأكثر نشاطا عبر تويتر

RANK	NAME	HANDLE	COUNTRY	AGE	YEARS IN OFFICE	RANK 2021	RANK CHANGE
01	NARENDRA MODI	@NARENDRAMODI	INDIA	72	8	1	0
02	JOE BIDEN	@POTUS	US	80	2	2	0
03	RECEP TAYYIP ERDOĞAN	@RTERDOGAN	TURKEY	68	8	5	+2
04	GUSTAVO PETRO	@PETROGUSTAVO	COLOMBIA	62	0	7	+3
05	JAIR BOLSONARO	@JAIRBOLSONARO	BRAZIL	67	4	3	-2
06	NICOLÁS MADURO	@NICOLASMADURO	VENEZUELA	60	9	4	-2
07	VOLODYMYR ZELENSKYY	@ZELENSKYYUA	UKRAINE	44	3	13	+6
08	JUSTIN TRUDEAU	@JUSTINTRUDEAU	CANADA	51	7	8	0
09	NAYIB BUKELE	@NAYIBBUKELE	EL SALVADOR	41	3	6	-3
10	GABRIEL BORIC	@GABRIELBORIC	CHILE	36	0	16	+6

المصدر: twiplomacy2022, https://bit.ly/4brGJ2g

وبالحديث عن أسباب تفضيل موقع تويتر كوسيلة للدبلوماسية الرقمية، والاعتماد المتزايد عليه من قبل الدبلوماسيين وقادة الدول ووزراء خارجيتها يمكن تحديد ما يلي:[2]

1. سهولة الوصول المباشر إلى الجماهير من الشعوب المحلية والأجنبية؛ فبعكس وسائل الإعلام التقليدية للدبلوماسية كالبيانات والمؤتمرات الصحفية التي تخضع لضوابط معينة تتحكم في

[1] Twiplomacy study 2018, accessed on 26/02/2023 at: https://bit.ly/3vh21Az
[2] Chu Wang, **Op. Cit.**

محتواها، وتقيد تدفق المعلومات يسمح موقع تويتر للقادة بنشر رسائلهم دون الخضوع لأية ضوابط، وفي أي وقت، واستهداف جمهور أوسع وأكثر تنوعا سواء على المستوى المحلي أو العالمي؛ بمعنى أن تويتر يوفر للقادة إمكانية التواصل المباشر مع الجمهور.

2. القدرة على التحكم في محتوى الرسائل التي يتم نشرها عبر الموقع وتضمينها المعنى المقصود إيصاله للجماهير، خاصة في حالة الرغبة في الحصول على تأييدها تجاه قضايا السياسة الخارجية.
3. قدرة القادة ومن خلال تويتر معرفة ردود الفعل تجاه تغريداتهم ورصد الأثر الرجعي لما يقومون بنشره، لدى نظرائهم وشعوبهم بشكل مباشر ودون وساطة أو رقابة، من خلال الاطلاع على التعليقات والردود الواردة على تغريداتهم.

يضاف الى ما سبق أن الدبلوماسية الرقمية عبر تويتر أضفت بعدا تشاركيا وتفاعليا على الممارسة الدبلوماسية من خلال جلب المواطنين العاديين إلى المجال السياسي، وأخذ رأيهم بعين الاعتبار من ناحية، وإمكانية توضيح المواقف والسياسات المتبعة من قبل قادتهم من ناحية ثانية، وهو ما ذهب إليه "**أندرياس ساندري**" بقوله أن الهدف من الاعتماد على دبلوماسية تويتر هو الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة في جميع الأوقات، وتقريب وجهات النظر بين الدبلوماسيين والمواطنين[1].

وبالإضافة إلى ما سبق، يسعى صانعو القرار في السياسة الخارجية من الاعتماد على تويتر كوسيلة للدبلوماسية الرقمية إلى تحقيق ما يلي[2]:

- معرفة طريقة تفكير الشعوب حول مسألة خيارات السياسة الخارجية.
- التكوين في المواضيع المرتبطة بمجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.
- شرح التحديات والوسائل الإضافية اللازمة لمعالجة هذه المواضيع.
- الحصول على الدعم والتأييد الشعبي لسياساتهم التي اختاروها.

[1] Andreas Sandre, twitter for diplomats**, Op.Cit** ,p28.
[2] Eytan Gilboa, Digital Diplomacy in Costas. M Constantinou and others, the SAGE handbook of diplomacy**, Op. Cit**, p546.

ويضيف" **دونكومب**" أن التغريدات التي ينشرها السياسيون والدبلوماسيون من شأنّها تقليل التوتر وتحقيق التوافق لتفادي وقوع الأزمات بقوله أنّها يمكن أن تكون ذات أهمية في تقليل التوتر بين الدول، استخدام تويتر للتعبير عن انشغالات معينة من خلال نصوص قصيرة تحتوي على 140 إلى 280 حرفًا قد يقرب المسافة مما يساعد في تخفيف بدايات الصراع قبل أن يتحول إلى أزمة كاملة."[1]

المطلب الثالث: توظيف الذكاء الاصطناعي

1. أساسيات حول الذكاء الاصطناعي:

يعدّ الذكاء الاصطناعي من أهم تطورات التكنولوجيا الرقمية، على الرغم من أن ظهوره كان في الخمسينيات من القرن العشرين، وكان مُرتبطا بالخيال العلمي، إلا أنه في عصرنا الحالي يشهد تطورا كبيرا، ويتم استخدامه في العديد من مجالات النشاط البشري، كالاقتصاد، والطب، والصناعة، وفي العلاقات الدولية سعى العديد من الباحثين في المجال إلى رصد فرص الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، واستخدامه خاصة في القطاعات الأمنية والعسكرية، والسياسات الحكومية، بالإضافة إلى السياسة الخارجية والدبلوماسية. ومصطلح "الذكاء الاصطناعي" ظهر لأول مرة من طرف عالم الكمبيوتر الأمريكي "**جون ما كارثي** " سنة 1956 حيث يعد من مؤسسي هذا الاختصاص وعرفه بأنه "علم وهندسة صناعة الآلات الذكية وخاصة برامج الكمبيوتر الذكية"[2] كما عرفه **بيولا** بأنه" النشاط الذي تقوم من خلاله أجهزة الكمبيوتر بمعالجة كميات كبيرة من البيانات باستخدام خوارزميات معقدة للغاية لمحاكاة التفكير و/أو السلوك البشري."[3] أما مبادرة الذكاء الاصطناعي الأمريكية لسنة 2020 ترى بأن "الذكاء الاصطناعي" يعد نظامًا قائمًا على الآلة يمكنه، لمجموعة معينة من الأهداف التي يحددها الإنسان، وضع تنبؤات أو توصيات أو قرارات تؤثر على البيئات الحقيقية أو

[1] Constance Duncombe, "Twitter and the Challenges of Digital Diplomacy", **Op. Cit**, p95.
[2] John McCarthy, what is AI? Basic Questions, accessed on 26/02/2023 at: https://stanford.io/4bsPN6Z
[3] Corneliu Bjola, "Diplomacy in the age of Artificial Intelligence", The Elcano Royal Institute, (2019), accessed on 26/02/2023 at: https://bit.ly/3Pkv3WM

الافتراضـــية."[1] ويعرفه البرلمان الأوروبي بأنه" الذكاء الاصـــطناعي هو مصـــطلح غير محدد تمامًا، وذلك لأن معناه تغير مع مرور الوقت. يشير الذكاء الاصطناعي إلى الجهود المبذولة في بناء أجهزة الكمبيوتر والآلات قادرة على تنفيذ أفعال يمكن توقعها عادة من الذكاء البشـــري. ومع ذلك، كلما قام العلماء بإنشـــاء أنظمة قادرة على أداء مهام يُعتقد أنّها تقتصـــر على البشـــر، تطور مفهوم الذكاء الاصطناعي ليشمل مهام أكثر تعقيدًا."[2]

يتجلّى اســتخدام الذكاء الاصــطناعي في عدة مجالات مثل معالجة اللغة الطبيعية للإنســان، وتمييز الأصــوات والصــور وتحليلها، ومحاكاة الشــكل الخارجي للبشــر، وصــولا إلى إمكانية تحرير نصـــوص كاملة حول عدة مواضـــيع بناء على معطيات معينة، بالإضـــافة إلى اســـتخدم الذكاء الاصــطناعي في محركات البحث عبر الأنترنيت، وتوجد اســتخدامات أخرى على ســبيل المثال ما يلي[3] :

- روبوتات المحادثة والمســاعدين الرقميين، حيث يتم برمجتها لتقديم ردود محددة على أســئلة أو بيانـات معينـة، ويمكن للمســـــاعدين المدمجين في أجهزة الكومبيوتر والهواتف الذكيـة إجراء عمليات بحث على الأنترنيت، أو التحكم في الأجهزة بناء على أوامر صوتية من المستخدمين، وتعتمد شــركات التواصــل الاجتماعي على الذكاء الاصــطناعي لتحســين خدماتها[4]، حيث اعتمدت تويتر على الذكاء الاصـطناعي لتحسـين تجربة المسـتخدمين في اسـتعمال المنصـة، بهدف زيادة عددهم وتفاعلاتهم، بالإضـــافة إلى ذلك تعتمد هذه الشـــركات على الذكاء الاصـــطناعي بهدف التحكم في المحتوى لمكافحة خطاب الكراهية والتحريض على التطرف والعنف.

[1] US National Artificial Intelligence Initiative act of 2020’’, accessed on 26/02/2023 at: https://bit.ly/4ad58br
[2] Ulrike Franke, “Artificial Intelligence diplomacy, Artificial Intelligence governance as a new European Union external policy tool”, European Parliament , (21-06-2021), accessed on 26/02/2023 at: https://bit.ly/3TEIALA
[3] Dig watch, artificial intelligence, accessed on 26/02/2023 at: https://bit.ly/3vh0j2b
[4] Mohamed, E. A. S., Osman, M. E. & Mohamed, B. A,” the impact of Artificial Intelligence on social media content”, **Journal of Social Sciences**, 20(1), 12-16. (2024), accessed on 05/05/2024 at: https://bit.ly/3UETDU0

- يستخدم أيضا في مجال أنترنيت الأشياء مثل الأجهزة المنزلية الذكية، المركبات ذاتية القيادة، وتطبيقات المدن الذكية.

- في مجال الرعاية الصحية يستخدم الذكاء الاصطناعي بشكل كبير في تحسين جودة الخدمات الطبية، وتحسين التشخيص والعلاج، واكتشاف الأمراض، واجراء الأبحاث في هذا المجال بمساعدة تكنولوجيا البيانات الضخمة أيضا.

2. استخدام الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية الرقمية

ترتبط الدبلوماسية ارتباطا وثيقا بأية تطورات قد تحصل في مجال المعلومات والاتصالات، وبالنظر إلى ما حققه الذكاء الاصطناعي من نتائج في السنوات الأخيرة سارعت الدول المتطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مواكبة عصر الذكاء الاصطناعي، وإدخال أنظمته في السياسة الخارجية والممارسة الدبلوماسية؛ لتدخل بذلك العلاقات الدولية حقبة جديدة من أهم خصائصها تحكم الأنظمة الرقمية في تفاعلاتها وسلوك الكيانات الفاعلة فيها من الدول وغير الدول.

وتعدّ الصين من أوائل الدول التي اعتمدت على أنظمة الذكاء الاصطناعي في سياستها الخارجية، حيث اعتمدت نظام ذكاء اصطناعي حديث مصمم خصيصا لتنفيذ سياستها الخارجية سنة 2017بهدف تعزيز السياسة الخارجية الصينية، وذلك في إطار استراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى تبوؤ مكانة عالمية متقدمة في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول سنة 2030 والتي تمكنها من وضع المعايير والقوانين المتعلقة بحوكمة الذكاء الاصطناعي أيضا[1]، وخاصة وأنّها في تنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما أكثر دول العالم تطورا في مجال الذكاء الاصطناعي، من مهام هذا البرنامج تحليل كم هائل من المعلومات، والاعتماد عليها لتقديم اقتراحات خاصة بالسياسة الخارجية تكون مخصصة للدبلوماسيين الصينيين.

أما الولايات المتحدة فقد أطلقت عدة استراتيجيات للذكاء الاصطناعي منذ سنة 2019، ودعمت الأبحاث في الذكاء الاصطناعي وتطبيقه في الاقتصاد وحماية الأمن القومي وسياسات

[1] Jing Cheng & Jinghan Zeng, "Shaping AI's Future? China in Global AI Governance", **Journal of Contemporary China**, 32:143, 794-810 (2023) , accessed on 26/02/2023 at: https://bit.ly/48WPMa3

الدفاع، والتطلع إلى الريادة العالمية في هذا المجال، في ظل منافسة صينية قوية؛ حيث يعدّ المدير التنفيذي السابق لشركة غوغل "**إيريك شميدت**" أن الصين تعد منافسا تكنولوجيا قويا للولايات المتحدة، وجعلت من سياساتها في مجال الذكاء الاصطناعي محور جهودها لتوسيع نفوذها العالمي، والتفوق على الولايات المتحدة، والتي بدورها يجب عليها الاستعداد لهذه المنافسة، وقيادة العالم كدولة ديموقراطية في هذا المجال.[1]

كما أعلنت روسيا عن استراتيجية وطنية لاعتماد الذكاء الاصطناعي سنة 2017، وأعدّته بأنّه يشكل أولوية الدولة الروسية، وهدف لتعزيز قوتها، وهو ما عبر عنه الرئيس الروسي "**فلاديمير بوتين**" بقوله " إنّ الذكاء الاصطناعي هو المستقبل ليس فقط لروسيا بل للبشرية جمعاء، وهو يقدم فرصا هائلة وفي نفس الوقت يحمل معه تهديدات يصعب التنبؤ بها، وأن الدولة التي تتحكم في الذكاء الاصطناعي سوف تقود العالم"[2]، ويعكس موقف **بوتين** الاعتقاد السائد في عالمنا اليوم حول الذكاء الاصطناعي، ومدى أهميته وقدرته على إحداث التغيير في العديد من المجالات بما فيها مجال العلاقات الدولية.

أما في الاتحاد الأوروبي فقد نشر البرلمان الأوروبي سنة 2021 دراسة تهدف إلى مناقشة الطريقة التي يؤثر من خلالها الذكاء الاصطناعي على القوة الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي، وعلاقاته مع الدول الأخرى، وقدم سيناريوهات محتملة لكيفية قيام الذكاء الاصطناعي بتغيير ميزان القوى الدولي، وطرق استجابة الاتحاد الأوروبي وأعضائه لذلك.[3]

وفي مجال الدبلوماسية الرقمية يرى العديد من الباحثين أن الفهم الأفضل للعلاقة بين الذكاء الاصطناعي والدبلوماسية يكون من خلال التمييز بين الذكاء الاصطناعي كموضوع للدبلوماسية والذكاء الاصطناعي كوسيلة للدبلوماسية والذكاء الاصطناعي كعامل يشكل البيئة التي تمارس فيها

[1] Eric Schmidt, "the AI revolution and strategic competition with china", **project-syndicate**, (2021), accessed on 26/02/2023 at: https://bit.ly/4chtCCe
[2] James Vincent, "Putin says the nation that leads in AI will be the ruler of the world", **the verge**, (Sep 4, 2017), accessed on 26/02/2023 at: https://bit.ly/48Xv0at
[3] Ulrike Franke, **Op.Cit**.

الدبلوماسية أي بيئة عمل الدبلوماسية[1] ؛ فهو كموضوع من حيث كونه أصبح متضمنا في أجندة دبلوماسية أوسع؛ بمعنى توسع الاهتمام ليشمل مواضيع جديدة في مجالات كالاقتصاد والأمن والديموقراطية وحقوق الانسان، وكيف أثر الذكاء الاصطناعي على هذه المواضيع؛ وهو ما يتطلب إعادة النظر في موضوعات وأولويات السياسة الخارجية بسبب تأثيرات الذكاء الاصطناعي، فضلا على أنه كموضوع للدبلوماسية لكونه سبب في توتر العلاقات بين الدول المتقدمة في المجال؛ حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات مضادة للصين لتحديد قدرات شركاتها التكنولوجيا في تطوير نظم الذكاء الاصطناعي، وفرضت على الدول الأوروبية أيضا عدم استخدامها لاعتقادها بإمكانية استخدامها ضدها، أو للتفوق عليها وهو ما يشبه حالة حرب باردة جديدة حول الذكاء الاصطناعي.[2] وبالتالي فقد أصبحت الدبلوماسية تعالج قضايا عديدة ومتعددة التخصصات تتجاوز الأجندة التقليدية، كما أصبح الذكاء الاصطناعي موضوعا للمفاوضات الدبلوماسية أيضا، كوسيلة للدبلوماسية من خلال تطويره لأداء الوظائف الدبلوماسية والمهام اليومية للدبلوماسيين، وعمل وزارات الخارجية وتقديم الخدمات القنصلية، وكعامل يشكل بيئة الدبلوماسية حيث أصبحت هذه التكنولوجيا المتطورة سمة من سمات عصرنا الحالي، والتي لديها القدرة على إعادة تشكيل بيئة النظام الدولي وأسسه.

وفي ذات السياق صدر سنة 2018 عن مؤسسة " تشاتهام هاوس" التابعة للمعهد الملكي للشؤون الدولية بلندن تقريرا أعده مجموعة من الباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي بعنوان" الذكاء الاصطناعي والشؤون الدولية الاضطراب المنتظر" في محاولة منهم لرصد تأثير الذكاء الاصطناعي على العلاقات الدولية بمختلف أبعادها العسكرية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، ويشير إلى أنه من غير الممكن تصور أن تحل أنظمة الذكاء الاصطناعي محل البشر في أعلى مستويات صنع القرار،

[1] Diplofoundation, mapping the challenges and opportunities of artificial intelligence for the conduct of diplomacy, (2019) ,p6, accessed on 26/02/2023 at : thttps://bit.ly/3PkxGb6

[2] إيهاب خليفة، "هل يقود الذكاء الاصطناعي المهام الدبلوماسية"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،2023/05/23، شوهد في:2023/06/12، في https://bit.ly/447WiKh

ولكنها كتكنولوجيا متطورة تعمل على مساعدة صانعي القرار على اتخاذ القرار بطريقة فعالة، ويضع التقرير ثلاثة أدوار رئيسية للذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية والسياسة الخارجية[1]:

أولا–الدور التحليلي: تحليل الكم الهائل من البيانات الناتجة عن التفاعلات الدولية في مجالات متعددة مثل: السياسية، الأمنية والعسكرية، الاقتصادية، الثقافية وبلورتها لمنحها لصانعي القرار، مما يساعد على اتخاذ القرار المناسب، وهو ما يعني تغيير نمط صنع القرار التقليدي. فعلى سبيل المثال يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي لفهم ميولهم والاتجاهات العامة السائدة في المجتمع، وهو ما يفيد في اتخاذ القرارات التي توافق تلك الاتجاهات، كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يفيد في تحليل البيانات الواردة إلى السفارات، واستخراج المعلومات الهامة بما يخدم الدبلوماسيين في إعداد التقارير الدبلوماسية والتحضير للمفاوضات.

ثانيا–دور التنبؤ: بإمكان أنظمة الذكاء الاصطناعي امداد صانعي القرار بنتائج محتملة الحدوث مستقبلا، وذلك استنادا إلى ما تم تحليله من بيانات بعيدا عن تأثير الميول الشخصية للقادة والتحيز فمثلا من خلال أنظمة معينة يستطيع صانع القرار أن يتوصل إلى نماذج للمفاوضات، والتي على أساسها يستطيع توقع مواقف وخطط الأطراف الأخرى، كما يمكن أن يساعد صناع القرار والدبلوماسيين على إدارة الأزمات من خلال مساعدتهم في فهم ما يحدث أولا(تبسيط الأحداث الحالية)، وتحديد الاتجاهات المحتملة للأزمة ثانيا(فهم الأحداث المستقبلية المحتملة)

ثالثا–الدور التشغيلي: يتعلق بتطبيقات أنظمة الذكاء الاصطناعي الآليّة في الشؤون الدولية (مثل الطائرات بدون طيار، الأسلحة ذاتية التشغيل) وتحدياتها الأخلاقية والإنسانية، وانعكاساتها على إدارة العلاقات الدولية على المدى البعيد.

[1] Jacob Parakilas and Hannah Bryce, Introduction: Artificial Intelligence and International Politics, in Artificial Intelligence and International Affairs Disruption Anticipated, (London:Chatham House the Royal Institute of International Affairs, 2018), pp2-4.

بالإضافة الى أدوار أخرى تشمل ما يلي[1]:

- **تعزيز التواصـــل والترجمة:** يمكن لتطبيقات الترجمة الآلية ومعالجة اللغات الطبيعية المدعومة بالذكاء الاصـطناعي أن تسـهل التواصـل بين الدبلوماسـيين من خلفيات لغوية مختلفة، وكذلك مع الشعوب الأجنبية الأخرى، خاصة في أنشطة وبرامج الدبلوماسية العامة.
- **مراقبة الأمن والتهديدات:** يمكن اســتخدام تقنيات الذكاء الاصــطناعي لمراقبة الأمن الســيبراني واكتشـــاف الهجمات الإلكترونية المحتملة على البيانات الدبلوماســـية، كما يمكن لأنظمة تحليل التهديدات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي تحديد الأنشطة غير المصرح بها في المجال الرقمي.
- **دعم عملية التفاوض:** يمكن للذكاء الاصـــطناعي تحليل البيانات المتعلقة بالتفاوض واقتراح اســتراتيجيات تفاوض فعالة والتنبؤ بنتائجها وتحديد نقاط التقارب والتباعد والمصـــالح المشـــتركة والمتعارضة بين الدول.
- **تحســين الخدمات القنصــلية:** يمكن للذكاء الاصــطناعي أن يســاعد في تقديم خدمات قنصــلية متطورة للمواطنين، مثل تحليل بياناتهم، الاعتماد على روبوتات الدردشة وتطبيقات الهواتف الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي لتقديم خدمات ومعلومات فورية للمواطنين.

بشكل عام يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة للدبلوماسية الرقمية في عدة مهام:

- استخدام الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية لتحليل البيانات الضخمة وتفسيرها.
- في ضوء تحليل البيانات يمكن للذكاء الاصطناعي التنبؤ وتوقع نتائج المفاوضات.
- تحليل بيانات وســائل التواصــل الاجتماعي بهدف فهم توجهات الرأي العام المفيدة في رســم السياسات، واتخاذ قرارات فعالة.
- المساعدة في أداء المهام الإدارية والقنصلية.
- تنظيم الاجتماعات الدبلوماسية.

[1] أحمد عقيل عبد، "إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي في تعزيز الدبلوماسية العراقية"، مجلة **المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، المجلد 7, العدد 1، عدد خاص للندوة علمية سنوية،(2024) ص ص 108-109.

ومن أحدث تطورات الذكاء الاصطناعي والتي يتوقع أن تكون له تأثيرات على الدبلوماسية هو ما يعرف ببرنامج "شات جي بي تيChat GPT ، حيث شهد العالم يوم 30 نوفمبر 2022 طرح أهم برنامج ذكاء اصطناعي تم اختراعه إلى يومنا هذا، وهو عبارة عن روبوت دردشة طورته الشركة الأمريكية "Open AI"، وهو ما جعلها تتفوق على شركات الذكاء الاصطناعي الأخرى. مصطلح Chat GPT مركب من كلمتي chat التي تعني الدردشة و gptاختصارا لـ (Generative pretrained transforme) ويعني "محول توليدي مسبق التدريب " ويستعمل تقنية التعلم المدعوم أو المعزز بالردود البشرية[1] ، يعتمد شات جي بي تي على تقنيات الذكاء الاصطناعي للإجابة على أسئلة المستخدم بطريقة ذكية وكتابة مقالات ونصوص، وفي مجال الدبلوماسية قد تصل إلى حد تحرير التقارير الدبلوماسية والمراسلات خاصة بوزارات الخارجية للدول.

وعن استخدامه في الدبلوماسية الرقمية تحدث "**مانور**" في مقال نشره في فيفري 2023 بعنوان "الذكاء الاصطناعي يتحرك: تأثير تشات جي بي تي على الدبلوماسية الرقمية" [2] عن إمكانية تطبيق هذه التقنية الحديثة في المجالات الدبلوماسية، وعلى سبيل المثال يمكن استخدامها في الخدمات القنصلية والتحضير للمفاوضات، أما "**جوفان كوروباليجا**"(Jovan Kurbalija) فيرى أن إعداد التقارير الدبلوماسية هي من صميم العمل الدبلوماسي التي تتطلب الكثير من الدقة والوقت من الدبلوماسيين، لذلك فإن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي يكون من خلال استكشاف الجوانب التي يمكن فيها الاعتماد عليه لإعداد التقارير الدبلوماسية؛ فهو ضروري للدبلوماسية الحديثة.[3] وهو ما يعني الاعتماد عليه كعامل تمكين لممارسة المهام الدبلوماسية.

مما سبق يجب التّأكيد بأنّ الدّبلوماسية تعتمد بشكل أساس على الحنكة السّياسية، ومهارات التّحليل والذّكاء البشري للدّبلوماسيين والسّياسيين. ومنه لا يمكن الاعتماد بشكل كامل على تقنيات الذّكاء الاصطناعيّ في الدّبلوماسية والاستغناء عن العنصر البشريّ، ولكن يمكن استخدامها كآليات

[1] Open AI. ChatGPT: optimizing language models for dialogue, accessed on 26/02/2023 at : https://bit.ly/3wX2Fni
[2] Ilan Manor, the AI moves in: chat GPT ‘s impact on digital diplomacy, digdipblog (2023), accessed on 26/02/2023 at: https://bit.ly/3VlhCtx
[3] Jovan Kurbalija, ” will AI take over diplomatic reporting? “, Diplofoundation, (2023) accessed on 26/02/2023 at: https://bit.ly/4aiqhkS

مساعدة لتعزيز الممارسة الدبلوماسية ، سواء في إعداد التقارير أو جمع البيانات وتحليلها، أو في إجراء المفاوضات والإعداد للاجتماعات، أو غيرها من المهام الدبلوماسية؛ فلا يمكن تجاهل هذا الواقع التكنولوجي الجديد الذي أصبح فيه الذكاء الاصطناعي يستخدم في جميع المجالات وإمكانية الاعتماد عليه مستقبلا لأداء بعض المهام الدبلوماسية أو المساعدة في أدائها.[1]

المطلب الرابع: البيانات الضخمة

تعدّ البيانات الضخمة من أهم الخصائص المميزة للتطور الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القرن الحادي والعشرين، ويقصد بها " تلك البيانات التي تحتوي على أكبر قدر من التنوع بكميات هائلة وتتواتر بصورة سريعة "[2]، فهي ذلك الكم الهائل من البيانات الرقمية التي يتم انتاجها وتخزينها نتيجة الاستخدام الواسع للأنترنيت، مثل منصات التواصل الاجتماعي، والمدونات، والتعليقات والملفات الشخصية، والصور ومقاطع الفيديو، وعمليات البحث على الأنترنيت، والرسائل النصية عبر الهواتف الذكية، ورسائل البريد الالكتروني والمعاملات الالكترونية، وأجهزة المراقبة، والتتبع ،وصور الأقمار الاصطناعية وغيرها، والتي يتم تحليلها و واستخراج المعلومات التي تحتويها واستنتاج دلالاتها بهدف الاستفادة منها، وبشكل مبسط فإن كافة التفاعلات الرقمية يتم تخزينها في شكل بيانات رقمية ضخمة، والتي تتطلب تقنيات حديثة لمعالجتها.

والبيانات هي الصيغة الأولية، أو المادة الخام للمعلومات؛ أي أنّها بدون سياق أو معنى، ولا يمكن استخدامها كما هي، حيث تتحول إلى معلومات بعد أن يتم تحليلها ومعالجتها وتنظيمها بهدف استخلاص المعرفة التي تعتبر أساس التقدم في كافة المجالات؛ لذلك عادة ما يتم تمثيلها على شكل هرمي حيث تكون البيانات في قاعدة الهرم تليها المعلومات التي تستخلص منها المعرفة[3] ، والتي بناء عليها يتم اتخاذ القرارات الحكيمة.

[1] إيهاب خليفة، **مرجع سبق ذكره.**

[2] Gartner center, Big Data, , accessed on 18/02/2023, at: https://bit.ly/3xmgr30

[3] Diplofoundation, Data and diplomacy, accessed on 18/02/2023, at https://bit.ly/3JabbSB

توضح السلسلة الموضحة بالشكل أدناه مراحل إنشاء البيانات الضخمة، والتي يتم تحويلها في المرحلة الثالثة إلى المعلومات ليتم استخدامها بعد ذلك والاستفادة منها؛ حيث أصبحت هذه المعلومات ذات قيمة عالية جدا وركيزة أساسية في رسم السياسات، وصنع القرارات، وإعداد الدراسات والأبحاث والتقارير في معظم المجالات، ولكن هل يُمكن الحديث عن دور محتمل للبيانات الضخمة في مجال السياسة الخارجية والممارسة الدبلوماسية؟

شكل رقم 10: سلسلة قيمة البيانات الضخمة الأنشطة الرئيسية وأمثلة للجهات الفاعلة المرتبطة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Stacy Langworthy, "Power Dynamics in an era of Big Data", LSE IDEAS Strategic Update 2019, at : https://bit.ly/3UcHyXv

تتكيف الدبلوماسية بشكل دائم مع التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونظرا لأهمية المعلومات في صنع القرار السياسي وممارسة المهام الدبلوماسية مثل: إعداد التقارير الدبلوماسية، واجراء المفاوضات فإنه من المؤكد أن يكون للبيانات الضخمة دورا مهما في الدبلوماسية، بالإضافة إلى أدوار أخرى تتوقف على الحصول على كم كاف من المعلومات التي أصبحت تحظى بأهمية كبيرة، والتي درج الباحثون في السنوات الأخيرة على تسميتها بـ "النفط الجديد"[1] في إشارة إلى الأهمية التي أصبحت تحظى بها والتي تضاهي أهمية النفط في العلاقات الدولية، والذي لطالما شكل محور السياسات الخارجية للدول وسببا للنزاعات فيما بينها، وفي عصرنا

[1] The Economist," the world's most valuable resource is no longer oil, but data",(May 6th 2017), accessed 18/02/23, at : https://bit.ly/4aha7sf

الحالي فالمعلومات من شـأنّها أن تتبوأ المكانة نفسـها، بالإضـافة إلى أنّها أصـبحت مصـدرا للدخل للعديد من الشـركات التكنولوجية الكبرى التي تمتلك بيانات ضـخمة لمسـتخدميها فهي "تحدد البيانات التي يتم جمعها، وكيف يتم تخزينها، والمدة التي يتطلبها ذلك، وعندما يتعلق الأمر بجودة هذه البيانات وصحتها يصبح المشترون بما فيهم الحكومات أيضا تحت رحمة هذه الشركات."[1] ؛ بمعنى أن هذه البيانات يتم تحويلها إلى معلومات قيمة ما يجعلها محط تنافس الدول الكبرى للحصول عليها واستخدامها، سواء لتحقيق مكاسب اقتصادية، أو أهداف سياسية وأمنية بمقابل مادي كبير، وبالتالي فقد تحولت إلى مصدر هام لتحقيق أرباح مادية لهده الشركات.

ويؤكد هذه الفكرة الباحثان في مجال البيانات الضـــخمة وأبعادها الاجتماعية والاقتصـــادية والســـياســـية "**كينيث نيل كوكير**" و"**فيكتور مـاير شـــوينبيرجر**" (Cukier, K, Mayer-Schoenberger, V) في مقال لهما بمجلة "الشـؤون الخارجية" بكون البيانات الضـــخمة "سـتغير بشـــكل عميق كيفية عمل الحكومات وتغير طبيعة الســـياســـة. عندما يتعلق الأمر بتحقيق النمو الاقتصـــادي، أو تقديم خدمات عامة، أو خوض الحروب فإن أولئك الذين يمكنهم تســـخير البيانات الضخمة بشكل فعال سوف يتمتعون بميزة كبيرة على الأخرين."[2] ، لذلك تتنافس الدول في الحصول على البيانات، وامتلاك القدرة على تحليلها واســـتغلالها في مختلف القطاعات الحكومية بما فيها السياسة الخارجية.

وبالنظر إلى أهمية المعلومات في مجال الدبلوماسية والسياسة الخارجية تسعى الدول المتطورة رقميا إلى الاستفادة من البيانات الضخمة والتفكير بشكل جدي في اعتماد تقنية البيانات الضخمة في الممارسـة الدبلوماسـية، وتقديم الخدمات القنصـلية، وذلك لتحقيق أهدافها الوطنية سـواء باسـتخدامها كأداة للعمل الدبلوماسي، وتطوير الوظائف الدبلوماسية، أو كموضوع له أولوية ضمن جدول الأعمال الدبلوماســي، ونتيجة لذلك ظهر مفهوم جديد في الدبلوماســية يعرف بـ "دبلوماســية البيانات" كأحدث المفاهيم الحديثة في الدبلوماسية ويعني الدبلوماسية الرقمية التي تعتمد على البيانات الضخمة ويمكن

[1] Andrej Zwitter, "Big Data and International Relations," **Ethics & International Affairs**., 29(4):377-389, (2015), accessed on 18/02/23, at: https://bit.ly/4aBDhly
[2] Cukier, K, Mayer-Schoenberger, V, the Rise of Big Data, How it's Changing the way we think about the world, **Foreign Affairs** , (2013),accessed 22/02/23, at: https://fam.ag/3J4CSwj

تعريفه بأنه: " جمع البيانات وتحليلها ودمجها في المفاوضات، والتقارير، والحماية القنصلية والأنشطة الدبلوماسية الأخرى باستخدام البيانات الضخمة، وتكنولوجيات أخرى كالذكاء الاصطناعي."[1]

والبيانات كوسيلة للدبلوماسية الرقمية تعتبر مصدرا هاما للمعلومات، والتي تعد محور العمل الدبلوماسي، وباستخدام البيانات الضخمة يقوم الدبلوماسيون بجمع البيانات وتحليلها وتحويلها إلى المعلومات، وهي توفر فرصا في إعداد التقارير الدبلوماسية بكفاءة سواء التي يتم ارسالها إلى دولهم أو التي يتم تقديمها إلى المنظمات الدولية كالأمم المتحدة حول أداء دولهم في مجالات معينة مثل الصحة والأمن وحقوق الانسان لذلك فهي تجعل التقارير الدبلوماسية أكثر كفاءة وفعالية.[2]

بالإضافة إلى أن عملية تحليل بيانات مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي من الشعوب المحلية والأجنبية بالنسبة لصانعي السياسة الخارجية ذات أهمية كبيرة بهدف استنتاج المعلومات حول تفضيلاتهم، وآرائهم، وتوجهاتهم، ومواقفهم السياسية، ومن ثم تكييف السياسات معها، ومن ثم فهي ضرورية في ممارسة الدبلوماسية العامة التي تقوم على فهم الخطاب السائد عبر منصات التواصل الاجتماعي، وبناء عليه يتم صياغة السياسات لتحقيق أهداف محددة.[3]

أما في المفاوضات الدبلوماسية يعدّ تحليل البيانات الضخمة عاملا مساعدا في التحضير للمفاوضات من خلال المساعدة في فهم وجهة نظر الطرف الأخر، وتوقع ردود أفعاله حول الموضوع المتفاوض عليه، وتهيئة الأساس الذي يكون من خلاله التوصل إلى اتفاق بين الأطراف.[4]

وفي ذات السياق قدمت مؤسسة الدبلوماسية تقريرا حول دبلوماسية البيانات بعنوان" دبلوماسية البيانات تحديث الدبلوماسية في عصر البيانات الضخمة"، وحددت مجالات التقاطع بين البيانات الضخمة والدبلوماسية بالتركيز على تأثيرها على الوظائف الدبلوماسية، وتناول التقرير الذي صدر سنة 2018 الفرص التي توفرها البيانات الضخمة لأربع وظائف أساسية للدبلوماسية وهي جمع

[1]Barbara Rosen Jacobson, Katharina E. Höne, and Jovan Kurbalija, Data Diplomacy: Updating Diplomacy to the Big Data Era report (Geneva: Diplo Foundation, 2018) p12.
[2] Jovan Kurbalija, ‘‘the impact of big data on geopolitics, negotiations and diplomacy’, Diplo foundation,(2017), accessed 22/02/23, at: https://bit.ly/3UcK4gp
[3] **Ibid**.
[4] Barbara Rosen Jacobson, Katharina E. Höne, and Jovan Kurbalija, **Op.Cit**, p25-26.

المعلومات، واعداد التقارير الدبلوماسية والمفاوضات، والتواصل، والدبلوماسية العامة، والشؤون القنصلية كما يلي: [1]

- **جمع المعلومات واعداد التقارير الدبلوماسية:** وهي أكثر الوظائف الدبلوماسية تأثرا بالبيانات الضخمة؛ إذ توفر لها مصادر جديدة وهامة للمعلومات خاصة تلك المستمدة من تحليل بيانات منصات التواصل الاجتماعي والبيانات الحكومية المفتوحة، وبناء على هذه المعلومات المتوفرة بفضل البيانات الضخمة تستطيع وزارات الخارجية صنع السياسات، واتخاذ استراتيجيات فعالة.
- **المفاوضات:** ترتبط بالوظيفة السابقة من حيث جمع المعلومات والتي هي ضرورية لإدارة المفاوضات، وفهم مواقف الأطراف الأخرى، وتطوير استراتيجيات ناجحة للتفاوض.
- **التواصل والدبلوماسية العامة:** من خلال تحليل البيانات الضخمة يمكن فهم الخطاب والتصورات وسلوك الأفراد الذين يتم التواصل معهم، حيث يستطيع الدبلوماسيون ومن خلال الدبلوماسية العامة استخدام منصات التواصل الاجتماعي للتواصل مع الجماهير المحلية والأجنبية، وبما أن ذلك يتطلب فهمهم فإن البيانات الضخمة تُتيح ذلك خاصة التي يتم الحصول عليها من منصات التواصل الاجتماعي.
- **الشؤون القنصلية:** استخدام البيانات الضخمة لتحسين الخدمات القنصلية والاستجابة بشكل فعال للأزمات.

مما سبق فإن البيانات الضخمة كوسيلة للدبلوماسية الرقمية من شأنّها تعزيز المهام الدبلوماسية وصُنع قرارات السياسة الخارجية بأكثر دقة وكفاءة، سواء من حيث توفر المعلومات وتنوعها، أو من حيث توفير الوقت اللازم للحصول على هذه المعلومات الضرورية لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وذلك يتوقف على مدى قدرة الدول على امتلاك هذه البيانات التي أصبحت مصدرا من مصادر القوة في القرن الحادي والعشرين.

[1] **Ibid,** p 5.

الفصل الثانـي:

الدبلوماسية الرقمية ونطاق التأثير على السياسة الخارجية

تمهيد:

يستعرض هذا الفصل واقع السياسة الخارجية في ظل الدبلوماسية الرقمية حيث استحدثت وظائف مكملة للوظائف الدبلوماسية التقليدية، ومن أبرزها ممارسة دبلوماسية عامة جديدة من خلال تحديث أساليبها بما يتوافق مع العصر الرقمي، وتولي مهمة بناء الصورة الإيجابية للدولة، وتحسين سمعتها على المستوى العالمي، كما أنها تعتبر آلية مثلى لإدارة الأزمات العالمية الحديثة التي تشكل تحديات السياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين؛ على غرار ما حدث أثناء جائحة كوفيد-19- التي سلطت الضوء على الدبلوماسية الرقمية، وأظهرت الحاجة لتطوير آليات عمل الجهاز البيروقراطي للمؤسسات الدبلوماسية، وعلى رأسها وزارات الخارجية، وكيفية ممارسة الوظائف الدبلوماسية وعمل الدبلوماسيين طالما أن الدبلوماسية الرقمية مستمرة جنبا إلى جنب مع الدبلوماسية التقليدية، وليست مرحلة مؤقتة فرضتها ظروف الجائحة.

يستعرض الجزء الثاني من هذا الفصل الفرص التي تقدمها الدبلوماسية الرقمية للسياسة الخارجية للدول، التي وعلى الرغم من تعددها إلا أنها ارتبطت أيضا بتحديات جديدة للسياسة الخارجية مصدرها البيئة الرقمية، ومن ضمنها قضايا الأمن السيبراني التي يمكن أن تُقوض جهود الدبلوماسية الرقمية وتؤثر بشكل سلبي على العلاقات الدولية، وتحكم الشركات لتكنولوجية الكبرى في المعلومات واستخدام التكنولوجيا الرقمية التي تنتجها، وهو ما يفرض على الدول ضرورة اتخاذ تدابير وسياسات تنظيمية لضمان استخدام آمن لهذه التكنولوجيا في مجال الدبلوماسية.

المبحث الأول: وظائف الدبلوماسية الرقمية

مُواكبة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانعكاسه على ميدان العلاقات الدولية، زادت رغبة الدول في تحقيق أهداف محددة في سياستها الخارجية؛ فإلى جانب اعتماد الوسائل الرقمية في الاتصال الدبلوماسي ظهرت الحاجة لاعتماد هذه الوسائل لإضفاء طرق وأساليب جديدة على الممارسة الدبلوماسية في جانبها المؤسسي، وتعزيز قدرة الدبلوماسيين على التواصل والتفاعل فيما بينهم ومع الشعوب أيضا، وكذا الإدارة الفعالة للأزمات والتحديات التي تُواجه السياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، وبالتالي فاعتماد الدبلوماسية الرقمية كأداة للسياسة الخارجية من شأنه تقوية العلاقات مع الدول وشعوبها؛ أي تحقيق أهداف الدبلوماسية العامة، بالإضافة إلى تحسين صورة الدولة وسمعتها وزيادة قوتها الناعمة.

المطلب الأول: تدعيم جهود الدبلوماسية العامة

الدبلوماسية العامة كشكل من الأشكال الحديثة للدبلوماسية تعود إلى فترة الستينيات من القرن العشرين في سياق الحرب الباردة، عندما قدم الدبلوماسي الأمريكي "**إدموند غوليون**"(Edmund Gullion) سنة 1965 "مصطلح الدبلوماسية العامة" لوصف التأثير الذي تشكله مواقف الشعوب على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية.[1] والدبلوماسية العامة تشير حسب مركز الدبلوماسية العامة في جامعة جنوب كاليفورنيا الأمريكية :" وسيلة شفافة تتواصل من خلالها دولة ذات سيادة مع الجماهير في البلدان الأخرى بهدف إعلام الجماهير في الخارج والتأثير فيها بغرض تعزيز المصلحة الوطنية وتحقيق أهداف سياستها الخارجية."[2] ويعرفها الأستاذ "**مانور**" بأنها: "العمليات التي من خلالها تسعى الدول إلى تحقيق أهداف سياستها الخارجية من خلال التواصل مع الشعوب الأجنبية وهي أيضا وسيلة لخلق مناخ ايجابي لدى الشعوب الأجنبية بهدف تسهيل قبول سياسات الدولة."[3] أما الأستاذ **ناي**

[1] Efe Sevin, public diplomacy and the implementation of foreign policy in the US, Sweden and Turkey, (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2017), p5.
[2] USC Center on Public Diplomacy, What's PD? accessed on: 05/03/2023, at: https://bit.ly/3wyzfM5
[3] Ilan Manor, what is digital diplomacy? ,Digdipblog, accessed on: 05/03/2023, at : https://bit.ly/3P5y514

فيعرفها بأنها: "الأداة التي تستخدمها الحكومات لحشد مواردها من الثقافة والقيم والسياسة للتواصل وجذب شعوب الدول الأخرى وليس حكوماتهم فقط"[1]

ولقد حُظِي موضوع الدبلوماسية العامة باهتمام كبير في السنوات الأخيرة من طرف الباحثين في مجال العلاقات الدولية وصانعي القرار على حد سواء، بالنظر إلى الدور الذي أصبحت تؤديه في تعزيز القوة الناعمة للدول، والترويج لقيمها ومكونات ثقافتها، وتدعيم مكانتها على المسرح الدولي، والاهتمام بتطوير العلاقات الإيجابية مع الشعوب الأجنبية، وعلى هذا الأساس يتم اعتبار الدبلوماسية العامة إحدى الأدوات الأساسية للقوة الناعمة[2]، وذلك بالنظر إلى قدرة الشعوب على التأثير على حكوماتها، وللتأثير على هذه الحكومات يجب أولا استهداف شعوبها واستمالتها، ويكمن الهدف من وراء ذلك التأثير على العلاقات بين الدول في قضية من قضايا السياسة الخارجية، ويعبر ذلك عن مدى الحاجة إلى ضرورة إيجاد آلية تواصل بين الدول والشعوب، وذلك استنادا إلى الأهمية التي أصبحت تحظى بها هذه الأخيرة في تأييد ودعم مواقف الدول، وخلق بيئة تمكين لسياساتها الخارجية وبالتالي تحقيق أهدافها ومصالحها؛ فالدبلوماسية العامة وبخلاف الدبلوماسية التقليدية تهتم ببعد أخر في العلاقات الدولية يرتبط بموقف الشعوب وتأثيرها على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية[3] لذلك يتعين على الحكومات إضافة هذا البعد أيضا في الممارسة الدبلوماسية إلى جانب البعد التقليدي الرسمي الثنائي، أو متعدد الأطراف (بين الحكومات)، وذلك لتحقيق أهداف محددة يصعب تحقيقها عبر القنوات الدبلوماسية التقليدية.

والدبلوماسية العامة أيضا هي صيغة لوصف أنشطة التأثير على الشعوب أكثر قبولا من الدعاية، والتي كثيرا ما ينظر اليها بنظرة سلبية بسبب اعتمادها على أساليب غير مشروعة لتحقيق أهدافها، ويرى الأستاذ **"بيريدج"**(G. R. Berridge) أن الدبلوماسية العامة هي إعادة صياغة

[1] J. S Nye, "Public Diplomacy and Soft Power", **The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science**, 616.1. (2008), p95, accessed on: 12/03/2023, at : https://bit.ly/3P0r1Ti

[2] Jan Melissen, the New public diplomacy soft power in international relations, 1st ed, (New York: Palgrave Macmillan, 2005), p4.

[3] Ekrem Yaşar Akçay, Transformation of Diplomacy: Digital Diplomacy in the Pandemic and Post-Pandemic Process in Luisa Cagica Carvalho and others, **Handbook of Research on Entrepreneurship, Innovation**, Sustainability, and ICTs in the Post COVID-19 era, (USA: IGI Global, 2021) p99.

للدعاية التي تستهدف من ورائها تحقيق هدف الدبلوماسية التقليدية؛ أي التأثير على حكومات الدول ولكن بطريقة غير مباشرة بالتأثير على شعوبها[1].

بينما يرى الأستاذ "**جون ميليسان**"(Jan Melissen) في" كتابه الدبلوماسية العامة الجديدة القوة الناعمة في العلاقات الدولية" أن الدعاية والدبلوماسية العامة متشابهتان من حيث الأهداف، والمتمثلة في تغيير ما يفكر به الناس لكن تختلف الدبلوماسية العامة عن الدعاية اختلافا جوهريا لكونها وبعكس الدعاية تستمتع إلى ما يريد الناس قوله؛ أي الاتصال ثنائي الاتجاه الذي يميز الدبلوماسية العامة[2]، وهي خاصية مميزة للدبلوماسية العامة تجعلها وسيلة تواصل مع الشعوب لتضمين دورها المؤثر في السياسة الخارجية، والانتقال إلى ما هو أبعد من ممارسة الدعاية من خلال الحرص على المشاركة الفعلية، وإقامة علاقات دائمة ومتجددة معها، وكما يقول الأستاذ **ناي** أن الدبلوماسية العامة الأكثر فاعلية هي طريق ذو اتجاهين يتضمن الاستماع كما التحدث[3] ؛ بمعنى مخاطبة الحكومات للشعوب والاستماع إلى آرائها وأخذها بعين الاعتبار.

تجدد الاهتمام بالدبلوماسية العامة كأداة للسياسة الخارجية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث لجأت الولايات المتحدة إلى إعادة تفعيل دبلوماسيتها العامة لبناء جسور من الحوار والتفاهم مع الشعوب العربية والمسلمة، وتم اعتمادها كأداة لسياستها الخارجية لتقليل مشاعر الكراهية تجاهها، وكسب تأييد الرأي العام في جميع أنحاء العالم في حربها ضد الإرهاب، واقناعه بأنه تهديد لأمنها، وأمن جميع الدول في العالم، ومنذ تلك الفترة برزت الدبلوماسية العامة كواحدة من أهم وسائل السياسة الخارجية التي تعكس مدى أهمية الرأي العام في إدارة السياسة الخارجية والممارسة الدبلوماسية، وكيفية بناء علاقات بين الحكومات والشعوب الأجنبية.

وحتى تتحقق أهداف الدبلوماسية العامة؛ فهي تقتضي أن يسأل السفير نفسه بشكل يومي تقريبا عدة أسئلة مثل كيف يتم اعتبار الدولة التي يمثلها لدى الدولة التي هو معتمد لديها؟ هل يتم فهم وتقدير أهداف السياسة الخارجية لدولته؟ ما لذي يمكنه فعله لتصحيح التصورات الخاطئة ونشر

[1] G. R. Berridge, **Diplomacy Theory and Practice,** 6th ed **(**Switzerland: Springer Nature, 2022**),** p 217.
[2] Jan Melissen, **Op. Cit,** p18.
[3] J. S Nye, "Soft Power and Public Diplomacy Revisited", **Op. Cit**, p12.

المعلومات الإيجابية؟ وكيف يمكنه كسب المزيد من الأصدقاء لدولته لدى الدولة المضيفة؟[1]، ولا يقتصر ذلك على مجهوداته الشخصية فقط؛ حيث يتطلب ذلك تظافر جهود كافة أفراد البعثة الدبلوماسية، وبناء شبكة من الاتصالات مع جميع فئات المجتمع في البلد المضيف والحفاظ عليها.[2]

ومنذ بداية القرن الحادي والعشرون أعيدت صياغة الدبلوماسية العامة لتواكب التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأصبحت تمارس من قبل الدول ومن غير الدول، وباستخدام وسائل وآليات الدبلوماسية الرقمية للتأثير على الرأي العام في الدول الأخرى[3]، وتم اعتماد الدبلوماسية الرقمية كأداة حديثة لتعزيز ممارسة الدبلوماسية العامة وتحقيق أهدافها، وبفضل الدبلوماسية الرقمية أصبح بإمكان الدول الانخراط في حوار مع الشعوب عبر الوسائل الرقمية ذات الاستخدام الجماهيري الواسع، وفهم وجهات نظرهم حول سياساتها الخارجية وأخذها بعين الاعتبار في سياق من الفعل ورد الفعل كما يقول الأستاذ "**تايلور أوين**"(Taylor Owen) إنّ رقمنة الوسائل التقليدية للدبلوماسية العامة أمر مناسب ومطلوب ورغم أنها أكثر تعقيدا لأنها تتطلب التواصل والمشاركة بنشاط، ولكن في النهاية يكون ذلك ممكنا ومفيدا لتعزيز مصالح الدولة."[4] ؛ يعني ذلك زيادة فرص الاتصال والوصول إلى شريحة واسعة منهم، وإزالة الفجوة بين الدول والشعوب وهو ما ذهب إليه الأستاذ "**جيفري بيجمان**" بأن هذه الوسائل قد مكنت الجهات الحكومية وغير الحكومية من التواصل مع الشعوب في مختلف أنحاء العالم، ومنحت هذه الأخيرة إمكانية التفاعل مع سياسات الحكومات والتعبير عن رفضها، أو تأييدها لها كنوع من التغذية الراجعة التي يجب على الحكومات أخذها بعين الاعتبار.[5] وعليه فنجاح الدبلوماسية لدولة ما في عصرنا الحالي أصبح يتطلب في جانب مهم منه الأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر ومواقف الشعوب الأجنبية تجاه سياستها الخارجية.

---

[1] Karl Th, Paschke, public diplomacy in kishan Rana&Jovan Kurbalija,foreign ministries managing diplomatic networks and optimizing value, (Malta&Geneva: DiploFoundation, 2007),p208.

[2] **Ibid,** p209.

[3] Eytan Gilboa, "Searching for a Theory of Public Diplomacy", **The ANNALS of the American , Academy of Political and Social Science**, 616(1), 55-77 (2008), p59, accessed on: 10/03/2023, at: https://bit.ly/3wFhqLp

[4] Taylor Owen, **Op. Cit**, p159.

[5] جيفري بيجمان، **مرجع سبق ذكره**، ص166-167.

ويستند توظيف وسائل الدبلوماسية الرقمية وخاصة منصات التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية العامة على ثلاثة أبعاد أساسية هي[1]:

البعد الأول: الأجندة؛ إذ تُمكن منصات التواصل الاجتماعي الدبلوماسيين من تحديد أجندة النقاش مع جمهورهم المستهدف لبناء حوار حقيقي يستند إلى الإلمام بالمواضيع والتفاهم المتبادل والمصالح المشتركة، ومن خلال هذه الأجندة يهدف الدبلوماسيون إلى بناء صورة إيجابية عن دولهم، ولفت انتباه الجماهير إلى مواضيع محددة في مقابل تجاهل مواضيع أخرى من خلال تقديم معلومات عن قضية ما بشكل متكرر، وذلك باستغلال منصات التواصل الاجتماعي لوصولها الواسع والفوري، وسهولة استخدامها لنشر المعلومات المختارة بدقة والعناوين الجذابة.

البعد الثاني: الحضور الواسع، فالاعتماد على منصات التواصل الاجتماعي يوسع نطاق التواجد الدبلوماسي لإنجاح استراتيجية الدبلوماسية العامة، والتأكد من وصولهم إلى الجماهير وتلقي رسائلهم وضمانا لاستدامة التواصل معهم، كما أنها ضرورة لمواكبة التطورات التكنولوجية، لما لها من أهمية في تحقيق المصداقية والسلطة للدبلوماسيين، وقدرة على مواجهة المنافسة من حملات المعلومات الأخرى.

البعد الثالث: الحوار، وهو أحد المميزات التي تتمتع بها الدبلوماسية العامة الجديدة؛ لأنها تقوم على الحوار والتفاعل مع الجمهور وأصبح من الضروري تغير اتجاه الحوار من الأحادي إلى الثنائي ومتعدد الاتجاهات، وهو ما توفره منصات التواصل الاجتماعي بميزتها التفاعلية، وهو ما يسمح بإقامة حوار شبه مستمر بين الدبلوماسيين والجماهير الأجنبية، وهذه الخاصية تمكن منصات التواصل الاجتماعي من تحقيق هدف الدبلوماسية العامة بطريقة مختلفة عن الأساليب التقليدية ويشترط في ذلك توفير بنية تحتية رقمية، وتدريب للدبلوماسيين على التعامل معها.

ولأن الشعوب في هذا العصر أصبحت تمتلك القدرة على الوصول إلى المعلومات، واستخدامها، ونشرها عبر الأنترنيت ومنصات التواصل الاجتماعي فقد أدى ذلك إلى تزايد درجة الوعي لديها

[1] Corneliu Bjola, and Jiang, Lu, Social Media and Public Diplomacy, a comparative analysis of the digital diplomatic strategies of the EU, US and Japan in China, in Corneliu Bjola and Marcus Holmes, Digital Diplomacy, Theory and practice, **Op.Cit**. pp.74-76

بالقضايا والأحداث فهي تطالب حكوماتها بقدر كاف من الشفافية والمشاركة في صنع السياسات، أو مطالبة الحكومات الأجنبية بتغيير سياساتها تجاه قضايا معينة، وهي الحقيقة التي لا تستطيع الدول تجاهلها لذلك يتعين عليها توثيق علاقاتها مع الشعوب، والحرص على نشر المعلومات الصحيحة تفاديا لسوء الفهم، وهو ما يفسر حرص الدبلوماسيين من خلال ممارستهم للدبلوماسية العامة على تحقيق معايير الحقيقة والمصداقية في أقوالهم وأفعالهم.[1] فلم يعد هناك مجالا للسرية واخفاء الحقائق.

وتؤدي منصة تويتر بالتحديد دورا هاما في ذلك، حيث توفر للشعوب فضاءً للمشاركة عبر تغريداتهم في صنع القرار، ومناقشته وانتقاد الحكومات، وبدورهم يستخدم صانعي القرار من قادة الدول وحكوماتها ووزراء خارجيتها منصة تويتر لكونها أداة الدبلوماسية الرقمية الأكثر استخداما لتحقيق أهداف الدبلوماسية العامة للأسباب التالية:[2]

1. يقدم تويتر فرصة المشاركة في العملية السياسية للأفراد للتعبير عن آرائهم، ومشاركة المعلومات ذات الصلة، أو حتى للمشاركة في النقاشات.
2. تُتيح إمكانية الاتصال والتواصل مع قادة الدول والحكومات والدبلوماسيين، وهو ما كان سابقا غير ممكن، وبالتالي فهي تعزز مستويات أعلى من الشفافية والثقة في صانعي القرار.
3. تساعد أيضا في انشاء حوار بين صانعي القرار والجمهور الأجنبي بهدف تعزيز الصورة الإيجابية عن الدولة، والتعبير عن أولويات سياستها الخارجية، وبالتالي التأثير فيهم، وذلك بفضل ما تتميز به من سهولة وسرعة في نشر المعلومات ومشاركتها.
4. يمكن أيضا استخدام تويتر لتشكيل الرأي العام، من خلال تشكيل وتوجيه آراء مستخدمي تويتر حول قضايا معينة، وتعزيز مواقف في السياسة الخارجية لدولة ما.
5. يسمح بتلقي ردود الفعل من المستخدمين حول سياسات تقوم الدولة بتنفيذها والتي قد تكون ناجحة أو عكس ذلك حسب تعليقاتهم، وتسمح تعليقاتهم أيضا في نقل الواقع المجتمعي مما يقلل من الفجوة بين السلطات الحكومية والجمهور.

[1] Bruce Gregory, Public Diplomacy and Governance: Challenges for Scholars and Practitioners in Andrew F. Cooper and others, **Global Governance and Diplomacy Worlds Apart?** (New York: Palgrave Macmillan, 2008), p244.
[2] Aušra Dumčiuvienė, **Op.Cit**.

وعليه تعد الدبلوماسية الرقمية أداة جديدة لتوصيل رسائل الدبلوماسية العامة بالاعتماد على أكثر وسائلها استخداما وهي منصات التواصل الاجتماعي؛ حيث أصبحت هذه المنصات وخاصة تويتر أدوات مهمة في تعزيز ممارسات الدبلوماسية العامة.[1] وكما رأت الأستاذة **زهارنا** أن منصات التواصل الاجتماعي أفسحت المجال لمرحلة جديدة من الدبلوماسية العامة.[2]

المطلب الثاني: تعزيز الصورة الإيجابية للدول

تؤدي الدبلوماسية الرقمية جانبا دورا مهما في تعزيز قوة الدول في عالمنا المعاصر، ويتمثل في جعل الدول تبدو وكأنها ذات علامة تجارية خاصة بها، أو ما يسمى أيضا بالصورة الوطنية أو صورة الأمة أو توسيم الأمة [3] ، والتي تركز على تقديم صورة إيجابية، وتحسين سمعة الدولة لدى الشعوب الأجنبية بهدف تحقيق أهداف سياستها الخارجية (مثلا تعزيز علاقاتها الدولية والتعاون، بناء علاقات اقتصادية قوية، الجذب السياحي، التبادل الثقافي ... الخ)، من خلال اعتماد أساليب التأثير الناعم والجذب؛ حيث "أصبحت الصورة والسمعة المواتية حول العالم التي تتحقق من خلال الجذب والاقناع أكثر أهمية من المكاسب التي يتم الحصول عليها تقليديا من خلال التدابير العسكرية والاقتصادية."[4]

ومفهوم العلامة التجارية للدولة قدمه "**سيمون أنهولت**" (Simon Anholt) سنة1998، حيث استعاره من مجال التسويق التجاري لتشبيه الدول كعلامات تجارية تتنافس فيما بينها ويتم الترويج لها، واعتبرها "**أنهولت**" أهم مورد لقوة الدول من خلال تحسين صورتها في الخارج، وبناء تصور إيجابي عنها، ومن ثم يسهل عليها تنفيذ أهداف سياستها الخارجية حيث يقول:" تحتاج جميع الحكومات المسؤولة نيابة عن شعوبها ومؤسساتها وشركاتها إلى اكتشاف تصور العالم لبلدهم، ووضع استراتيجية

[1] B Harris, "Diplomacy 2.0: The Future of Social Media in Nation Branding. Exchange", **The Journal of Public Diplomacy**, 4(1), 3rd ser, 29, (2013), accessed on:12/03/2023, at: https://bit.ly/3P3yX6o

[2] R.S Zaharna, "From Pinstripes to Tweets", **Cairo Review of Global Affairs**, (25 January 2015), accessed on:12/03/2023, at : https://bit.ly/3IHe518

[3] أنظر نواف التميمي، **الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر**، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص14.

[4] Eytan Gilboa, "Searching for a Theory of Public Diplomacy", **Op. Cit,** p56.

لإدارتها فهي جزء أســاســـي من عملهم لمحاولة بناء ســمعة عادلة وحقيقية وقوية وجذابة ومفيدة حقا لأهدافهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية."[1]

ويقوم المفهوم على افتراض أن الدول لها تصورات في مُدركات الأشخاص مثل العلامة التجارية للمنتجات، فهي تعني كافة الجهود التي يُستهدف من ورائها تحسين صورة السياسة الخارجية، وسمعة الدولة عالميا، وجعلها أكثر تنافســية وجاذبية لدى غيرها من الدول والفواعل من غير الدول والشــعوب الأجنبية؛ أي على المستوى العالمي ككل، كما تشير إلى" جملة التصورات التي تُرسخ لدي المجتمعات والدول الأخرى عن دولة بعينها، بما يخلق لها وسـمًا وصـورة، وسـمعة، بينما يراها آخرون السـمة أو التجربة الفريدة التي تميز دولة عن أخرى، وتعطيها هوية تنافســية، وبدأ ذلك المفهوم تعبيرًا عن انتقال فكرة "البراند"(Brand)، أو العلامة، من مجال تسـويق المنتجات التجارية، إلي السـاحة السـياسـية."[2] وبذلك فالعلامة التجارية للدولة من أهم وسـائل التأثير الناعم في السـياسـة الخارجية، والتي كما أشـار الأسـتاذ **ناي**" تسـتند على القدرة على تشـكيل تفضـيلات الأخرين"[3] ؛ ومن ثم الحصـول على دعمهم وتأييدهم في القضايا ذات الصلة بالسياسة الخارجية.

وبما أن الدبلوماسية الرقمية تضفي أبعادا جديدة على العلاقات الدولية من خلال الانفتاح والتواصل مع الشعوب وبناء حوار معها، فهي تُساهم في تحسين صورة الدول، وتطوير علامتها التجارية كما يلي:[4]

1. من خلال الدبلوماســية الرقمية يمكن للدول تصــميم رســائل الســياســة الخارجية والعلامة التجارية الوطنية، استنادا إلى الخصائص الفريدة للشعوب المحلية فيما يتعلق بالتاريخ والثقافة والقيم والتقاليد، وبالتالي تسهيل قبول سياستها الخارجية والصورة التي تهدف إلى تعزيزها.

[1] Simon Anholt, Competitive Identity the new Brand Management for Nations, Cities and Regions, (New York: Palgrave Macmillan,2007), p2.

[2] أية عنان، دبلوماسية الرياضة والعلاقات الدولية: كأس العالم 2022 نموذجا، المرصد المصري، 2022/12/28، شوهد في 2023/03/12، في: https://bit.ly/4bVLgdM

[3] J. S Nye, Public Diplomacy and Soft Power, **Op. Cit**, p95.

[4] Ilan Manor, Elad Segev, America's selfie: how the US portrays itself on its social media accounts, Digital Diplomacy, Theory and practice, **Op. Cit**, p94.

2. يمكن لوزارات الخارجية الاشـراف على جميع جهود تعزيز العلامات التجارية وتنسـيق التعاون بين الفاعلين فيها.
3. تعمل الدبلوماسية الرقمية على ضمان أن تكون الصورة التي يتم الترويج لها مرتبطة بالواقع، حيث يكون المحتوى الذي تتم مشاركته يتماشى مع أهداف السياسة الخارجية، والإجراءات الملموسة التي تتخذها دولة ما على الصعيد العالمي.
4. بالاعتماد على وسـائل الدبلوماسـية الرقمية كمنصـات التواصـل الاجتماعي تفتح قنوات للتفاعل، والمشـاركة بين وزارات الخارجية ومُتابعيها عبر هذه المنصـات، مما يسـهل إقامة علاقات دائمة، والولاء للعلامة التجارية.
5. اطّلاع الأفراد على الحسابات الرسمية لوزارات الخارجية عبر منصات التواصل الاجتماعي يعني أن لديهم قابلية للحوار والاستماع، ومن ثم يسهل فهمهم واقناعهم، لذلك تعتبر الدبلوماسية الرقمية أداة مهمة لإدارة صورة الدولة.

إن تولي وزارات الخارجية حملات الترويج للدول وتحسـين سـمعتها وصـورتها لدى الشـعوب الأجنبية عبر الوسائل الرقمية أدى إلى اعتماد ممارسات جديدة في الدبلوماسية مثل دبلوماسية الصور الشخصية أو ما يسمى بـ "دبلوماسية السلفي" ؛ أي استخدام منصات التواصل الاجتماعي باعتبارها وسائل الدبلوماسية الرقمية لإدارة الصورة الوطنية للدولة؛ فهي بذلك فعالة في معالجة الصور النمطية التي ترسـخت في أذهان الناس، وتغيير تصـوراتهم من خلال نشـر محتوى جذاب عن الدولة[1]، وبذلك تنقل الدبلوماسية الرقمية جهود تشكيل العلامة التجارية للدول إلى الفضاء الرقمي، وتقدم الصورة التي ترغب في عرضـها للمسـتخدمين عبر العالم لتحقيق أهداف سـياسـتها الخارجية، ويتوقف ذلك على صـياغة محتوى مقنع وجذاب ودقة في اختيار الرسـائل، أو المضـمون الذي تهدف من ورائه لتحقيق غاياتها.

وهذه الصورة قد تتضمن على سبيل المثال تغريدات عبر تويتر، أو منشورات عبر فيسبوك، أو صور ومقاطع فيديو قصيرة عبر الحسابات الرسمية على منصات التواصل الاجتماعي، أو مواقع الانترنيت لوزارات الخارجية، والبعثات الدبلوماسية للدول، وقادتها ووزراء خارجيتها حول الترويج لصورة

[1] **Ibid**, p 97.

الدولة، وإبراز خصـائصـها، وقيمها، وتقاليدها، وثقافاتها، وانجازاتها الحضـارية والتنموية؛ فعلى سـبيل المثال إظهار الطابع الديموقراطي للدولة، وبأنها تحترم حقوق الإنسـان، وجهة سـياحية مميزة وآمنة، ذات بيئة مثالية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، إمكانيات متقدمة في المجال الصحي، لها خصائص ثقافية مميزة، سياساتها لها أبعاد إنسانية عالمية مثل: الالتزام بتقديم المساعدات، أو استقبال اللاجئين، رائدة في المجال الرياضـي، ذات بيئة داخلية مسـتقرة، وغيرها من الصـور الإيجابية عن الدولة التي أصبحت لها أهمية بالغة في تعزيز سمعتها وقوتها الناعمة ومكانتها على الصعيد العالمي.

المطلب الثالث: نجاعة الدبلوماسية الرقمية في إدارة الأزمات العالمية: الأزمة الصحية لجائحة كوفيد-19- كمثال

لم تكن قضـايا الصـحة ضـمن أولويات السـياسـة الخارجية للدول وأجندتها الدبلوماسـية؛ إذ كانت تندرج ضمن قضايا السياسة الدنيا في الوقت الذي كان التركيز حول قضايا السياسة العليا مثل: الحرب والسـلام، ولكن في السـنوات الأخيرة حدث تحول في هذه المعادلة، وانتقلت الصـحة إلى وضـع جديد تحتل فيه مكانة مهمة في ترتيب سلم أولويات السياسـة الخارجية للدول، وأجندتها الدبلوماسية، وتفسير ذلك مرده التحول في طبيعة التحديات الأمنية منذ القرن العشـرين، والتي تختلف كليا عن التحديات الأمنية التقليدية، كالحروب والصـراعات وكل ما يهدد الأمن القومي، وسـلامة واسـتقرار الدول؛ حيث ظهرت قضـايا مثل انتشـار الأوبئة، الأمراض المتنقلة، وشـح الموارد الطبيعية كتحديات أمنية تسـتهدف الدول والأفراد معا.

يقدم الأستاذ "**فيدلر**" (David P. Fidler) ثلاثة تفسيرات لتزايد الاهتمام بقضايا الصحة في السياسة الخارجية: [1]

- ✓ الصحة هي هدف مهم للسياسة الخارجية، حيث أصبحت قيمة سياسية بارزة لإنسانية القرن الحادي والعشرين، وبهذا تعيد الصحة توجيه تركيز الدولة وأولوياتها.

[1] David P. Fidler," Health as Foreign Policy: Between Principle and Power", **Articles by Maurer Faculty 525**, (2005), pp183-185, accessed on: 15/03/2023, at: https://bit.ly/49Fj66b

- ✓ الصحة كتحدي أمني للسياسة الخارجية للدول؛ مما يتطلب اهتمام صانعي السياسة الخارجية، فعلى سبيل المثال عندما تهدد الأمراض، أو تظهر إمكانية تهديد الأمن القومي، والقدرات العسكرية والاستقرار الجيوسياسي، أو الإقليمي وحياة السكان، والقوة الاقتصادية، والمصالح التجارية للدولة.
- ✓ لا يتطلب اعتبار الصحة كموضوع للسياسة الخارجية تغييرات جذرية في هذه الأخيرة، ولكن يتطلب من صانعي السياسة الخارجية إعادة النظر في كيفية رؤيتهم للمصالح الوطنية، وتشكيل استراتيجيتهم السياسية حول الأمراض التي تهدد هذه المصالح.

أثبتت هذه التفسيرات صحتها مع أحدث أزمة صحية عالمية متمثلة في جائحة كوفيد-19 سنة 2020، والتي شكلت تحديا جديدا للدول، واستقرارها المحلي والدولي، وأمن وسلامة الأفراد منذ أن أعلنت منظمة الصحة العالمية في 11مارس 2020 عن تعرض العالم إلى جائحة عالمية تسبب فيها انتشار فيروس كوفيد-19(SARS- CoV- 2)[1]، بشكل سريع وفي كل الدول دون استثناء وكتهديد غير تقليدي للأمن، وغير مرئي ومشترك يصعب تحديده، أو تقدير مدة نهايته؛ وخاصة لسهولة انتقاله بين الأشخاص مشكلا أزمة عالمية غير مسبوقة سواء للأفراد أو الحكومات (تهديد الأمن الإنساني وأمن الدول على حد سواء)، وانتشر على نطاق واسع وفي جميع أنحاء العالم بعكس الأوبئة السابقة التي شهدها العالم من حيث عدد المصابين ومناطق الانتشار مثل سارس(SARS) سنة 2003 وفيروس H1N5 سنة 2008 والإيبولا سنة 2014.

وقد شكّل الفيروس الجديد "تهديدا غير عادي للصحة العامة العالمية"[2] لذلك لجأت الدول إلى فرض إجراءات استثنائية احترازية لوقف انتشار الفيروس المسبب للجائحة، وهو ما تعبر عنه الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية بالأمننة[3]؛ حيث تم اغلاق الحدود الوطنية، وتوقيف حركة التنقل بين الدول، فألغيت رحلات الطيران، ومنع الأفراد من السفر، وتوقفت حركة التجارة والاقتصاد العالمي، وكافة أشكال التحركات الجماعية والأنشطة البشرية، وتم فرض التباعد الاجتماعي والحجر المنزلي،

[1] World Health Organization, WHO Director-General's Opening Remarks at the Media Briefing on Covid-19 - 11 March 2020, accessed on: 20/03/2023 at: https://bit.ly/3P3ejmO

[2] Hu, B., Guo, H., Zhou, P. et al," Characteristics of SARS-CoV-2 and COVID-19", **Nature Reviews Microbiology** 19, 141–154 (2021), p141, accessed on: 20/03/2023, at: https://go.nature.com/3P8XUx9

[3] الأمننة هي مفهوم ضمن أدبيات الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية، ومن إسهامات مدرسة كوبنهاغن وتعني إضفاء صفة التهديد الأمني حول موضوع ما وهو ما يستدعي اتخاذ تدابير استثنائية لمواجهته.

وقد أظهر ذلك الطبيعة عبر الوطنية للتحديات الأمنية الحديثة، ومدى قُدرتها على تعطيل النظام الوطني والعالمي على حد سواء[1]؛ فمنذ اكتشاف ظهور الفيروس في مدينة "ووهان" الصينية انتشر بسرعة كبيرة عبر الحدود الوطنية، ومعظم أنحاء العالم تقريبا، كما أن تأثيرها لم يقتصر على كونها أزمة صحية عالمية بل انعكس على كافة المجالات.

وبعد إغلاق الحدود الوطنية لجأت كل دولة إلى التعامل مع هذه الأزمة بمفردها، مما أدى إلى تنامي النزعة القومية، وإعلاء المصلحة الوطنية والقول بنهاية العولمة، والتي أدت إلى عولمة هذا التهديد الأمني أيضا (سرعة انتشار الفيروس عبر الحدود الوطنية)، وسعت كل دولة إلى إظهار صورتها الوطنية بشكل إيجابي لمواطنيها من خلال جهودها لإدارة هذه الأزمة؛ حيث اعتبرتها فرصة مناسبة لإعادة تأكيد سيادتها[2].

وبسبب حالة الفوضى والإرباك التي سببها انتشار الفيروس ساد تصور النظرية الواقعية في العلاقات الدولية القائل بأنه في عالم تسوده الفوضى يتعين على الدول السعي لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها بما فيها فيروس كوفيد-19 بمفردها، ولكن مع استمرار تزايد الإصابات والوفيات فقدت الدول قدرتها على مواجهة الأزمة؛ فوفقا لمنظمة الصحة العالمية أصاب الفيروس أكثر من 4 ملايين شخص، وأودى بحياة أكثر من 80 ألف شخص في العالم بنهاية سنة 2020 وبعدد اجمالي بأكثر من 700مليون إصابة، وأكثر من 6 ملايين وفاة في مارس 2023 [3] ، واجهت الدول صعوبات كبيرة في إدارة هذه الأزمة بمفردها فظهرت الحاجة إلى التعاون الدولي بين مختلف الكيانات الفاعلة في العلاقات الدولية مثل المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية التي كان لها دور هامّ في إدارة هذه الأزمة، ومنظمات المجتمع المدني التي أدت دورا مساندا لأدوار الحكومات، وهو ما ذهبت اليه الأستاذة **زهارنا** بقولها إنّ جائحة كوفيد-19 "شكلت تفويضًا عالميًا جديدًا لحل المشكلات بشكل تعاوني لـــ الصّالح

[1] Jack Spence and Claire yorke, a new theory and practice of diplomacy new perspectives on diplomacy, (UK: I.B. TAURIS Bloomsbury Publishing Plc, 2021), p4.

[2] I .Manor, J. Pamment, "at a crossroads: examining Covid-19's impact on public and digital diplomacy", **Place Brand Public Dipl** 18, 1–3, (2022), accessed on 18/03/2023 at: https://bit.ly/49WaQP2

[3] WHO Coronavirus (COVID-19) Dashboard, accessed on: 18/03/2023 at: https://bit.ly/4c1gdym

العالمي."[1] ؛ ويعني ذلك أن الجائحة أثبتت أهمية التعاون بين الدول، وترجيح الكفة لصـــالح النظرية الليبيرالية في العلاقات الدولية؛ إذ وبســبب الاعتماد المتبادل بين الدول في معظم المجالات؛ فإن آثار هذا التهديد كانت مشــتركة لجميع الأطراف؛ مما يعني ضــرورة التعاون وتكثيف الجهود الدبلوماســية لمواجهته، واعلاء المصـلحة الجماعية على الوطنية التي كانت سـائدة في بداية الجائحة؛ فعلى سـبيل المثال بدأت الدول في إرسال الإمدادات الطبية لغيرها من الدول الأكثر تضررا لتحقيق أهداف ضمنية في سياستها الخارجية كتعزيز صورتها الوطنية وقوتها الناعمة، وكسب الرأي العام المحلي والعالمي؛ فعلى سـبيل المثال قامت الولايات المتحدة بوضــع برنامج لتوزيع 500 مليون جرعة من لقاح "بفايزر" على الدول النامية بحلول عام 2022 وهي خطوة تحسب لقوتها الناعمة، والظهور بصورة الدولة التي تلتزم بمسـاعدة الناس في جميع أنحاء العالم والمسـاهمة في حل الأزمات العالمية في إطار دبلوماسـية اللقاح[2]، وفي ذات الســياق قدمت الصــين مســاعدات طبية للعديد من الدول في العالم بهدف تغيير صورتها لدى الرأي العام العالمي؛ لكونها منشأ الفيروس الذي تسبب في الجائحة.

في ظل هذا الواقع كان الاعتماد بشكل مكثف على الوسائل الرقمية منذ بداية الجائحة لممارسة الوظائف في معظم المجالات كالتعليم، والصـــحة، والتجارة الإلكترونيّة والخدمات ليتم اعتبار ســـنة 2020 ســنة النهضـــة الرقمية[3] ؛ وفي مجال العلاقات الدولية أيضـــا حيث غيرت الجائحة المشـــهد الدبلوماســي ككل وأصـبحت قضـية ذات أولوية وتحتل الصـدارة في جداول أعمال السـياسـة الخارجية لمعظم الدول وأجندة المنظمات الإقليمية والدولية؛ حيث كان التحدي الذي واجهته وزارات الخارجية هو كيفية ضــمان اســتمرارية أنشــطتها الدبلوماســية المعتادة، وفي نفس الوقت إدارة هذه الأزمة العالمية، فكانت الدبلوماسية الرقمية هي الأداة التي تمكنها من تحقيق ذلك . وفي الوقت الذي ساد فيه الغموض وزادت المخاوف من هذا التهديد الجديد كانت الدبلوماســـية الرقمية أداة لتحقيق فهم عالمي لتهديد

[1] R.S Zaharna, "the pandemic's wake-up call for humanity-centered public diplomacy", **Place Brand Public Dipl,** 18, 4–7 (2022), p4, accessed on: 20/03/2023 at: https://bit.ly/3IkZ4BV

[2] Isaac Antwi-Boasiako, "Vaccine Diplomacy Game: the race for soft power", **papers. SSRN** (April 4, 2022). p7 accessed on: 22/03/2023, at : https://bit.ly/49UKTiH

[3] I Manor, "2020: The year of Digital Resurgence ", digdipblog, accessed on: 23/03/2023, at : https://bit.ly/3ThJOw2

مشـترك يتعرض له الجميع[1]، وهو ما دفعها لتحويل أنشـطتها إلى الفضـاء الرقمي، والاعتماد بشـكل كامل على الدبلوماسية الرقمية لتنفيذ السياسة الخارجية، وعلى الرغم من أن الدبلوماسية الرقمية ظهرت قبل الجائحة إلا أن هذه المرحلة شكلت دافعا إضـافيا لاسـتخدام الدبلوماسـية الرقمية.[2] واسـتغلال مزايا تكنولوجيا المعلومات الاتصـالات في ممارسـة المهام الدبلوماسـية، وأنشـطة الدبلوماسـية العامة، وتقديم الخدمات القنصـلية التي تعطلت بسـبب حالة الاغلاق، وعقد الاجتماعات بين صـانعي القرار لإيجاد حلول لهذه الأزمة، وضـمان اسـتمرارية الأنشـطة الدبلوماسـية التي كانت مقررة في السـابق بشـكل حضوري عبر الوسائل الرقمية مثل: منصات التواصل الاجتماعي، والتطبيقات الإلكترونية، ومنصات عقد الاجتماعات عن بعد –عبر الأنترنيت– مثل المنصـة الرقمية "زووم" التي شـهدت اسـتخداما كبيرا في هذا المجال. وكما سـبقت الإشـارة إلى أن الدبلوماسـية الرقمية ترتبط بالوسـيلة التي تسـتخدمها، أصـبحت الدبلوماسـية الرقمية أثناء الجائحة تعتمد بشـكل كبير على منصـة "زووم" وتُعرف باسـم **دبلوماسية زووم** على غرار دبلوماسية تويتر.

كما أثبتت الدبلوماسـية الرقمية أثناء الجائحة بأنها وسـيلة فعالة لتعزيز التعاون متعدد الأطراف ومشـاركة المعرفة حول المخاطر العالمية وبناء الثقة[3]، وحث الدول على تبني اسـتراتيجيات جديدة لتمكين الشـعوب من الحصـول على المعلومات، والتواصـل مع غيرها من الكيانات الفاعلة، وبهدف الاستجابة بشكل سريع وفعال لهذا الوضع الجديد والذي اتسم بخاصيتين أساسيتين:

أولها: التعرض لتهديد غير مألوف يمس بالصـحة العامة بعكس التهديدات التقليدية التي كانت ذات طبيعة سياسية عسكرية، أو اقتصادية **وثانيها:** سرعة انتشار الفيروس تفرض سرعة الاستجابة أيضا.

وقد سـاهمت جهود الدبلوماسـية الرقمية التي قامت بها وزارات خارجية العديد من الدول عبر العالم في إدارة هذه الأزمة العالمية ضمن ثلاثة محاور متزامنة تتمثل في:

[1] Veronika Wittmann, "digital diplomacy versus downfall. an agenda for international relations in the global age", **Russian Political Science**, № 2 (15), (2020), accessed on: 23/03/2023, at : https://bit.ly/3IjELoj

[2] Emil Zamanli, "Intensification Cycle in Digital Diplomacy", **KnE Social Sciences**, *7*(3), 70-86, (04/02/2022), accessed on: 23/03/2023, at: https://bit.ly/49Xu4Uy

[3] Veronika Wittmann, **Op. Cit**, p33.

أولا: ضـــمان اســـتمرارية عمل وزارات الخارجية وأداء المهام الدبلوماســـية، وبالفعل تمت العديد من الاجتماعات الدبلوماسية الثنائية ومتعددة الأطراف أثناء الجائحة عبر الأنترنيت والمنصات الرقمية مثل: قمة مجموعة العشرين واجتماعات الدورة الـ75 للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة لأول مرة في تاريخها.[1] كما أطلقت المنظمة الأسبوع الافتراضي لمكافحة الإرهاب من6-10 جويلية 2020، شـــارك فيه ممثلين دبلوماســـيين عن الدول الأعضـــاء فيها لتنظيم ندوات ونقاشـــات حول مكافحة الإرهاب.[2]

ثانيا: إدارة الأزمة؛ أي كافة الجهود الدبلوماســـية التي تقوم بها الدول بالتعاون مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لمواجهة الأزمة ؛ فعلى سـبيل المثال: تسـهيل الخدمات القنصـلية لعودة المواطنين إلى بلدانهم، تأمين الحصـــول على المعدات الطبية واللقاحات وبكميات كافية، وتقديم إرشـــادات وقائية للمواطنين عبر منصـــات التواصـــل الاجتماعي والمواقع الالكترونية لوزارات الخارجية؛ فمثلا خصصت وزارة الخارجية الأمريكية عبر موقعها الإلكتروني صفحة خاصة لتقديم المعلومات، وشرح التدابير والإجراءات الحكومية المتخذة لمواجهة الفيروس.[3]

كما قام العديد من قادة الدول بعرض مقاطع مصورة لشرح إجراءات الوقاية من الفيروس، وحث متابعيهم عبر تويتر على الالتزام بقواعد التباعد الاجتماعي، وتحولت منصـــة تويتر إلى وســـيلة الدبلوماسـية الرقمية الأكثر اسـتخداما لدى القادة لنشـر الإرشـادات الصـحية، وخطط مواجهة الأزمة، وتقديم معلومات موثوقة من مصادر رسمية، والتواصل مع المواطنين، وهو ما يثبت أن تويتر يمكن أن يكون أداة قوية للتواصل السريع مع المواطنين أثناء أزمات الصحة العامة[4]، وهذا التواصل أيضا

[1] في دراسة مفصلة لدبلوماسية تويتر السنوية (twiplomacy study) لسنة 2020 أظهرت كيف أثرت جائحة كوفيد-19 على الدبلوماسية وكيف تم استخدام الدبلوماسية الرقمية من قبل قادة الدول خلالها، أنظر" Twiplomacy study 2020" شوهد في: 2023/03/22، في: https://bit.ly/3V4EsW7

[2] Un 2020 Virtual Counter-Terrorism Week, accessed on: 23/03/2023 at: https://bit.ly/3ImssI2

[3] US department of state, COVID-19 Response and Recovery, accessed on: 23/03/2023 at: https://bit.ly/3V1OGGP

[4] Rufai SR, Bunce C, "World leaders' usage of Twitter in response to the COVID-19 pandemic: a content analysis", **J Public Health** (Oxf), 18;42(3):510-516, (2020 Aug) accessed on: 23/03/2023 at: https://bit.ly/4bZLXUs

ينعكس بشكل إيجابي على سمعة الدولة وصورتها؛ إذ غالبا ما تعتمد سمعة الدول بشكل كبير وفي مثل هكذا حالات على انطباعات الشعوب حول كفاءة حكوماتهم في الاستجابة للأزمات.[1]

كما فرضت جدية الوضع ونقص الموارد البشرية اعتماد بعض وزارات الخارجية على الذكاء الاصطناعي لإنشاء روبوتات دردشة تتولى تقديم نصائح ومعلومات صحية للمواطنين والأجانب، وشرح للخدمات القنصلية الضرورية وإجراءات السفر؛ فعلى سبيل المثال أنشأت وزارة خارجية ليتوانيا روبوت دردشة لذات الغرض، وخصصت وزارة الخارجية الكندية تطبيقا الكترونيا خاصا بها لتوفير معلومات صحية وتحديثات عن تطور الجائحة، وهو ما عزز جانب الابتكار لدى وزارات الخارجية.[2]

ثالثا: عملت وزارات الخارجية في معظم دول العالم على مواجهة المعلومات والأخبار المضللة، وبناء الثقة من خلال إتاحة مصادر رسمية موثوقة بهدف تفادي تعقيدات إدارة الأزمة، وإرباك الشعوب ،والاضرار بصورة الدولة، حيث شهد العالم وبنفس سرعة انتشار الفيروس على المستوى العالمي انتشار المعلومات المضللة أيضا دفعت بالدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية إلى اصدار **"قرار WHA73.1"** في 19ماي 2020 [3] يدعو الحكومات إلى اتخاذ تدابير لمواجهة المعلومات المضللة، وتزويد المواطنين بمعلومات موثوقة وشاملة حول فيروس كوفيد-19-، لذلك كان من أهداف استخدام الدبلوماسية الرقمية في هذه الحالة هو تقديم المعلومات الصحيحة للشعوب من قبل قادة الدول وزراء خارجيتها والدبلوماسيين في السفارات والقنصليات تفاديا لما تسميه منظمة الصحة العالمية لـ "الوباء المعلوماتي"[4] ؛ حيث أن تزايد انتشار المعلومات المضللة دفع الدبلوماسيين إلى البقاء على اتصال وثيق مع الشعوب المحلية والأجنبية، وعلى اطلاع دائم بتدفق المعلومات.[5]

---

[1] Corneliu Bjola, Michaela Coplen, Digital Diplomacy in the Time of the Coronavirus Pandemic: Lessons and recommendations, in: Hare, P.W., Manfredi-Sánchez, J.L., Weisbrode, K. (eds) The Palgrave Handbook of Diplomatic Reform and Innovation. Studies in Diplomacy and International Relations, (NY, Palgrave Macmillan, 2023), p8.

[2] **Ibid**, pp17-18.

[3] WHA Resolution 73.1. 73 Session of the World Health Assembly, COVID-19 Response -, May 19, 2020, accessed on: 01/04/2023, at : https://bit.ly/4cc5WPZ

[4] حسب منظمة الصحة العالمية يعني وباء المعلومات الكثير من المعلومات بما في ذلك المعلومات الخاطئة أو المضللة في البيئات الرقمية والمادية أثناء تفشي المرض. يسبب الارتباك وسلوكيات المخاطرة التي يمكن أن تضر بالصحة. كما أنه يؤدي إلى عدم الثقة في السلطات الصحية ويقوض استجابة الصحة العامة. أنظر: https://bit.ly/49MnY9k

[5] Muzaffar Abduazimov, "Inside Diplomacy during the Pandemic: Change in the Means and Ways of Practice", **Indonesian Quarterly**, Vol. 49, No. 1, pp. 50-66, (2021), p55, accessed on: 01/04/2023, at : https://bit.ly/3SSc5ry

مما سبق، قدمت الجائحة نموذجا لتوضيح الدور الذي يمكن أن تؤديه الدبلوماسية الرقمية في إدارة الأزمات، وشكلت عاملا دافعا لصعود الدبلوماسية الرقمية كأداة للسياسة الخارجية وتعزيز دور وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ممارسة المهام الدبلوماسية، والتواصل بين الدول والمنظمات الدولية، وكما ورد سابقا في تعريف الدبلوماسية الرقمية من طرف الأستاذ "**مانور**" الذي أعدّها عملية رقمنه مستمرة، فإن الجائحة أُعدّت مرحلة مهمة في تسريع هذه العملية، وعلى حد تعبير الباحثة "**فيونا راشيكا**" تشير سنة 2020 في الأدبيات الدبلوماسية إلى سنة " ازدهار" الدبلوماسية الرقمية.[1]

المبحث الثاني: مأسسة الدبلوماسية الرقمية: الهيكلة والوظائف

بما أن الدبلوماسية عملية اتصالية بالأساس، وقائمة على وفرة المعلومات؛ فإنه وفي ظل تطور تكنولوجيا المعلومات الاتصالات تقتضي الدبلوماسية الرقمية ضرورة التكيف المؤسسي والوظيفي للمؤسسات الدبلوماسية مع متطلبات هذا التطور من خلال إعادة صياغة طرق وأساليب العمل في المؤسسات الدبلوماسية؛ أي الكيفية التي تتم من خلالها إدارة السياسة الخارجية سواء على مستوى وزارات الخارجية باعتبارها المؤسسات الرئيسية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، أو على مستوى البعثات الدبلوماسية التي تؤدي وظائف دبلوماسية هامة.

المطلب الأول: وزارات الخارجية

تتم إدارة السياسة الخارجية وممارسة المهام الدبلوماسية من طرف المؤسسات والأجهزة التنظيمية المكلفة بذلك؛ حيث تحدد كل دولة وفقا لنظامها السياسي واطارها الدستوري والقانوني مسؤوليات ووظائف هذه المؤسسات التي غالبا ما تسمى وزارات الشؤون الخارجية، وتعمل هذه الوزارات ضمن مستوين، مستوى محلي يتمثل في الجهة الحكومية في الدولة؛ أي الإدارة المركزية التي تكون في العاصمة الإدارية للدولة (مقر الوزارة)، ومستوى خارجي ويشمل شبكة البعثات الدبلوماسية والقنصلية التابعة للدولة والمتواجدة في الخارج، وكلاهما يشكل ما يسمى بالنظام الدبلوماسي الوطني؛

[1] Viona Rashica," is digital diplomacy triumphing over political diplomacy?", **International Scientific Journal on European Perspectives,** Volume 13, Number 2 (24), (October 2022), pp. 47-67, accessed on: 01/04/2023, at : https://bit.ly/49VNPM1

أي المؤسسات التي تنشؤها الدول خلال فترة معينة لإدارة بيئاتها الخارجية [1] ، وهي بمثابة نظام الاتصال بين الدول وبينها وبين المنظمات الدولية أيضا والتجسيد المؤسسي لسيادة الدولة واستقرارها في النظام الدولي.[2]

تؤدي وزارات الخارجية أدوارا ووظائف هامة تتنوع بين الإدارة البيروقراطية الروتينية وصنع وتنفيذ السياسة الخارجية. يحددها الأستاذ "**بيريدج**" فيما يلي[3]:

- **التوظيف ودعم البعثات في الخارج:** تقع على عاتق وزارة الخارجية مسؤولية تعيين وتدريب وتوفير موظفين متخصصين للبعثات الدبلوماسية والقنصلية للدولة في الخارج وممثليها لدى المنظمات الدولية، بالإضافة إلى إدارة شؤون هذه البعثات، وتوفير الظروف الملائمة لعمل الدبلوماسيين ومتابعة عملهم وتقييمه.

- **صنع وتنفيذ السياسة الخارجية:** يقدم المسؤولين في وزارة الخارجية المشورة بشأن صنع السياسة الخارجية والتي تقوم بتنفيذها لاحقا من خلال التعليمات والتوجيهات التي تقدمها للبعثات الدبلوماسية في الخارج، وضمان تطبيقها وتحليل المعلومات التي ترسلها هذه البعثات إليها.
- **تنسيق العلاقات الخارجية:** تسعى وزارة الخارجية إلى تنسيق الاتصالات المباشرة والعلاقات الخارجية التي تقيمها مختلف الجهات الحكومية والتي لكل منها نشاطها وعلاقاتها الخارجية وأهدافها؛ كالوزارات والبنوك في الدولة مع مثيلاتها في الدول الأخرى، بهدف تفادي التضارب والفوضى التي قد تحدث، أو التعارض مع توجهات الدولة في بعض الأحيان، وتقديم التسهيلات والمعلومات اللازمة لها من خلال البعثات الدبلوماسية المتواجدة بالخارج؛ أي أنه أصبح لدى الوزارات الأخرى في الدولة أجندة شؤون خارجية خاصة بها(مثل وزارة الاقتصاد أو المالية، أو الطاقة أو البيئة...)

[1] Brian Hocking, the ministry of foreign affairs and the national diplomatic system, in diplomacy in a globalized world, **Op.cit**, p130.

[2] للمزيد يُظر: علي يوسف الشكري، الدبلوماسية في عالم متغير، (العراق، مؤسسة دار الصادق الثقافية، الرضوان للنشر والتوزيع،2011).

[3] G.R Berridge, **diplomacy theory and practice**, 4th ed, (NY: Palgrave Macmillan, 2010), pp 5-16.

فمع تعدد أوجه النشاط الخارجي للدول تؤدي وزارات الخارجية وظيفة التنسيق والتعاون مع المؤسسات الحكومية الأخرى في الدولة والاشـــراف على نشـــاطاتها وعلاقاتها الخارجية، أي أنها لم تعد تؤدي دورها التقليدي كحارس البوابة.[1]

- **التعامل مع الدبلوماســـيين الأجانب في الداخل:** تتعامل وزارة الخارجية مع البعثات الدبلوماســـية والقنصـــليات الأجنبية المعتمدة لدى الدولة وكل ما يتعلق بعملها، والمســـائل المتعلقة بالعلاقات مع دولهم.

- **بناء الدعم في الداخل:** خلق بيئة من الدعم الشـعبي لوزارة الخارجية والسـلك الدبلوماسـي؛ بسـبب النظرة السـائدة التي تعتبرها مؤسـسـة نخبوية ذات امتيازات كبيرة مخصـصـة لموظفيها، وشـروط صـارمة للتوظيف ونفقات عالية على نشـاطها، وذلك من خلال الانفتاح تجاه الشـعب والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والثقافية لإضفاء المصداقية والشفافية.

ويُضـيف الأسـتاذ "**كريسـتوفر هيل**" وظيفة أسـاسـية أخرى لوزارة الخارجية تتمثل في الذاكرة، وهو يحدد ثلاثة وظائف أسـاسـية لوزارات الخارجية تشـمل جمع المعلومات، وصـنع السـياسـات والذاكرة؛ أي حفظ وتخزين كل ما يتعلق بعلاقاتها الخارجية والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية بهدف ضـمان اسـتمرارية تفاعلاتها في بيئتها الخارجية، ويقول في ذلك" بدون القدرة على ربط عدد لا يحصـى من الالتزامات والمعاهدات السـابقة إلى الوقت الحاضـر وبالنسـبة لبعضـهم البعض، سيتم ترك صانعي القرار في الفوضى، نظرا لتعقيد النظام الدولي المعاصر."[2]

ومع ظهور الدبلوماســـية الرقمية كان من المنطقي أن تعيد الدول تكييف هذه الوظائف وتنظيم آليات عمل مؤسساتها الدبلوماسية وصنع سياستها الخارجية معها؛ فهي تنطوي على درجة من التحول في الممارســـة الدبلوماســـية، وكيفية تنفيذ مهامها وعلى مســـتوى الهياكل الدبلوماســـية مثل وزارات الخارجية[3]، ولكن لم يكن هناك اجماع بين وزارات الخارجية حول كيفية تبني أســاليب ومعايير تنظيمية جديدة لمواكبة العصـــر الرقمي، كما واجهت تحديا حول كيفية تكييف الوظائف والممارســـات التقليدية

[1] جيفري بيجمان، **مرجع سبق ذكره**، ص55.

[2] Christopher Hill, The Changing Politics of Foreign Policy, **Op. Cit**, p77.

[3] Brian Hocking Jan Melissen, 'Diplomacy in the Digital Age', Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2015, P6, accessed on 02/04/2023, at: https://bit.ly/3OZqNf1

ذات الطابع النخبوي والسـري مع متطلبات العصـر الرقمي وما يوفره من مزايا وامكانيات؛ أي التوفيق بين الممارسة الدّبلوماسيّة التّقليديّة وأسسها التنظيمية وبين متطلّبات الدّبلوماسيّة الرّقميّة .

تسـبب ذلك في حالة من الجدل حيث انقسـمت الآراء بين من يعدّ ذلك فرصـة لتطوير المهنة الدبلوماسـية واكتسـاب المزيد من الكفاءة والفعالية في إدارة السـياسـة الخارجية وبين من يرى في هذه الوسـائل الرقمية اخلالا بتقاليد راسـخة في الممارسـة الدبلوماسـية[1] ، وتفسـير ذلك مرده أن الدبلوماسـية لديها جانب تنظيمي مُتكامل يشكل ما يعبر عنه الأستاذ "**جوزيف باتورا**" **(**Jozef Bátora**)** بنظام من القواعد والمعايير والإجراءات التي تنظم التفاعل والاتصـــال الرســـمي بين الدول في اطار وزارات الخارجية[2]، وفي ظل التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات يتم إعادة النظر في هذا النظام، وهو ما يثير مخاوف لدى الدبلوماسـيين والقائمين على إدارة السـياسـة الخارجية من التأثيرات المحتملة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات العمل الدبلوماسي، وخاصة بالنسبة لمعايير تنظيمية محددة مثل سـرية الاتصـالات الدبلوماسـية ونقل المعلومات، ومركزية وزارات الخارجية في النشاط الدبلوماسي.

وحسب "**باتورا**" تتمثّل هذه المعايير في: **التسلسل الهرمي، والسرية، والاتصال أحادي الاتجاه مع الجمهور**؛ فالتسـلسـل الهرمي كمبدأ تنظيمي يمكن وزارات الخارجية من اصـدار تعليمات ومواقف وقرارات موحدة باعتبارها كمصادر موثوقة للمعلومات حول السياسة الخارجية لدولها، ويتخذ ذلك مسارا من أعلى إلى أسفل ويرتبط التسلسل الهرمي بالسرية، حيث يتمتع كبار الدبلوماسيين فقط بالوصول إلى المعلومات التي تخص دولهم، كما يحتفظ وزير الخارجية باعتباره أعلى مكانة في التســلســل الهرمي بحق اصدار التعليمات للبعثات الدبلوماسية في الخارج وضمان سرية المعلومات التي يتم تبادلها، أما الاتصــال مع الجمهور فيتم بشـكل مركزي حيث يكتفي الدبلوماسـيون بإصـدار بيانات صـحفية وهي الطريقة الوحيدة لتوفير المعلومات دون الحصول على ردود أفعال حولها من الجمهور.[3]

[1] Corneliu Bjola, "Adapting Diplomacy to the Digital Age: Managing the Organisational Culture of Ministries of Foreign Affairs," Working Paper no 1, oxford digital diplomacy research group (Jan 2018),p 4, accessed on 02/04/2023, at: https://bit.ly/42Ywlwk

[2] Jozef Bátora, Foreign Ministries and the Information Revolution Going Virtual? (Leiden: Martinus Nijhoff Publishers, 2008), p 7.

[3] **Ibid**, pp23-32.

هذه المعايير الثلاث تتأثر بشـــكل كبير باعتماد الوســـائل الرقمية، فالتســـلســـل الهرمي في شـــكله البيروقراطي لا ينســـجم مع الســـرعة التي تتميز بها الوســـائل الرقمية؛ إذ قد يؤدي إلى تعطيل أداء الوظائف الدبلوماسية، لذلك أصبح من الممكن تداول المعلومات، وتبادل المراسلات الدبلوماسية مباشرة بين الدبلوماسيين عبر البريد الإلكتروني مثلا.

وفيما يتعلق بـ **السرية** فإنّه من أهم مزايا الدبلوماسية الرقمية هي الانفتاح والعلنية، فلم يعد هناك ما يمكن أن تخفيه الدول عن شعوبها بسبب وفرة المعلومات وتداولها عبر الأنترنيت ومنصات التواصل الاجتماعي بالشكل الذي يجعل هذه الدول نفسها عاجزة عن التحكم فيها، وبالتالي فقد ولّى عهد السرية الدبلوماســية باســتثناء المعلومات الحســاســة في الدولة والتي لا يمكن إظهارها علنا، أو تلك المتعلقة بالمفاوضــات الهامة، واذا كانت الدبلوماســية التقليدية تعتمد على تشــفير المراســلات الدبلوماســية فإن الدول مُطالبة في عصــر الدبلوماســية الرقمية باتخاذ تدابير صــارمة لحماية المعلومات ذات الأهمية لأمنها ومصـــالحها، والتي يتم تبادلها عبر الأنترنيت بين وزارات الخارجية والبعثات الدبلوماســـية والاتصالات التي تتم داخلها أيضا بين مختلف الأقسام الإدارية.

ويشكل تحول **الاتصال أحادي الاتجاه** إلى ثنائي ومتعدد الاتجاهات بعدا أخرا في كيفية ممارسة مهام وزارات الخارجية وعلاقاتها مع الجمهور، هذا الأخير الذي يبدي تفاعلا مع ما تصـــدره وزارة الخارجية من تصـــريحات وبيانات وقرارات، أو ما تنشـــره عبر مواقعها الالكترونية عبر الأنترنيت أو منصات التواصل الاجتماعي وهو ما لم يكن متاحا في الدبلوماسية التقليدية.

من المؤكد أن هذه المخاوف متوقعة بحكم أن المؤسسات الدبلوماسية لها تاريخ طويل من العمل البيروقراطي الروتيني الذي يتميز بنوع من التماسك، والذي يحول دون سرعة التكيف مع التغيرات التي جاء بها التحول الرقمي، لذلك فإنّه ينبغي التأكيد على أن مســـار اعتماد الدبلوماســـية الرقمية في

المؤسسات الدبلوماسية سواء على مستوى وزارات الخارجية أو السفارات يتم بشكل تدريجي وعبر مراحل ومتزامن مع المعايير التنظيمية التقليدية لعدة اعتبارات من أبرزها:[1]

- **مقاومة التغيير:** ويعني ذلك أن الجهات الفاعلة في الممارسة الدبلوماسية لا تبدي استعدادا للتغيير؛ أي استخدام الدبلوماسية الرقمية لمشاركة معلومات حساسة.
- **التوعية والتدريب:** يعتمد استخدام الدبلوماسية الرقمية في وزارات الخارجية على تدريب وتوعية الموظفين على استخدام المنصات الرقمية، وتعزيز قدراتهم في هذا المجال.
- **السرية:** تبني الدبلوماسية الرقمية يثير مخاوف تتعلق بالخصوصية وسرية البيانات التي يتم مشاركتها عبر المنصات الرقمية، وهو ما يمكن اعتباره كعقبة رئيسية لتبني الدبلوماسية الرقمية.
- **القبول:** يؤثر قبول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من المجالات بشكل إيجابي على تبني الدبلوماسية الرقمية.
- **الثقة:** ترتبط الثقة في هذه الحالة بالنتائج المتوقعة من استخدام الدبلوماسية الرقمية؛ بمعنى الثقة في قدرة الدبلوماسية الرقمية على تعزيز الممارسة الدبلوماسية وتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وعلى سبيل المثال إذا لم يثق كبار الدبلوماسيين في منصات التواصل الاجتماعي كوسائل اتصال مفيدة فان ذلك يؤثر بشكل سلبي على تبني الدبلوماسية الرقمية، كما يؤثر هذا العامل على العوامل الأخرى، فعندما يثق الدبلوماسي في الدبلوماسية الرقمية فلن تكون هناك مقاومة للتغيير.
- **الدوافع:** المزايا التي توفرها الدبلوماسية الرقمية تشكل دوافع لاستخدامها.

وعلى الرغم من ذلك فإنه وفي ظل الوعي المتزايد بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير السياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين بدأت العديد من الدول في اعتماد استراتيجيات رقمية لسياساتها الخارجية لممارسة الدبلوماسية وإدارة السياسة الخارجية بشكل فعال، واستيعاب كافة التحديات المرتبطة بالمجال الرقمي كمجال جديد للعلاقات الدولية، وتشير الاستراتيجية الرقمية للسياسة

[1] دراسة لمجموعة من الباحثين حول العوامل المؤثرة في تبني الدبلوماسية الرقمية في وزارات الخارجية والسفارات بالاعتماد على إجابات على أسئلة تم طرحها خلال مقابلات مع كبار المسؤولين عن الدبلوماسية الرقمية في وزرات خارجية ثلاث دول وهي: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وقطر أنظر:

Hamad Al-Muftah and others,'' Factors influencing e-diplomacy implementation: Exploring causal relationships using interpretive structural modelling'', **Government Information Quarterly**, Volume 35, Issue 3, (September 2018), p 6, accessed on 02/04/2023, at: https://bit.ly/3In3VCw

الخارجية إلى" الوثيقة الاســـتراتيجية التي تحدد نهج الدولة تجاه القضـــايا الرقمية والرقمنة فيما يتعلق بسـياسـتها الخارجية، وتشـمل العديد من القضـايا الرقمية، وتربط بين وزارة الخارجية ومختلف الوزارات والفاعلين، كما تحدد مجالات أولويات السياسـة فيما يتعلق بالرقمنة وكيفية متابعة هذه الأولويات كجزء من السياسـة الخارجية للدولة "[1] ومن بين هذه الدول التي خصـصـت اسـتراتيجيات للسـياسـة الخارجية الرقمية:

- فرنسا : حيث أعلنت في 15ديسمبر2017عن "استراتيجية فرنسا الرقمية الدولية"، والتي تستند إلى فكرة أن التكنولوجيا الرقمية أصبحت قضية أساسية لسياستها الخارجية وللعمل العام ككل، وتهدف إلى تعزيز قوة وتأثير فرنســا على المســتوى العالمي، وتحقيق أمنها، والعمل وتحقيق حوكمة رقمية عالمية ومتعددة الأطراف[2].
- سويسرا: أعلنت في ديسمبر 2020 عن استراتيجية السياسة الخارجية الرقمية للفترة من 2021-2024 ، وتهدف إلى تطوير عمل ســياســتها الخارجية وتعزيز دورها كفاعل في الحوكمة الرقمية العالمية، وحماية مصــالحها وقيمها في الفضــاء الرقمي، وتســتند إلى أربعة محاور رئيســية وهي الحوكمة الرقمية، الرفاه والتنمية المســتدامة، الأمن الســيبراني وتقرير المصــير الرقمي أي ضــمان تحكم المستخدمين في بياناتهم الشخصية[3].
- وفي سـنة 2012 كانت بريطانيا قد أعلنت عن اسـتراتيجية رقمية خاصـة بوزارة الخارجية وشـؤون الكومنولث تهدف إلى تضــمين اســتخدام الرقمنة عبر كل عنصــر من عناصــر عمل الســياســة الخارجية وتقديم خدماتها رقميًا افتراضيًا. [4]

تعكس هذه الاســـتراتيجيات حقيقة أن الدول لا تســـتطيع البقاء بمعزل عن فرص تكنولوجيا المعلومات والاتصــالات في أداء الوظائف الدبلوماســية وتكييف مؤســســاتها الدبلوماســية مع هذه المستجدات التي وبلا شك تعزز الجانب التنظيمي للمؤسسات الدبلوماسية، وعليه فإنه "بالنسبة لوزارات

[1] Diplo Foundation, digital foreign policy,(2021), accessed on 02/04/2023, at: https://bit.ly/3V3ixyM
[2] France Diplomatie - Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, La stratégie internationale de la France pour le numérique, accessed on 02/04/2023, at : https://bit.ly/3wJRtds
[3] Federal Department of Foreign Affairs, FDFA Digital Foreign Policy Strategy 2021–2024, accessed on 02/04/2023, at : https://bit.ly/3wJM9qw
[4] The FCO Digital Strategy, accessed on 02/04/2023, at : https://bit.ly/3uM16YO

الخارجية، حان وقت الدبلوماسية الرقمية الآن. كل ما تبقى لهم هو اتخاذ قرار: الوقوف مكتوفي الأيدي ومشـــاهدة التغييرات التي تحدث والتأخر في التقدم التكنولوجي أو قبول هذا الواقع ، ومعه – الفرص والفوائد التي توفرها الدبلوماسية الرقمية."[1]

ولكن تتطلب مأسـسـة الدبلوماسـية الرقمية توفر عوامل محفزة ومسـاعدة عبر عدة مسـتويات، تشـمل حسـب الباحثين "**جون ميليسـان**" و"**بريان هوكينغ**"(Brian Hocking Jan Melissen) ما يلي[2]:

أولا: إنشـــاء هياكل داخلية داعمة؛ بمعنى انشـــاء وحدات أو إدارات خاصـــة بالرقمنة داخل وزارات الخارجية.

ثانيا: ضـرورة وجود أشـخاص لديهم اهتمامات بالمجال الرقمي كدبلوماسـيين رقميين أو سـياسـيين يدعمون عملية الرقمنة داخل وزارات الخارجية، مثل الدور الذي أدته وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون في تبني الدبلوماسـية الرقمية في وزارة الخارجية الامريكية، وتعيينها لمسـاعدين لها نشطين في هذا المجال.

ثالثا: الأدوار والمهارات: تتطلب الدبلوماسـية الرقمية تطوير مهارات رقمية وتكييف أدوار الدبلوماسـيين معها.

رابعا: الحذر وضـرورة الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الناجمة عن اسـتخدام هذه التكنولوجيات من قبل الدبلوماسيين.

مما ســـبق ذكره، تفرض الدبلوماســـية الرقمية على وزارات الخارجية تطوير قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدراك الفرص التي يمكن أن تستفيد منها، وتخصيص استراتيجيات رقمية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

[1] Larisa_Permyakova, " Digital diplomacy: areas of work, risks and tools", Russian International Affairs Council, (28 September 2012), accessed on 02/04/2023, at : https://bit.ly/3P3KwKB
[2] Brian Hocking Jan Melissen, **Op. Cit**, pp49-50.

المطلب الثاني: وظائف البعثات الدبلوماسية

تمارس الوظائف الدبلوماسية من قبل السفارات ويديرها مبعوث رسمي من قبل الدولة إلى الدولة الأجنبية وهو السفير والذي يكون مشرفا على فريق عمل إداري متكامل من موظفي السفارة لإدارة شؤون دولته في الخارج وأدام المهام الدبلوماسية، ويضاف اليها نوع آخر من البعثات الدبلوماسية وهي الدبلوماسية القنصلية وهي "الدبلوماسية التي تتم عبر القنصليات و الممثلين القنصليين وتركز على الأنشطة التقليدية لمنح التأشيرات وخدمات المواطنين والتمثيل والقضايا التجارية، السياحة، ترويج الاستثمار."[1]

ووفقا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة 1961، باعتبارها الإطار القانوني المنظم للدبلوماسية تتمثل الوظائف الدبلوماسية حسب المادة الثالثة كما يلي: [2]

1. تمثيل الدولة المرسلة لدى الدولة المستقبلة.
2. حماية مصالح الدولة المعتمدة ومصالح مواطنيها لدى الدولة المعتمد لديها في إطار قواعد القانون الدولي.
3. التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها.
4. التحقق بكل الوسائل المشروعة من الظروف والتطورات في الدولة المعتمد لديها وإبلاغ حكومة الدولة المعتمدة.
5. تعزيز العلاقات الودية بين الدولة المعتمدة والدولة المعتمد لديها، وتطوير هذه العلاقات في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية.

تعدّ هذه الوظائف أساسية بالنسبة للدبلوماسية، ويتوقف نجاح السياسة الخارجية على أداء هذه الوظائف على أكمل وجه، وهنا يؤكد الأستاذ "**فاضل زكي محمد**" أن "أفضل السياسات الخارجية هي تلك التي يعمل على تنفيذها جهاز دبلوماسي كفء يجمع بين المعرفة بعلم الدبلوماسية وفنونها، وبين

[1] Kevin D. Stringer, Think Global, act local: honorary consuls in a transforming diplomatic world, Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael',2007 , accessed on 02/04/2023, at : https://bit.ly/3OZuaTd
[2] Vienna convention on diplomatic Relations 1961, https://bit.ly/3V0XGvF

التجربة والممارسة، وبخلافه تصبح الدبلوماسية عقبة أمام السياسة الخارجية في تحقيق أهدافها."[1] إضافة إلى كونها الوسيلة السلمية لإدارة العلاقات الدولية، وحل النزاعات، وإرساء دعائم الاستقرار؛ فالدبلوماسية تعمل على تقليل آثار الاحتكاك الناتجة عن تزايد درجة التفاعلات في العلاقات الدولية وتباين خصائص كل دولة واهتماماتها ومصالحها.[2]

ومع اعتماد الدّبلوماسيّة الرّقميّة فإن ذلك يتطلب تكييف هذه الوظائف مع متطلباتها؛ وتماشيا مع ما نصت به المادة (27) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية:".... وللبعثة كي تتصل بحكومتها وببقية البعثات وبقنصليات دولتها أينما وجدت أن تستعمل كافة وسائل الاتصالات اللازمة.."[3] فإن هذه الوظائف الدبلوماسية أصبحت تعتمد على الوسائل الرقمية التي تعزز من فعاليتها، وتغير الطريقة التي يتم بها جمع ونشر المعلومات واجراء الاتصالات الدبلوماسية؛ حيث وفرت هذه التطورات فرصًا جديدة لوزارات الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية لنقل المعلومات بسهولة أكبر، ومعالجة الاهتمامات العامة والاستجابة لها بسرعة أكبر والإعلان عن خدماتها وتسويقها على نطاق أوسع[4]. وبذلك تتجاوز الممارسة الدبلوماسية عاملي الزمان والمكان، فلم تعد المسافات الجغرافية، ولا فروق التوقيت تشكل عائقا أمام الدبلوماسيين ولكنها في نفس الوقت تفرض عليهم تحديا من حيث ضرورة تحري دقة الاستجابة وصياغة ردود أفعال مدروسة[5]، وبناءً على ذلك، يتطلب أداء الوظائف الدبلوماسية مهارات جديدة للدبلوماسيين، يتعين عليهم اكتسابها إلى جانب مهاراتهم التقليدية؛ أي قدرتهم على استخدام الوسائل الرقمية والتأثيرات المختلفة التي يفرضها العصر الرقمي على وظائفهم، وعلى البيئة التي يتم فيها ممارسة هذه الوظائف؛ اذ يتطلب تحليل المعلومات عل سبيل المثال معرفة واسعة للدبلوماسيين بتقنية البيانات الضخمة، وهو ما عبر عنه الأستاذ "**بامنت**" (James Pamment) بقوله إنّه على

[1] فاضل زكي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

[2] Hedley Bull, **Op.cit**, p 165.

[3] Vienna convention on diplomatic Relations, **Op.Cit.**

[4] Keith Hamilton and Richard Langhorne, the Practice of diplomacy its evolution, theory and administration, 2nd ed (NY, Routledge Taylor & Francis, 2011), p 232.

[5] بيجمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 151.

الدبلوماسيين تعلم مهارات الوسائط الرقمية كما يتعلمون لغة البلد المضيف إذ تنطوي الدبلوماسية الرقمية على مجموعة من مهارات الاتصال التي تكمل مهارات ومهام الدبلوماسيين التقليدية."[1] .

يمكن رصد التأثيرات التي مست أهم الوظائف الدبلوماسية في العصر الرقمي: التمثيل الدبلوماسي–التفاوض–جمع المعلومات كما يلي:

أولا: التمثيل الدبلوماسي

يعد التمثيل الدبلوماسي وظيفة محورية في الممارسة الدبلوماسية يقوم على إيفاد الدولة لمبعوثين أو ممثلين رسميين لها لدى غيرها من الدول لضمان التواصل فيما بينها، واستمرارية العلاقات، والحفاظ على مصالحها وتجسيدا لسيادتها، ويتم ذلك من خلال إنشاء البعثات الدبلوماسية الدائمة، ولأن حاجة الدول للتمثيل الدبلوماسي فيما بينها، والتواصل تظلّ قائمة بغض النظر عن الوسائل المُتاحة لهذا التواصل فقد امتد التمثيل الدبلوماسي إلى الفضاء الرقمي أيضا، واستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.

أنشأت الدول مواقع إلكترونية رسمية لوزارات خارجيتها وبعثاتها الدبلوماسية وحسابات عبر منصات التواصل الاجتماعي؛ لعرض وتقديم كافة المعلومات والأنشطة المتعلقة بسياستها الخارجية، والتواصل مع الجهات الرسمية وغير الرسمية في الدول المعتمد لديها. وهي وإن كانت خطوة إيجابية نحو تطوير الممارسة الدبلوماسية، وتحقيق أهداف الدول إلا أنها تدفع إلى التساؤل حول مدى إمكانية اعتبار هذه المواقع الالكترونية والحسابات الرقمية تمثيلا دبلوماسيا خاصة وأن ذلك يتجاوز ما ورد في الفقرة الثانية المادة **41** من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، والتي تجعل وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها هي مركز النشاط الدبلوماسي للبعثة المعتمدة لديها حيث تنص على أن " كل المسائل الرسمية المعهود بحثها لبعثة الدولة المعتمدة مع الدولة المعتمد لديها يجب أن تبحث مع وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها عن طريقها، أو مع أي وزارة متفق عليها."[2]

[1] James Pamment, "diplomacy and digitization: a profession adapting to new networks of power", **Revista Mexicana de Política Exterior**, no 113, 2018, accessed on 02/04/2023, at : https://bit.ly/4c236wP

[2] Vienna convention on diplomatic Relations ,41(2), **Op**. **Cit**.

تعزز الوسائل الرقمية فرص الاتصال المباشر بين القادة والوزراء مع نظرائهم مما يجعل الدبلوماسية أكثر تأثيرا وفاعلية، وتقلل من احتمالات سوء الفهم التي يشهدها التمثيل الدبلوماسي التقليدي [1]، الذي يتطلب وساطة المبعوثين الدبلوماسيين، ولكن لا يعني ذلك الاستغناء عن التمثيل الدبلوماسي المتعارف عليه عبر البعثات الدبلوماسية، والذي يؤدي دورا هاما في الاعداد والتمهيد لهذه الاتصالات على أرض الواقع قبل اجرائها في الواقع الافتراضي؛ إذ لا يمكن إغفال دورهم في تنسيق هذه الاتصالات واللقاءات بين قادتهم وتقديم المشورة حول القضايا التي ستتم مناقشتها والمواقف التي يجب تبنيها.[2]

إذا، لا يعني الاعتماد على سائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القول بعدم جدوى وظيفة التمثيل الدبلوماسي التي تجسدها البعثات الدبلوماسية؛ فهو يرمز إلى استمرارية العلاقات بين الدول والاعتراف المتبادل بسيادتها، وبمثابة الذاكرة المؤسسية لعلاقاتها البينية؛ لذلك ومن أجل تحقيق مصالحها لا يتوفر للدول في الوقت الحالي بديل عن التمثيل الدبلوماسي الدائم، الذي تتولاه بعثاتها الدبلوماسية المنتشرة عبر العالم من أجل تمثيل دبلوماسي دائم وهادف[3]؛ إذ لا يمكن استبداله بالتمثيل الدبلوماسي عبر الوسائل الرقمية، ولكنه مفيد في الحالات التي يتعذر فيها التمثيل الدبلوماسي التقليدي، أو في أوقات الأزمات مثل إنشاء السفارات الافتراضية، والمواقع الإلكترونية للبعثات الدبلوماسية، لذلك يتطلب الأمر المزاوجة بين النمطين في الممارسة الدبلوماسية لتحقيق الأهداف بطريقة مثلى.

ثانيا: التفاوض

التفاوض من الوظائف الأساسية للدبلوماسية، وعادة ما يتم تعريف الدبلوماسية بأنها "فن المفاوضات" كما ورد سابقا في تعريف الدبلوماسية للأستاذ "**هارولد نيكولسون**" " الدبلوماسية هي إدارة العلاقات الدولية من خلال المفاوضات" ؛ فهي الوسيلة التي من خلالها يتم الاتفاق بين الأطراف على

[1] بيجمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 152.

[2] Laurence-Camille Richard, Diplomacy in the Twenty-First century: Change and Evolution,(2011), accessed on 04/04/2023, at : https://bit.ly/3IkggHH p39.

[3] Keith Hamilton and Richard Langhorne, **Op. Cit**, p 260.

حلول سلمية لخلافاتها ومصالحها المتعارضة[1] ويكون هذا الاتفاق بعد اجراء لقاءات حضورية(وجها لوجه) بين الأطراف المعنية للوصول إلى اتفاق بشأن قضية معينة موضوع التفاوض، وبذلك فهو يشير إلى "عملية تجمع من خلالها الأطراف مواقفها المتباينة في نتيجة واحدة متفق عليها"[2]، وفي ظل ممارسة الدبلوماسية الرقمية تدعّمت وظيفة التفاوض الدبلوماسي بوسائل رقمية تستخدم في جمع المعلومات عن الأطراف المتفاوضة وتحليلها، وعن موضوع التفاوض ومختلف جوانبه، بالإضافة إلى عقد الاجتماعات التمهيدية عبر الأنترنيت عكس ما كانت عليه في الدبلوماسية التقليدية التي كانت تتطلب تنقلا من الدبلوماسيين عبر مسافات جغرافية للاجتماع والتشاور والتمهيد للتفاوض، وهو ما كان يستغرق وقتا طويلا، واجمالا يمكن رصد بعض الملاحظات عن المفاوضات عن بعد أي عبر الأنترنيت في النقاط التالية:[3]

1. اختصار الوقت وتقليل التكاليف الخاصة بالسفر لعقد المفاوضات.
2. إتاحة الفرصة لكل طرف للاتصال والتشاور مع حكومته في أي وقت.
3. إمكانية البقاء على تواصل دائم بين الأطراف المتفاوضة.
4. عدم وجود مشكلة اختيار مكان المفاوضات وخاصة في ظروف النزاع.
5. لا تشمل المفاوضات عبر الأنترنيت في ظروف النزاع المصافحة بالأيدي بين الأطراف كجزء من البروتوكول الدبلوماسي، كما جرت العادة في المفاوضات الحضورية كلفتة رمزية غالبا ما ترتبط بالاتفاق المتبادل، وغيابها في حالة المفوضات عن بعد يثير نوعا من عدم الارتياح لدى الأطراف لسير العملية.

غير أنه لابد من بيان أن التفاوض الدبلوماسي يرتبط بشكل كبير بالعنصر البشري؛ أي الحضور واللقاء الشخصي للدبلوماسيين القائمين بالمفاوضات الذين تتوفر فيهم الخبرة، والحنكة الدبلوماسية، وقدرات إضافية تتعلق بمهاراتهم الشخصية، وبالتالي فإن الاعتماد على وسائل الدبلوماسية

[1] Paul W. Meerts, The Changing Nature of Diplomatic Negotiation, in Jan Melissen, innovation in diplomatic Practice, (UK: Palgrave Macmillan, 1999), p. 79.
[2] William Zartman, diplomacy and negotiation, in the Sage handbook of diplomacy, **Op.cit**, p 207.
[3] Marina M. Lebedeva, Elena S. Zinovieva," International Negotiations in the Digital Age", **Vestnik RUDN. International Relations**, Vol23 - N. 1 - p144-156, (2023) , accessed on 04/04/2023, at: https://bit.ly/3T3D0Ay

الرقمية بشكل كامل في التفاوض غير ممكن بل يفيد ذلك في تعزيز أساليبه التقليدية؛ فهي تستطيع تغيير البيئة التي يتم فيها الاعداد للمفاوضات واجرائها[1]؛ ويعني ذلك أن هذه الوسائل تكون مطلوبة أكثر في مرحلة ما قبل المفاوضات لجمع المعلومات، وإجراء الاتصالات بين الدبلوماسيين، وتحديد جدول الأعمال باستخدام البريد الالكتروني، أو تطبيقات المحادثة الإلكترونية مثل: الواتس آب والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي بهدف التحضير الجيد للمفاوضات، وهو ما من شأنه اختصار الجهد والوقت ليتم اجراؤها لاحقا بشكل حضوري في الاجتماعات بين الدبلوماسيين الذين يوظفون مهاراتهم الخاصة في ذلك، وهي الفكرة التي يؤكدها الأستاذ "**هيدلي بول**"؛ حيث يرى أن الدور المركزي للدبلوماسيين المحترفين لايزال محوريا في المفاوضات الدبلوماسية، بحكم اعتماد الدبلوماسية على مهارات وتقنيات خاصة في مجال التفاوض.[2] ، بالإضافة إلى أن الصفة العلنية التي تتصف بها الدبلوماسية الرقمية وإن كانت ايجابية فيما يتعلق بتعزيز الشفافية، واشراك الجماهير في السياسة الخارجية الا أنها ليست ضرورية في كافة عملياتها؛ حيث تتطلب جانبا من السرية والتكتم، وخاصة في المفاوضات الدبلوماسية التي غالبا ما تقتصر على أطرافها تفاديا لتسريب المعلومات والاضرار بالمصالح والتأثير على نتائجها؛ فالتوصل إلى تسوية غالبا ما يرتبط ارتباطا وثيقا بالحفاظ على السرية في المفاوضات[3]. مع التأكيد أيضا على أمن المعلومات التي يتم تداولها عبر هذه الوسائل الرقمية، وكما ذكر الأستاذ "**كوربباليجا**" فالدبلوماسية هي "مهنة تتطلب في كثير من الأحيان الحذر لذلك يجب التعامل بعناية مع استخدام الوسائل الرقمية في المفاوضات وضمن السياقات المناسبة."[4]

وحتى تتضح الرؤية، أشارت دراسة قام بها الباحثان "**إ.مانور**" و"**ك.بيولا**" [5] في دراسة لهما عن استخدام الوسائل الرقمية في الممارسة الدبلوماسية، وفي المفاوضات بشكل خاص بسبر آراء مجموعة من الدبلوماسيين لتقييم تجربتهم حول استخدام الوسائل الرقمية أثناء جائحة كوفيد-19- تضمن عدة

[1] Jovan Kurbalija, E-Diplomacy and Diplomatic Law in the Internet Era, p 406 , accessed on 04/04/2023 at:, at: https://bit.ly/48FUZTD
[2] Hedley Bull, **Op. Cit,** p173.
[3] Jovan Kurbalija, how will WikiLeaks affect diplomacy ? , Diplo foundation, accessed on 04/04/2023, at: https://bit.ly/43816iw
[4] Jovan Kurbalija, E-Diplomacy and Diplomatic Law in the Internet Era, **Op. Cit**, p407.
[5] Corneliu Bjola, Ilan Manor, "The rise of hybrid diplomacy: from digital adaptation to digital adoption", **Op. Cit**, pp483-486.

أسئلة حول مدى نجاعة الاجتماعات الدبلوماسية الافتراضية؛ حيث أكد الدبلوماسيون أن هذه الوسائل كانت مفيدة في ضمان استمرارية عملهم رغم الظروف التي فرضتها الجائحة ويُمكن الاعتماد عليها في ممارسة الأنشطة الدبلوماسية اليومية والمشاركة في الاجتماعات والتواصل فيما بينهم، ولكنهم أبدوا حذرهم من الاعتماد عليها بشكل كامل في أنشطة دبلوماسية معينة كالمفاوضات، والتي تتطلب حسبهم الأخذ بعين الاعتبار جانبين مهمين:

الجانب الأول: وجود أنماط من التفاعل الاجتماعي؛ أي اللقاءات الشخصية والمحادثات الجانبية، أو ما يسمى بـ محادثات الممر بين الدبلوماسيين والقادة السياسيين، والتي يكون لها دور كبير في نجاح المفاوضات، وهو ما لا يكون مُتاحا في الاجتماعات الافتراضية عبر الأنترنيت.

الجانب الثاني: تتطلب الاجتماعات الافتراضية مستويات عالية من الأمن السيبراني، والتي لا تكون مُتاحة في المنصات الرقمية مثل: منصة زووم لذلك فهم يقترحون إجراء المفاوضات في مراحلها المهمة من خلال الاجتماعات العادية، واستخدام الوسائل الرقمية كعناصر مساعدة وبحث المسائل المتبقية من الاجتماعات العادية وذلك ضمن الدبلوماسية الهجينة التي تجمع بين الاجتماعات الافتراضية والتقليدية.

وفي ذات السياق يرى الأستاذ "**تايلور**"(Tristen Naylor) أن الدبلوماسية الرقمية لا تتيح فرص اللقاءات الشخصية على هامش الاجتماعات الرسمية؛ أي ما يسميه اللحظات البينية بين القادة السياسيين، والتي غالبا ما يكون لها دور كبير في تحقيق أهداف السياسة الخارجية[1]، وينطبق الأمر ذاته على الدبلوماسيين أثناء اجراء المفاوضات والتي تتطلب نقاشات ومحادثات غير علنية، ولا يتم الإفصاح عن تفاصيلها.

وفي المقابل هناك من ينتقد استمرار عقد المفاوضات الدبلوماسية في شكل اجتماعات حضورية بما تتطلب من إمكانيات مادية في الوقت الذي تستطيع فيه الدول أن تعتمد على وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتستغل الفرص العديدة التي تقدمها في اختصار المسافات والوقت والتكاليف،

[1] Tristen Naylor, "All That's Lost: The Hollowing of Summit Diplomacy in a Socially Distanced World", **The Hague Journal of Diplomacy** 15, 4 (2020): 583-598, p 2, accessed on 04/04/2023, at: https://bit.ly/3wzYuNX

فعلى سبيل المثال وجهت انتقادات لمؤتمر منظمة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في كوبنهاغن بسبب سفر العديد من المفاوضين من مختلف الدول عبر مسافات طويلة بهدف المشاركة والتنقل بالطائرات عالية الانبعاثات لمناقشة جدول أعمال المؤتمر حول أفضل السبل لخفض الانبعاثات.[1]

بالإضافة إلى ما سبق، كان من تأثير الرقمنة على المفاوضات الدبلوماسية إضافة مواضيع جديدة للتفاوض بشأنها مثل: حوكمة الأنترنيت، تنظيم المنصات الرقمية، أمن المعلومات وحماية البيانات الشخصية لمستخدمي الانترنيت، تنظيم التجارة الالكترونية[2] وغيرها من المواضيع التي أصبح لها تأثير على العلاقات الدولية.

ثالثا: جمع المعلومات

تعتبر هذه الوظيفة أساسية في صنع السياسة الخارجية كما يقول الأستاذ "**ويتشويفسكي**" (A. Wichowski)"المعلومات هي القوة التي تحكم صنع القرار، فهي أهم نقاط القوة للسياسة الخارجية"[3] وفي العصر الرقمي أصبح الحصول عليها ممكنا وبكم هائل ومن مصادر متعددة عبر الأنترنيت بعكس ما كانت عليه في السابق، إذ كان الحصول عليها يعتمد على جهود الدبلوماسيين ومن مصادرهم الخاصة والتي يشترط أن تكون بطرق قانونية ومشروعة، وبذلك يفقد الدبلوماسيون دورهم الحصري في الحصول على المعلومات المطلوبة من صانعي القرار، ولكنهم وعلى الرغم من ذلك وفي ظل هذا وفرة المعلومات يحتفظون بمهاراتهم الدبلوماسية الخاصة والمتميزة في معالجتها، وتحليلها، وتنظيمها وتفسيرها، والتأكد من مدى صحتها ووضعها في سياقها المناسب وخاصة بفضل استخدام وسائل الدبلوماسية الرقمية مثل: تكنولوجيا البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي.

كما يستطيع الدبلوماسيون جمع معلومات من خلال متابعتهم لما يتم نشره وتداوله عبر منصات التواصل الاجتماعي؛ حيث تتكون لديهم رؤية واضحة حول المواضيع التي تتم مناقشتها ومواقف

[1] Marcus Holmes, digital diplomacy and international change management, in Corneliu Bjola and Marcus Holmes, Digital Diplomacy Theory and practice, **Op. Cit**, p13.
[2] Marina M. Lebedeva& Elena S. Zinovieva, **Op. Cit**, p148.
[3] A. Wichowski, 'Secrecy is for losers': Why diplomats should embrace openness to protect national security, In C. Bjola & M. Holmes (Eds.), Digital diplomacy theory and practice **Op. Cit,** p 59.

الشعوب والقضايا التي تشكل الرأي العام وإدراج ذلك في تقاريرهم التي تقدم إلى وزارات الخارجية بهدف تضمين المعلومات الواردة فيها في عملية صنع السياسة الخارجية.[1]

المبحث الثالث: الدبلوماسية الرقمية بين الفرص والتحديات

تعد الدبلوماسية الرقمية أداة هامة للسياسة الخارجية والتي لا يمكنها البقاء بمعزل عن التأثير الإيجابي للتكنولوجيا الرقمية وخاصة في ظل تزايد معدلات استخدام الأشخاص لهذه التكنولوجيا عبر العالم مع التأكيد على التحديات التي تفرضها، سواء فيما يتعلق بالمخاطر الأمنية الناشئة في البيئة الرقمية بسبب استغلال هذه التكنولوجيا للقيام بممارسات سلبية تهدد كافة الأنشطة التي تتم رقميا بالنسبة للأفراد والدول على حد سواء، أو في سيطرة شركات التكنولوجيا الكبرى التي تنتج وتطور هذه التكنولوجيا، ووسائلها، وسعيها بالتالي إلى التحكم في كيفية استخدامها بما يتوافق مع مصالحها.

المطلب الأول: فرص الدبلوماسية الرقمية

تعد الدبلوماسية الرقمية ضرورة للسياسة الخارجية في عصر رقمي، تتسارع فيه التطورات التكنولوجية وتتنافس فيه الدول على القوة والتأثير، فهي تعزز إدارة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بطرق أسرع وأكثر كفاءة وفعالية تؤدي من خلالها دورا مساندا لأساليب الدبلوماسية التقليدية، وتدعمها بوسائل رقمية حديثة، وتضفي أبعادا جديدة على الممارسة الدبلوماسية وعلى العلاقات الدولية بشكل عام؛ حيث "توفر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات طرق إضافية للاتصال والحصول على المعلومات، وتنسيق المواقف الوطنية، وإقامة العلاقات وممارسة النفوذ[2].

وحتى تتضح الرؤية، يمكن إدراج أبرز الفرص والمزايا التي تُقدمها الدبلوماسية الرقمية، والتي تفسر تزايد أهميتها، ودورها في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة كما يلي:

1. تعمل الدبلوماسية الرقمية على خلق بعد جديد في الممارسة الدبلوماسية وهو البعد التفاعلي مع الشعوب عبر الوسائل الرقمية ليس فقط على المستوى المحلي بل على المستويين الإقليمي والدولي

[1] Ilan Manor, The digitalization of public diplomacy, **Op. Cit**, p291.
[2] Evan h. potter, **Op. Cit,** p155.

لمعرفة مواقفهم، وآرائهم، وتضمينها في صياغة السياسات؛ مما يعني تعزيز الممارسة الدبلوماسية، وزيادة فرص مشاركة الجهات الفاعلة غير الرسمية فيها، كمنظمات المجتمع المدني، وقادة الرأي العام والتي لم تكن تشملها الدبلوماسية التقليدية لكونها كانت تتم عبر المستوى الرسمي فقط ، وإتاحة قنوات اتصال جديدة ومبتكرة وديموقراطية تشمل الدول وشعوبها وبشكل مباشر دون تعقيدات بيروقراطية كما يرى كل من "**شاكاباتور**" و"**روسون**"**(**Russon Gilman, Jennifer Shkabatur**)** أن" وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنهي دور الوسطاء بين المواطنين والحكومات، كالمنظمات التقليدية ووسائل الإعلام، وهو ما يبشر بعصر من الديموقراطية الرقمية المباشرة والتشاركية"[1]، ومن ثم تحقيق مستوى مقبول من الثقة والتوافق والانسجام حول السياسات، والمواقف والقرارات التي تتخذها الحكومة، وهو ما يشكل أحد العوامل الداعمة لسياسة خارجية ناجعة.

2. تشجع الدبلوماسية الرقمية على الابتكار؛ إذ تتطلب من الدبلوماسيين التكيف مع سرعة التغيرات التي تفرضها التكنولوجيا الرقمية، وإيجاد حلول جديدة ومبتكرة، وتطوير قدراتهم للتعامل معها ذلك أن الأساليب التقليدية لا يمكنها تحقيق الأهداف الدبلوماسية في بيئة دولية متطورة تكنولوجيا، متسارعة الأحداث ومتعددة الفاعلين؛ وأكدت هذه الفكرة الباحثة في مجال الدبلوماسية "**فيونا راشيكا**" Viona **(** Rashica**)** بقولها أنه لا يمكن للدبلوماسية الرقمية أن تزدهر في الإطار البيروقراطي لوزارات الخارجية التقليدية، فهي تزدهر في بيئة عمل تحفز العمل الجماعي غير الرسمي والإبداع والابتكار والتفكير خارج الصندوق"[2]؛ لذلك فهم بحاجة إلى ثقافة دبلوماسية جديدة قوامها الإبداع في الممارسة، وابتكار الحلول للتحديات العالمية، وتطوير مهارات دبلوماسية قائمة على معرفة واسعة باستخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية، وتقديم محتوىً جذّابا ومؤثّرا عبر منصات التواصل الاجتماعي.

3. مع تزايد الاستخدام العالمي للأنترنيت ومنصات التواصل الاجتماعي، وما صاحبه من سرعة انتشار المعلومات والأخبار التي يصعب التحقق من صحتها؛ فإن الدبلوماسية الرقمية هي أيضا أداة فعالة وسريعة لنشر الأخبار والمعلومات الصحيحة بهدف تفادي انتشار المعلومات المضللة عبر هذه

[1] Archon Fung, Hollie Russon Gilman, Jennifer Shkabatur, "Six Models for the Internet Politics", **International Studies Review**, Volume 15, Issue 1,(March 2013), Pages 30–47, p 37, accessed on 12/04/2023, at: https://bit.ly/49yd47x

[2] Viona Rashica, "digital diplomacy: aspects, approaches and practical use European Perspectives – **International Scientific Journal on European Perspectives"** volume 10, number 1 (17), (April 2019), p23, accessed on 20/02/2023 at: https://bit.ly/3IzsgW5

المنصـــات، وفي العلاقات الدولية يمكن توظيف المعلومات المضـــللة لتحقيق أهداف اســـتراتيجية في السـياسـة الخارجية للطرف الذي يقوم بنشـرها فهي "تتعلق بالانتشـار المتعمد لمعلومات خاطئة أو غير متوازنة من قبل دول أخرى أو جهات فاعلة غير حكومية بهدف التشـــويش والتضـــليل، وزرع الخلاف وعدم التوافق بين أجزاء من شـعوب دول أخرى بهدف التأثير على حكوماتها "[1]، ويزداد تأثيرها بشـكل كبير في عصر منصات التواصل الاجتماعي وخاصة في حالات الأزمات العالمية كما تمت الإشارة سـابقا في عنصـر الدبلوماسـية الرقمية أثناء جائحة كوفيد-19-، أو في الحرب الروسـية على أوكرانيا حيث شهدت الحرب حملات واسعة لنشر معلومات مضللة من الجانب الروسي عبر منصات التواصل الاجتماعي للتأثير على مجريات الحرب لصالحها، وهو ما يشير إلى الدور المتنامي لمنصات التواصل الاجتماعي في تشكيل التصورات حول القضايا الجيوسياسية بما فيها النزاعات[2].

وعلى هذا الأسـاس، ومن خلال الوُجود الرسـمي للجهات الفاعلة في الممارسـة الدبلوماسـية عبر الوسائل الرقمية بشكل دائم، تتوفر المعلومات الصحيحة للشعوب ومن مصادر موثوقة، بالإضافة إلى استعداد هذه الجهات للرد على ما يتم تداوله من معلومات عبر هذه الوسائل في كل وقت؛ لذلك "يجب اعتبار الدبلوماســـية الرقمية بأنها الأداة الرئيســـية للنشـــر الســـريع والدقيق للمعلومات العامة المتعلقة بالتطورات الدبلوماسـية الهامة."[3] فكلما كان هناك رد فعل رسـمي حول مسـتجدات الأحداث تضـاءلت معه احتمالات انتشـار الأخبار غير الصـحيحة، والتي غالبا ما تؤدي إلى إرباك الشـعوب واثارتها ضـد حكوماتها.

وفي ذلك يقول "**كيشان رانا**" (Kishan Rana)أنه في هذه البيئة الرقمية يتضاءل وقت رد الفعل مما يفرض على المتحدثين الرســـميين بوزارات الخارجية والســـفارات الرد على الأحداث فور حدوثها.[4]

[1] André W.M. Gerrits," Disinformation in International Relations: How Important Is It?" **Security and Human Right**, 29, 1-4: 3-23, (2018), pp4-5, accessed on 12/04/2023, at: https://bit.ly/3T3R11c

[2] Christian Perez&Anjana Nair," Information Warfare in Russia's War in Ukraine the role of Social Media and Artificial Intelligence in Shaping Global Narratives", (2022), **foreign policy**, accessed on 12/04/2023, at: https://bit.ly/3uX0zDf

[3] Oğuz Göksu, Abdullah Özkan, Digital Diplomacy: an Evaluation of The Means and Opportunities That Digitalization Brings to Diplomacy, in Sevimece Karadoğan Doruk and others, **Digital Siege**, (Turkey, Istanbul University Press, 2021), p 51.

[4] Kishan Rana, **Op. Cit**, p21.

فسرعة انتشار المعلومات عبر الانترنيت ومنصات التواصل الاجتماعي يقابلها السرعة في رد الفعل من قبل الدبلوماسيين، وهو ما يؤكده الأستاذ "**فيليب سيب**(Philip Seib) بقوله:" في عالم ثورة المعلومات يجب على الدبلوماسيين التحرك بسرعة، وقد يكون لتقرير ما سيقولونه الأسبقية على تقرير ما يجب القيام به"[1]؛ لأن السرعة التي تنتشر بها المعلومات لا تحتمل تأويلات خاطئة قد تتسبب في تغيير مسار الأحداث، أو وقوع أزمات بين الدول.

4. تتطلب الدبلوماسية الرقمية تكاليف مادية منخفضة لأداء المهام الدبلوماسية مقارنة بالدبلوماسية التقليدية التي تخصص لها الدول ميزانيات كبيرة لتنقل الدبلوماسيين وعقد الاجتماعات الدبلوماسية، واجراء المفاوضات وتخصيص مقرات للبعثات وغيرها؛ إذ أن استخدام منصات التواصل الاجتماعي، أو عقد الاجتماعات الافتراضية، أو غيرها من وسائل الدبلوماسية الرقمية تتطلب تكاليف مادية قليلة دون الحاجة إلى التنقل من مكان جغرافي إلى آخر، أو تخصيص ميزانية مالية كبيرة. وهي مناسبة للدول الصغيرة والنامية ذات الإمكانيات المادية القليلة ومحدودية في الوسائل والموارد[2]؛ حيث تجد صعوبات في تنفيذ سياستها الخارجية، وإقامة بعثات دبلوماسية دائمة في العديد من عواصم الدول، أو حتى ارسال وفودها للمشاركة في المؤتمرات الدبلوماسية العالمية.

5. تعزيز العلاقات الدولية: تعمل الدبلوماسية الرقمية على زيادة القوة والنفوذ من خلال شراكات واستراتيجيات متجددة للتعامل مع التغيرات التي يفرضها عصر العولمة بسبب كثافة التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية خارج الحدود الوطنية، ومشاركة مختلف الجهات الدولية الفاعلة، وهي بذلك تكمل الدبلوماسية التقليدية، وتزيد من فرص تحقيق سياسة الدولة الخارجية، وتعزز عمل الدولة في العلاقات الدولية بشكل أسرع وأكثر فعالية، وتوسيع التوافق الدولي والتأثير في الأشخاص[3].

6. تتيح الدبلوماسية الرقمية قنوات للاتصال المباشر بين قادة الدول والدبلوماسيين للتحاور والتشاور مع نظرائهم من الدول الأخرى، خاصة في حالات النزاع وهو ما من شأنه تقريب وجهات النظر وإزالة الخلافات، وتحقيق التوافق والانسجام فيما بينها.

---

[1] Philip Seib, The Future of Diplomacy, (UK: Polity Press, 2016), p10.
[2] Saurabh Singh, **Op. Cit.**
[3] Viona Rashica, "The Benefits and Risks of Digital Diplomacy" **SEEU Review,** 13, no.1 (2018): 75-89.p80, accessed on 12/04/2023, at: https://bit.ly/49WWoX6

وإجمالا، يلخص الأستاذ "**مانور**" الفرص التي تُتيحها الدبلوماسية الرقمية للسياسة الخارجية فيما يلي[1]:

1. ممارسة دبلوماسية عامة جديدة من خلال التفاعل مع الشعوب المتصلة بالأنترنيت ومنصات التواصل الاجتماعي، وتحويل اتجاه الاتصال وتدفق المعلومات من الاتجاه الأحادي إلى ثنائي الاتجاه بالحوار والمشاركة، وبناء علاقات دائمة مع الشعوب.
2. المشاركة والاستماع لآراء الجمهور عبر الأنترنيت، وتلقي ردود أفعالهم بشكل مباشر حول السياسات، وتشكيل السياسة الخارجية وفقا لذلك.
3. إدارة السمعة والصورة الوطنية، وتنويع مصادر القوة الناعمة.
4. إتاحة مجال لطرح الاستفسارات والإجابة عنها حول قضايا السياسة الخارجية، والتحول نحو نموذج حكومي أكثر شفافية وانفتاحا.
5. تجاوز تعقيدات الدبلوماسية التقليدية مثل انشاء سفارات افتراضية، وإقامة علاقات مع شعوب الدول التي ليس بينها علاقات دبلوماسية قائمة.
6. إنشاء شبكات تواصل عبر وطنية مع الجهات الفاعلة غير الحكومية والمجتمع المدني والأفراد، وتحفيز الحلول المبتكرة للتحديات العالمية.
7. تقديم الخدمات والمساعدات القنصلية وخاصة في أوقات الأزمات.

من خلال ما تقدم يجب التأكيد على فكرة أساسية مفادها أن الدبلوماسية الرقمية على الرغم من تعدد مزاياها للدول إلا أن ذلك لا يعني أنها تمنحها الحلول أو الإمكانيات الاستثنائية، التي تستطيع من خلالها تحقيق معظم أهداف سياستها الخارجية، وذلك للاعتبارات التالية[2] :

1. لا يمكن اعتبار الدبلوماسية الرقمية بأنها قوة خارقة تمنح الدول صلاحيات واسعة.
2. دون وجود استراتيجية شاملة لكيفية استخدام الوسائل الرقمية في الدبلوماسية لدعم أهداف السياسة الخارجية يمكن أن يجعلها منفصلة عن السياسة الخارجية.

[1] Ilan Manor, are we there yet: have mfas realized the potential of digital diplomacy? **Op. Cit**, p16.
[2] Corneliu Bjola, Digital Diplomacy Myths, , USC Center of public diplomacy, (2018), accessed on 20/04/2023, at: https://bit.ly/3ImjpXu

3. القول بأن الدبلوماسية الرقمية ستحل تدريجيا محل الدبلوماسية التقليدية واحداث تغيير جذري في كيفية أداء الدبلوماسيين لمهامهم التقليدية في التمثيل والتواصل والتفاوض؛ فعلى الرغم من الفرص التي تقدمها الدبلوماسية الرقمية إلا أنه يجب التأكيد على أن الوظيفة الأساسية للدبلوماسية هي بناء العلاقات وادارتها، والتي تتطلب تواصلا بشريّا وثيقا ومستمرّا لا يمكن تعويضه بالوسائل الرقمية.
4. الفرص الإيجابية للدبلوماسية الرقمية معرضة لمخاطر استخدام أساليب الدعاية وحملات التضليل الرقمي.

وعليه، فإن الثورة التي تشـــهدها تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات امتد تأثيرها إلى مجال العلاقات الدولية حيث انعكست على الطريقة التي تتم من خلالها إدارة الدبلوماسية، وباعتبارها من أهم أدوات السياسة الخارجية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها، وتجسد ذلك التأثير في الدبلوماســـية الرقمية التي تنطوي على تغييرات مســـت الممارســـة الدبلوماســـية، وكيفية أداء الدبلوماسيين لمهامهم، وفي ذلك يقول السفير الأمريكي "**كورت فولكر**" : " أننا نستخدم التكنولوجيا في كل جانب من حياتنا للحصول على المزيد من المعلومات، وتسريع أنشطتنا، وتوسيع نطاقنا وفعاليتنا، يحتاج السفراء والدبلوماسيون إلى التفكير في التكنولوجيا ليس فقط كوسيلة لنشر الصور التي تبعث على الشعور بالرضا، ولكن كأداة أساسية لإنجاز مهمتهم الأساسية في عصر يتميز بالتكنولوجيا."[1]

المطلب الثاني: الدبلوماسية الرقمية وإشكالات البيئة الرقمية

تنطوي الدبلوماســـية الرقمية أيضـــا على مخاطر تتعلق باســـتخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي تشكل تحديات أمام التوظيف الفعال والأمثل لها وتزايد المخاوف من الاعتماد عليها في الســـياســـة الخارجية؛ كونها تفتح المجال لتعريض الدول لتهديدات جديدة تعرض أمنها القومي للخطر، منشؤها الفضاء السيبراني، بالإضافة إلى تباين استخدام هذه التكنولوجيات بين الدول القادرة على الوصول إليها، والاستفادة منها في تحقيق مستويات متقدمة في عدة مجالات، بما فيها سياستها الخارجية من خلال الدبلوماسية الرقمية، وبين الدول غير القادرة على الوصول اليها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

[1] Lauren Delisa Coleman, "diplomacy must embrace digiculture", **Diplomatic Courier**, (13/06/2014), accessed on 20/04/2023, at: https://bit.ly/4agssW4

1) الدبلوماسية الرقمية والتهديدات السيبرانية

تقول وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "**هيلاري كلينتون**" (Hillary Clinton)في كتابها "خيارات صعبة" في حديثها عن الدبلوماسية الرقمية؛ أي فن الحكم في القرن الحادي والعشرين: إنّ " التكنولوجيا الحديثة يمكنها أن تكون قوة تستخدم للشر كما للخير تماما مثلما يستعمل الحديد في بناء المستشفيات وصنع الدبابات والطاقة النووية في تشغيل مدينة أو هدمها."[1]، فعلى الرغم من فرص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدبلوماسية إلا أنها ارتبطت أيضا بظهور تهديدات أمنية جديدة في الفضاء الرقمي، وإذا كانت الدبلوماسية الرقمية قد أصبحت تؤدي دورا هاما في إدارة العلاقات الدولية المعاصرة فإن بعض الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية تستغل تقنيات الدبلوماسية الرقمية لأغراض مشينة[2]، فنفس الوسائل الرقمية التي مكنت وزارات الخارجية والبعثات الدبلوماسية من تحقيق العديد من المزايا لتعزيز أهداف السياسة الخارجية يمكن أن تستخدم أيضا للتأثير سلبا على تحقيق هذه الأهداف، وتهديد استقرار بيئة السياسة الخارجية المحلية والخارجية والعلاقات الدولية ككل ضمن ما يعرف بالتهديدات السيبرانية.

وحسب الأستاذ "**دار مير**" (Sico van der Meer) تشير هذه التهديدات السيبرانية إلى " مجموعة واسعة من الأنشطة غير المشروعة مثل الحرب الرقمية، الإرهاب الرقمي، التجسس الرقمي، والنشاط الرقمي، والجريمة الرقمية"[3]، فهي باختصار استغلال التكنولوجيا الرقمية لإلحاق الضرر بالآخرين أفرادا ومؤسّسات ودولا، ويضيف **دار مير** أنه كلما زاد استخدام التكنولوجيا الرقمية فإن تأثير هذه الأنشطة على أمن الأفراد والمجتمع يزداد والتي يقوم بها أطراف تسيئ استخدام هذه التكنولوجيا لتحقيق أهداف خاصة بها[4]، وكمثال عن ذلك تعرضت إستونيا سنة 2007، والتي تعد من الدول المتقدمة في المجال الرقمي وتعتمد بشكل كبير على الأنترنيت في عمل مؤسسات الدولة، لهجوم

[1] هيلاري كلينتون، **خيارات صعبة**، ترجمة ميراي يونس، ط1، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015) ص532.
[2] Corneliu Bjola and James Pamment, Countering Online Propaganda and Extremism the Dark Side of Digital Diplomacy, (N.Y: Routledge, 2019), pp1-2.
[3] Sico van der Meer, "Enhancing International Cyber Security a key role for Diplomacy", **security and human rights** 26 (2015) 193-205, p193, accessed on 15/04/2023, at: https://bit.ly/3UYONCT
[4] **Ibid**, p195.

الكتروني استهدف بنيتها التحتية الالكترونية بالكامل، وهو ما يوضح قدرة هذه الوسائل الرقمية على تحدي سياسات الدول وسيادتها[1].

فالدول أصبحت تعتمد بشكل متزايد على الأنترنيت ووسائل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في معظم مجالات العمل العام، بالإضافة إلى القطاع الخاص، والتعرض لمثل هذه التهديدات السيبرانية من شأنه تعطيل عمل مؤسسات الدولة، وشركات القطاع الخاص، وإلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، والمعاملات التجارية، والأنظمة الصحية، وحركة النقل والطيران، وتقديم الخدمات الإدارية للمواطنين، والمؤسسات السياسية والعسكرية، وغيرها من التأثيرات السلبية التي تشكل هاجسا أمنيا يلاحق أي نشاط يتم عبر الفضاء الرقمي.

وبانتقال الدبلوماسية إلى الفضاء الرقمي كغيرها من المجالات، وبالنظر إلى أهمية وحساسية المعلومات وأمن الاتصالات بالنسبة للممارسة الدبلوماسية، تُواجه الدبلوماسية الرقمية تهديد القرصنة الإلكترونية كأن تتعرض المواقع الإلكترونية لوزارات الخارجية، أو حسابات القادة السياسيين لاستهداف إلكتروني بغرض تعطيلها والحاق الضرر بها، أو اختراقها للاستيلاء على معلومات معينة تخدم الأطراف التي تبادر بذلك لاستخدامها أو تسريبها لجهات معينة، وهو ما يضر بالسياسة الخارجية للدول ويعيق تحقيق مصالحها؛ لذلك وطالما أن المعلومات يتم تخزينها رقميا تتطلب الدبلوماسية الرقمية ضرورة أن تتخذ الدول احتياطاتها للحفاظ على سرية وخصوصية هذه المعلومات[2] ، كما تواجه أيضا خطر التجسس الإلكتروني الذي يستهدف الاتصالات الدبلوماسية التي تتم عبر الفضاء الرقمي والذي تقوم به جهات حكومية ضد دولة أخرى سعت لحجب هذه الاتصالات عنها.[3]

ومن الأمثلة عن تسريب المعلومات الدبلوماسية ما قامت به منظمة **ويكيليكس** (WikiLeaks)سنة 2010 وعبر موقعها الإلكتروني بتسريب ونشر برقيات دبلوماسية لوزارة الخارجية

[1] Herzog, Stephen. "Revisiting the Estonian Cyber Attacks: digital threats and multinational Responses." **Journal of Strategic Security** 4: 49-60,(2011), p 50, accessed on 20/04/2023, at: https://bit.ly/3uJvt24

[2] Lucas Hibbeln, Digital Diplomacy: Global Trends, opportunities and challenges, NVICTUS CORPORATION LTD., The Hague, The Netherlands, (2021), p36, accessed on 12/04/2023, at: https://bit.ly/3wDd07P

[3] جيفري بيجمان، **مرجع سبق ذكره**، ص158-159.

الأمريكية تم تبادلها سابقا مع بعثاتها الدبلوماسية في دول العالم؛ حيث ضاعفت هذه الحادثة من مخاوف وزارات الخارجية من تسريب معلومات حساسة خاصة بالسياسة الخارجية، واختراقها في حال تبنت الدبلوماسية الرقمية كأداة في سياستها الخارجية، خاصة وأن الدبلوماسية ارتبطت تقليديا بالسرية ويؤكد ذلك الأستاذ "**مانور**" بقوله: "ربما تسبب موقع ويكيليكس في تخوف حقيقي من الأدوات الرقمية بين وزارات الخارجية. لا بد أن خصائص وسائل التواصل الاجتماعي وانفتاحها وميلها نحو مشاركة المعلومات غريبة على الدبلوماسيين المدربين تدريباً جيداً على السرية. "[1] وهو ما يعني ضرورة أن تتخذ الدول حذرها من تبادل معلومات حساسة وعلى درجة من الأهمية عبر الوسائل الرقمية التي يسهل اختراقها أو اجراء الاتصالات عبرها، ومهما اتصفت الوسائل الرقمية بالشفافية ومشاركة المعلومات مع المواطنين إلا أن الدبلوماسية تحتم الحفاظ على جانب من السرية لا يحق للأفراد العاديين الاطلاع عليه حفاظا على أمن الدولة ومصالحها وعلاقاتها؛ وباختصار : "إن حق المواطن في الإعلام باسم الشفافية يجب ألا يعني إطلاقا انتهاك قدسية الأسرار، التي هي أحد ركائز الوظيفة الدبلوماسية التقليدية الأمر الذي قد يترتب عليه انخفاض مستوى الشفافية وتراجع الثقة بين الحلفاء في السياسة الدولية، وبالتالي لا يستبعد أن تلجأ الكثير من الدول إلى اجراء مراجعات راديكالية وشاملة لممارساتها الدبلوماسية بغية محاولة تكييفها مع العصر الرقمي الجديد."[2]

تُواجه الدبلوماسية الرقمية أيضا أساليب الدعاية ونشر المعلومات المضللة عبر الوسائل الرقمية والتي يعتبرها الأستاذان "**بيولا وبامنت**" "بالجانب المظلم" للدبلوماسية الرقمية؛ أي " استخدام التكنولوجيات الرقمية كوسائل دعاية ومعلومات مضللة من قبل الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية سعيا لتحقيق مصالح استراتيجية "[3]، وهو ما يعني أن تدفق هذا الكم الهائل من المعلومات عبر الأنترنيت يتطلب من الدبلوماسيين تحري دقتها، ومعرفة ما اذا كانت مصادرها موثوقة أو غير ذلك.

[1] Ilan Manor, WikiLeaks Revisited, Digital Diplomacy Blog., (2015), accessed on 20/04/2023, at: https://bit.ly/49ZmGbd

[2] فتحي بولعراس، "الدبلوماسية التقليدية في مواجهة العصر الرقمي: كواليس العلاقات المغاربية في وثائق ويكيليكس"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد32(2011)، ص130.

[3] Corneliu Bjola, James Pamment, **Op.Cit**,p 2.

ويتضـــاعف خطر هذه التهديدات في ظل إمكانية إخفاء هوية مســتخدمي الأنترنيت [1]، وهي خاصــية تميز التفاعل الافتراضـــي، حيث يمكن لأي شـــخص أن يتخذ اســما مســتعارا، أو شـــخصـــية مغايرة لشخصيته الحقيقية خاصة أفراد المنظمات الإرهابية، والتي لها وجود نشط وقوي عبر الانترنيت لنشر أفكارها، وتجنيد أعضائها، والتخطيط لعملياتها.

وبناءً عليه، تتطلب الدبلوماسية مستويات متقدمة من الأمن السيبراني[2] لمواجهة هذه التهديدات التي تندرج ضمن فئة التهديدات الحديثة للأمن، وتقع خارج حسابات الأمن التقليدية للدول، وهي نتاج الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكما يقول الأستاذ "**ناي**": "في حين أن انفتاح الفضـــاء الإلكتروني وإمكانية الوصـــول إليه كوسـيلة اتصـــال يوفّران فوائد قيّمة للجميع، فإن الســلوك التخريبي في شـــكل جرائم وهجمات وتهديدات يخلق انعدام الأمن."[3] لذلك أصـــبح موضـــوع الأمن السيبراني وحماية أمن المعلومات مصدر قلق للدول ومؤسساتها الدبلوماسية في السنوات الأخيرة، مما جعله يتصدر أجندة السياسات الخارجية والأمنية للدول، وأصبح تحقيق فضاء رقمي آمن مطلبا أساسيا تسعى إليه من أجل دبلوماسية رقمية شفافة وديموقراطية وآمنة في آن واحد .

مما سبق، وحتى تستفيد الدبلوماسية الرقمية من مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتتفادى المخاطر الناجمة عن اســتخدامها وخاصـــة في ظل غياب قانون دولي يحكم الفضـــاء الرقمي الذي لا حدود ولا سيادة له، يتعين على الدول والمنظمات الدولية العمل على وضع معايير دولية تضبط سلوك مختلف الفواعل عبر الفضـــاء الرقمي، وتعزز الاســـتخدام الســـلمي للأنترنيت، وتطور أنظمة حماية لمستخدميها، بحيث تكون شبكة الأنترنيت شبكة سلمية وآمنة للجميع.

[1] Viona Rashica, "the benefits and risks of digital diplomacy", **Op. Cit**, p84.

[2] يشير الأمن السيبراني إلى قدرة الدولة على حماية نفسها ومؤسساتها من التهديدات والتجسس والتخريب والجريمة والاحتيال وسرقة الهوية وغيرها من التفاعلات والمعاملات الالكترونية المدمرة، أنظر:

Nazli Choucri, cyberpolitics in international relations, (USA, the Mit press, Massachusetts Institute of Technology, 2012), pp38-39.

[3] Joseph S. Nye, Jr, Cyber Power, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School,(2010), accessed on 20/04/2023, at: https://bit.ly/43hO9CV

2) الدبلوماسية الرقمية والفجوة الرقمية

تواجه الدبلوماســـية الرقمية تحديا أخرَ يتعلق بـ "**الفجوة الرقمية**"؛ إذ تتوفر الدول المتقدمة تكنولوجيا الإمكانيات وفرص اســتخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات، والاســتفادة من مزاياها بعكس الدول التي لا تتوفر على ذلك، وهو ما أدى الى تفاوت كبير في الوصول إلى هذه التكنولوجيا بين الدول وهو ما انعكس بدوره على توظيف الدبلوماســـية الرقمية، وتأخر وزارات خارجية عدة دول عبر العالم في الاعتماد على الدبلوماسية الرقمية في سياستها الخارجية في الوقت الذي تبوأت فيه دول أخرى مراكز متقدمة في توظيف الدبلوماســـية الرقمية، كما أن الفجوة الرقمية تتعلق أيضـــا بقدرة الشـــعوب على الوصـول إلى هذه التكنولوجيا؛ مما يجعل الحكومات تواجه صـعوبات في اسـتهدافها، ويحد من تحقيق فرص الدبلوماسية الرقمية طالما أن متطلباتها غير متُاحة ، وبالتالي يشير مفهوم الفجوة الرقمية عموما إلى" الفجوة بين الأفراد والأسـر، والشـركات، والمناطق الجغرافية على مختلف المسـتويات الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بكل من الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامهم للأنترنيت في أنشـطة متعددة."[1] كما يعني أيضـا:" الحالة التي يوجد فيها عدم مسـاواة في الوصـول و/أو القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات."[2]

إن تزايد الاعتماد العالمي على تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات، وتحول معظم الأنشـطة إلى الفضـــاء الرقمي يظهر مدى أهميتها في عالمنا المعاصـــر وتؤكد فترة جائحة كوفيد-19- هذه المعطيات؛ حيث أثبتت من ناحية مدى أهمية وفعالية هذه التكنولوجيا في الممارســـات والوظائف والاتصـالات، والحصـول على المعلومات مع انتقال الأفراد والمؤسـسـات والشـركات والحكومات إلى الفضـــاء الرقمي ومدى التباين بين الدول في اســـتخدامها من ناحية أخرى، حيث أظهرت العديد من الدول النامية وخاصـــة الدول الإفريقية عجزا في مواكبة هذه التطورات بســـبب الاختلاف والتباين في الوصـول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات عبر العالم، والذي يتم بشـكل غير متسـاوٍ، ما يعني

[1] OCDE, " understanding the Digital Divide ", documents de travail de l'OCDE sur l'économie numérique, n° 49, Éditions OCDE, Paris,(01/01/2001), p5, accessed on 20/04/2023, at: https://bit.ly/431iVj0

[2] Floribert Patrick C. Endong, "Digitization of African Public Diplomacy: Issues, Challenges and Opportunities", **International Journal of Digital Society** (IJDS), Volume 11, Issue 2, (2020), pp1611-1612, accessed on 20/04/2023, at: https://bit.ly/48B4MKB

حرمانها من فرص هذه التكنولوجيا الرقمية، وعجزها عن تحقيق مصـــالحها الاقتصـــادية، الاجتماعية السياسية، الأمنية والاستراتيجية ؛ حيث يعتبر معدل انتشار الأنترنيت في إفريقيا هو الأدنى في العالم ويقدر بـ 43.2% مقارنة بـ 89.2% في أوروبا و 93.4% في أمريكا الشمالية[1].وهو ما يعني أن أهم متطلبات الدبلوماسية الرقمية والمتمثلة في القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية واستخدامها غير متوفرة، وبالتالي يصعب الحديث عن دبلوماسية رقمية مُتاحة لجميع الدول.

المطلب الثالث: تحكم الشركات التكنولوجية الكبرى

دخول الدبلوماســـية الفضـــاء الرقمي مكّن الشـــركات التكنولوجية الكبرى وكجهات فاعلة غير حكومية من التأثير على السياسة الخارجية للدول، والتحكم في قراراتها، وهي الشركات المختصة بإنتاج وتطوير التكنولوجيا، ويقع مقرها في وادي الســـيليكون (كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية) وأبرزها غوغل (Google/Alphabet) آبل (Apple) فيسـبوك (Facebook/Meta) أمازون (Amazon) ميكروسوفت(Microsoft).

فهذه الشركات أصبح لها من القدرات والإمكانيات الاقتصادية ما يجعلها تنافس الدول على القوة والنفوذ في النظام الدولي، تســـعى من خلالها إلى خلق وضـــع دولي يكون لها فيه مكانة وتأثير على توازنات القوة في النظام الدولي، وهي تعدّ جهات فاعلة رئيســـية في المجال الرقمي، بالإضـــافة إلى تنامي قوتها الاقتصـــادية والتي تتقاطع أيضـــا مع قوتها الاجتماعية بحكم تزايد تأثيرها على المجتمع؛ حيث أصـبح للمنصـات الاجتماعية دراية واسـعة بتفضـيلاته وعاداته وميوله السـياسـية[2]، ولم يعد دورها يقتصر على تقديم الخدمات في الفضاء الرقمي الذي تسيطر عليه فحسب بل امتد إلى الفضاء المادي أيضـا، من خلال التأثير على سياسـات الدول وسلوك الأفراد معا؛ فبفضـل التطوير المسـتمر لمنتجاتها والابتكار في خدماتها تتوسع دائرة مستخدمي منصاتها الرقمية ومنتوجاتها الإلكترونية عبر العالم، فهي

[1] Internet Usage Statistics, World Internet Users, accessed on 20/04/2023, at: https://bit.ly/49CQH0u
[2] Jovan Kurbalija&Katharina Höne, the emergence of digital foreign policy , Diplofoundation,Geneva internet platform, (2021), p 8, accessed on 03/05/2023, at: https://bit.ly/3P4Dgy5

تمثل " امبراطورية رقمية مستقلة نسبيا عن السلطة السياسية من خلال التحكم في البيانات واحتكار التكنولوجيا."[1]

تستند قوة هذه الشركات على الاعتبارات التالية:

1. سيطرتها على التكنولوجيا الرقمية من حيث الإنتاج، والاستخدام، واحتكار الأسواق العالمية؛ ويعني ذلك قدرتها على توجيه صانعي القرار نحو اتخاذ سياسات تخدمها.
2. إمكانياتها الاقتصادية الهائلة، حيث تتجاوز عائداتها الناتج المحلي الإجمالي لعدة دول[2] .
3. قدرتها على جمع بيانات ضخمة من مستخدمي الانترنت، حيث تمثل البيانات في عصرنا الحالي مصدرا للمعرفة في معظم المجالات، وذات أهمية اقتصادية أمنية وسياسية كبيرة.
4. عدد مستخدميها عبر العالم في تزايد مستمر بشكل يجعل من الصعب التخلي عن خدماتها ومنتجاتها، أو الحديث عن تراجع دورها.

وفي سياق ذلك، قدم "**إيان بريمر**" (Ian Bremmer) تصورا عن تنامي تأثير هذه الشركات؛ لكونها تتمتع بميزتين أساسيتين مكنتها ذلك تتمثل الأولى في كونها خلقت بعدا جيوسياسيا جديدا وهو الفضاء الرقمي الذي تمارس فيه تأثيرها، والذي يتواجد فيه الأشخاص بشكل دائم، ولا يخضع لسيطرة الحكومات، والثانية تقدم هذه الشركات منتجات رقمية أصبحت ضرورية للمجتمع الحديث، وتتصل بجميع جوانبه[3]، وبالتالي فهي تمارس تأثيرا على السياسات الخارجية للدول التي تعتمد على الوسائل الرقمية التي تنتجها وتطورها هذه الشركات في الممارسة الدبلوماسية في عدة مجالات مثل التأثير على سياسات الدول استنادا إلى قوتها الاقتصادية بهدف فرض سيطرتها عليها اقتصاديا وسياسيا، من خلال استغلال استثماراتها في العديد منها، والوصول إلى أسواقها كورقة ضغط على الحكومات، وتوجيه صانعي القرار فيها نحو قرارات تخدم مصالحها، أو ممارسة ضغوط عليهم لتعديل سياسات أو قوانين لا تتماشى ومصالحها. وتعتمد في ذلك أيضا على تخصيص ميزانية كبيرة لممارسة الضغط على

[1] Hongfei Gu, Data, "big tech, and the new concept of sovereignty", **Journal of Chinese Political Science**, , 2023, p4, accessed on 03/05/2023, at: https://bit.ly/3uJyjUM
[2] Carmen Ang, how do big tech giants make their billions?, (2022), accessed on 03/05/2023, at: https://bit.ly/3wDghUF
[3] Ian Bremmer, "the technopolar moment how digital powers will reshape the global order", **foreign affairs**, (2021), accessed on 03/05/2023, at: https://fam.ag/3wE01mg

الحكومات لصالحها في عدة قضايا مثل: تنظيم مكافحة الاحتكار، الخصوصية، الضرائب، وغيرها[1] على الحكومات، بالإضافة إلى استخدام البيانات الضخمة التي تجمعها من مستخدميها لتعزيز قوتها، وممارسة نفوذها على الدول؛ بمعنى أن الدول تعتمد على هذه الشركات كمورد أساس للبيانات التي تستخدمها لأغراض استراتيجية أمنية أو اقتصادية، فضلا عن كونها عنصرا أساسيا في صنع القرارات، وبالتالي فإن إدارة الدول لعلاقاتها مع هذه الشركات، والتوصل إلى وضع أطر تنظيمية وأخلاقية للفضاء الرقمي، واستخدام التكنولوجيا بشكل آمن من شأنه تعزيز ممارسة الدبلوماسية الرقمية.

إدراكا منها لهذه الحقائق لجأت الدول إلى تعيين سفراء يمثلونها مباشرة لدى هذه الشركات للتعامل مع صانعي القرار فيها والتفاوض معهم حول مختلف قضايا السياسة الرقمية، وذلك في اطار ما يعرف بـ "دبلوماسية التكنولوجيا"، التي يستخدمها ممارسو الدبلوماسية عندما يتعاملون مع شركات التكنولوجيا ولوصف علاقات الدول معها[2]، ونشأ هذا النمط الجديد من التمثيل الدبلوماسي بتعيين سفراء تكنولوجيين لتمثيل جهات رسمية(الدول) لدى جهات غير رسمية (الشركات التكنولوجية)؛ حيث كانت الدانمارك أول دولة في العالم تعين سفيرا لها للتكنولوجيا سنة2017 لدى الشركات التكنولوجية الكبرى وجعلت التكنولوجيا الرقمية ضمن أولويات سياستها الخارجية[3] وتبعتها في ذلك عدة دول، مثل فرنسا التي عينت أيضا سفيرا لها لدى هذه الشركات يختص بالشؤون الرقمية، وهو ما يعني أن هذه الشركات أصبحت تُعامل معاملة الدول، وتتطلب إقامة علاقات دبلوماسية معها كما أشار الأستاذ "**شون ريوردان**" أنّ هذه الشركات تعد جهات جيوسياسية فاعلة وتحتاج لمعاملتها على هذا النحو.[4]

ويقول سفير التكنولوجيا الدانماركي "**كاسبر كلينج**" (Casper Klynge)عن هذه الخطوة إنّ "مهمتها الأساسية هي توفير إطار للحوار المنتظم مع أكثر الكيانات الخاصة نفوذا اليوم وبدلا من الذهاب

[1] A. Shaji George, "Silicon Valley rising: how big tech may eclipse nation states", **Partners Universal Innovative Research Publication**, Volume: 01 Issue: 01 , (September-October 2023),p105, accessed on 02/01/2024, at: https://bit.ly/3RdSP7U
[2] Pavlina Ittelson & Martin Rauchbauer, about Tech Diplomacy,Diplofoundation,(2023), accessed on 03/05/2023, at: https://bit.ly/49SLqlh
[3] Ministry of Foreign Affairs of Denmark, office of Denmark's Tech Ambassador, the TechPlomacy Approach, accessed on 03/05/2023, at: https://bit.ly/42YrWtf
[4] Shaun Riordan, "The Geopolitics of Cyberspace: a Diplomatic Perspective", **Brill Research Perspectives in Diplomacy and Foreign Policy** 3, 3 (2018): 1-84, p78, accessed on 03/05/2023, at: https://bit.ly/3uYhLbB

كسفير تقليدي إلى وزارة الخارجية الأمريكية، أو إلى البيت الأبيض نذهب إلى مقرات هذه الشركات."[1]

ويضيف وزير خارجيتها "**أندرس ساموليسن**": "شركات مثل جوجل وآي بي إم وأبل ومايكروسوفت أصبحت الآن كبيرة لدرجة أن قوتها الاقتصادية وتأثيرها على حياتنا اليومية جعلها تتفوق على الكثير من الدول التي لدينا فيها سفارات تقليدية أكثر[2]."

وتهدف مبادرة الدانمارك بتعيين سفير للتكنولوجيا إلى معالجة ثلاثة جوانب أساسية في السياسة الخارجية، التي تعبر عن التأثير السياسي المتزايد لهذه الشركات ليس على الدانمارك فحسب بل على باقي الدول في العالم وتشمل:[3]:

أولا: تداعيات التطور التكنولوجي على جميع قطاعات المجتمع على المستوى المحلي، وعلى توازن القوى العالمي، والقيم والمؤسسات الراسخة.

ثانيا: تنامي تأثير هذه الشركات التي تقود هذا الابتكار التكنولوجي وقوتها الاقتصادية والسياسية التي توازي أو تفوق مثيلتها لدى الدول، وصعوبة مواكبة صانعي السياسات لهذا التطور التكنولوجي.

ثالثا: باعتبار هذه الشركات كجهات فاعلة قوية من غير الدول تؤثر على صنع السياسة الخارجية،

وكمثال عن ذلك تحول الذكاء الاصطناعي إلى متغير حاسم في توازن القوى العالمي، وتصدر الأمن السيبراني الأجندة الأمنية للدول.

إن هذه التطورات في الميدان الدبلوماسي تعكس مدى المرونة التي تتميز بها الدبلوماسية في التكيف مع التغيرات التي تستجد في بيئتي السياسة الخارجية الداخلية والدولية على حد سواء، وفي مقدمتها التطورات التكنولوجية، وفي ذلك يقر الأستاذان "**بيولا**" و"**مانور**" أن تعيين سفراء لدى هذه

[1] Casper Klynge, why silicon valley demands diplomats, 2019, accessed on 03/05/2023, at: https://bit.ly/3V0MP4W
[2] Peter Baugh, "Techplomacy": Denmark's ambassador to Silicon Valley', **Politico** (20 July 2017), accessed on 03/05/2023, at: https://bit.ly/49mZvGT
[3] The Office of the Danish Tech Ambassador, The TechPlomacy Approach, accessed on 03/05/2023 , https://bit.ly/3Ikep5K

الشـركات أظهر بوضـوح ما لم تعترف به العديد من وزارات الخارجية حتى الآن: أن العديد من جوانب الأدوار التاريخية والمسـؤوليات لسـفير الدولة والسـفارة قد تغيرت، ومن بينها الأمور الرئيسـية، تعدد الجهات التي تحمل السـلطة الآن في النظام الدولي والتي بالتالي تؤثر على السـياسـات الخارجية والداخلية على حد سـواء. ونتيجة لذلك، يتعين على وزارات الخارجية إعادة النظر في من يمثلهم في الساحة العالمية، وأين وكيف[1].

[1] Corneliu Bjola, Jennifer Cassidy, Ilan Manor," public diplomacy in the digital age", **the Hague journal of diplomacy** 14(1-2):83-101,(2019), p97, accessed on 22/09/2023,at: https://bit.ly/3TJTXjZ

الفصل الثالث:

تطبيق الدبلوماسية الرقمية لدى دول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد:

يعد مجلس التعاون الخليجي من أبرز المشـــاريع التكاملية، تأســـس كمنظومة إقليمية لخدمة مصالح الدول الخليجية الأعضاء فيه، وتحقيق التعاون فيما بينها في مختلف المجالات، وذلك عبر عدة محطات تاريخية اكتسـبت من خلالها الدول الخليجية مكانة إقليمية وعالمية متميزة؛ حيث ومنذ بداية القرن العشـرين شـهدت تطورات هامة جعلتها وجهة عالمية متميزة، سـواء في مجال التعاملات الاقتصـادية والمالية، أو السياحة، أو الفعاليات الثقافية والرياضـية، فضـلا عن مجال الخدمات ذات الكفاءة العالية بالمعايير العالميّة ، بالإضـافة إلى ما حققته على المسـتوى الداخلي من إنجازات في مجالات التعليم والصـــحة والتكنولوجيا الحديثة والبنية التحتية، وكل ما يحقق رفاهية مواطنيها، خاصــة بفضــل اســتغلال عائدات ما تحوزه من ثروات طبيعية هامة؛ لكونها دولا منتجة ومصــدرة للنفط والغاز الطبيعي على مستوى العالم.

ومن خلال هذا الفصـــل نقدّم نظرة عامّة حول تأســـيس المجلس، وأبرز ملامح الســـياســـة الخارجية للدول الأعضـاء فيه، لاسـيما في السـنوات الأخيرة، وتركيزها على زيادة رصـيدها من القوة الناعمة، مما دفعها إلى الاهتمام بتوظيف الدبلوماسـية الرقمية كممارسـة دبلوماسـية حديثة، ومواكبة التطور الرقمي الذي يشـهده عالمنا المعاصـر ، والفرص التي يقدمها لسـياسـتها الخارجية، ولغاياتها وتطلعاتها في بيئة إقليمية وعالمية تشهد تغيرات مستمرة.

المبحث الأول: السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

يعبر مجلس التعاون الخليجي عن حاجة الدول الأعضـــاء لمعالجة متطلبات أمنية مشـــتركة ضمن إطار مؤسسي موحد، تحافظ من خلاله على سيادتها ومصالحها وأمنها القومي، وعلى الرغم من ذلك فهي تنتهج مواقف متباينة في سـياسـتها الخارجية، فمثلا تختلف السـياسـة الخارجية لدولة الإمـارات العربيـة المتحـدة عن مثيلتهـا في عُمـان؛ وذلـك راجع إلى اختلاف العوامـل المؤثرة على السـياسـة الخارجية في كل دولة من الدول الأعضـاء، والغايات التي تطمح لتحقيقها. لذلك سـنحاول من خلال هذا المبحث تقديم رؤية شـــاملة عن تأســـيس مجلس التعاون الخليجي كمنظومة إقليمية عربية، والسـياسـة الخارجية التي تتبعها الدول الأعضـاء، وموقع القوة الناعمة فيها، وذلك من خلال مطالب ثلاثة كالتالي:

المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي: مدخل مؤسساتي ونظري

تأســـــس مجلس التعاون الخليجي كتكتل إقليمي بإرادة ســـــتّ دول خليجية: المملكة العربية الســـــعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت، وســـــلطنة عُمان، بتاريخ 25 ماي 1981، ومقره بالعاصـــمة الســـعودية الرياض، وبغض النظر عن الاعتبارات الدافعة إلى تأســـيس المجلس، والتي ترتبط أساسا بالمخاوف الأمنية من تمدد الصراع بين العراق وإيران إلى باقي الدول الخليجية في تلك الفترة؛ فإن فكرة التأسيس نبعت أيضا من الحاجة إلى ضرورة إنشاء إطار تنظيمي لتحقيق الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضـاء؛ إذ يؤكد الميثاق التأسـيسـي ذلك، فيشـير إلى رغبة الدول الأعضـــاء في تحقيق التنســـيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين[1] ، وما يدعم هذا التوجه جمعها لعدة خصـائص كاللغة، والثقافة، والدين، وتتشـابه أنظمتها السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية، وبذلك فإن إنشـاء مجلس التعاون الخليجي كفضـاء يجمع الدول الخليجية للتوفيق بين اختلافاتها ومناقشة القضايا السياسية والاقتصادية الهامة.[2]

[1] النظام الأســـاســـي لمجلس التعاون الخليجي، بوابة الأمانة العامة عبر الأنترنيت: شـــوهد في2023/09/20، في: https://bit.ly/48Z5T7b

[2] Neil Partrick, Saudi Arabia and the GCC States, in Neil Partrick, Saudi Arabian Foreign Policy conflict and cooperation, (London: New York, I.B. Tauris & Co. Ltd, 2016), p77.

ويســـتند تأســـيس مجلس التعاون الخليجي في جانبه النظري إلى عدة نظريات في حقل العلاقات الدولية، والتي اهتمت بقضـايا الاعتماد المتبادل والتعاون والتكامل بين الدول، وأهميته في تأمين مصـالحها وتحقيق الاسـتقرار في النظام الدولي، والتخفيف من حدة الفوضـى التي يشـهدها؛ فالنظرية الليبيرالية الجديدة(المؤسـساتية) تؤكد على أهمية الاعتماد المتبادل بين الدول، وضـرورة تجسـيد ذلك في إطار منظمات، أو مؤسـسـات إقليمية ودولية، وحسـب هذه النظرية فإن تأسـيس مجلس التعاون الخليجي كان بهدف تنسـيق مصـالح الدول الأعضـاء ضـمن ترتيبات تعاونية فيما بينها، خاصـة لرغبتها في ذلك، وامتثالها لما يفرضـه من التزامات مع البدء بالتكامل في المجالات التي يكون التوافق فيها ممكنا كالمجالات الاقتصادية.[1]

أما النظرية الوظيفية والتي تعدّ من أهم نظريات التكامل في العلاقات الدولية، فترى أن الدول تلجأ إلى الانضـمام إلى مؤسـسـات، أو منظمات إقليمية والتي يكون لها صـلاحيات وسـلطات عليا عليها، وذلك في المجالات التي لا تسـتطيع العمل فيها بمفردها، وإنما تتطلب تعاونا مع غيرها من الدول وخاصة في المجالات الاقتصادية؛ أي مجالات السياسة الدنيا.[2]

وترى نظرية مركب الأمن الاقليمي والتي قدمها الأستاذ **باري بوزان** أن للأمن مستوىً إقليميّا، تلجأ من خلاله مجموعة من الدول في نطاق إقليمي واحد، وذات اهتمامات وأهداف مشـــتركة، وتحديات أمنية متماثلة لصـــياغة تدابير لتأمين نفســـها[3]، ويرى الأســـتاذ **بوزان** أن مركب الأمن الاقليمي يتضـمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأسـاسـية مع بعضـها البعض بدرجة وثيقة؛ مما يجعل من غير الممكن النظر إلى أوضـــاعها الأمنية الوطنية واقعيا بمعزل عن الأوضـاع الأمنية للدول الاخرى[4]، وهو ما ينطبق على حالة مجلس التعاون الخليجي؛ حيث شـكلت

1 عمر سـعيد الحسـن، مجلس التعاون الخليجي دواعي التأسـيس من وجهة النظر الرسـمية، في عمر سـعيد الحسـن وآخرون، مسـيرة التعاون الخليجي التحديات الراهنة، والمخاطر المسـتقبلية، ط1 (بيروت، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشـرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2015)، ص32.

2 ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص ص276-279.

3 سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن، مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19(2008)، ص19.

4 عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص21.

الهواجس الأمنية دافعا قويا للتكامل الإقليمي فيما بينها؛ فما تتعرض له دولة عضـــو من أعضـــائه من تهديدات أمنية يشكل تهديدا لباقي الدول الأعضاء بحكم تواجدها في إقليم جغرافي واحد.

في ذات السياق، ترتبط المنظومة الإقليمية الخليجية بوفرة الموارد الطاقوية، وهي السمة التي تجمع بين الدول الأعضـــاء فيها، والتي باســتثناء البحرين تصــدر نحو 40% من احتياجات العالم للنفط و70% من الاحتياطي العالمي منه، وهو ما زاد من درجة نفوذها، وتأثيرها العالمي خاصـــة المملكة العربية الســعودية[1]؛ لذلك فقد شــكل أولوية أمنية بالنســبة لها؛ إذ تتصــدر حماية منشــآتها النفطية اهتماماتها وأولويات سياساتها، وتشكل أحد أهم هواجسها الأمنية أيضا، يضاف إليه عدم الاســتقرار الذي تشــهده البيئة الإقليمية لمنطقة الخليج، والمعضــلة الأمنية التي تميزها بسبب انعدام الثقة، ورغبة بعض الدول الخليجية في القيام بأدوار متميزة ولو على حســاب دول جوارها الاقليمي؛ وعليه فيمكن اعتبار الأمن عاملا دافعا لتأســيس مجلس التعاون الخليجي ســواء لضــمان أمنها وبقائها، واســتقرارها الداخلي، أو لحماية مواردها الطاقوية الهامة التي تشــكل أســاس اقتصــاداتها ونفوذها العالمي.

الخريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي

المصدر: الموقع الإلكتروني للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي: https://bit.ly/4aCPtT8

[1] أحمد محمد أبو زيد، "الواقعية الجديدة ومســتقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي"، **مجلة ســياســات عربية**، العدد17، (نوفمبر 2015)، ص18.

وعلى الرغم من أن المجلس ليست له أيه سلطة سياسية فوق حكومية إلا أنه يجسد فضاءً مؤسساتيّا لتحقيق المصالح المشتركة لأعضائه، والتعاون في المجالات الأمنية، والاقتصادية، والثقافية، والعلمية، والاجتماعية؛ حيث حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي **أهدافه الأساسية** في مادته الرابعة كما يلي[1] :

1) تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
2) تعميق وتوثيق الروابط والصلات، وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
3) وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين، بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والشؤون التجارية، والجمارك، والمواصلات، والشؤون التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون العلمية والسياحية، والشؤون التشريعية والإدارية.
4) دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة، والتعدين، والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، واقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

ولتحقيق هذه الأهداف تم تصميم **الهيكل التنظيمي** لمجلس التعاون الخليجي ليشمل عدة أجهزة تضطلع بتسيير شؤونه وتشمل[2]:

- **المجلس الأعلى:**

يتكون من رؤساء الدول الأعضاء وهو يمثل السلطة العليا لمجلس التعاون تكون رئاسته دورية حسب الترتيب الابجدي لأسماء الدول الأعضاء، يجتمع في دورة عادية كل سنة ويجوز له عقد دورات استثنائية، ولكل عضو الدعوة لذلك بعد تأييد عضو آخر، يختص المجلس بوضع السياسة العليا والخطوط الأساسية التي يسير عليها، ومناقشة التوصيات ومشاريع القوانين التي تعرض عليه من المجلس الوزاري، والأمانة العامة لمجلس التعاون تمهيدا لاعتمادها بالإضافة إلى مهام أخرى تتعلق بالنظام الداخلي، وتعيين الأمين العام وتحديد الميزانية، تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وتصدر

[1] النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، **مرجع سبق ذكره.**

[2] الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي، **نفس المرجع السابق.**

قراراته في المسائل الاجرائية بالأغلبية. تتصل بالمجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات والتي تختص بمعالجة المسائل الخلافية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء.

- **المجلس الوزاري:**

يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم، يعقد اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى إمكانية عقد اجتماعات استثنائية بطلب من أحد الأعضاء بعد تأييد عضو آخر، يضع النظام الأساسي للأمانة العامة، ويهيئ لاجتماعات المجلس الأعلى، وجدول أعماله، كما يُعدّ المواضيع والتوصيات واللوائح التي تعرض عليه، ويقترح السياسات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون بين الدول الأعضاء.

- **الأمانة العامة:**

يعين المجلس الأعلى الأمين العام لمجلس التعاون من بين مواطني الدول الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وهو بدوره يعين موظفي الأمانة العامة ويكون مسؤولا عن أداء مهام الأمانة العامة وتمثيل مجلس التعاون في الخارج، تختص الأمانة العامة بأداء عدة مهام مثل: إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون بين الدول الأعضاء، ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وإعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون، إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وإعداد مشروعات اللوائح الإدارية، والأمور المالية لمجلس التعاون.

ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين حققت دول المجلس إنجازات عديدة ولا تزال مما أكسبها مكانة متميزة، ووصفت بالحقبة الخليجية في التاريخ العربي المعاصر[1]؛ حيث شهدت تطورات هامة في مختلف المجالات، بفضل ثرواتها الطبيعية، وتزايد حجم استثماراتها في جميع أنحاء العالم، وتعدد علاقاتها التجارية، وتطور اقتصاداتها، وبنياتها التحتية ومجتمعاتها، وهو ما أكسبها ثقلا سياسيا ودبلوماسيا، وجعل لها دورا في تفاعلات العلاقات الدولية، فضلا عن استقرارها الداخلي، وتحولت إلى أكثر المناطق حيوية وديناميكية في العالم وأسرعها تطورا وتغيرا، وظهرت مدنه مثل: دبي، والدوحة، وأبو ظبي، والرياض، والمنامة لتنافس كبريات المدن العالمية. أدى ذلك إلى تصنيفه

[1] Abdulkhaleq Abdulla, "Contemporary socio-political issues of the Arab Gulf moment", Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States (11), (September 2010), accessed on: 05/09/2023, at: https://bit.ly/3wUDthf

من ضمن المنظومات التكاملية الإقليمية الناجحة، والتي من شأنها تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء الاقتصادي، ليس لأعضائه فحسب بل في منطقة الشرق الأوسط، وشمال افريقيا ككل، وما يشكله ذلك من تحفيز لإنشاء مشاريع تكاملية مماثلة[1]، فعلى المستوى الاقتصادي تدعم المجلس باتفاقيات اقتصادية بين الدول الأعضاء مثل: الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة وبدأت كل دولة في اتخاذ خطوات نحو التنويع الاقتصادي باعتماد استراتيجيات تنموية هامة شاملة لعدة مجالات؛ أي ما تسـميه كل دولة بـ "الرؤية الوطنية"، والتحول الرقمي في كافة المجالات والتي تهدف إلى تطوير اقتصاداتها وتعزيز التكامل فيما بينها:

- **السعودية:** رؤية المملكة 2030[2] تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحسين أداء المؤسسات الحكومية وتشجيع القطاع الخاص، والتنويع الاقتصادي، والتحول الرقمي، وتعزيز الهوية الوطنية، وتطوير البنية التحتية.
- **قطر:** رؤية قطر الوطنية 2030[3] تهدف إلى تحويل قطر بحلول سـنة 2030 إلى دولة متطورة ذكية وتحقيق الرفاهية والازدهار ورفع مستوى المعيشة لشعبها.
- **الإمارات:** رؤية الامارات 2021-2030[4] سـتكون هذه الفترة حافلةً بالعديد من الإنجازات التي تعتزم دولة الإمارات تحقيقها. وتشمل هذه الإنجازات رؤية أبو ظبي الاقتصادية 2030، والرؤية البيئية 2030 (أبو ظبي)، وخطة أبو ظبي 2030، واسـتراتيجية إدارة حركة التنقل لإمارة أبو ظبي، وخطة النقل البري الشـاملة (أبو ظبي)، واسـتراتيجية دبي للتنقل الذكي ذاتي الحركة، واسـتراتيجية دبي الصـناعية 2030، واسـتراتيجية دبي للطباعة ثلاثية الأبعاد، وأجندة الأمم المتحدة 2030.
- **الكويت:** رؤية الكويت 2035[5] "كويت جديدة" وتهدف إلى تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة

[1] Abdullah Baabood, "the Gulf Cooperation Council (GCC) and its Future Prospects", in GCC: Evaluation, Lessons Learned and Future Prospects, **Global Policy Journal**,2019, p14, accessed on: 05/09/2023, at: https://bit.ly/3W3XXyN

[2] Saudi Vision 2030, accessed on: 20/09/2023, at: https://bit.ly/3vfnxFM

[3] دولة قطر، الديوان الأميري، "رؤية قطر الوطنية 2030" ، شوهد في: 2023/09/20، في: https://bit.ly/3Pr5zqG

[4] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، "رؤية الامارات"، شوهد في: 2023/09/20، في: https://bit.ly/3wZaRn6

[5] وزارة الخارجية الكويتية، "رؤية الكويت 2035" ، شوهد في: 2023/09/20، في: https://bit.ly/3TBSHAy

وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وتُرسّخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة.

- **البحرين:** رؤية البحرين 2030[1] لتطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية الشاملة بالاستناد على ثلاث مبادئ الاستدامة والعدالة والتنافسية.
- **سلطنة عُمان:** رؤية عُمان 2040[2] تعد مشروعا وطنيا شاملا لتطوير الدولة في كافة المجالات.

المطلب الثاني: ملامح السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

لا توجد سياسة خارجية موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي؛ فعلى الرغم من أن المجلس الأعلى بصفته الهيئة العليا لمجلس التعاون الخليجي يضع أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، إلا أن الدول الأعضاء تتخذ من هذه الأسس إطارا عاما لاتخاذ سياسة خارجية خاصة بها، وليس لترتيب سياسة خارجية موحدة فيما بينها؛ أي أنها لم تصل بعد إلى بلورة مواقف مشتركة في سياساتها الخارجية، وفي إطار منظومتها الإقليمية؛ فلكل منها أولويات وأجندات خاصة بها، وعلى الرغم من خصائصها المشتركة فقد تبنت هذه الدول مواقف وسياسات مختلفة[3]، وتجلى ذلك على سبيل المثال في مواقفها من ما يعرف بالربيع العربي سنة2011؛ حيث تباينت مواقفها بين مؤيد ومعارض؛ إذ دعمت بعضها النظام في البحرين ضد المتظاهرين، وأيدت بعضها المتظاهرين لتغيير النظام في مصر وتونس، وإسقاط أنظمة الحكم في سوريا وليبيا، ومن ثم فهي تنتهج سياسات خارجية فردية ومتباينة قد تتقارب أو تتباعد وفقا لمصالحها الوطنية وتصورات القيادة السياسية فيها.[4]

فهي إذا قد تشترك في أهداف محددة مثل: تحقيق أمن أنظمتها الحاكمة، وأمن المنطقة الإقليمية واستقرارها، والتعاون فيما بينها كتعاونها في مجال مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات

[1] رؤية البحرين 2030، شوهد في: 2023/09/20، في: https://bit.ly/3PprVJaf

[2] وزارة الخارجية العمانية، رؤية عمان 2040، شوهد في: 2023/09/20، في: https://bit.ly/3viMal1

[3] Valeria Talbot, **the Rising Gulf the new ambitions of the gulf monarchies**, 1st edition (Milano: ISPI, 2015), p 8.

[4] Abdullah Baabood, "Gulf countries and Arab transitions: role, support and effects", L'Institut European de la Méditerranée (IEMed),(2014) accessed on: 20/09/2023, at: https://bit.ly/4ckY5zp

والخبرات الأمنية، وتشترك أيضا في الأهداف الاقتصادية من خلال سعيها لتنويع اقتصاداتها، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها، وإقامة علاقات تجارية متجددة مع القوى الاقتصادية الصاعدة مثل: الصين والهند إلى جانب شركائها التقليديين من الدول الغربية، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تتأرجح علاقاتها الخارجية بين الشرق والغرب وإن كان هذا الأخير يظل أحد الأركان الثابتة في علاقاتها الخارجية[1] لاسيما في المجالات الأمنية.

وباختصار؛ إنّ مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية " ليست هيئة اتخاذ قرار فوق الحدود الوطنية مثل المفوضية الأوروبية. وهي لا تتمتع بأي سلطة في السياسة الخارجية ولا في إبرام المعاهدات أو إنفاذها؛ والواقع أن حكوماتها الأعضاء تحتفظ بالسيادة على أغلب جوانب السياسة."[2]

وفيما يلي عرض لأبرز ملامح السياسة الخارجية للدول الأعضاء الست في مجلس التعاون الخليجي، والتحولات التي شهدتها في السنوات الأخيرة وخاصة بعد التغييرات التي شهدتها على مستوى النخب الحاكمة في كل من قطر، والسعودية، والإمارات، والتي كان لها انعكاس على توجهات سياستها الخارجية وأولوياتها والأسلوب المتبع في صنعها وتنفيذها، وقد عبر عن ذلك الأستاذ "**بهجت قرني**" بقوله "إنّه متى ما تغيرت النخبة الحاكمة تتغير السياسة الخارجية للدول وتوجهاتها وتعريف مصلحتها الوطنية وأمنها الوطني."[3]

- **السعودية:**

تتميز المملكة العربية السعودية بكونها من أكبر دول مجلس التعاون الخليجي من حيث المساحة، وعدد السكان، والقدرات الاقتصادية التي تعتمد على عائدات النفط، والقدرات العسكرية على الرغم من أنها تعتمد على المضلة الأمنية الأمريكية منذ سنوات، بالإضافة الى كونها موطنا

[1] Abdullah Baabood, The Gulf Between East and West, the Rising Gulf the new ambitions of the gulf monarchies, in Valeria Talbot, the Rising Gulf the new ambitions of the gulf monarchies**, Op. Cit,** p58.
[2] ulrichsen k, can the Gulf Cooperation Council survive the current crisis?, Arab Center Washington DC,(2017), accessed on: 20/09/2023, at: https://bit.ly/4aelLDM

[3] بهجت قرني وعلى الدين هلال دسوقي، **السياسات الخارجية للدول العربية تحدي العولمة**، ترجمة أحمد مختار الجمال، ط1(القاهرة المركز القومي للترجمة، 2016)، ص.16.

للأماكن الإسلامية المقدسة، وهو ما يعد أحد مقومات قوتها الناعمة، والمكانة التي تتمتع بها في العالم الاسلامي، لذلك عملت على استغلال هذه المقومات لاكتساب ثقل سياسي داخل المجلس مقارنة بباقي الدول الأعضاء، والاعتماد عليها كمحددات لدعم وتعزيز سياستها الخارجية، وبسط هيمنتها في محيطها الإقليمي، والتطلع إلى أداء دور مهم على المستوى العالمي أيضا.

شهدت المملكة في عهد الملك "**سلمان بن عبد العزيز**" وولي عهده الأمير "**محمد بن سلمان**" عدة تحولات والتي شملت في جانب مهم منها إعادة توجيه سياستها الخارجية وفق تطلعات القيادة الجديدة واعتماد سياسة خارجية قائمة واقعية من حيث سعيها إلى تحقيق مصلحتها الوطنية وفق مبدأ "السعودية أولا"[1]، وحماية أمنها ومواجهة أية تهديدات خارجية من بيئتها الإقليمية، وتعزيز قوتها كدولة إقليمية كبرى خاصة لكونها من الدول المصدرة للنفط ، بالإضافة إلى سعيها لتنويع اقتصادها، وتطوير مجتمعها في الداخل.

يمكن تحديد مجموعة من الأسباب التي دفعت المملكة إلى إجراء تعديل في سياستها الخارجية من أبرزها ما يلي:[2]

1) التحولات التي شهدتها الدولة على المستوى الداخلي، حيث قام ولي العهد السعودي "**محمد بن سلمان**" بإجراء تغييرات على مستوى مواقع السلطة داخليا بشكل يمكن من خلق بيئة داخلية مستقرة ومُواتيه لسياسة خارجية نشطة.
2) الإعلان عن استراتيجية طويلة المدى لتطوير المملكة عرفت باسم "**رؤية 2030**"، وهو ما يعني ضرورة تركيز الجهود لتحقيق أهداف هذه الرؤية، ومن أهمها تنويع الاقتصاد القائم على عائدات النفط، والتوجه نحو مجالات أخرى كالمجالات التكنولوجية والرقمية مما يستلزم اعتماد سياسة خارجية أكثر عقلانية، وتفادي كل ما يمكنه أن يؤثر على تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية.

[1] عبدالرحمن السلطان، "السعودية أولا"، **الرياض**، 2018/06/23، شوهد في 2023/09/20، في: https://bit.ly/4bA6o9O

[2] خليل العناني، "السعودية وإعادة التموضع الاستراتيجي إقليميا وعالميا"، الجزيرة نت، 2023/05/23، شوهد في 2023/09/20، في: https://bit.ly/3qV7bzW

3) توظيف المملكة للمحدد الاقتصادي في سياستها الخارجية؛ لتحقيق أهدافها وسعيها إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، والانفتاح على العالم الخارجي لذلك فهي تركز على تقوية علاقاتها الخارجية.

4) سعي المملكة إلى ملء الفراغ الإقليمي العربي؛ بسبب تراجع دور القوى الإقليمية التقليدية مثل: مصر، والعراق، واعتماد سياسة خارجية نشطة اقليميا ودوليا.

ومن أبرز التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية السعودية التوافق مع إيران؛ حيث توصلت إلى توقيع اتفاق معها في 10 مارس 2023 حول إعادة العلاقات والتفاهم حول حل الخلافات البينية وتم ذلك بوساطة من الصين وتفسير هذه الخطوة مرده اعتماد السعودية على مبدأ "تصفير المشاكل مع الجيران"؛ أي إنهاء حالة التوتر التي تسود منطقة الخليج، والعمل على تحقيق تهدئة إقليمية وإعادة تنظيم علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي على أساس براغماتي وتفضيل التعاون وتحقيق المصالح بدل النزاع والتوتر وذلك من خلال:

- التقارب مع إيران وإنهاء حالة التوتر السائدة بين الدولتين،؛ فتركيزها على تطبيق رؤية 2030 يحتاج إلى بيئة خارجية مستقرة لسياستها الخارجية، وأي تصعيد مع إيران سيؤثر على تطبيق الاستراتيجية، ويهدد تمويلها ويردع الاستثمارات الأجنبية التي تحتاجها، ويقوض مساعيها في أن تصبح مركزا إقليميا وعالميا[1]
- إنهاء الأزمة الخليجية ومقاطعة قطر بتوقيع اتفاقية العلا، وإعادة لم الشمل الخليجي.
- السعي إلى إيجاد مخرج للأزمة في اليمن.
- إعادة إدماج سوريا في النظام الإقليمي العربي.

وفي علاقاتها الدولية تسعى السعودية في السنوات الأخيرة إلى تنويع علاقاتها مع القوى الكبرى في النظام الدولي، كالصين، وروسيا، والاتحاد الاوروبي لاسيما في ظل تراجع الدور الأمريكي في المنطقة الخليجية والشرق الأوسط عموما، وتنامي التأثير الروسي والصيني فيها ورغبة كل منهما في ملء الفراغ الاستراتيجي الذي خلفة الانسحاب الأمريكي التدريجي.

[1] Yasmine farouk, "Riyadh's motivations behind the saudi-Iran deal", Carnegie endowment for international peace, (30/03/2023), accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3TkKcsq

- **الإمارات العربية المتحدة:**

تعد من الدول الخليجية الصـــغيرة، وفي مجال العلاقات الدولية غالبا ما يكون التركيز على ســـياســـات الدول الكبرى، والتي يكون لها تأثير في التفاعلات الإقليمية والدولية بعكس الدول الصـغيرة[1]؛ فالدول الصـغيرة تفتقر إلى مقومات القوة التي تمكنها من اعتماد سـياسـة خارجية مؤثرة على غرار الدول الكبرى، وهي تعمل على توجيه ســـياســـتها الخارجية نحو تحقيق أمنها القومي كهدف أساس لها؛ إذ يتم اعتبارها جهات فاعلة هامشية غالبا ما تحتاج إلى حماية أمنية من الدول الكبرى من التهديدات الخارجية؛ لأن أولوياتها تنحصـــر في البعد الأمني من أجل البقاء[2]، وعلى الرغم من ذلك سعت الإمارات إلى إثبات فكرة أن صغر حجمها كدولة ليس مرادفا لضعف سياستها الخارجية حيث اســـتغلت المحدد الاقتصـــادي، كدولة نفطية، ومقومات قوتها الناعمة لأداء دور إقليمي بـارز وبلوغ مكـانـة الدولـة المؤثرة في المنطقـة، ومع الأخذ بعين الاعتبـار التهديـدات التي تتعرض لها من محيطها الخارجي، ســـواء الإقليمي أو الدولي، والذي يعد عاملا مهما في صـــنع سياستها الخارجية كغيرها من الدول الصغيرة.[3]

وكانت سياستها الخارجية تتميز بالاعتدال والحياد تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية، إلا أنها ومنذ ما عُرف بثورات الربيع العربي سـنة 2011 انتهجت سـياسـة خارجية تدخلية وعدائية وباستخدام الأداة العسكرية؛ حيث شـاركت في التدخل العسـكري ضـد ليبيا، وفي قمع الاحتجاجات الشـــعبية بالبحرين، وفي التحالف العربي لقمع تمرد الحوثيين في اليمن، والهدف من وراء ذلك هو ســعيها لأداء دور إقليمي متميز يتماشـــى مع صـــعود قوتها الاقتصـــادية، وحصـــر التأثيرات غير المرغوبة لهذه الثورات على أمنها واســـتقرارها الداخلي، وهو ما تحقق بالفعل. تمكنت الامارات من توسيع نفوذها الإقليمي من خلال التنسيق الأمني مع الولايات المتحدة الامريكية والتوافق مع المملكة العربية الســـعودية في إطار مجلس التعاون الخليجي، وهذا التوجه كان مدفوعا بمخاوف أمنية

[1] للاستزادة حول مفهوم الدول الصغيرة، انظر:

Christine Ingebritsen, Iver Neumann, Sieglinde Gstöhl, small states in international relations, (Seattle: University of Washington Press, 2012)

[2] Elman, Miriam Fendius, "The Foreign Policies of Small States: Challenging Neorealism in Its Own Backyard." **British Journal of Political Scienc**e 25, no. 2 (1995): 171–217 p 175, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3TIHQVO

[3] بهجت قرني وعلى الدين هلال دسوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 682.

مصدرها سياسات إيران الإقليمية وتمدد الإسلام السياسي مما قد يؤثر على النظام السياسي في الدولة وأمنها القومي.[1]

وبشكل عام، واستنادا إلى التأثيرات التي أحدثها الربيع العربي على النظام الإقليمي العربي انتهجت الإمارات سياسة خارجية نشطة قائمة على خمسة أبعاد أساسية تشمل ما يلي:[2]

1) قمع الجماعات الإسلامية (الإخوان المسلمون) ومحاربة التنظيمات الإرهابية.
2) احتواء النفوذ الإيراني وحماية منطقة الخليج العربي من الاختراقات الخارجية.
3) أداء دور مؤثر في الاقتصاد العالمي، كدولة تربط بين الشرق والغرب تجاريا وماليا، وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع أوروبا وآسيا، ودول شرق إفريقيا.
4) تعزيز مكانتها العالمية من خلال إبراز قوتها الناعمة.
5) تنويع اتفاقيات التعاون والأمن في إطار مجلس التعاون الخليجي، ومع القوى العظمى، وإنهاء عهد الاعتماد الأحادي على الحماية الأمريكية.

حدث بعد ذلك تحول في هذا التوجه باعتمادها لسياسة خارجية متوازنة، تعتمد على الأداة الدبلوماسية، واتباع نهج سلمي لتحقيق الاستقرار في الإقليم بهدف ضمان بيئة خارجية مستقرة لاقتصادها، وذلك من خلال مشاركتها في قمة المصالحة الخليجية في مدينة العُلا بالسعودية سنة 2021، وإنهاء مقاطعتها لنظام الأسد في سوريا، وسعيها للتقارب مع تركيا وايران، لتجعل بذلك خفض التصعيد أولوية في سياستها الخارجية، واتخاذ مواقف غير منحازة تركز على تنويع اقتصادها بالتركيز على التجارة والطاقة والتكنولوجيا، وأداء دور الوساطة كدولة محايدة لها علاقات مستقرة مع غيرها.[3]

ولتأكيد هذا التوجه اعتمدت في سبتمبر 2021 بمناسبة العام الخمسين لتأسيسها وثيقة "**مبادئ الخمسين**" والتي ترسم المسار الاستراتيجي الاقتصادي السياسي والتنموي للدولة خلال الخمسين

[1] Robert Mason, "Breaking the mold of small state classification? The broadening influence of United Arab Emirates foreign policy through effective military and bandwagoning strategies", **Canadian Foreign Policy Journa**l, 24:1, 95-112, (2018), p 97, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/49WjihA .

[2] Karam Shahrour, "the evolution of emirati foreign policy (1971-2020): the unexpected rise of a small state with boundless ambitions", sciences po, (2020), pp7-8, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3TCcFeu

[3] Joshua Krasna, "Big Changes in United Arab Emirates Foreign Policy", foreign policy research institute,(18/04/2023), accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/4cllfFL

عاما القادمة؛ حيث تضمنت في المبدأ الثالث أن السياسة الخارجية هي أداة لتحقيق المصالح العليا في الدولة، وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية بهدف توفير حياة أفضل لشعوبها، وتؤكد في المبدأ الخامس على ضرورة استقرار العلاقات مع دول الجوار لضمان أمنها واستقرارها، وضمان مستقبل التنمية فيها، وتضع السمعة العالمية للدولة ضمن أولوياتها؛ إذ تضمن المبدأ السادس أن تعزيز السمعة العالمية مهمة وطنية لكافة مؤسسات الدولة[1] .

- **قطر:**

على الرغم من صغر حجمها، إلا أنها تتميز بسياسة خارجية نشطة ودور إقليمي بارز، خاصة وأنها تتمتع بحماية أمنية أمريكية بفضل التواجد العسكري الأمريكي فيها (قاعدة العديد للقوات الجوية الأمريكية، ومعسكر السيلية)، وهو ما شكل دعامة لسياستها الخارجية كدولة صغيرة تتواجد في منطقة إقليمية مضطربة وعدائية، وكغيرها من دول مجلس التعاون التي تعتمد على الولايات المتحدة في مسألة ضمان أمنها. وهذا التوافق بين دول مجلس التعاون حول تفضيل الحماية الأمنية الأمريكية تفسيره إدراكها أنها أكثر قدرة واستعدادا على حمايتها، وضمان أمنها وبقائها دون غيرها من القوى الدولية.[2] وعلى غرار السعودية والإمارات تعتمد قطر على المحدد الاقتصادي، والمتمثل في عائدات صادراتها من النفط والغاز لصنع سياسة خارجية براغماتية مستقلة مرنة وفاعلة، وتنويع علاقاتها الخارجية، بالإضافة إلى الاهتمام بيئتها الداخلية من خلال تشييد بنية تحتية متطورة ومشاريع تنموية كبرى

منذ تولي الشيخ "**حمد بن خليفة آل ثاني**" (1995-2013) السلطة في قطر سنة 1995 اتخذ نهجا خاصة بالسياسة الخارجية لدولته التي أراد لها أن تكون دولة قائمة على أسس حديثة تتميز بالاستقلالية عن السعودية، وبالسعي لتحقيق نفوذ إقليمي ومكانة متميزة عالميا، وعلاقات قوية مع جميع الأطراف، وهي الرؤية التي تم تضمينها في دستورها الدائم كأحد أسسه، حيث تنص المادة السابعة من الدستور الدائم لدولة قطر على أن: "السياسة الخارجية لدولة قطر تقوم على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق

[1] المبادئ العشرة لدولة الامارات العربية المتحدة في الخمسين الجديدة، شوهد في: 2023/09/28، في: https://bit.ly/3Vmbill

[2] أحمد محمد أبو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

الشـــعوب في تقرير مصـــيرها، وعدم التدخل في الشـــؤون الداخلية للدول والتعاون مع الأمم المحبة للسلام. "[1]

بالإضافة إلى اعتماد استراتيجية محورية في سياسته الخارجية، وهي بناء الصورة الوطنية أو العلامة التجارية بهدف ترقية صورة قطر على المستوى العالمي[2]، لذلك يُعدّ مؤسس الدولة القطرية الحديثة وواضع مسارها الاستراتيجي ؛ فهو" كمسؤول عن إنشاء دولة قطر الحديثة وتحويل الإمارة إلى دولة ذات ســـمعة عالمية، وحلفاء دوليين أقوياء، ونفوذ إقليمي مهم ودولة رفاهية"[3]، وهو النهج الذي سار عليه ابنه فيما بعد الأمير الحالي "**تميم بن حمد آل ثاني**" الذي تولى السلطة سنة2013.

ويدعم الأســـتاذ "**بيترســـون**" (Peterson, J. E)هذه الرؤية للقيادة القطرية، حيث يرى أن قطر كغيرها من الدول الصغيرة في النظام الدولي تلجأ عادة إلى اعتماد استراتيجيات للبقاء مثل:[4]

1. استراتيجية حسن الجوار مع دول الجوار.
2. التحالفات الاستراتيجية الإقليمية والدولية.
3. استراتيجية إنشاء علامة تجارية وطنية، ووضع إقليمي ودولي متميز.

تميزت الســياســة الخارجية القطرية في تلك الفترة بالحياد، وتفضــيل الأداة الدبلوماســية للقيام بدور الوساطة في النزاعات الإقليمية والدولية، والهدف من وراء ذلك هو رغبتها في الظهور بصورة الدولة صـانعة السـلام، وهو ما أكدته الباحثة "**لينا الخطيب**" بقولها :"إن أسـلوب السـياسـة الخارجية المفضـــل لقطر هو الوســـاطة وهو تكتيك ذكي يتجنب الانحياز إلى أحد الأطراف، ومن ثم يحافظ على موقعها الحيادي ومكانتها كصديق لكل فرد"[5]، كما أنها من التدابير الوقائية التي تتخذها الدولة لتقوية علاقاتها الدولية، وتأمين نفسـها من القوتين الإقليميتين المملكة العربية السـعودية وإيران ومن

[1] البوابة القانونية القطرية، الدستور الدائم لقطر، شوهد في: 2023/09/28، في: https://bit.ly/491NmHj

[2] جمال عبد الله، السـياسـة الخارجية لدولة قطر 1995-2013 روافعها واسـتراتيجياتها، ط1، (بيروت، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2014) ص ص31-33.

[3] David B. Roberts, "securing the Qatari state", Arab gulf states institute in Washington, p6, 2017, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/43kuYrO

[4] Peterson, J. E, "Qatar and the world: branding for a micro-state", **the middle east journal**, 60, 732-748. (2006), accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/43Gm3kV

[5] Lina Khatib, "Qatar's foreign policy: the limits of pragmatism" **international affairs**, volume89, Issue2Special Issue: The Middle East ten years after the invasion of Iraq, (March 2013), p429, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/48XEDWz

تهديدات أخرى محتملة [1]، ومن أبرز أدوار الوساطة التي قامت بها قطر بين الفصائل الفلسطينية حماس وفتح، وبين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان في أفغانستان.

غير أنه حدث تحول في هذا التوجه ورغبت قطر في اكتساب المزيد من النفوذ؛ فإلى جانب دور الوساطة رغبت قطر في انتهاج سياسة خارجية تدخلية وذلك منذ ثورات الربيع العربي؛ حيث دعمت هذه الانتفاضات الشعبية ضد أنظمتها في كل من تونس، ومصر، وسوريا سواء من خلال التصريحات الرسمية، أو تقديم الدعم المادي والعسكري والتغطية الإعلامية من خلال قناة الجزيرة، كما شاركت في الحملة العسكرية ضد ليبيا وعبرت عن رغبتها في حدوث تغيير بالمنطقة بشكل علني وصريح. يعني ذلك تحول قطر إلى تبني سياسة خارجية منحازة لمواقف واضحة بعد أن ظلت لسنوات تلتزم الحياد ودور الوساطة[2] .

وباختصار، فقطر ذات سياسة خارجية طموحة إقليميا وعالميا رغم صغر حجمها تستند إلى المحدد الاقتصادي كدولة مصدرة للنفط وثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، وتتمتع بحماية أمنية أمريكية حيث حافظ الأمير "**تميم**" على المظلة الأمنية الأمريكية لتحقيق باقي أهداف السياسة الخارجية، والتي تحولت من علاقة شراكة دفاعية إلى تحالف وثيق، حيث أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية قطر "كحليف رئيسي من خارج حلف شمال الأطلسي"[3] في 2022/01/31، وهو ما يضمن لها التحرك ضمن بيئة إقليمية مضطربة، وإمكانية تحقيق أهدافها ومصالحها لاسيما الاقتصادية منها.

وعليه؛ " فالنخبة الحاكمة في قطر تدرك أن بلدها دولة صغيرة جغرافيا وغنية بمواردها وهشة في الوقت ذاته ولذلك اتجهت بقوة إلى التحالفات الدفاعية مع القوى العظمى لضمان أمنها في

1 Mirdef Alqashouti, Qatar mediation: from soft diplomacy to foreign policy, in Mahjoob Zweiri Farah Al Qawasmi contemporary Qatar Examining State and Society, (Singapore: Springer Nature, 2021), p88.

2 جمال عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 207.

3 R. Clarke Cooper, "as Qatar becomes a non-NATO ally, greater responsibility conveys with the status" , Atlantic Council,(March 3, 2022), accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3x1SfDg

منطقة تحيط بها تهديدات كثيرة...وتقدم نفسها بوصفها متعهدا للسلام في المنطقة، وذلك ضمن استراتيجيتها في بناء صورة ذهنية قوية وجذابة لها على المستويين الإقليمي والدولي."[1]

- **الكويت:**

تتسم السياسة الخارجية لدولة الكويت بالاعتدال والاتزان والحياد؛ حيث تستند إلى مبادئ أساسية تشمل "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام سيادة الدول، والوساطة، والمساعدات الإنسانية، وحماية مصالح الدولة، وحماية مصالح الدول الخليجية والعربية والإسلامية"[2] ويشكل الهدف الأمني أولوية لسياستها الخارجية بسبب الطبيعة الغير مستقرة للمنطقة، واستمرار التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية لدولها، وتخوفها من إمكانية تعرضها لتهديد خارجي، على غرار ما حدث لها أثناء الغزو العراقي؛ لذلك فهي تحافظ على الحياد وتفادي الصراعات، وتعمل على تقوية علاقاتها الخارجية سواء على المستوى الإقليمي في إطار مجلس التعاون الخليجي، أو مع حلفائها الدوليين، لما لذلك من دور في ضمان بقائها كدولة خليجية صغيرة، والحفاظ على أمنها القومي وسيادتها، وحماية لقيادتها ونظامها السياسي.

ولتجسيد هذا التوجه دأبت الكويت على تفضيل الأداة الدبلوماسية في سياستها الخارجية على غيرها من الأدوات. وبذلك "فعندما نرصد سلوك ونهج السياسة الخارجية الكويتية عبر مراحلها التاريخية نجد أن السلوك السياسي والدبلوماسي للكويت اتصف بالرشد والنضج في التعامل مع المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية ولم تكن مواقف الكويت ذات طابع انفعالي أو ردود أفعال سريعة بل كانت الدبلوماسية الكويتية متزنة متعقلة إلى أبعد مدى."[3] وساعد هذا التوجه بدوره في نجاح دبلوماسية الوساطة التي تتميز بها الدبلوماسية الكويتية، كما تتميز الدبلوماسية الكويتية بالنزوع نحو الجانب الإنساني، من خلال تقديم المساعدات الإنسانية للعديد من المناطق في العالم،

---

[1] جمال عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 109.

[2] السياسة الخارجية للكويت، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الكويتية، شوهد في : 2023/09/28، في : https://bit.ly/49XvgHF

[3] ناصر المطيري، "التوازن في السياسة الخارجية الكويتية"، **جريدة النهار الكويتية**: العدد 3395، 4جوان 2018، شوهد في:2023/09/29: في: https://bit.ly/4a9cr46

وفي جوارها الإقليمي من خلال مساهمتها في إعادة إعمار العراق واستضافة مؤتمرات لجمع المساعدات الإنسانية لسوريا وهو الدور الذي عزز من صورتها عالميا ودعم شرعيتها في الداخل.[1]

- **البحرين:**

تعدّ أصغر دول مجلس التعاون الخليجي، تحكمها أقلية سنية في مقابل أغلبية شعبية شيعية، وذات ثروات طبيعية محدودة، ومن ثم، واستنادا إلى هذه المعطيات تحرص البحرين على اعتماد سياسة خارجية براغماتية من خلال الحفاظ على علاقات قوية مع دول الجوار الإقليمي، واعتماد مواقف منسجمة مع المملكة العربية السعودية كدولة خليجية كبرى في محيطها الإقليمي، ومع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تستجدي منها الحماية الأمنية في حال تعرضت لتهديدات تمس أمن النظام الحاكم، وأمنها القومي.

وتُشير وزارة الخارجية البحرينية إلى أن رؤيتها تتمثل في الريادة في الدبلوماسية السياسية والاقتصادية بقدرات متميزة، كما أكدت على الأهداف الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها المتمثلة في[2]:

- ✓ مركز متميز لمملكة البحرين في الخارج.
- ✓ الاستقرار والسلام والأمن.
- ✓ الاحترام والالتزام بمبادئ الشرعية الدولية.
- ✓ حقوق ومصالح حكومة ومواطني مملكة البحرين محترمة وآمنة ومحافظ عليها.
- ✓ تعاون فعال مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية على المستوى العربي والدولي.
- ✓ نمو اقتصادي عالي، ودبلوماسيون ذو قدرات عالية التأهيل.

- **سلطنة عمان:**

السياسة الخارجية لسلطنة عمان هي انعكاس لمحدودية مقومات القوة لديها ومن ثم تصدر الهاجس الأمني قائمة أولوياتها، بالإضافة إلى تنويع علاقاتها الدولية بهدف تحقيق مصالحها. كما

---

[1] Joshua Kirkhope-Arkley. "Balancing the Scales: Kuwait's Neutrality Amidst Geopolitical Rivalries in a F(r)actious Middle East". **The Columbia Journal of Asia** 1 (1):159-74, (2022), p166, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3PpD5xH

[2] وزارة الخارجية البحرينية، شوهد في : 2023/09/28، في https://bit.ly/4clorRJ

أن أهم ما يميزها هو اعتماد الحياد الإيجابي وثبات مواقفها الإقليمية، وتمكنها من تحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة في أمن النظام السياسي، واستقرارها الداخلي من خلال اعتماد سياسة خارجية مستقلة[1]؛ فهي تعمل وفق مبدأ "التعايش السلمي والتسامح، والدولة الصديقة للجميع، وأنها ليست عدوة لأحد"[2]، وبفضل سياستها الخارجية المعتدلة والمتوازنة أدت عمان دورا دبلوماسيا هاما كوسيط ناجح في مفاوضات الملف النووي الإيراني مع القوى الكبرى، والتي تكللت بالاتفاق فيما بينها سنة 2015.[3] فهي تحتفظ بعلاقات مع جميع الأطراف، وتركز على تحقيق مصالحها الاقتصادية، وفق تبني سياسة خارجية براغماتية لضمان استقلاليتها على المستوى الإقليمي، والحفاظ على استقرار نظامها.[4]

المطلب الثالث: مكانة القوة الناعمة في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

تعد القوة الناعمة من أهم استراتيجيات السياسات الخارجية للدول في القرن الحادي والعشرين، لما تنطوي عليه من أساليب التأثير الناعم دون حاجة اللّجوء إلى أساليب القوة العسكرية والضغوط الاقتصادية؛ لذلك لجأت دول مجلس التعاون الخليجي كغيرها من الدول إلى الاهتمام بهذا الجانب في سياستها الخارجية، وتعزيز صور وأدوات قوتها الناعمة؛ حيث أدركت أنّه بالرّغم من حرصها لسنوات طويلة على زيادة قدراتها العسكرية، وتحولها إلى سوق واسعة للأسلحة بسبب مخاوفها الأمنية حاجتها إلى اكتساب القدرة على التأثير على الآخرين من خلال جعل قيمها ومؤسساتها وسياساتها الخارجية مثارا للإعجاب لديهم، نظرا إلى إنجازاتها التي حققتها في المجالات العلمية، والثقافية، والتعليمية، والسياحية.

ولتحقيق ذلك وظفت دول مجلس التعاون الخليجي قوتها الاقتصادية واستغلت الوفرة المالية التي تتمتع بها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وفي مقدمتها تحسين صورتها وسمعتها العالمية،

---

[1] Abdullah Baabood, Oman's independent foreign policy, in Khalid S. Almezaini and Jean-Marc Rickli, the Small Gulf States Foreign and security policies before and after the Arab Spring, (New York, Routledge, 2017), p 121.

[2] Abdulgani Bozkurt, Muhammed Hüseyin Mercan, "Oman's Foreign Policy and its Mediating and Balancing role in the Middle East", **Marmara University Journal of Political Science**, Cilt 10, Sayı 1,(Mars 2022), p 187, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3vg4prg

[3] Cuneyt Yenigun, Houchang Hassan-Yari, Abdullah AlMaani, "Public Diplomacy of Oman", **Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry** (TOJQI)Volume 12, Issue 3,(June 2021), p 681, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3Tf93xy

[4] Abdullah Baabood, Oman's independent foreign policy, **Op. Cit**, p116.

وإعادة تشكيل موقعها على الخريطة العالمية، فضلا عن تقوية وتطوير علاقاتها الدولية، وكسب الرأي العام العالمي، وتعزيز مكانتها في المحافل العالمية، ويتوافق ذلك مع مساعيها لتنويع اقتصادها الذي يعتمد على عائدات النفط والغاز، والتركيز على مجالات أخرى، وتحويلها إلى عناصر لقوتها الناعمة مثل: جهودها الدبلوماسية وأدوار الوساطة، تقديم المساعدات الإنسانية، تنظيم التظاهرات الرياضية الكبرى والاستثمار في المجال الرياضي من خلال الدبلوماسية الرياضية؛ حيث تتخذ دول المجلس من الدبلوماسية الرياضية أداة للقوة الناعمة ولبناء صورة جديدة لها.[1] بالإضافة إلى إظهار مقوماتها الثقافية والسياحية، وتحويل المنطقة الخليجية إلى مقصد لرواد الأعمال والتكنولوجيا والعلوم والثقافة، ووجهة جاذبة ومفضلة لدى الزائرين والمستثمرين والسائحين، من خلال تنظيم واستضافة الفعاليات العالمية، فضلا عن توظيف التكنولوجيا الرقمية في كافة مجالات العمل الحكومي والخاص، واعتماد السياسات التعليمية الناجحة، وسياسات خارجية تتسم بالتوازن والاعتدال.

وكانت البداية الأكثر أهمية في اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي نحو زيادة قوتها الناعمة تأسيس "**مجلس القوة الناعمة**" بدولة الإمارات العربية المتحدة سنة 2017، وهي بذلك تعدّ أول دولة في العالم تنتقل بمفهوم القوة الناعمة إلى الواقع والتطبيق والمأسسة.[2] وهو ما يعكس جدية مساعيها لتعزيز مكانتها عالميا؛ حيث يتبع بشكل مباشر مجلس الوزراء، ويهدف "لتعزيز سمعة الدولة إقليميا وعالميا، وترسيخ احترامها ومحبتها بين شعوب العالم، ويختص برسم السياسة العامة واستراتيجية القوة الناعمة للدولة."[3]. وحصلت الإمارات على المركز العاشر في التصنيف العالمي للقوة الناعمة لسنة 2023 حسب نفس المؤشر (شكل رقم 11) جنبا الى جنب مع القوى العالمية الرائدة في المجال.

---

[1] Amnah mosly, sports diplomacy in the GCC, Gulf research center, (2022), p2, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/4aG8HY1

[2] معتز سلامة، "القوة الناعمة لدول الخليج المكانة الدولية والتوظيف السياسي والاستراتيجي"، **مجلة آراء حول الخليج**، 2018/01/15، شوهد في 2023/09/28، في:https://bit.ly/4aDKCRv

[3] مجلس القوة الناعمة يحكي قصة الامارات للعالم، البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، شوهد في 2023/09/28، في: https://bit.ly/4cCw46J

شكل رقم (11): الإمارات ضمن قائمة أفضل 10 دول بمؤشر القوة الناعمة العالمي 2023

المصدر: Gulf Nations on the Rise in Global Soft Power Index 2023 – UAE, Saudi Arabia, Qatar Climb in New Rankings https://bit.ly/3U2GuoW

تعتمد دول المجلس على عدة استراتيجيات للقوة الناعمة في سياساتها الخارجية، من ضمنها استخدام الدبلوماسية الرياضية؛ إذ أدت أهمية وشعبية الأنشطة الرياضية عبر العالم إلى إدراج الدول للرياضة ضمن الأدوات الدبلوماسية لسياستها الخارجية بهدف زيادة قوتها الناعمة وبناء صورة إيجابية عنها، والتعريف بها، والترويج لقيمها ومقوماتها السياحية، وتقوية علاقاتها مع الدول والشعوب؛ فالرياضة لها دور هام في استدامة العلاقات الودية بين الدول والتوافق فيما بينها، وإنهاء خلافاتها.[1] لذلك سعت دول مجلس التعاون إلى استثمار إمكانياتها المالية في المجال الرياضي مثل: تمويل وامتلاك الأندية الرياضية العالمية، واستضافة التظاهرات الرياضية الكبرى على أراضيها، كتنظيم قطر لكأس العالم لسنة 2022، وعلى غرار قطر قامت السعودية والامارات بشراء أندية رياضية عالمية، ودخول مجال الإشهار والترويج التجاري، من خلال شراء حصص إعلانية في المراكز الرياضية والملاعب العالمية، وطبع العلامات التجارية لشركاتها على أقمصة اللاعبين، مثل ما تقوم به شركات الطيران الإماراتية؛ فقد " أدركت الحكومات أن هذه الفعاليات باتت حقلا

[1] Grix, J., & Houlihan, B, "Sports Mega-Events as Part of a Nation's Soft Power Strategy: The Cases of Germany (2006) and the UK (2012)", The **British Journal of Politics and International Relations**, 16(4), (2014), 572–596, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3PwoXTh

وأداةً للنفوذ السياسي في الوقت نفسه، الداخلي والخارجي، ومجالا لممارسة الدبلوماسية العامة بهدف تحسين الصورة"[1].

وفي ذات السياق، قدم أستاذ العلاقات الدولية "**باسكال بونيفاس**" مثالا عن دور الدبلوماسية الرياضية في التعريف بدولة قطر لدى الفرنسيين والأوروبيين بشكل عام، وتغيير صورتها لديهم منذ قيامها بشراء نادي كرة القدم الفرنسي الشهير "باريس سان جيرمان"، حيث رأى أن اقتحام قطر لعالم الرياضة في فرنسا أثر على إدراك صورتها في فرنسا وأصبح الجميع يعرف قطر، ويعرف أين تقع.[2]

وفي المجال الإعلامي، أدت قناة "الجزيرة القطرية" منذ إنشائها سنة 1996 دورا هاما في تدعيم القوة الناعمة لقطر، واستخدمت كأداة لسياستها الخارجية، وممارسة دبلوماسيتها العامة، من خلال مخاطبة الشعوب بشكل مباشر، وأصبحت هذه المؤسسة الإعلامية محط الاهتمام، نظرا لما تتمتع به من القوة والتأثير الذي فاق كل التوقعات، مما جعلها تنافس كبريات القنوات الاخبارية العالمية. وتمكنت القناة من التعريف بدولة قطر على المستوى العالمي، والترويج لمقومات قوتها الناعمة الأخرى، وشكلت دعامة أساسية لدبلوماسيتها، وتبوؤ مكانة مهمة في الساحتين الإقليمية والعالمية.[3]

وتحرص الإمارات على استضافة الفعاليات العالمية مثل معرض "إكسبو 2020 دبي" [4]، لما له من دور في تعزيز مكانتها عالميا، وزيادة قوتها الناعمة فضلا عن المكاسب الاقتصادية الهائلة، وإكسبو عبارة عن معرض دولي يقام كل خمس سنوات في دول مختلفة، ويستمر ستة أشهر، ويشهد عدة تظاهرات ثقافية واقتصادية وعلمية بحضور شركات محلية وعالمية لعرض منتوجاتها، ومنظمات حكومية وغير حكومية، وشخصيات عالمية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، ولأول مرة يُقام في منطقة الشّرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا، وبسبب ظروف الجائحة

---

[1] كمال حميدو، "الإعلام والرياضة أداتين لبناء السمة الوطنية والتسويق لها :الاستراتيجية القطرية نموذجا"، **مجلة سياسات عربية**، عدد 57، مجلد 10، جويلية 2022، ص37.

[2] باسكال بونيفاس، "الدبلوماسية الرياضية لدولة قطر والقوة الناعمة"، مركز الجزيرة للدراسات، شوهد في: 2023/09/28، في: https://bit.ly/3ThVRbo

[3] جمال عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

[4] إكسبو 2020 دبي، شوهد في 2023/09/28، في: https://bit.ly/3VG63NN

تأجل افتتاحه إلى سنة 2021، وهو يسهم في زيادة القوة الناعمة لدولة الإمارات من خلال ما يلي[1]:

1) إبراز نموذج الإمارات التنموي: فمن خلال تأكيد مشاركة حولي 191 دولة سيسهم المعرض في نقل النجاح الاقتصادي الذي تشهده الدولة، التي تسعى إلى تنويعه؛ مما يعني استقطاب الزائرين للعمل والترفيه والثقافة والاستثمار.
2) استعراض قدراتها في تنظيم الفعاليات الكبرى، لما لذلك من تأثيرات إيجابية على الدولة، من حيث تعزيز حضورها العالمي كدولة قادرة على تنظيم الفعاليات العالمية.
3) ترسيخ العلامة الوطنية للدولة عالميا: يعزز المعرض من قدرة الدولة تشكيل العلامة الوطنية بما يتوافق مع جاذبية الدولة، وتطورها الذي يجمع بين الأصالة والمعاصرة.

ولا تقتصر مكاسب تنظيم إكسبو دبي على دولة الإمارات فحسب بل دول مجلس التعاون الخليجي ككل، وكان بوابة لاستقطاب المستثمرين والشركات العالمية إليها، بما يعزز من جهودها في تنويع اقتصاداتها.

ومن ضمن استراتيجيات القوة الناعمة لدول مجلس التعاون الخليجي أيضا المساعدات الإنسانية؛ حيث تؤدي دول مجلس التعاون الخليجي دورا هاما في المجال الإنساني من خلال حرصها على تقديم المساعدات الإنسانية للعديد من المناطق عبر العالم في مجالات مثل: الصحة، والتعليم، والمياه، والغذاء، وأثناء الأزمات والكوارث الطبيعية، وهو ما جعلها من أكثر الدول المانحة عبر العالم[2]، وهي تعتمد عليها كأداة في سياستها الخارجية لتقديم صورة إيجابية عنها، وكسب الشعوب وحكوماتها، وزيادة رصيد قوتها الناعمة، وتبرز دولة الكويت كدولة رائدة في هذا المجال بالإضافة إلى المملكة

[1] باسم راشد، العلامة الوطنية: كيف يسهم إكسبو في تعزيز القوة الناعمة للدول، 2021/09/30، شوهد في: 2023/09/28، في: https://bit.ly/3RFRKH8

[2] للمزيد حول مؤشرات المساعدات الإنسانية لدول مجلس التعاون الخليجي أنظر منصة التتبع المالي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة الخاصة برصد وتوثيق المساعدات والتبرعات والمنح التي تقدمها الدول عبر العالم، متاح على الرابط الالكتروني https://bit.ly/3VFoe6d

العربية السعودية، قطر، الإمارات؛ إذ تحولت الى جهات فاعلة في المجال الإنساني لها أدوار متعددة الأوجه على المستويين الإقليمي والعالمي.[1]

المبحث الثاني: الدبلوماسية الرقمية لدول مجلس التعاون الخليجي

بدأ الاهتمام بالدبلوماسية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي كغيرها من الدول في العالم لتوظيفها كأداة للسياسة الخارجية، بهدف دعم جهودها لترسيخ مجلس التعاون الخليجي كمنظومة إقليمية ناجحة، تتميز إلى جانب التطور الاقتصادي لدوله بالانفتاح والتقدم والرقي والازدهار، وذات رصيد معتبر من القوة الناعمة، واستغلال خصائص الدبلوماسية الرقمية لإضفاء البعد التفاعلي على السياسات الخارجية للدول الأعضاء للتواصل مع الشعوب الأجنبية وحكوماتها لتعزيز دبلوماسيتها العامة، والتعبير عن بمواقفها، ورصد ردود أفعالها حول سياساتها؛ فضلا عن استخدام الوسائل الرقمية لتطوير ممارسة المهام الدبلوماسية ووظائف وزارات خارجيتها، خاصة أنها تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في كافة المجالات، بل ويفرد لها مجلس التعاون الخليجي جائزة سنوية خاصة منذ سنة 2009؛ تُعنى بتقديم أفضل الممارسات في مجال الخدمات الحكومية الرقمية لنيل "جائزة الحكومة الرقمية لدول مجلس التعاون الخليجي"[2] ، إيمانا منها بأن أية استراتيجية للتطوير وتحقيق التنمية يجب أن تكون مستندة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، لذلك لم يكن مستبعدا أن تتبع نفس الممارسات في مجال السياسة الخارجية.

في هذا المبحث يتم التركيز على تجارب دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الدبلوماسية الرقمية، وتوظيفها في سياستها الخارجية، والوسائل الأكثر استخداما والاستراتيجيات المعتمدة، وتم ترتيبها حسب طبيعة الممارسة ودرجة الاهتمام بهذا النمط الحديث من الدبلوماسية؛ إذ تتباين دول المجلس في توظيفها للدبلوماسية الرقمية، وهو ما يفسر بطبيعة الدور الذي ترغب فيه كل دولة من دول المجلس في أدائه من خلال سياستها الخارجية، والرؤية التي ترغب في تجسيدها، والطموحات

---

[1] Ghassan Elkahlout & Sansom Milton ," the evolution of the Gulf states as humanitarian donors, **Third World Quarterly**, third world quarterly, (2023), 1–20, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3TZxErT

[2] جائزة الحكومة الرقمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، شوهد في 2023/09/28، في https://bit.ly/3YUcUTb

التي تنوي تحقيقها، ومستوى التأثير الذي تسعى إليه على الشعوب الأجنبية بما يمكنها من تحقيق أهدافها، وبذلك تعد المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وقطر في طليعة دول مجلس التعاون من حيث استخدام الدبلوماسية الرقمية، وبدرجة أقل باقي دول المجلس: البحرين والكويت وعمان، علما أنها جميعها تجارب حديثة.

المطلب الأول: الدبلوماسية الرقمية في المملكة العربية السعودية

تعدّ المملكة العربية السعودية من أوائل دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية عموما التي اهتمت بالدبلوماسية الرقمية؛ لكونها تسعى إلى دور إقليمي وعالمي مؤثر ومتميز، فعلى غرار باقي الدول في العالم الرائدة في المجال، واكبت الدبلوماسية السعودية التطورات التي شهدتها وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ بداية القرن الواحد والعشرين ولكن بشكل محدود، ليتجدد بعد ذلك هذا الاهتمام مع السياسة الخارجية الجديدة والنشطة للمملكة منذ تولي الملك سلمان الحكم فيها. ويؤكد ذلك الأستاذ بمعهد الدراسات الدبلوماسية بالرياض "**خالد بن ابراهيم الرويتع**" في قوله إنّه في ظل السياسات الخارجية النشطة لدول مجلس التعاون الخليجي فإن دمج الدبلوماسية الرقمية ضرورة في سياساتها الخارجية، وأن عدم قيامها بذلك يعني تآكل قدرتها على التأثير في الشأن الإقليمي والدولي.[1]

وعلى هذا الأساس، أصبحت المملكة تتفادى الانغماس في الأزمات الإقليمية والعلاقات العدائية مع دول الجوار، التي تضر بصورتها كدولة عربية كبرى ذات أهمية دينية تاريخية اقتصادية، وثقل سياسي ودبلوماسي، وتركيز جهودها في تطوير دبلوماسيتها، والسعي لإيجاد بيئة تمكين لسياستها الخارجية، وزيادة فرص التأثير لديها، وبناء الصورة والسمعة العالمية، والحرص على إقامة علاقات خارجية قوية مع كافة القوى الإقليمية والدولية، وهو ما شكل أولوية لدى صناع القرار فيها، ويعزز الباحث "**ابراهيم بن عبد الله المطرف**" هذه الفكرة بقوله: "تحرص المملكة على تطوير علاقاتها الخارجية بجميع أطراف المجتمع الدولي ومكوناته خاصة القوى الفاعلة فيه، والأكثر تأثيرا في حركته، ومن هنا جاءت حركة الدبلوماسية السعودية لتشمل معظم دول العالم،

[1] خالد بن إبراهيم الرويتع، الدبلوماسية العامة الرقمية والسياسة الخارجية، **الشرق الأوسط**،2013/11/29، شوهد في:2023/09/28، في:https://bit.ly/3VKaRS4

خصـــوصـــا الدول التي تقع في موقع مهم من المجالات الحيوية للملكة."[1]، ولتحقيق ذلك أدركت الدبلوماسية السعودية الحاجة إلى إعادة تطوير وسائلها باعتماد الدبلوماسية الرقمية في سياستها الخارجية؛ أي إعادة "هندسة أدوات سياستها الخارجية"[2] جنبا إلى جنب مع أشكال الدبلوماسية التقليدية، والتي ماتزال حاضرة في المشهد الدبلوماسي للمملكة.

ومما ســـاعد في ذلك توفر المملكة على بنية تحتية رقمية متقدمة، مكنتها من اعتماد إستراتيجية لاستخدام التكنولوجيا الرقمية تكون شاملة لجميع المجالات بما فيها مجال السياسة الخارجية؛ حيث تُشير المؤشرات إلى تزايد معدلات الاستخدام الرقمي في السعودية، وتبوئها المراتب الأولى عربيا في ذلك، ويمكن عرض أهم هذه المؤشرات التي تم رصدها بداية سنة2023 كما يلي[3]:

1. بلغ عدد سكان المملكة **36.68 مليون** شخص.
2. بلغ عدد مستخدمي الأنترنيت **36.31 مليون** في ظل تغطية بشبكة الأنترنيت تصل إلى **99.0%**.
3. عدد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي مثل فايس بوك وتويتر وواتس آب وانتستغرام **29.10** مليون مستخدم؛ أي ما يعادل 79.3٪ من إجمالي عدد السكان.
4. عدد مســـتخدمي تويتر **15.50 مليون** مســـتخدم؛ أي ما يعادل 42.3% من إجمالي عدد السكان.

وبناء على ذلك، قامت المملكة بخطوات جدية نحو اعتماد الدبلوماســـية الرقمية كأداة جديدة للسياسة الخارجية للمملكة كما يلي:

[1] إبراهيم بن عبد الله المطرف، إعادة هندسة السياسة الخارجية السعودية في عهد بن سلمان **جريدة الجزيرة**،2019/05/30، شوهد في: 2023/09/28، في:https://bit.ly/3TZxXmx

[2] **نفس المرجع السابق**.

[3] Simon Kemp, Digital 2023 : Saudi Arabia , 12/02/2023, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3YUsnCQ

1. **وزارة الخارجية:** أنشأت وزارة الخارجية السعودية موقعها الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية[1] وهو يمثل المنصة الإلكترونية الرسمية للسياسة الخارجية السعودية، والذي يتضمن محتوىً تعريفيًّا بالمملكة وسياستها الخارجية، وبالوزارة وبالبعثات الدبلوماسية التابعة لها، وعناوينها وطرق الاتصال بها، والخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين والأجانب، وينشر التحديثات عن الأخبار والأنشطة الدبلوماسية للقيادة السعودية ووزير الخارجية، وأنشطتها في إطار مجلس التعاون الخليجي.
2. إنشاء "**مركز الاتصال والإعلام الجديد**" التابع لوزارة الخارجية سنة 2018[2] لتطوير ممارسة الدبلوماسية الرقمية، ومواكبة السياسة الخارجية السعودية لبيئة الإعلام الرقمي المتجددة، وذلك من خلال توفير مصدر رسمي موثوق لتقديم المعلومات الصحيحة، ومكافحة الأخبار الكاذبة التي تستهدف المملكة، وضمان التواصل الدائم مع الشعوب الأجنبية، وذلك من خلال[3]:

- ✓ صنع مادة إعلامية مؤثرة ومعبرة عن السياسة الخارجية للمملكة في إطارها الرسمي.
- ✓ تمكين وصول الصوت السعودي.
- ✓ ترك الأثر الإيجابي لدى المتلقي.
- ✓ ردع السياسات المعادية.
- ✓ مواكبة التطور الإعلامي في جميع مساراته وتحويل منصات وزارة الخارجية إلى مصدر موثوق ثري بالمعلومات، ويعتمد عليه.

تعبر هذه الخطوة عن تطور في سياستها الخارجية في ظل القيادة الجديدة التي أصبحت تهتم بتقديم المملكة بصورة إيجابية للعالم من خلال اعتماد الدبلوماسية الرقمية؛ حيث يقول مدير المركز في ذلك أنه "جزء من استراتيجية وزارة الخارجية لنقل رسالة المملكة كقوة اقتصادية اجتماعية واقتصادية وثقافية إلى العالم."[4] ويضيف أن" الدبلوماسية الرقمية تتطلب منك أن تجد مكانًا لنفسك

---

[1] الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية السعودية، متاح على الرابط: https://bit.ly/4cGoVCl

[2] مركز الاتصال والإعلام الجديد، متاح على تويتر، @CMCMOFA على الرابط: https://twitter.com/cmcmofa?lang=ar

[3] وليد السلولي، "مركز اتصال الخارجية منصة إعلامية نموذجية لإبراز الخطاب الرسمي السياسي"، **جريدة الاقتصادية**،23جويلية2018، شوهد في 2023/09/28، في: https://bit.ly/4anvSXm

[4] Nada Deyaa, "Saudi's new media Centre: a rising portal in the world of digital diplomacy" **daily news egypt,** accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/4ajLb37

بين جميع الهويات التي تقدمها الدول عبر الإنترنت. لا يمكننا نسخ تجربة أي دولة أخرى؛ لأن كل دولة لديها سياسة خاصة بها، وأهداف تسعى لنشرها في العالم."[1]

3. **حساب تويتر الرسمي لوزارة الخارجية:** يعد تويتر من أكثر منصات التواصل الرقمية توظيفا في الدبلوماسية الرقمية، وهو أيضا أداة الدبلوماسية الرقمية السعودية الأكثر استخداما؛ حيث أنشئ الحساب الرسمي للوزارة على **تويتر** في ديسمبر 2010 باسم: "**وزارة الخارجية–الحساب الرسمي لوزارة خارجية المملكة العربية السعودية@KSAMOFA**[2] " بثلاث لغات العربية، الإنجليزية والفرنسية، ويبلغ عدد متابعيه تاريخ إجراء الدراسة 3.7 مليون متابع، ويشرف على إدارته مركز الاتصال والإعلام الجديد، بالإضافة الى حسابات رسمية أخرى للقيادة السعودية وأخرى تابعة لوزارة الخارجية مثل حساب الملك سلمان بن عبد العزيز، وسفارة المملكة لدى الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعد من أكثر حسابات السفارات السعودية بالخارج متابعة، وحساب وزير الخارجية السعودي، وغيرها (شكل 12).

شكل رقم (12) الحسابات الرسمية السعودية الفاعلة في مجال السياسة الخارجية على منصة تويتر (عدد المتابعين بتاريخ 2023/08/23)

الحسابات الرسمية	الحساب على تويتر	عدد المتابعين
الملك سلمان بن عبد العزيز @KingSalman	https://twitter.com/KingSalman	10.1مليون
وزارة الخارجية السعودية@KSAMOFA	https://twitter.com/KingSalman	3.7 مليون
وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان@FaisalbinFarha	https://twitter.com/FaisalbinFarhan	344.7 ألف
السفارة السعودية لدى الولايات المتحدة الأمريكية@SaudiEmbassyUSA	https://twitter.com/SaudiEmbassyUSA	189.2 ألف
مركز الاتصال والإعلام الجديد@CMCMOFA	https://twitter.com/CMCMOFA	58.9 ألف

[1] **Ibid.**

[2] حساب وزارة الخارجية السعودية عبر تويتر متاح على https://twitter.com/ksamofa

ومن خلال الاطلاع على حساب وزارة الخارجية على تويتر تبين أن محتواه يشمل عدة مواضيع من أبرزها:

- الأنشطة الدبلوماسية التي يقوم بها وزير الخارجية والمسؤولين في الدولة.
- البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن الوزارة، وعن البعثات الدبلوماسية للمملكة بالخارج.
- المواقف الرسمية للمملكة بشأن القضايا الإقليمية والعالمية.
- محتوى ترويجي للمملكة كوجهة سياحية متميزة وآمنة.
- إبراز الخصائص الثقافية المميزة للمملكة، وقيمها وهويتها الإسلامية.
- دور المملكة في مجال المساعدات الإنسانية.
- الأنشطة المتعلقة بمجلس التعاون الخليجي.
- دعم رؤية المملكة 2030 وشرح أهدافها، وكيفية تنفيذها.
- إظهار الإنجازات والمشـــاريع التنموية التي تقوم بها المملكة على غرار مشـــروع مدينة **نيوم** الضخم الذي تسعى من خلاله الى تعزيز اقتصادها وتحسين صورتها العالمية.

ولتوضـيح ذلك وفهم طبيعة الدبلوماسـية الرقمية السـعودية كما ينعكس في محتوى التغريدات المنشـورة على الحسـابات الرئيسـية لوزارة الخارجية في منصّـة تويتر، تم اختيار بعض الأمثلة من التغريدات الواردة فيها وبتواريخ مختلفة، وهي في مجملها تعبر عن الرســـائل التي تريد المملكة إيصـــالها إلى العالم الخارجي عبر دبلوماسـيتها الرقمية لتحقيق أهداف سـياسـتها الخارجية، مثل: الترويج للمملكة كوجهة اقتصـــادية ثقافية وســـياحية عالمية في ظل "رؤية 2030"، وجذب الاستثمارات في مجالات اقتصادية متنوعة، وإبراز دورها وثقلها السياسي داخل المنظومة الخليجية وفي المنطقة العربية ككل كما يلي:

- تغريدة لوزير الخارجية الســـعودي عبر حســـابه على تويتر بتاريخ 2021/09/12، أظهر من خلالها صورا لزيارة قام بها مع وزير خارجية النمسا إلى منطقة العلا الأثرية، منوها بجهود التي تبذلها المملكة للحفاظ على الإرث الحضاري ضمن رؤية 2030[1].

[1] تغريـدة وزير الخـارجيـة الســـعودي فيصـــل بن فرحـان، 2021/09/12، شـــوهـد في 2023/09/28، في: https://twitter.com/faisalbinfarhan?lang=en

- تغريدة نشرتها وزارة الخارجية بتاريخ 2021/01/13، تضمنت صورا لولي العهد السعودي محمد بن سلمان يشارك في جلسة حوارية –عن بعد– ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس(سويسرا)، جالسا داخل خيمة بمنطقة العلا الأثرية[1].

ومن أهم الرسائل التي دأبت المملكة على إيصالها إلى العالم من خلال دبلوماسيتها الرقمية، كونها دولة تكافح التطرف الديني والإرهاب، وتدعو إلى التعايش والتسامح بين الأديان والحضارات، وكان من أهم إنجازاتها في المجال إنشاء المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف "اعتدال" سنة 2017[2]، الذي يتولى مهمة مكافحة الأفكار المتطرفة، ونشر ثقافة الاعتدال والوسطية، وقيم التسامح والحوار، ومن الأمثلة عن التغريدات الواردة في هذا السياق:

- تغريدة لوزارة الخارجية بتاريخ 2018/10/14 ورد فيها أن المملكة تقود جهود مكافحة الإرهاب والتطرف، وترسخ السلام في المنطقة والعالم.[3]
- تغريدة لوزارة الخارجية بتاريخ 2023/06/08 تضمنت تصريحا لوزير الخارجية بأن المملكة تؤمن بأن تحقيق الرخاء والتنمية والأمن والاستقرار يتطلب استمرار جهودها في مكافحة الإرهاب ومنظماته الإجرامية.[4]

كما تسعى المملكة من خلال دبلوماسيتها الرقمية نقل دبلوماسيتها العامة إلى الفضاء الرقمي، والتي أصبحت عنصرا أساسيا في سياستها الخارجية في السنوات الأخيرة، بسبب تزايد اهتمامها بصورتها وسمعتها، ورغبتها في تصحيح التصورات الخاطئة عنها لدى الشعوب الأجنبية، والتي تعتمد في جانب كبير منها على التواصل المباشر والفعال مع الشعوب الأجنبية عبر منصات التواصل الرقمي إلى جانب الدور التقليدي الذي كانت تقوم به سفاراتها في الخارج، وهو الجانب الذي ظل مهمشا لسنوات سابقة مما أدى إلى الإضرار بسمعة المملكة عالميا، وقد أشار إلى ذلك الباحث السعودي ووكيل وزارة الخارجية السابق والسفير **سعود كاتب** بقوله إنّ عدم التواصل مع

---

[1] تغريدة لوزارة الخارجية السعودية بتاريخ 2021/01/13 عبر حسابها على تويتر، شوهد في 2023/09/28، في: https://twitter.com/ksamofa?lang=en

[2] المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف اعتدال، المملكة العربية السعودية، متاح على الرابط:https://etidal.org/

[3] تغريدة لوزارة الخارجية السعودية بتاريخ 2018/10/14 عبر حسابها على تويتر ، شوهد في 2023/09/28، في: https://twitter.com/ksamofa?lang=en

[4] **نفس المرجع السابق**، تغريدة بتاريخ 2023/06/08.

الشعوب لسنوات سابقة كان السبب في الضبابية التي كانت سائدة حول صورة المملكة في الخارج، وحجب الجانب الإيجابي للمملكة عن العالم الخارجي.[1]

كما استفادت المملكة من دبلوماسيتها الرقمية خلال أزمة كوفيد-19- حيث كانت وزارة الخارجية السعودية وسفاراتها نشطة بشكل كبير عبر المنصات الرقمية والمواقع الالكترونية، من ناحية لتقديم المعلومات والإرشادات الصحية وطرق الوقاية، وطمأنة مواطنيها بالخارج، وتسهيل الإجراءات والخدمات القنصلية لعودتهم إلى وطنهم، وإظهار جهودها في تقديم المساعدات الطبية للدول المحتاجة ومن ناحية ثانية، ضمان استمرارية الأنشطة الدبلوماسية، ويذكر في هذا السياق انعقاد قمة مجموعة دول العشرين سنة 2020 افتراضيا عبر المنصة الرقمية "زووم"، والتي كانت مقررة بشكل حضوري بالمملكة قبل الجائحة التي فرضت حظرا مؤقتا على الممارسة الدبلوماسية التقليدية لدول العالم والمنظمات الدولية.

وعموما، تسعى المملكة من خلال دبلوماسيتها الرقمية على منصة تويتر تأكيد أربعة أبعاد رئيسية في سياستها الخارجية تتمثل فيما يلي:[2]

1. إعلان الموقف الرسمي السعودي من قضايا العالم والإقليم، مثل موقفها من قضايا الإرهاب، والتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وخطر تنظيم الحوثيين في اليمن، وكافة الأعمال التي تهدد الأمن السلم الدوليين، وهو الموقف الذي يتسق مع سياسات مجلس التعاون الخليجي.
2. التأكيد على ثوابت العمل السياسي السعودي، وفي مقدمتها الحفاظ على الجانب الإنساني في سياستها الخارجية، من خلال تقديم المساعدات الإنسانية في كافة المناطق في العالم، وأداء دور الوساطة في النزاعات ونبذ العنف وتحقيق السلام، بالإضافة إلى التركيز على ترتيب البيئة الداخلية بما يضمن سياسة خارجية متوازنة وفاعلة.

---

[1] سعود كاتب، نحو رؤية شاملة لاستراتيجية وطنية للقوة الناعمة السعودية، ، مركز أسبار، جوان2020، شوهد في2023/09/28، في:https://bit.ly/463GJDd

[2] عبد الله بن عبد المحسن بن سعود العساف، " السياسة الخارجية كما تعرض لها الحسابات الرسمية السعودية عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر دراسة تحليلية"، **مجلة البحوث الاعلامية**، كلية الاعلام، جامعة الأزهر، القاهرة مصر، عدد 55، ج 6، أكتوبر 2020، ص ص 3422-3424

3. تقديم السعودية كوجهة سياحية، حيث حرصت السياسة الخارجية السعودية على إظهار المقومات الثقافية والحضارية التي تتمتع بها المملكة للعالم الخارجي، رغبة في تحويلها إلى مقصد سياحي عالمي، وتحقيق هدف استقبال 100 مليون سائح عالمي سنة 2030 وتحويل السياحة إلى قطاع اقتصادي مهم.
4. ممارسة صور الدبلوماسية التقليدية حيث تعتمد المملكة على المزاوجة بين نمطي الممارسة الدبلوماسية التقليدية والرقمية، حيث نشطت الدبلوماسية التقليدية، من خلال زيارات دبلوماسية للقيادة السعودية لعديد الدول في العالم بهدف توثيق علاقاتها الخارجية والتعاون والتضامن مع غيرها من الدول، وتقديم المبادرات السلمية لحل العديد من القضايا الإقليمية والعالمية، كما تقوم بعرض هذه الأنشطة الدبلوماسية التقليدية عبر تغريدات وزارة الخارجية على تويتر.

مما سبق، يمكن القول إنّ الدبلوماسية الرقمية السعودية تؤدي دورا هاما في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، من خلال المكانة التي أصبحت تتمتع بها المملكة في السنوات الأخيرة، ليس على المستوى الإقليمي والعربي فحسب بل على المستوى العالمي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على حجم التطور والازدهار الذي حققته المملكة في الداخل ما جعلها في مصاف الدول المتقدمة، وهو ما غير التصور السائد عن الدول العربية والاسلامية الذي كان يضعها ضمن مثلث التخلف والتطرف والعنف؛ فأصبح الجميع مدركا لأهمية دولة عربية إسلامية عصرية مثل المملكة العربية السعودية، ولجاذبية قيمها، وتعدد عناصر قوتها الناعمة، فضلا عن تطورها الاقتصادي، وتعدد مشاريعها التنموية ، بالإضافة إلى إظهار مواقفها السلمية والمعتدلة حول العديد من القضايا، ونقل وجهة نظرها إلى حكومات الدول وشعوبها، وفي ضوء ذلك يتوقع أن تكون الدبلوماسية الرقمية السعودية نموذجا يُقتدى به لدى باقي دول مجلس التعاون الخليجي، والدول العربية عموما.

ولأن الأمن السيبراني يعد ركيزة أساسية للاستخدام الأمثل الدبلوماسية الرقمية فقد قامت المملكة بجهود كبيرة في المجال، من أبرزها إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني،[1] المكلفة بإعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية للأمن السيبراني لتحقيق فضاء سيبراني سعودي آمن وموثوق .

[1] المملكة العربية السعودية، الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، شوهد في 2023/09/28، في: https://bit.ly/3PJygzd

وبالفعل؛ فقد تقدمت المملكة خلال السنوات الأخيرة في مستوى تطبيق الدبلوماسية الرقمية، حيث يشير تقرير الدبلوماسية الرقمية لسنة 2023 الذي يصدره مؤشر الدبلوماسية الرقمية إلى حصول المملكة على مركز متقدم [1] ، وذلك لتزايد استخدامها للدبلوماسية الرقمية كأداة في سياستها الخارجية متفوقة بذلك على العديد من الدول المتقدمة والتي سبقتها ذلك؛ إذ حصلت على المركز السابع ضمن دول مجموعة العشرين.[2]

شكل (13) ترتيب المملكة العربية السعودية حسب مؤشر الدبلوماسية الرقمية لسنة 2023

1	United States	9.55	8.07	9.27	8.25	9.14	8.32	9.28	7.73	9.65	8.61
2	Russia	8.13	10	10	5.72	9.31	9.91	7.38	5.58	10	8.37
3	India	10	6.4	7.77	8.78	9.43	7.94	10	7.3	7.83	8.21
4	Indonesia	9.16	9.13	5.43	8.01	8.54	10	8.13	3.53	4.42	7.87
5	France	8.88	4.04	9.38	5.68	9.3	9.04	7.69	10	10	7.66
6	Mexico	8.96	6.98	8.05	6.28	9.02	8.19	8.2	5.06	6.48	7.44
7	Saudi Arabia	8.99	7.24	8.4	5.31	8.14	9.82	7.39	4.81	6.48	7.42
8	Turkey	9.35	6.06	6.78	10	8.97	9.62	7.07	2.5	5.58	7.35
9	Canada	8.61	4.69	8.17	7.07	8.77	7.84	6.81	8.37	7.21	7.3

المصدر: https://digital-diplomacy-index.com/index/

المطلب الثاني: الدبلوماسية الرقمية في قطر

تعتبر قطر توظيف التكنولوجيا الرقمية في الدولة من أولوياتها، ومحركا لعجلة التنمية والتقدم فيها، لذلك تبنت استراتيجيات للتحول الرقمي في معظم المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى رغبتها في تحقيق "رؤية قطر 2030"، وفي مجال السياسة الخارجية اعتمدت على الدبلوماسية الرقمية، بهدف تعزيز علاقاتها الدبلوماسية، والتواصل مع الشعوب الأجنبية، وتطوير أساليب الممارسة الدبلوماسية والخدمات القنصلية، وهي إذ تطمح لأداء دور إقليمي متميز يتوافق مع مساعيها في تحقيق مستويات متقدمة من التنمية والتطور والازدهار لمواطنيها على المستوى الداخلي، وتفعيل

[1] يقدم مؤشر الدبلوماسية الرقمية صورة موضوعية مدعومة بالبيانات لتأثير دول مجموعة العشرين على مشهد العلاقات الدولية عبر الإنترنت كما يظهر على تويتر.

[2] Digital Diplomacy index 2023, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/4aomrHk

كافة عناصـــر الجذب التي تزيد من قوتها الناعمة، وتعزز صـــورتها الإيجابية عالميا؛ فهي تعمل على تسخير وسائل الدبلوماسية الرقمية إلى جانب دبلوماسيتها التقليدية، وهو ما ساهم واقعيا في تحقيق هذه الأهداف؛ حيث "أتت الدبلوماسية الرقمية القطرية بثمارها الجلية بالعلاقات الدولية، بعد أن هيأت للدبلوماسيين القطريين الظهور بصورة أكثر شفافية للجمهور، ومخاطبة الملايين عبر الفضاء الواسع مباشرة، والتأثير فيهم، إضافة إلى مد جسور التواصل بين قطر والأمم الأخرى، وإيجاد مساحات رحبة للتفاهم والحوار فيما بينهم."[1]

وتتوفر قطر وعلى غرار المملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي على بنية تحتية رقمية متطورة، حيث تولي اهتماما كبيرا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ إذ تشير المؤشرات التي تم رصدها في شهر جانفي 2023 إلى المعطيات التالية[2]:

1. عدد سكان قطر **2.71 مليون** شخص.
2. عدد مستخدمي الأنترنيت **2.68 مليون** مستخدم في ظل تغطية بشبكة الأنترنيت تصل إلى 99.0%.
3. عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي **2.62 مليون** مستخدم وهو ما يعادل 96.8% من اجمالي عدد السكان.
4. عدد مستخدمي تويتر **1.05 مليون** مستخدم.

يتنوع اســـتخدام وزارة الخارجية القطرية للدبلوماســـية الرقمية ؛ حيث كانت البداية عندما قام مســـاعد وزير الخارجية بإطلاق مشـــروع إنشـــاء مواقع إلكترونية للبعثات الدبلوماســـية القطرية في الخارج ســـنة 2015، وفي مقدمتها الموقع الإلكتروني للســـفارة القطرية لدى المملكة المتحدة[3]، كما أنشئ الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية، باعتباره المنصة الإلكترونية الرسمية والرئيسية للدبلوماسية القطرية، والذي يتضمن محتوىً باللغتين العربية والإنجليزية حول النظام السياسي القطري، ومبادئ السياسة الخارجية، وآخر الأخبار والتحديثات عن أنشطة الوزارة، والتصريحات الرسمية للمسؤولين

[1] رضـا إبراهيم محمود، "التقنيات الحديثة حققت مكاسـب كبيرة، قطر والتكنولوجيا الرقمية"، **الراية القطرية**، 2023/07/28 شـوهد في 2023/09/30، في: https://bit.ly/44u3gaY

[2] Simon Kemp, Digital 2023 : Qatar, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3U3bF3e

[3] فيصل حضرة، قطر تدخل عصر الدبلوماسية الرقمية، قراءات في الدبلوماسية، ط1(قطر المعهد الدبلوماسي، وزارة الخارجية القطرية، 2017)، ص 132.

في الدولة، بالإضافة إلى الخدمات القنصلية التي يمكن تقديمها عبر الأنترنيت والمواقع الالكترونية للبعثات الدبلوماسية القطرية في الخارج، ويتضمن الموقع أيضا رابطا لتحميل التطبيق الإلكتروني لوزارة الخارجية "**تطبيق وزارة الخارجية–قطر**" [1]، وهو تطبيق خاص بالهواتف الذكية أنشئ لغرض تسهيل الوصول إلى المعلومات، والخدمات الرقمية التي تقدمها الوزارة والبعثات الدبلوماسية في الخارج، وتسهيل التواصل مع المواطنين والراغبين في زيارة الدولة، كما يمكن للمواطنين الاتصال بالوزارة من خلال خدمة "طلب المساعدة" التي تمكنهم من إرسال طلبات طارئة للوزارة.

وفي سنة 2016 اتفقت وزارة الخارجية مع شركة الاتصالات القطرية **أوريدو** على إنشاء شبكة إلكترونية لربط بعثاتها الدبلوماسية في الخارج بالمقر الرئيسي للوزارة، وتمكين الدبلوماسيين من خدمات الاتصال الصوتي والاجتماعات المرئية بهدف ضمان البقاء على تواصل لتلقي وتبادل المعلومات[2]

وعبر منصة تويتر يحظى كل من أمير الدولة ووزير الخارجية ووزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية التابعة لها؛ باعتبارهم الجهات الفاعلة في السياسة الخارجية القطرية؛ بحسابات رسمية لتعزيز الوجود الرقمي الرسمي للمؤسسات الحكومية القطرية، وممارسة الدبلوماسية الرقمية من خلالها، بهدف تقديم المعلومات الصحيحة حول سياستها الخارجية، والتعبير عن مواقفها الرسمية من القضايا الإقليمية والعالمية تفاديا للتأويلات الخاطئة، ونشر الأخبار والأنشطة الدبلوماسية للمتابعين وغيرها من الموضوعات؛ حيث أنشئ حساب الأمير تميم سنة 2015 باسم "**تميم بن حمد آل ثاني–أمير دولة قطر**-@TamimBinHamad" [3] باللغتين العربية والإنجليزية، ومن خلال الاطلاع على محتوى الحساب تبين أنه ينشر تغريدات حول الأنشطة الدبلوماسية للأمير، ومنها على سبيل المثال: رسائل التهنئة بالمناسبات الدينية والوطنية للمواطنين، ولنظرائه من قادة الدول الأجنبية وشعوبها، والفعاليات العالمية التي تستضيفها الدولة، وعرض للإنجازات التي تحققها الدولة في مختلف المجالات والإشادة بها، وتأكيد دورها في تحقيق السلم والأمن العالميين ونبذ الإرهاب والتطرف.

[1] الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية القطرية متاح على الرابط /https://www.mofa.gov.qa

[2] إسماعيل طلاي، "شبكة الكترونية عالمية لربط البعثات الدبلوماسية بالخارجية"، **العرب** 2016/03/8، شوهد في 2023/09/30، في: https://bit.ly/3YQpDGB

[3] حساب الأمير تميم على تويتر، https://twitter.com/tamimbinhamad?lang=ar

أما وزارة الخارجية فقد أنشأت حسابها الرسمي على تويتر سنة 2011 باسم "**الحساب الرسمي لوزارة الخارجية القطرية**–@MofaQatar_AR– [1] ، وينشر الحساب تغريدات حول أنشطة الوزارة والهيئات الحكومية الأخرى، التي يكون لها تواصل مع مثيلاتها في الدول الأجنبية، أنشطة بعثاتها الدبلوماسية والسفراء، توضيح لمواقف الدولة الرسمية والدفاع عنها، إنجازات الدولة في مجال دبلوماسية الوساطة والتي تعد دولة رائدة فيها على المستوى العالمي، آخر الأخبار عن العلاقات البينية الخليجية، وعلى مستوى مجلس التعاون الخليجي، وغيرها من المواضيع.

شكل رقم (14) أهم الحسابات الرسمية القطرية الفاعلة في مجال السياسة الخارجية على منصة تويتر

(عدد المتابعين بتاريخ 2023/08/30)

الحسابات الرسمية الفاعلة في السياسة الخارجية القطرية	الحساب على تويتر	عدد المتابعين
حساب الأمير تميم بن حمد @TamimBinHamad	https://twitter.com/TamimBinHamad	1.7 مليون
وزارة الخارجية @MofaQatar_AR	https://twitter.com/MofaQatar_AR	686.9 ألف
وزير الخارجية محمد بن عبد الرحمن @MBA_AlThani_	https://twitter.com/search?q=%40MBA_AlThani_&src=typed_query	707.5 ألف
مكتب الإعلام الدولي في دولة قطر	https://twitter.com/IMO_Qatar	1378 متابع

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية https://www.mofa.gov.sa/ar/Pages/default.aspx

تعتمد قطر في إطار دبلوماسيتها الرقمية بشكل كبير على منصة التواصل الرقمية تويتر، لإظهار نجاح الدبلوماسية القطرية في مجالات أساسية استطاعت أن تتفوق فيها، وتعزز من خلالها قوتها الناعمة مثل: مكانتها في سوق الطاقة العالمي، نجاحها في ممارسة الدبلوماسية الإنسانية، والدبلوماسية الرياضية، ودبلوماسية الوساطة وحل النزاعات، بالإضافة إلى تأثير قناة الجزيرة؛ ذلك أن الترويج لهذه الإنجازات عبر دبلوماسيتها الرقمية للعالم الخارجي يزيد من مساحة تأثيرها الدبلوماسي

[1] حساب وزارة الخارجية القطرية على تويتر، https://twitter.com/MofaQatar_AR

والسياسي لتفوق حجمها الجغرافي المحدود باعتبارها دولة صغيرة؛ فهي بذلك تؤكد مدى قدرة الدول الصغيرة على التحرك وأداء دور متميز في النظام الدولي المعاصر، لتقدم " مثالا أساسيا حول كيف لدولة صغيرة أن تكتسب سمعة عالمية وإقرار بعلامتها التجارية باستخدام القوة الناعمة"[1].

ومن خلال معاينة لبعض التغريدات الواردة في الحسابات الرسمية القطرية الفاعلة في السياسة الخارجية تتضح الأهداف الأساسية للدبلوماسية الرقمية القطرية كما يلي:

- التأكيد على دور قطر في حل النزاعات والوساطة الدبلوماسية في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وإظهار قطر كدولة رائدة في المجال عالميا؛ فهي تعد ضمن مساعي الدولة للترويج لنفسها وتعزيز سمعتها العالمية.[2]
- إظهار الجانب الإنساني للسياسة الخارجية القطرية من خلال دبلوماسية المساعدات الإنسانية التي تلتزم قطر بتقديمها للعديد من المناطق المتضررة من النزاعات والكوارث والأزمات عبر العالم، مثل ما قامت به أثناء جائحة كوفيد-19-. وهذا الدور الإنساني الذي تلتزم به قطر ليس فقط لزيادة تأثيرها، ولكن أيضا لتحقيق هدفين أخرين: دبلوماسيتها العامة أي لكسب الأصدقاء وتليين مواقف المعارضين، ودبلوماسية الوساطة التي تتميز بها.[3]
- التأكيد على قدرة الدولة على التأثير في تفاعلات السياسة الإقليمية والعالمية على الرغم من كونها دولة صغيرة من حيث الحجم وعدد السكان.
- تعزيز الصورة الإيجابية للدولة وقيادتها من خلال إبراز هويتها وتطورها، ودور قيادتها في تحقيق ذلك، واعتمادها على التكنولوجية الرقمية في كافة المجالات بالإضافة إلى الإشادة بإنجازاتها مثل: تنظيمها لأهم حدث رياضي عالمي وهو بطولة كأس العالم لكرة القدم سنة 2022، وكما ترى الباحثة "**بانو أكدنيزلي**" **(**Banu Akdenizli**)** في دراسة لها بجامعة جنوب كاليفورنيا حول استخدام وزارات خارجية دول مجلس التعاون الخليجي لمنصات التواصل الاجتماعي في دبلوماسيتها الرقمية أن القادة الخليجيون يدركون مدى أهمية منصات التواصل الاجتماعي في

[1] Toby Matthiesen, Conservative Monarchies in a transforming region, in Valeria Talbot, the Rising Gulf the new ambitions of the gulf monarchies, **Op. Cit**, p23.
[2] Sultan Barakat, "Qatari Mediation: Between Ambition and Achievement", **Brookings Doha Center Analysis Paper**, Brookings Doha Center, number 12, (November 2014), p1, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/4c2wXox
[3] Nawaf Al-Tamimi and others, Qatar's nation branding and soft power exploring the effects on national identity and international stance, (Switzerland: Springer Nature,2023), p 51.

صياغة الصورة عبر الأنترنيت، والتواصل فيما بين دول المجلس وبقية دول العالم، وهم حريصون على إظهار أنفسهم بأنهم قادة عصريون وبارعون في التكنولوجيا ولهم تفكير مستقبلي. [1]

- الترويج لقطر كوجهة جاذبة للسائحين والمستثمرين من المنطقة والعالم.
- الترويج لاستراتيجية "رؤية قطر 2030".
- ممارسة الدبلوماسية العامة؛ أي التأثير على اتجاهات الرأي العام الأجنبي في دول بعينها لصالح تحقيق أهداف سياستها الخارجية، من خلال تهيئة بيئة مناسبة لتقبل توجهات سياستها الخارجية وفهم أفضل لها.
- تطوير الخدمات القنصلية والتواصل مع مواطني الدولة والأجانب، وضمان استمراريتها في أوقات الأزمات كما حدث أثناء جائحة كوفيد-19-.
- مكافحة الأخبار الكاذبة وحملات التضليل التي تستهدف الدولة.

ومن أحدث الخطوات التي اتخذتها الدولة لممارسة الدبلوماسية الرقمية إنشاء "**مكتب الإعلام الدولي**" التابع لوزارة الخارجية؛ حيث أصدر أمير الدولة القرار الأميري رقم 12 في فيفري 2023 القاضي بإنشائه، والذي يعد بمثابة بوابة الدبلوماسية الرقمية القطرية، ليؤكد مدى الأهمية التي أصبحت توليها الدولة للدبلوماسية الرقمية ودورها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية بكفاءة وفعالية، وخصص له موقع إلكتروني باللغات الثلاثة العربية والإنجليزية والفرنسية، وحساب على تويتر (@IMO_Qatar) ويهدف إلى ما يلي:[2]

1) يهدف المكتب إلى نقل صورة دقيقة عن دولة قطر إلى العالم، وتسليط الضوء على رؤية قطر الوطنية وأولوياتها.
2) توضيح الحقائق، وإبراز إنجازات دولة قطر وأولوياتها ومبادراتها إلى الرأي العام العالمي في مختلف المجالات، كما يتولى مكتب الإعلام الدولي مسؤولية تعزيز العلاقات الإعلامية مع مختلف وسائل الإعلام الإقليمية والدولية.

---

[1] Banu Akdenizli "a snapshot of how foreign ministers in the gulf use twitter", USC center on public diplomacy, 2017, accessed on: 12/10/2023, at: https://bit.ly/3vP21b8

[2] مكتب الإعلام الدولي في دولة قطر، شوهد في 2023/10/12، في: https://bit.ly/43J0AYk

3) التعبير عن المواقف الرسمية لدولة قطر: يعمل مكتب الإعلام الدولي على تعريف المجتمع الدولي برؤية دولة قطر، وسياساتها، وبرامجها، ومواقفها الرسمية، فضلاً عن تقديم الدعم الإعلامي والمشورة للجهات الحكومية في دولة قطر.

4) إصدار البيانات والتصريحات: يتولى مكتب الإعلام الدولي مسؤولية إصدار بيانات صحفية حول الموضوعات ذات الشأن الخارجي، والرد على استفسارات الصحفيين ووسائل الإعلام الدولية سعياً لتقديم صورة دقيقة عن دولة قطر، وذلك من خلال توضيح الحقائق والرد على وجه السرعة.

5) التنسيق مع وسائل الإعلام الدولية ومختلف الجهات المعنية: يعد مكتب الإعلام الدولي حلقة الوصل الرئيسية مع مختلف وسائل الإعلام الإقليمية والعالمية والمنظمات غير الحكومية، ومراكز الفكر، وتقديم الدعم اللوجستي لوسائل الإعلام الدولية عبر إصدار تراخيص مزاولة العمل الإعلامي.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الرقمية في الإمارات العربية المتحدة

تعتمد الإمارات العربية المتحدة في سياستها الخارجية على عدة وسائل تشمل الوسائل الدبلوماسية، الاقتصادية، والعسكرية، ولكنها اتجهت في السنوات الأخيرة نحو زيادة قوتها الناعمة، وتحقيق طموحاتها لتبوؤ مكانة إقليمية وعالمية متميزة؛ فكانت الوسيلة الدبلوماسية هي الأكثر استخداما؛ لذلك حرصت منذ ظهور الدبلوماسية الرقمية، وتوظيفها كأداة للسياسة الخارجية للعديد من الدول عبر العالم على الاعتماد عليها، للاستفادة من الفرص التي توفرها لتطوير الممارسة الدبلوماسية للدولة، بالإضافة إلى الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي، خاصة وأنها تمتلك إمكانيات متقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤكد رغبتها في التحول إلى دولة متطورة رقميا، وفي كافة المجالات؛ حيث بلغ عدد مستخدمي الأنترنيت فيها 9.38 مليون مستخدم في شهر جانفي 2023 من عدد السكان الذي بلغ في نفس الفترة 9.48 مليون شخص، وعدد

مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي 10 مليون مستخدم من ضمنهم 3.05 مليون مستخدم لمنصة تويتر.[1]

ومن ثم فإن اعتماد الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية الإماراتية يعكس من ناحية مدى جديتها في تحديث سياستها الخارجية لمواكبة تطورات بيئتها الخارجية بما يمكنها من تحقيق أهدافها ومصالحها، وتنويع مصادر قوتها، وذلك من خلال " تطوير سياسة خارجية تتجاوز المحددات التقليدية لإثبات أنه ليست هناك بالضرورة علاقة متسقة بين مؤشرات القوة التقليدية القائمة على الحجم وقدرة الدول الصغيرة للعمل خارج حدودها."[2] ومن ناحية أخرى تواجدها في بيئة اقليمية غير مستقرة تشهد العديد من التحولات المُتسارعة، والتي تفرض عليها الوجود في الفضاء الرقمي، لتوضيح مواقفها السياسية، ورصد ردود الأفعال حولها، وتقديم المعلومات الموثوقة ومن مصادرها الرسمية، تفاديا للتأويلات وسوء الفهم، بالإضافة إلى استمالة الرأي العام لصالحها.

وتعتمد الدبلوماسية الرقمية لدولة الإمارات على استخدام المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي لوزارة الخارجية والتعاون الدولي، وبعثاتها التمثيلية في الخارج، ويتم تحديثها بشكل دائم وعلى مدار الساعة؛ حيث يحتوي الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية والتعاون الدولي على معلومات عن الدولة والتنظيم الهيكلي للوزارة، ومبادئ سياستها الخارجية والخدمات الرقمية التي يمكن تقديمها للمواطنين بالخارج والزائرين، وعناوين البعثات التمثيلية للدولة بالخارج، ونشر المواقف السياسية للدولة وأنشطتها الدبلوماسية، بالإضافة إلى التطبيق الذكي الخاص بالوزارة[3]، وغيرها من المعلومات والخدمات الضرورية التي تختصر الكثير من الوقت والجهد، سواء للراغبين في زيارة الدولة أو للبعثات الدبلوماسية الأجنبية الموجودة فيها، أو للمهتمين بالسياسة الخارجية الإماراتية، وتتطلع وزارة الخارجية الإماراتية إلى تقديم كافة خدماتها بشكل رقمي في المستقبل

[1] Simon Kemp, Digital 2023, United Arab Emirates, 09/02/2023, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3PNRtA4

[2] Miller, R., Verhoeven, H, "Overcoming smallness: Qatar, the United Arab Emirates and strategic realignment in the Gulf", **Int Polit** 57, 1–20 (2020). accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/49lb3dL

[3] وزارة الخارجية والتعاون الدولي، دولة الامارات العربية المتحدة متاح على الرابط: https://www.mofa.gov.ae/ar-ae

القريب عبر موقعها الالكتروني–**www.mofaic.gov.ae-** والتطبيق الذكي الخاص بها **.UAEMOFAIC**

تستخدم الإمارات العربية المتحدة وسائل الدبلوماسية الرقمية(المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي) لمشاركة الأنشطة الدبلوماسية أو للتواصل أثناء الأزمات[1]، كما حدث أثناء أزمة كوفيد –19– وفي ذلك يقول السفير الإماراتي لدى الولايات المتحدة الأمريكية "**يوسف العتيبة**" أن وسائل الدبلوماسية الرقمية كانت مفيدة في التواصل مع المواطنين، ونشر المعلومات وخطط المواجهة التي تبنتها الدولة، وعقد الاجتماعات الدبلوماسية عبر المنصات الرقمية مثل زووم؛ حيث يقول "أدت الزيادة في حجم المحتوى المناسب المنشور في حسابات التواصل الاجتماعي الرسمية للسفارة إلى طفرة كبيرة في التفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ولاسيما موقع تويتر" ويضيف " وفي حين أننا ربما نكون بعيدين عن بعضنا البعض من الناحية المكانية، إلا أن القنوات الإلكترونية تتيح لنا الفرصة للتواصل أكثر وليس أقل."[2]

وعبر منصة التواصل الرقمية تويتر يتمتع القادة الإماراتيون بحضور قوي ونشط، حيث أشارت الدراسة السنوية لدبلوماسية تويتر لسنة 2018 أن حاكم دبي رئيس الوزراء الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ووزير الخارجية، وولي عهد الإمارات– رئيس الدولة الحالي–محمد بن زايد ضمن قائمة أكثر القادة العرب متابعة على تويتر.

[1] Esra pakin-Albayrakoğlum, ‘‘from innovative diplomacy to innovation diplomacy’’: the case of the united arab emirates, **perceptions**, autumn-winter 2022 volume xxvii number 2, 218-237, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/4aDQMRD

[2] يوسف العتيبة، "دبلوماسية التعامل مع الأزمات"، تأملات دبلوماسية، سلسلة دبلوماسية مكافحة الأوبئة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية ، 2020/05/31، شوهد في 2023/10/12، في :https://bit.ly/3M62Xx5

شكل رقم (15) القادة الاماراتيون ضمن قائمة القادة العرب الأكثر متابعة على تويتر لسنة 2018

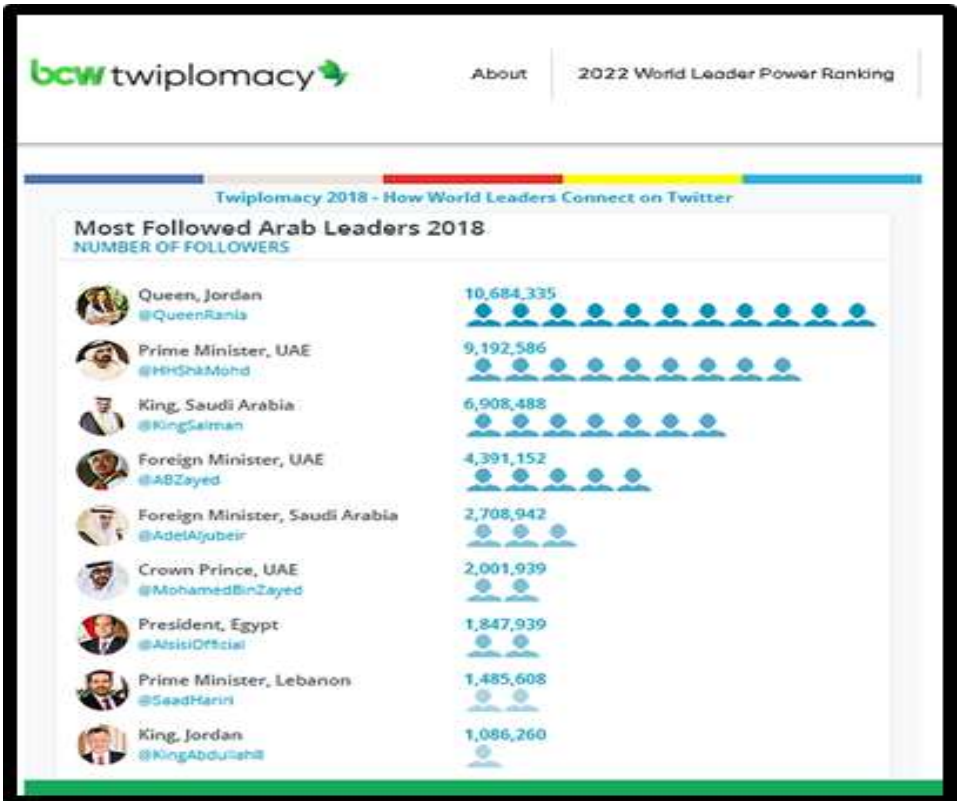

المصدر: https://www.twiplomacy.com/twiplomacy-study-2018

كما أنشـئ الحسـاب الرسـمي لوزارة الخارجية والتعاون الدولي على تويتر سـنة 2012 باسـم "**الحساب الرسمي لوزارة الخارجية – الإمارات العربية المتحدة**"[1] باللغتين العربية والإنجليزية، ينشر من خلاله تغريدات عن أنشـــطة الوزير الدبلوماســـية، والبيانات الرســـمية للدولة، ومواقفها حول الأحداث الإقليمية والعالمية، بالإضـــافة إلى إنجازاتها في مختلف المجالات، وفي مارس 2018 أطلقت وزارة الخارجية والتعاون الدولي بالتعاون مع وزارة الثقافة في الدولة مبادرة "**الدبلوماســـية الثقافية الرقمية**" بهدف الترويج لأهم قصـــص النجاح والإبداع الإماراتية، إلى جانب المعالم والإنجازات الثقافية والتاريخية للدولة، وتنفيذ هذه المبادرة عبر منصات التواصل الاجتماعي.[2]

[1] الحساب الرسمي لوزارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، https://twitter.com/mofauae

[2] " الخارجية والتعاون الدولي تطلق "مبادرة الدبلوماسية الثقافية الرقمية" بالتعاون مع وزارة الثقافة، وكالة الأنباء الاماراتية، 2018/03/05، شوهد في 2023/10/12، في https://bit.ly/49qPUPg

شكل (16) أهم الحسابات الرسمية الإماراتية الفاعلة في مجال السياسة الخارجية على منصة تويتر

(عدد المتابعين بتاريخ 2023/09/06)

الحسابات الرسمية	الحساب على تويتر	عدد المتابعين
حساب رئيس الدولة محمد بن زايد@MohamedBinZayed	https://twitter.com/MohamedBinZayed	4.9 مليون
وزارة الخارجية@mofauae	https://twitter.com/mofauae	698 ألف
وزير الخارجية عبد الله بن زايد@ABZayed	https://twitter.com/ABZayed	4.9 مليون

وعززت دولة الإمارات من جهودها لتعزيز أمنها السيبراني من أجل ممارسة دبلوماسية رقمية آمنة في مجال سياستها الخارجية، وباقي المجالات الحكومية في الدولة، واعتمدت في ذلك على عدة إجراءات مثل: الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، وإنشاء مجلس الأمن السيبراني، وتنفيذ شبكة إلكترونية اتحادية، وإنشاء السحابة الوطنية، وإطلاق مبادرات في السلامة الإلكترونية وشهادة المواطنة الرقمية، وإطلاق استراتيجيات الأمن السيبراني والإلكتروني، وهو ما مكنها من تبوؤ المركز الخامس عالميا في مؤشر الأمن السيبراني الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات التابع لمنظمة الأمم المتحدة.[1]

وإجمالا، تهدف الإمارات من خلال دبلوماسيتها الرقمية إلى تحقيق ما يلي:

1) الإعلان عن مواقف الدولة الرسمية في سياستها الخارجية وتوضيحها، بالإضافة إلى حماية مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية لا سيما في ظل تواجدها في بيئة إقليمية مضطربة جيوسياسيا، بسبب عوامل تشمل تنامي النفوذ الإيراني، وتزايد استخدام منصات التواصل الاجتماعي بسبب دورها في ثورات الربيع العربي والأزمة الدبلوماسية مع قطر.[2]

[1] رامي سميح، السلامة السيبرانية والأمن الرقمي.. درع حماية في عالم الفضاء الإلكتروني، وكالة انباء الامارات العربية المتحدة وام، شوهد في 2024/03/17، في: https://bit.ly/3J6Mruy

[2] Cyrill, M. M., & Pasha, A. K, diplomacy in the Internet age challenges and opportunities for the UAE. in smart technologies and innovation for a sustainable future (Switzerland: Springer Nature, 2019) p 89.

2) تطوير أساليب العمل الدبلوماسي ونظامها الدبلوماسي الوطني.
3) الحصول على المعلومات.
4) تطوير الخدمات القنصلية المقدمة للمواطنين المقيمين في الخارج والزائرين.
5) الترويج للعلامة الوطنية وتعزيز مقومات القوة الناعمة. حيث تركز الدبلوماسية الرقمية الإماراتية في السنوات الأخيرة على الترويج لمدينة دبي كعلامة تجارية، وإبراز الدولة كوجهة للسياحة والأعمال والابتكار، وعرض لأهم المعالم التي تتميز بها مثل برج خليفة، والقرية العالمية، والفعاليات العالمية التي تقام بدبي.[1]
6) إظهار مختلف جوانب التطور التي أصبحت تتمتع بها الدولة بإماراتها السبعة، فضلا عن الاستقرار الأمني الذي تتميز به لاستقطاب الزائرين والمستثمرين؛ بمعنى أنه من خلال الدبلوماسية الرقمية تسعى الامارات إلى التأكيد عبر مختلف المنصات الرقمية على الرسالة التي مفادها أن دولة الإمارات العربية المتحدة توفر بيئة مرغوبة للاستثمار والعيش والعمل.[2]
7) ممارسة الدبلوماسية العامة؛ أي التواصل مع الشعوب الأجنبية ومخاطبتها بشكل مباشر لتشكيل تصوراته عنها، ولتعريفها بخصائصها الإيجابية التي تميزها كدولة إسلامية عصرية متطورة تدعو إلى التعايش والتسامح وتنبذ العنف والتطرف، وهو ما أكده الباحث **أمجد طه** بقوله إنّ الإمارات العربية المتحدة، وكغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي تستخدم منصة تويتر كوسيلة لدبلوماسيتها الرقمية" للتواصل مباشرة مع الشعوب دون الحاجة فقط إلى وسائل الإعلام التقليدية، ووصلت لكل فئات المجتمع وخاصة الشباب، وهذا النوع من التواصل نجح لأنه سمح بنقل الرسائل الدبلوماسية بشكل فوري وواسع النطاق وخاصة في الأخبار العاجلة، وأحيانا لردع أخبار كاذبة بشكل سريع قبل انتشارها بشكل أكبر؛ مما سهل على الدول تشكيل الرأي العام الدولي والتأثير فيه بشكل إيجابي."[3]
8) التركيز على دورها كدولة رائدة في تقديم المساعدات الإنسانية. وهو الدور الذي يعد من أهم مرتكزات القوة الناعمة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.[4]

---

[1] Ibid, p 90.
[2] Esra pakin-Albayrakoğlum, **Op. Cit,** p 224.
[3] عبد الله أبو ضيف، "الدبلوماسية الرقمية طفرة في العلاقات الدولية"، 2024/02/27، مركز الاتحاد للأخبار، شوهد في 2024/03/17، في https://bit.ly/4aDHF3B :
[4] Fatima Al Zaabi, Raed Awamleh, determinants of Soft Power: the case of united arab emirates. in Melodena Stephens, Mona El-Sholkamy, Immanuel Azaad Moonesar and Raed

المطلب الرابع: الدبلوماسية الرقمية في باقي دول مجلس التعاون الخليجي

تعدّ باقي دول مجلس التعاون الخليجي: البحرين، والكويت، وعُمان أقل مستوى في تطبيق الدبلوماسية الرقمية في سياستها الخارجية مقارنة بمثيلاتها في دول السعودية، والإمارات العربية المتحدة وقطر، حيث تختلف دوافع توظيفها من دولة لأخرى.

- **الدبلوماسية الرقمية في البحرين:**

تولي مملكة البحرين أهمية كبيرة للأداة الدبلوماسية في تنفيذ سياستها الخارجية، التي أصبحت أكثر نشاطا وديناميكية منذ الأحداث التي شهدتها سنة 2011، لذلك لم تتوانَ عن توظيف الدبلوماسية الرقمية لدعم دبلوماسيتها التقليدية، ولتقوية علاقاتها الدولية، والتواصل مع العالم الخارجي، وللإعلان عن مواقفها السياسية وأنشطتها الدبلوماسية وتشكيل صورة الدولة، وإضفاء طابع الانفتاح والمشاركة على سياساتها، وخاصة في ظل بيئة داخلية مشجعة، بسبب الاتجاه السائد في الدولة نحو التحول الرقمي في كافة المجالات والقطاعات، لتكون نموذجا لدولة متطورة في المنطقة، بفضل إمكانياتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ حيث بلغ عدد مستخدمي الأنترنيت في شهر جانفي 2023 **1.46مليون** مستخدما؛ أي ما يقارب نسبة **99%**من عدد السكان الذي بلغ **1.48 مليون** شخص في نفس الفترة، وبلغ عدد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي نسبة **98.7%** من عدد السكان ومنهم **42.1%** من مستخدمي تويتر.[1]

وتعدّ البحرين الاعتماد على الدبلوماسية الرقمية في سياستها الخارجية جزءا من إستراتيجية التحول الرقمي التي انتهجتها في السنوات الأخيرة في باقي المجالات في الدولة، ويرى مدير نظم المعلومات بوزارة الخارجية "**علي العرادي**" أن العمل الدبلوماسي البحريني استخدم الأدوات الجديدة، كالبريد الإلكتروني، والتواصل الفوري، ومحركات البحث، وقواعد المعلومات والمؤتمرات المرئية، والتواصل عن بعد لاسيما في الإجراءات القنصلية، وخدمات البعثات الدبلوماسية، وخصص

Awamleh, **future governments. actions and insights**—middle east north africa. (Bingley: Emerald Publishing Limited, 2019) p67.

[1] Simon Kemp, Digital 2023, Bahrain,13/02/2023, accessed on: 30/09/2023, at: https://bit.ly/3TJik1e

تطبيقات إلكترونية للهواتف الذكية خاصة بوزارة الخارجية، وحساباتها على منصات التواصل الاجتماعي.[1]

ولأن وزارة الخارجية هي الجهة المسؤولة عن" تنسيق وتنفيذ جميع المسائل ذات الصلة بالسياسة الخارجية للبلاد، وعلاقات البحرين مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، وحماية مصالح المواطنين البحرينيين في الخارج."[2] فقد أنشأت موقعها الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية لتقدم من خلاله محتوىً حول الأنشطة الدبلوماسية، والخدمات القنصلية مثل التأشيرة الإلكترونية، وعناوين البعثات الدبلوماسية في الخارج والبعثات الأجنبية المعتمدة لديها، ووسائل الاتصال بالوزارة سواء عبر البريد الإلكتروني أو عبر منصات التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى خدمة المساعد الافتراضي للإجابة على تساؤلات زائري الموقع، وعبر تطبيق "**تواصل**" وهو تطبيق خاص بالتواصل مع الجهات الحكومية في الدولة وتقديم المقترحات والشكاوي.[3] بالإضافة إلى مواقع إلكترونية لبعثاتها الدبلوماسية في الخارج وتطبيق "**وجهتي**" الذي خصصته وزارة الخارجية لمواطني الدولة أثناء تواجدهم في الخارج لتسهيل تواصلهم مع وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية وخاصة أثناء الأزمات، الطوارئ، والكوارث الطبيعية.[4]

كما أسست البحرين **مركز الاتصال الوطني** سنة 2016 بهدف توحيد الخطاب الحكومي لكافة الجهات الحكومية بما فيها وزارة الخارجية، وإدارة دبلوماسيتها الرقمية من خلال عدة مهام يتولى تنفيذها كما يلي[5]:

1. وضع خطط وإستراتيجيات الخطاب الإعلامي الحكومي، والإشراف على تنفيذها وتطويرها، وتنسيق المهام التنفيذية لإستراتيجية الاتصال والإعلام الحكومي لكافة الجهات الحكومية.

---

[1] تحت عنوان " الخدمات الدبلوماسية من التقليدي إلى الذكي" ، الخارجية" تستعرض تجربتها الإلكترونية بـ"ملتقى التميز"، شوهد في 2023/09/30، في: https://bit.ly/4aGOnWE

[2] وزارة الخارجية البحرينية، الرابط الالكتروني، https://www.mofa.gov.bh/

[3] **نفس المرجع السابق.**

[4] وزارة الخارجية البحرينية تطلق تطبيق وجهتي، وزارة الخارجية البحرينية، **نفس المرجع السابق** .

[5] مملكة البحرين، مركز الاتصال الوطني، شوهد في 2023/09/30، في :https://bit.ly/49E67kB

2. إدارة عمليات وأنشـطة الاتصـال والإعلام في أوقات الأزمات، بالتنسـيق مع الجهات الحكومية الرئيسية.

3. الإشـراف على التطوير المهني، وبناء قدرات موظفي وفرق عمل الاتصـال والإعلام في كافة الجهات الحكومية.

4. وضع آلية تضمن الأخذ بزمام المبادرة من خلال التنسيق المشترك مع جميع الجهات الحكومية والجهات المعنية لإعداد المحتوى الإعلامي بكافة أشـكاله، وإتاحة الخطاب الإعلامي الحكومي المعبر عن الواقع للمعنيين به على المستويين المحلي والدولي.

5. وضع الآليات المناسبة لرصد وتجميع وتحليل الأخبار والمعلومات والبيانات حول مملكة البحرين في الداخل والخارج، تمهيداً للتعامل معها من خلال وسائل الاتصال والإعلام الحكومية.

6. بناء علاقات مستمرة مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية.

7. الإشراف على تحسين منصات ووسائل التواصل الاجتماعي لكافة الجهات الحكومية، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

8. وضع برامج اتصال فعالة تغطي المبادرات الحكومية.

وبما أن منصـة تويتر هي الخيار المفضـل في الدبلوماسـية الرقمية لدى قادة الدول ووزراء الخارجية والدبلوماسيين، سخرت وزارة الخارجية البحرينية بدورها منصة تويتر لخدمة أهدافها؛ حيث أنشـأت الحسـاب الرسـمي للوزارة في نوفمبر 2009 باسـم "الحسـاب الرسـمي لوزارة خارجية مملكة البحرين" bahdiplomatic@ ويعتمد على اللغتين العربية والإنجليزية لنشـر التغريدات حول عدة مواضيع تشمل على سبيل المثال فعاليات العمل الدبلوماسي وأنشطة الوزير والوزارة، مواقف الدولة الرسمية، التواصل مع مواطنيها في الخارج، وتقديم الخدمات القنصلية والمعلومات الضرورية خاصة أثناء الأزمات.[1]

[1] الحسـاب الرسـمي لوزارة الخـارجيـة البحرينيـة على تويتر، bahdiplomatic@، الرابط الالكتروني، https://twitter.com/bahdiplomatic

وعلى الرغم من أن وزير الخارجية السابق خالد بن أحمد آل خليفة كان يعتمد بشكل كبير على منصة تويتر لنشر تغريداته عن المواقف الرسمية لدولته، وتوجه سياستها الخارجية، والدفاع عنها عبر حسابه الذي أنشأه سنة 2009(@khalidalkhalifa)[1] إلا أنه خالف أهداف الدبلوماسية الرقمية بسبب تغريداته التي كان يغلب عليها الطابع الهجومي المنافي لأعراف وقواعد العمل الدبلوماسي، وهو ما تسبب في حدوث أزمات دبلوماسية مع عدة دول وقادتها، وشخصيات بارزة فيها، ليعطي بذلك انطباعا عن دبلوماسية بحرينية غير متزنة.[2]

وفي مجال الأمن السيبراني، تم تأسيس المركز الوطني للأمن السيبراني التابع لوزارة الداخلية سنة 2020، لتوفير فضاء إلكتروني آمن في المملكة من خلال اعتماد إستراتيجية لتحقيق الأمن السيبراني، وجعله أولوية وطنية والاشراف على تنفيذها بالتركيز على القطاعات الحيوية والتي تشمل القطاع الحكومي، الصحي، المالي، قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، قطاع المواصلات، قطاع الطاقة وقطاع الصناعات الحيوية.[3]

- **الدبلوماسية الرقمية في الكويت:**

تعتمد الكويت بدورها على الدبلوماسية الرقمية في سياستها الخارجية كأداة مكملة لجهود دبلوماسيتها التقليدية؛ لإظهار التوجه السلمي الذي تتميز به سياستها الخارجية، ودورها البارز في دبلوماسية الوساطة، وحل النزاعات، وتقديم المساعدات الإنسانية، وهو ما يعزز صورتها الإيجابية، وسمعتها العالمية، ويتنوع اعتمادها على الدبلوماسية الرقمية عبر عدة وسائل كما يلي:

1. موقع وزارة الخارجية الكويتية:

يعتبر الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الخارجية واجهة الدبلوماسية الكويتية عبر الأنترنيت وهو متاح باللغتين العربين والإنجليزية[4]؛ حيث تنشر من خلاله محتوىُ تعريفيا بالدولة وسياستها

[1] حساب وزير الخارجية السابق لمملكة البحرين على منصة تويتر، الرابط الالكتروني https://twitter.com/khalidalkhalifa

[2] دبلوماسية تويتر دراسة تحليلية لتغريدات وزير الخارجية البحريني السابق خالد آل خليفة، مركز رصد للدراسات والأبحاث السياسية، أوت 2020، شوهد في 2023/09/30، في: https://bit.ly/3PRmuDg

[3] المركز الوطني للأمن السيبراني بمملكة البحرين، https://bit.ly/3PNrqc6

[4] وزارة الخارجية الكويتية، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.mofa.gov.kw/ar/

الخارجية، وعلاقاتها الدولية، والأنشـطة الدبلوماسـية، والخدمات القنصـلية التي يمكن تقديمها عبر الأنترنيت، وطرق الاتصـال بالوزارة سواء عبر البريد الإلكتروني، أو منصـات التواصـل الاجتماعي تويتر، فيسبوك وانستاغرام. كما يشير الموقع إلى مبادئ السياسة الخارجية الكويتية التي تتصف بالاعتدال، والاتزان، والحفاظ على علاقات مع مختلف دول العالم وشعوبها، من خلال احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والالتزام بالعمل الجماعي في إطار منظمة الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها التي تشمل[1] :

- ✓ حماية مصالح الدولة السياسية، والأمنية، والدفاعية.
- ✓ حماية المصالح الخليجية، والعربية، والإسلامية.
- ✓ رعاية مصالح الدولة ومواطنيها في الخارج.
- ✓ الوساطة في حل النزاعات إقليميا ودوليا.
- ✓ تعزيز مسيرة التكامل الخليجي.
- ✓ إبراز الدور الإنساني للدولة.

وعليه، فموقع وزارة الخارجية يشكل بوابتها الرسمية إلى العالم الخارجي تسعى من خلاله إلى تعريف العالم بخصائصها، وبأنها دولة راعية للسلام والأمن والاستقرار، ما أكسبها مكانة إقليمية وعالمية متميزة.

2. توظيف تويتر:

عبر منصة التواصل الاجتماعي تويتر تتوفر للسياسة الخارجية الكويتية حسابات رسمية لوزارة الخارجية ووزير خارجيتها والبعثات الدبلوماسية المنتشرة عبر العالم، والمسؤولين في الدولة؛ إذ يعد أداة دبلوماسيتها الرقمية الأكثر استخداما، فالحساب الرسمي للوزارة أنشئ سنة 2009 باسم "**الحساب الرسمي لوزارة الخارجية – دولة الكويت**[2] MOFAKuwait@ ، يحظى بعدد كبير من المتابعين، وتنشر من خلاله تغريدات حول عدة مواضيع مثل الأنشطة الدبلوماسية للدولة على المستوى الدولي، وعلى المستوى الاقليمي في إطار مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، البيانات والتصريحات الرسمية حول مواقفها من الأحداث الإقليمية والعالمية، والتوجيهات المقدمة

[1] **نفس المرجع السابق**.

[2] الحساب الرسمي لوزارة الخارجية الكويتية على تويتر، متاح على الرابط:https://twitter.com/MOFAKuwait

إلى مواطنيها المقيمين بالدول الأجنبية. ومن خلال الاطلاع على الحساب باللغة العربية تم رصد أبرز أهداف الدبلوماسية الرقمية الكويتية كما تشير إليه بعض الأمثلة من التغريدات الواردة فيه كما يلي:[1]

- التأكيد على مبادئ السياسة الخارجية الكويتية: في تغريدة لوزارة الخارجية بتاريخ 2022/09/25 نشرت من خلالها مقابلة وزير الخارجية الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح مع التلفزيون الكويتي عقب ختام الأسبوع رفيع المستوي للدورة الـــ 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أكد من خلالها على مبادئ وركائز سياسة الكويت الخارجية التي تشمل: أمن وسيادة واستقلال دولة الكويت، رفاهية وخير وصالح الشعب الكويتي، صداقة الجميع وعدم معاداة أحد والتصدي لأي مساس بوجود ومصالح الكويت.
- نشر البيانات الرسمية لتوضيح مواقف الدولة السياسية: ورد في تغريدة بتاريخ 2023/11/04 بشأن إدانة الكويت للعدوان الهمجي الذي تستمر قوى الاحتلال بشنه على المدنيين العزل في غزة، والذي أدى إلى مجازر مروعة، واستهداف للمدارس والجامعات بما فيها التابعة لوكالة منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين.
- التأكيد على ضرورة احترام قرارات منظمة الأمم المتحدة والعمل في إطارها كألية للعمل الجماعي: وهو ما نصت عليه تغريدة لوزارة الخارجية بتاريخ:2021/09/21 عن تصريح لنائب وزير الخارجية أثناء اجتماع لمجلس الأمن الدولي، أبرز فيه دور منظّمة الأمم المتّحدة الّتي تعدّ حجر الزاوية للعمل الدولي متعدد الأطراف، وضرورة احترام مبادئها مثل مبدأ احترام سيادة الدول، واستقلالها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والدعوة إلى تسوية للنزاعات بالطرق السلمية، وعدم استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة عضو.

كما تولي السياسة الخارجية الكويتية أهمية للدبلوماسية العامة، والتواصل مع الشعوب الأجنبية في دعم صورة الكويت وسمعتها الإيجابية، وبالاعتماد على الدبلوماسية الرقمية قامت وزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية بتوظيف منصات التواصل الاجتماعي خاصة تويتر؛ لتمكينها من

[1] **نفس المرجع السابق.**

الوصول بشكل أسرع إلى الشعوب لأجنبية وتوجيه رسائل ذات مضمون متجدد، ووسائل اتصال متنوعة والحفاظ على استمرارية التواصل مع مواطنيها بالخارج أيضا.[1]

- **الدبلوماسية الرقمية في سلطنة عُمان**

تستخدم سلطنة عُمان الدبلوماسية الرقمية بالاعتماد على عدة وسائل من أهمها:

1. الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية العمانية

يقدم موقع وزارة الخارجية على الأنترنيت رؤية شاملة للسياسة الخارجية العمانية، يشمل أقساما فرعية للتعريف بالسياسة الخارجية العمانية وهو متاح باللغتين العربية والانجليزية[2]، ويشير إلى كون وزارة الخارجية هي الجهة المسؤولة عن تنظيم علاقاتها الدولية مع الدول والمنظمات الدولية، وأن سياستها الخارجية تستند إلى رؤية تقوم على مبدأ "عُمان صديق للجميع"، من خلال تبني الحوار والتسامح في معالجة جميع قضايا السياسة الخارجية.

وحسب الموقع تستند السياسة الخارجية العُمانية على عدة مرتكزات من أهمها:

- ✓ حسن الجوار: أي الحفاظ على علاقات مع دول الجوار، قائمة على الاحترام والتفاهم المتبادل، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
- ✓ التسامح: من خلال احترام ثقافات الأخرين، وآرائهم ومعتقداتهم، وتجنب التعصب والتعقيد، وممارسة الدبلوماسية التي تشجع جميع الأطراف على الحوار والتفاهم وتغليب الحكمة.
- ✓ الحوار: تلتزم الدولة بمبدأ الحوار، وتفضيل الوسائل السلمية لحل الخلافات.
- ✓ الانفتاح على العالم من خلال تعزيز التواصل والتجارة.
- ✓ البراغماتية: إذ يفرض عليها موقعها الجيوسياسي البقاء في تواصل إيجابي مع دول الجوار الإقليمي وشعوبها، وتفضيل المصلحة الوطنية على الصراعات.

---

[1] جدعان فاضل الشمري، "استخدام البعثات الكويتية لشبكات التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية العامة مع الجمهور: دراسة حالة للحساب الرسمي بتويتر لسفارتي دولة الكويت في كل من أستراليا والمملكة العربية السعودية." **المجلة العربية للإعلام والاتصال**، مج 2020، ع. 24، ص ص. 93-136، ص128.

[2] الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية العمانية، متاح على الرابط: https://fm.gov.om/policy-ar/principles-ar/?lang=ar

كما يتوفر الموقع على محتوى غني عن الدولة وسياستها الخارجية وأنشطتها الدبلوماسية، واستقرارها الاقتصادي والسياسي، والخدمات القنصلية المقدمة للمواطنين والزائرين، وهو يعكس طبيعة الرسالة التي ترغب الدولة في توصيلها للشعوب محليا وعالميا من خلال دبلوماسيتها الرقمية، ويظهر في الصفحة الرئيسية للموقع فقرة ثابتة خاصة للترويج للدولة "سلطنة عمان واحة للأمن والأمان–صديق للجميع، دولة تتمتع بالاستقرار السياسي ولها سياسة خارجية ثابتة وتوفر فرصا تجارية واستثمارية ممتازة."[1] وهو المبدأ الثابت الذي تعتمده الدبلوماسية العُمانية.

2.تطبيق وزارة الخارجية للهواتف الذكية

من الوسائل المعتمدة في الدبلوماسية الرقمية العمانية أيضا التطبيق الإلكتروني الخاص للهواتف الذكية والمخصص لوزارة الخارجية، المتمثل في "**تطبيق** Oman FM" ، وهو تطبيق مجاني باللغتين العربية والإنجليزية يتضمن المعلومات الضرورية، والنصائح والتوجيهات المفيدة للمواطنين في الخارج وللزائرين، بالإضافة إلى طرق الاتصال بالسفارات في الخارج، والبقاء على تواصل مع وزارة الخارجية.[2]

3.حساب الوزارة على تويتر

أنشئ سنة 2013 باسم وزارة الخارجية العمانية @FMofOman ، لديه بما يقارب نصف مليون متابع، يحمل شعار " الصداقة والتعاون مع الجميع"[3]، وهو تأكيد للطابع السلمي لسياستها الخارجية الذي تحرص على إظهاره للعالم الخارجي عبر دبلوماسيتها الرقمية، وفي واجهة الحساب خصص رابط دائم لصفحة خاصة بحسابات سفاراتها وقنصلياتها، والوفود الدائمة العُمانية على تويتر تنشر من خلالها أنشطتها الدبلوماسية، وخدماتها القنصلية.

من خلال تصفح حساب الوزارة لوحظ أنه واجهة متميزة وغنية عن الدبلوماسية العُمانية، ويتضح ذلك في نشر مضمون البيانات والتصريحات التي تبرز مواقفها الرسمية من الأحداث، وعرض الأنشطة الدبلوماسية للسلطان العماني ووزير خارجيته، سواء في إطار مجلس التعاون

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] تطبيق وزارة الخارجية العُمانية، نفس المرجع السابق.

[3] الحساب الرسمي لوزارة الخارجية العمانية على تويتر، متاح على الرابط الالكتروني:https://twitter.com/FMofOman

الخليجي، أو على المستوى الاقليمي والعالمي، ورسائل التهنئة التي يبعثها السلطان لقادة الدول وشعوبها خلال مناسباتهم الوطنية، ورسائل التضامن أثناء الأزمات، وهي الرسائل التي تهدف من خلالها إلى تقوية علاقات الصداقة والإحترام المتبادل مع دول العالم، بالإضافة إلى تغريدات حول تعدد عناصر الجذب السياحي للدولة، ووصف حالة الأمن والاستقرار الذي تتمتع به لجذب الزائرين والمستثمرين إليها، والترويج لرؤية عُمان2040.

ما يلاحظ على دبلوماسية تويتر العُمانية وعلى غرار باقي دول مجلس التعاون الخليجي الطابع الإعلامي أكثر من التفاعل مع المتابعين؛ فعلى الرغم من أن الهدف من استخدامها لتويتر هو التعريف بالسياسة الخارجية للدولة ومرتكزاتها الأساسية، وإيصال رسائلها إلى العالم إلا أن طريقة التوظيف ذات طابع أحادي لا يراعي الميزات التفاعلية لمنصة تويتر.[1] وتؤكد هذه الفكرة الباحثة **بانو أكدنيزلي** حيث ترى أن السائد في الدبلوماسية الرقمية لدى دول مجلس التعاون الخليجي أن وزراء خارجيتها لا يستفيدون بشكل كامل من مزاياها مثل القدرة على تطوير العلاقات، والتغذية الراجعة، والتواصل الأفقي، والإصغاء وليس فقط الإعلام[2]؛ أي أن توظيف الدبلوماسية الرقمية لديهم يخضع لمنطق الوجود والحضور عبر المنصات الرقمية؛ لاستهداف أكبر قدر من الجمهور، وتوفير المعلومات الرسمية كخطوة أولية نحو استراتيجية طويلة المدى في تطوير الدبلوماسية العمانية، واعتماد ممارسة دبلوماسية تجمع بين دبلوماسيتها التقليدية والرقمية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

[1] ايمان محمد زهرة، لبنة بنت سليم العلوية، الاستخدام الدبلوماسي لشبكة تويتر: دراسة تحليلية للحسابات الرسمية لوزارة الخارجية العمانية، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، عدد 80، مجلد 2، جويلية 2022، ص520.

[2] Banu Akdenizli, twitter diplomacy in the Gulf cooperation council, how foreign ministries of the region use social media in: yahia. R. kamalipour global discourse in fractured times perspectives on journalism, media, education and politics, (UK: Cambridge scholars publishing,2018), p 143.

المبحث الثالث: صور عن الدبلوماسية الرقمية لدول مجلس التعاون الخليجي

من خلال هذا المبحث يتم التطرق إلى نموذجين لتوظيف الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي:

الأول: خلال الأزمة الخليجية سنة 2017، ومعرفة كيف تم تداول الأزمة عبر منصة تويتر من قبل حكومات دول مجلس التعاون، وكيف تم توظيف تويتر كأداة للدبلوماسية الرقمية أثناء الأزمة، لتحقيق أهداف محددة في سياساتها الخارجية؛ إذ سارع كل طرف إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية المتاحة للحصول على دعم لمواقفه، سواء من خلال اللقاءات والأنشطة الدبلوماسية التقليدية، أو عبر منصة التواصل الرقمية تويتر.

الثاني: تنظيم قطر لبطولة كأس العالم لكرة القدم لسنة 2022، حيث كانت الدبلوماسية الرقمية أداة مناسبة لإظهار تحضيراتها وإمكانياتها لاستضافة مونديال 2022، وتنشيط دبلوماسيتها العامة لمخاطبة جماهير كرة القدم عبر العالم، والترحيب بهم على أرضها، وهو ما كان له دور في تعزيز سمعتها العالمية، وزيادة قوتها الناعمة وتغيير الصورة النمطية التي كانت سائدة لدى العديد من دول العالم وشعوبها حول الدول العربية والإسلامية.

المطلب الأول: الدبلوماسية الرقمية أثناء الأزمة الخليجية 2017

تعدّ الأزمة الخليجية سنة2017 مرحلة فاصلة في تاريخ منظمة مجلس التعاون الخليجي، فكادت أن تعصف بمسيرة التكامل الخليجي التي دامت لسنوات عديدة. وعلى الرغم من أن دواعي التأسيس كانت بسبب مخاوف أمنية بالأساس، مصدرها محيطها الخارجي، إلا أنه في هذه الحالة كانت مخاوفها الأمنية نابعة من الداخل، ومن دولة عضو في المجلس؛ فبتاريخ 05 جوان 2017 قامت دول مجلس التعاون الخليجي الثلاث: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، بالإضافة إلى مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر، وفرض حظر جوي وبري وبحري عليها، لذلك عرفت الأزمة بحصار قطر.

وتعود الأسباب إلى الاعتراض على سياسة قطر الخارجية، واتهامها بدعم التنظيمات الإسلامية التي لا تحظى بالقبول لدى معظم دول المجلس، مثل جماعة الإخوان المسلمين في

مصـــر، وحركة حماس الفلســـطينية، بالإضـــافة إلى التقارب مع إيران وهو ما أعدّته دول المجلس منافيا لســـيا ســـاتها الخارجية، وخروجا عن التوجه العام لمجلس التعاون الخليجي، وهذه الاتهامات استندت إلى ما نشرته وكالة الأنباء القطرية من تصريحات منسوبة إلى الأمير "**تميم**" حول علاقة قطر المتميزة مع إيران، ودعمها للجماعات الإسلامية، وقد ردّت قطر على هذه التصريحات بالنفي؛ بحجة أن مؤســســات الإعلام في الدولة ووكالة الأنباء والعديد من حســابات منصــات التواصــل الاجتماعي قد تعرضـت للاختراق الإلكتروني[1] وهذا يظهر أنّ هذه التصـريحات غير صـحيحة، ولا تمثل الموقف الرسمي القطري، وهو ما رفضته الدول التي أعلنت عليها الحصار.

وبحكم الاســتخدام الجماهيري الواســع لها في دول مجلس التعاون الخليجي أدت منصــات التواصـــل الاجتماعي دورا هاما أثناء الأزمة؛ إذ يقرّ الباحث **مارك أوبين** أن "مواقع الأنترنت والشبكات الاجتماعية في الخليج أصبحت مساحات للتنافس بين الحكومات، والأحزاب السياسية والأفراد، ومجموعات المجتمع المدني على حد سواء"[2]، فكانت هذه المنصات فضاءً لتداول تطورات الأزمة بين الناشطين، وتبادل المعلومات، وبث الأخبار الكاذبة، ونشر الدعايات ضد قطر، سواء من الحكومات نفسها أو شعوبها؛ مما أدى إلى الإضرار بسمعة وصورة قطر عالميا، خاصة أنها كانت تستعد في تلك الفترة لاستقبال أكبر حدث رياضي عالمي(بطولة كأس العالم لكرة القدم لسنة 2022)، فضــلا عن زيادة التوتر بين الأطراف وتصــعيد الخلاف، وفي قطر اســتخدم المواطنون منصات التواصل الاجتماعي وخاصة تويتر للتعبير عن تضامنهم، ودعمهم للأسرة الحاكمة، وأمير الدولة.[3]

وقد "تعدت هذه الأزمة كافة حدود العلاقات بين الأنظمة والأطر الســياســية والدبلوماســية الرسمية، ووصلت تداعياتها وانعكاساتها السلبية لتؤثر على العلاقات بين الشعوب وعلى النسيج

[1] Marc Owen Jones," propaganda, fake news, and fake trends: the weaponization of twitter bots in the gulf crisis", **international journal of communication** 13(2019), p 1390, accessed on: 30/09/2023, at: https://bit.ly/4cFiIGF
[2] **Ibid**, p 1392.
[3] Nawaf al-tamimi, azzam amin, nourollah zarrinabadi, the blockade, social media, and national identity in **qatar's nation branding and soft power exploring the effects on national identity and international stance**, (Switzerland: Springer,2023), p87.

الاجتماعي في دول الخليج العربي."[1]وفي سياق الدبلوماسية الرقمية كان الاعتماد بشكل كبير على منصـــــة تويتر من قبل وزارات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ووزراء خارجيتها (دول الحصار، وقطر) ؛ حيث سعى كل طرف لتوضيح مواقفه السياسية، ولإقناع واستمالة الرأي العام المحلي والعربي والعالمي؛ لذلك كانت الأزمة الخليجية مرحلة هامة في توظيف الدبلوماسية الرقمية في الســـياســـات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، فمن خلال توظيف تويتر تمكنت دول مجلس التعاون من الكشف عن الخطاب السياسي والدبلوماسي حول الأزمة للمتابعين؛ لشرعنة مواقفها، ورصد الانطباعات السائدة، وتوجيه رسائل للطرف الأخر؛ للتأثير على مواقفه بشكل مباشر في ظل استحالة القنوات الدبلوماسية التقليدية؛ فعبر تغريدة واحدة يتم تحديد الموقف الرسمي للدول المعنية بوضـــوح دون الحاجة إلى إصـــدار بيانات لوســـائل الإعلام التقليدية، أو انتظار تصريحات المسؤولين، أو إرسال المبعوثين الدبلوماسيين، كما فرضت في ذات الوقت رقابة حكومية صارمة على مستخدميه من الناشطين من الدول المذكورة، ومن الأمثلة على ذلك فرض الإمارات والبحرين لعقوبات تصل إلى السجن على مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي الذين يظهرون تعاطفا مع قطر، أو يعارضون سياسات دول الحصار.[2]

وبالنســـبة لدول الحصـــار كانت موضـــوعات التغريدات في بداية الأزمة يغلب عليها الطابع العدائي، فكانت تركز على اتهام قطر بدعم الإرهاب، والتوافق مع إيران، وتعريضها لأمن المنطقة الخليجية للخطر، ومن الأمثلة على ذلك:

- في المملكة العربية الســـعودية، من خلال البحث في حســـاب وزارة الخارجية على تويتر كانت تغريداتها تتجه نحو تأكيد دور قطر في دعم الإرهاب، وإقناع المتابعين أنه ســـبب المقاطعة وفرض الحصار عليها، الذي تسميه بـ "قطع العلاقات مع قطر"، وأن هذه الخطوة تندرج ضمن جهودها في مكافحة الإرهاب والدول الداعمة له، فيما يلي بعض الأمثلة عن دبلوماسيتها الرقمية عبر تويتر أثناء الأزمة:

[1] أحمد محمد أبو زيد، 2018، عام على الأزمة القطرية – الخليجية: التداعيات على مستقبل منظمة "مجلس التعاون الخليجي **أوراق عمل**، الجامعة الأمريكية في بيروت، شوهد في 2023/09/30، في: https://bit.ly/3U5gpW0

[2] Ilhem Allagui, Banu Akdenizli, " the Gulf Information war and the role of media and communication technologies, **international journal of communication**, 13(2019) ,P1295, accessed on: 30/09/2023, at: https://bit.ly/3J5G9LH

- في تغريدة لوزارة الخارجية السعودية بتاريخ 2017/07/05 جاء فيها أن وزير الخارجية "**عادل الجبير**" يؤكد أن مقاطعة قطر مستمرة حتى تعدل سياستها، وفي تغريدة أخرى بتاريخ 2017/07/20 أن الوزير **الجبير** صرح أن مقاطعة قطر جاءت بعد محاولات حثيثة لثنيها عن دعم الإرهاب، وجاء في تغريدة أخرى بتاريخ 2017/06/30 إشارة صريحة إلى أن قطر تشكل تهديدا لأمنها، حيث ورد فيها أن المملكة ترفض دعم قطر للإرهاب والتطرف، وتعريض أمن المملكة وأمن المنطقة للخطر.[1]
- وفي الإمارات العربية المتحدة غرد وزير الخارجية في تلك الفترة "**أنور قرقاش**" ضد الحكومة القطرية في ذات السياق، متهما إياها بتقديم الدعم المادي للتنظيمات الإرهابية في تغريدة له بتاريخ 03/18/ 2018، ومشيرا إلى علاقتها مع ايران في تغريدة بتاريخ 2018/06/18[2]، وهي الاتهامات التي رد عليها مدير المكتب الإعلامي في وزارة الخارجية القطرية "**أحمد بن سعيد الرميحي**" في تغريدة له بتاريخ 2018/03/18 بأنها تضليل، وكذب وافتراء، واستخفاف بعقول الشعوب.[3]
- وفي البحرين، كان وزير الخارجية في تلك الفترة "**خالد بن أحمد آل خليفة**" يستخدم تويتر بشكل مكثف لمهاجمة قطر، واتهامها بتهديد منظومة التكامل الخليجي، بسبب سياساتها الداعمة للإرهاب وإيران، والتحريض على فصل عضويتها من المجلس بشكل نهائي.[4] وفي تبريره للمقاطعة غرد وزير الخارجية بتاريخ 2017/10/29 "نظرا لما يأتي من قطر من سياسة مارقة وشر مستطير يهدد أمننا القومي، اتخذت دولنا خطوة هامة بمقاطعة قطر وحصارها علها تثوب إلى رشدها."[5]

وفي المقابل، كانت قطر الطرف الثاني في الأزمة، تنفي في أغلب التغريدات الاتهامات الواردة في تصريحات المسؤولين الحكوميين في دول الحصار عبر تويتر، وتخاطب الرأي العام الخليجي والعالمي واستعطافه، وتوضيح الضرر الذي تعرضت له جراء الحصار، والجهود

---

[1] حساب وزارة الخارجية السعودية على تويتر، **مرجع سبق ذكره**.

[2] حساب وزير الخارجية الإماراتي السابق أنور قرقاش على تويتر، https://twitter.com/anwargargash?lang=ar

[3] حساب مدير المكتب الإعلامي بوزارة الخارجية القطرية أحمد بن سعيد الرميحي على تويتر ، https://twitter.com/aromaihi

[4] دبلوماسية تويتر، دراسة تحليلية لتغريدات وزير الخارجية البحريني السابق خالد آل خليفة، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

[5] حساب وزير الخارجية البحريني السابق خالد بن أحمد على تويتر، https://twitter.com/khalidalkhalifa

الدبلوماسية التي تقوم بها لحل الأزمة، وإظهار الصمود والتماسك؛ حيث غرد وزير الخارجية "**محمد بن عبد الرحمان آل ثاني**" بتاريخ 2018/06/04 "عام مضى على حصار قطر غير القانوني، نحيي فيه شعبنا الكريم، وكل من يعيش على هذه الأرض الطيبة على هذا الصمود والتلاحم الذي أثبت للعالم أننا نستطيع بفضل وحدتنا أن نتغلب على كل مكر يحيق بأهلنا وشعوبنا."[1]

وفي ذات السياق، كشفت دراسة عن استخدام الدبلوماسية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي الأطراف في الأزمة لأول 100 يوم من الحصار[2] من خلال تحليل تغريدات وزراء ووزارات خارجيتها، وكيفية توظيف تويتر كوسيلة للدبلوماسية الرقمية للتعبير عن المواقف، وكسب التعاطف، وعرض الأنشطة الدبلوماسية التي تمت خلال الأزمة، وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- كانت المملكة العربية السعودية الأكثر نشاطا على تويتر خلال الفترة المذكورة، وفيما يتعلق بالحصار نشرت تغريدات عن مقاطعة قطر بسبب اتهامها بدعم الإرهاب وكان الوسم الأكثر استخداما من طرفها هو "# قطع_ العلاقات_ مع قطر".
- يلي المملكة وزير ووزارة الخارجية القطرية وركزت التغريدات على نفي الاتهامات الموجهة إليها، والتأكيد على أن لقطر دورا هاما في مكافحة الإرهاب وليس تمويله ودعمه، بالإضافة إلى الزيارات والأنشطة الدبلوماسية التي قامت بها قطر لحل الأزمة وفك الحصار.
- في الإمارات العربية المتحدة كانت أغلب التغريدات ضد قطر بسبب اتهامها بدعم الإرهاب.
- في مملكة البحرين ركزت التغريدات على العلاقات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ومخاطبة شعوبها والشعب القطري بشكل خاص.

تغير توجه الدبلوماسية الرقمية للدول الأطراف في الأزمة مع تغير الخطاب الرسمي والشعبي الذي كان سائدا على تويتر وبداية انفراج الأزمة، وصولا إلى عقد القمة الخليجية بالعُلا في المملكة العربية السعودية في 05 جانفي 2021 للمصالحة الخليجية وإنهاء الأزمة؛ حيث حدث تحول في

[1] حساب وزير خارجية قطر محمد بن عبد الرحمان على تويتر، https://twitter.com/MBA_AlThani_

[2] Al-Mansouri Tarfa, Al-Mohannadi Haya, and Feroun, Mariam, "Digital diplomacy during the first 100 days: How GCC ministries of foreign affairs and ministers tweeted the blockade", **QScience Connec**t (Special Issue: Thesis) (2021) (2):1, accessed on: 17/10/2023, at: https://bit.ly/3JamSbW

مضـمون التغريدات التي أصـبحت تمجد التضـامن الخليجي، ووحدته، وترابط شـعوبه، وتصـدرت الوسـوم التي تعبر عن نهاية الأزمة تويتر، وتأكيد عودة العلاقات الطبيعية بين دول المجلس مثل: # خليجنا_ واحد_ وشـعبنا_ واحد، # نورت_ المملكة_ يا تميم، # المصـالحة_الخليجية.[1] وغيرها، كما تناقلت الحسـابات الرسـمية لوزارات الخارجية لدول مجلس التعاون على تويتر وقائع القمة، ونشـرت نص البيان الصـادر عنها، وأنها شـكلت فرصـة لطي صـفحة الخلافات ولم شـمل دول المجلس وشعوبها، والتنويه بدور المملكة العربية السعودية بحكم ثقلها ومكانتها في ضمان استمرارية العلاقات بين دول المجلس، وبقائه كمنظمة إقليمية ناجحة من خلال قبولها المصالحة الخليجية،

وهو ما غردت به وزارة الخارجية السـعودية يوم انعقاد القمة بأن "سـياسـة المملكة وأولويتها مجلس تعاون خليجي موحد وقوي."[2]

مما سبق، شكلت الأزمة الخليجية نموذجا لممارسة الدبلوماسية الرقمية لدى دول مجلس التعاون الخليجي الأطراف في الأزمة، التي اتخذت من تويتر فضـاءً للتعبير عن مواقفها، ونشـر البيانات الرسمية الصـادرو عن قادتها، ورصـد ردود الأفعال، والتأثير على الرأي العام، وفي نفس الوقت أكدت على ضـرورة التنبه إلى خطر التهديدات السـيبرانية على السـياسـة الخارجية للدول، لكون هذه الأزمة قامت بسبب جريمة إلكترونية تمثلت في اختراق الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء القطرية وهو ما اسـتغلته دول الحصـار لشـن حملة دعائية ضـد قطر عبر تويتر، واتهامها بدعم الإرهاب على الرغم من نفي قطر لذلك، وتأكيد تعرضها للاختراق.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الرقمية في قطر للترويج لبطولة كأس العالم 2022

في 02 ديسـمبر 2010 أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم عن فوز قطر بحق تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم لسـنة 2022، وهو ما شـكل علامة فارقة في تاريخها، وإنجازا لم يسـبق له مثيل في المنطقة الخليجية وفي العالم العربي ككل، وفرصـة تمكنها من تعزيز سـياسـتها الخارجية، وتحقيق أهدافها مثل تدعيم مكانتها على المسـتوى العالمي، تحسـين سـمعتها وصـورتها الوطنية والترويج لها كدولة آمنة ومتطورة، مشـجعة للرياضـة ومنفتحة على الشـعوب والثقافات الأخرى،

[1] #القمة_الخليجية_في_العلا، https://bit.ly/3EVEbvn

[2] وزارة الخارجية السعودية على تويتر، **مرجع سبق ذكره.**

فضـلا عن مكاسـب أخرى؛ فكان أن سـخرت كافة إمكانياتها المادية والبشـرية لإنجاح هذا الحدث العالمي.

وفي المجال الدبلوماســـي نشـــطت الدبلوماســـية القطرية، وكثفت جهودها لإظهار الدولة بمســـتوى الحدث العالمي، ولمحاربة حملات التضـــليل والدعاية التي اســـتهدفتها في تلك الفترة، لاســـيما من الدول الغربية التي حاولت إثارة موضـــوع حقوق العمال العاملين في مجال تهيئة المنشآت الرياضية، وتضييق الحريات الشخصية على الشعوب الوافدة لحضور البطولة، وحتى التشكيك في قدرتها على تنظيم بطولة عالمية بهذا الحجم والصيت.

يندرج تنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم ضـمن سـياسـة قطر في المجال الرياضـي، حيث دأبت في السنوات الأخيرة الاعتماد على الرياضة كواحدة من أدوات سياستها الخارجية لزيادة قوتها الناعمة، ولتقوية علاقاتها مع الدول وشـعوبها، وتجلى ذلك من خلال اسـتضـافتها لأكثر من 500 حدث رياضـي عالمي على مدى السنوات الخمس عشر الماضية، كما خصصت لها دورا هاما في رؤيتها الوطنية لســـنة 2030 كونها تطمح في أن تصـــبح دولة رائدة في المجال الرياضـــي على المسـتوى العالمي.[1] وليس ذلك فحسـب بل لما لها من جوانب إيجابية عديدة مثل تنويع الاقتصـاد الوطني، وجذب الاسـتثمارات، بالإضـافة الى مكاسـب سـياسـية ودبلوماسـية أخرى، وفي ذلك ترى السفيرة "**هند المفتاح**" المبعوث الدائم لقطر لدى منظمة الأمم المتحدة أن تنظيم بلادها لبطولة كأس العالم لكرة القدم سنة ،2022 يعود عليها بالعديد من المزايا والفرص منها:[2]

- ✓ التأكيد على خبرة قطر في استضافة الفعاليات العالمية الكبرى.
- ✓ جلب مزايا اقتصادية مثل: تحفيز الاستثمار والشراكات، وإظهار أنها وجهة يمكن لرواد الأعمال والمستثمرين العمل فيها بثقة.
- ✓ أدى تنظيم البطولة في الدولة إلى إحداث تحول فيها وتســـريع تطورها في مجالات البنية التحتية، الرياضية، والسياحية، والثقافة.

[1] مكتب الاتصال الحكومي لدولة قطر، الرياضة في دولة قطر، https://www.gco.gov.qa/ar/focus/sport/

[2] Catherine Jewell, Sports diplomacy, nation branding and IP go hand in hand in Qatar, interview with Ambassador Dr. Hend Al-Muftah, accessed on: 17/10/2023, at: https://bit.ly/3U0YVKu

✓ تعزيز الثقافة القطرية وإظهار ضيافتها المميزة في بيئة متعددة الثقافات.

لذلك رأت قطر أنه لتحقيق ذلك لابد من توظيف الدبلوماسية الرقمية جنبا إلى جنب مع دبلوماسيتها التقليدية، من خلال حث كافة مؤسسات النظام الدبلوماسي الوطني على اظهار استعدادات الدولة وتحضيراتها لاستضافة البطولة، سواء قبل بدايتها أو خلالها؛ لتسليط الضوء على الظروف المتميزة التي تسير فيها البطولة من جهة، ومواجهة الحملة السلبية التي تتعرض لها من جهة ثانية، وعلى سبيل المثال التركيز على كيفية استقبال الوفود الأجنبية وظروف إقامتها، التسهيلات المقدمة للسفر والإقامة للجماهير الوافدة اليها من كل أنحاء العالم، إظهار كرم الضيافة القطرية، سهولة التنقل ووفرة وسائل المواصلات، الخدمات الرقمية وغيرها، ولذلك خصصت بعثاتها الدبلوماسية فعاليات ترويجية واحتفالية خاصة في العديد من دول العالم.[1]

كما خصصت عبر مواقعها على الأنترنيت أقساما خاصة للترويج للحدث العالمي والاحتفاء به، وعرض الفعاليات التي قامت بها لتحقيق هذا الغرض، بالإضافة إلى حساباتها على منصة تويتر، ونشطت عبرها الدبلوماسية العامة القطرية بشكل غير مسبوق لمخاطبة الجماهير العالمية، ودعوتها إلى الحضور إلى قطر لمناصرة منتخباتها المفضلة، والاستمتاع بأفضل الظروف التي تميزها عن باقي الدول التي سبقتها في تنظيم البطولة.

أما وزارة الخارجية فقد خصصت قسما ثابتا في موقعها الإلكتروني عن البطولة العالمية باسم كأس العالم لكرة القدم 2022، يتضمن فقرة خاصة عن تنظيم الدولة للبطولة والإشادة بتحضيراتها، استهلتها بعبارة "ستكون بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 نسخة لا مثيل لها عبر التاريخ" بالإضافة إلى معلومات عن بطاقة "هيا" للدخول إلى الدولة للزائرين ورابط لمنصتها الرقمية، ونوهت الى أن استضافة قطر لهذه الألعاب

[1] وزارة الخارجية القطرية، سفارات قطر تنظم فعاليات متنوعة احتفالا بانطلاقة بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022، 2022/11/21، **مرجع سبق ذكره**.

"انجاز للشرق الأوسط ومناسبة لتغيير صورة المنطقة عالميا، ولخلق أجواء من التفاعل الإيجابي بين المنطقة والعالم ."[1]

وعبر تويتر نشطت الدبلوماسية الرقمية القطرية للترويج للبطولة العالمية، وتم رصد عينة من التغريدات الواردة في الحسابات الرسمية لوزارة الخارجية، وبعثاتها الدبلوماسية في الخارج والتي حرصت على إبراز ما يلي:

1) الإشادة بحجم الاستعدادات التي قامت بها الدولة لتنظيم البطولة والتأكيد على هذا الإنجاز الكبير الذي حققته.
2) الترحيب بزوارها من الجماهير من كل أنحاء العالم.
3) الحرص على إظهار الخصائص العربية والاسلامية للدولة للجمهور العالمي، وحثه على احترامها.
4) مواجهة حملات التشكيك والدعاية، والانتقادات الموجهة ضدها.
5) تأكيد العلاقات القوية التي تربطها بالعديد من دول العالم والتي قدمت لها الدعم والتشجيع طوال فترة التحضيرات.

وبالنسبة لأمير الدولة فقد نشر تغريدات خاصة بالمناسبة من أبرزها ما يلي:[2]

- نشر الأمير "**تميم**" تغريدة بتاريخ 2022/11/20 يوم افتتاح البطولة للإعلان عن انطلاقها وللترحيب بالقادمين إلى بلاده، وتمنياته لهم بإقامة طيبة خلال البطولة، وأرفقها بصورتين له ولوالده الأمير "**حمد**" ورئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم، وعدد من رؤساء الدول الذين حضروا حفل الافتتاح، من بينهم ولي العهد السعودي الأمير "**محمد بن سلمان**" وحاكم إمارة دبي الشيخ "**محمد بن راشد آل مكتوم**" لتوصيل رسالة مفادها الاستمرار في سياسة الأمير الوالد، القائمة على الاستثمار في الرياضة كواحدة من الاستراتيجيات المعتمدة في السياسة الخارجية والقوة الناعمة للدولة منذ سنة 1995، بالإضافة إلى التأكيد على عودة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد الأزمة التي كانت قائمة، وحصلت التغريدة على تفاعل كبير من المتابعين.

[1] وزارة الخارجية القطرية، كأس العالم لكرة القدم 2022، **نفس المرجع السابق**

[2] حساب الأمير تميم على تويتر، **مرجع سبق ذكره.**

– كما غرد يوم انتهاء البطولة في 2022/12/18 شـــكر من خلالها كل من ســـاهم في إنجاحها، وتقديم صورة مشرفة لقطر والعالم العربي للعالم.

ونشرت وزارة الخارجية القطرية عدة تغريدات حول المناسبة من بينها:[1]

– في 2022/11/04، نشـرت تغريدة مفادها ما جاء في تصـريح وزير الخارجية في حوار أجراه مع صحيفة لوموند الفرنسية حيث قال " إنّ الشعب القطري شعب مضياف والعالم بأسره مرحب به، وكل ما نطلبه هو أن يحترم المشجعون قوانيننا تماما كما يتوقع منا أن نحترم قوانينك عندما نزورك في بلدك..."، وهو رد فعل على الانتقادات التي تعرضـــت لها قطر من الدول الأوروبية خاصة فرنسا، بسبب رفضها السماح ببعض السلوكيات من المشجعين القادمين منها، والتي لا تنسجم مع الدين الاسلامي، والقانون القطري.

– وفي 2022/11/15، نشـــرت تغريدة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الذي صـــرح بأن تنظيم البطولة في قطر إنجاز خليجي جديد، وعلامة فارقة في تاريخ البطولة، وهو مصدر فخر لأبناء دول المجلس والعرب، وأن العالم يتابع التحضيرات المتميزة التي تقوم بها قطر استعدادا لذلك.

– ونشرت بتاريخ 2022/11/22 تغريدة حول مضمون تصريح وزير الخارجية "**محمد بن عبد الرحمان آل ثاني**"، مفادها أن "السواد الأعظم من جمهور كرة القدم، عندما أتى إلى الدوحة تفاجأ بالإعداد الناجح لكأس العالم، وبالشعب القطري المضياف الذي يرحب بالجميع، ونستطيع أن نرى الفرحة في عيون الناس لاستضافة هذا الحدث الكبير"، وهذه التّغريدة تأكيد على نجاح قطر في تنظيم البطولة وتغيير الصورة النمطية التي كانت سائدة عنها، وعن الدول العربية بشكل عام لدى الشعوب الأجنبية.

أما سفارة قطر بالجزائر[2]، ولتثمين العلاقات المتميزة بين الدولتين، والدعم الذي تلقته قطر من الجزائر لتنظيم البطولة، قامت بإعادة نشر تغريدة للرئيس الجزائري "**عبد**

[1] حساب وزارة الخارجية القطرية على تويتر، **مرجع سبق ذكره.**

[2] حساب سفارة دولة قطر لدى الجزائر على تويتر، https://twitter.com/QatarEmbAlgeria

المجيد تبون" يوم الافتتاح الذي كان من بين الضيوف الحاضرين فيه، يهنئ فيها قطر وأميرها على النجاح في تنظيم البطولة، التي تعد مصدرا للفخر لها ولكل العرب.

– وفي 12/19/ 2022، نشرت تغريدة مضمونها تلقي أمير الدولة اتصالا هاتفيا من الرئيس الجزائري يهنئه فيها باليوم الوطني القطري، ونجاحها في تنظيم البطولة العالمية.

مما سبق، كانت الدبلوماسية الرقمية القطرية أداة هامة لإظهار جهود الدولة للترويج لبطولة كأس العالم؛ إذ اتجهت الشعوب إلى المنصات الرقمية مع اقتراب موعد تنظيمها لمعرفة المزيد عن هذه الدولة الخليجية التي ستنظم البطولة، والتحضيرات التي قامت بها، وإجراءات الدخول اليها لحضور البطولة فكانت الدبلوماسية الرقمية القطرية حاضرة، سواء عبر مواقع الأنترنيت الرسمية لمؤسسات العمل الدبلوماسي أو حساباتها على تويتر لتفي بالغرض، كما كانت أداة لإيصال رسائل إلى حكومات الدول التي شككت في قدراتها، مؤكدة فيها قدرتها على تنظيم البطولة، والمضي قدما في تحقيق الإنجازات التي تجعل للدولة سمعة إيجابية ومكانة عالمية متميزة، بالإضافة الى رسالة أساسية تسعى قطر إلى تبليغها للعالم وهي "أنها لم تكن تهدف الى إظهار قدراتها كدولة عربية متطورة فحسب، ولكنها أيضا أسست نفسها كسفير للعالم الإسلامي وكنموذج لتناغم الإسلام مع الحداثة."[1] فبرزت من خلال الحدث العالمي الهوية العربية والإسلامية، والقيم الثقافية والأخلاقية التي تميزها للعالم بأسره. والتي لم تسهم فقط في زيادة قوتها الناعمة، والتعريف بها بل في تنويع اقتصادها وتوفير عائدات مالية كبيرة، واثبات قدرتها على تنظيم التظاهرات الرياضية العالمية وهو ما يضعها على قدم المساواة مع الدول المتقدمة التي سبقتها في ذلك.

[1] Nermeen Singer, "role of world cup soccer in healing gulfs region: zeal of Qatar's sport diplomacy", **Arab Media & Society** (Issue 33, Winter/Spring 2022), p8, accessed on: 17/10/2023, at: https://bit.ly/49pZEcO

الخاتمة

الخاتمة:

عالجت الدراسة موضوع الدبلوماسية الرقمية من خلال إظهار كيف أدى التطور الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القرن الحادي والعشرون إعادة تشكيل الدبلوماسية كأداة من أدوات السياسة الخارجية؛ حيث لم تتوان الدول عن مواكبة هذا التطور في المجال الدبلوماسي للاستفادة من الفرص التي تخلقها هذه التكنولوجيا الرقمية ودورها الهام في تعزيز نظامها الدبلوماسي الوطني الذي يشمل وزارة الخارجية وسفاراتها المنتشرة عبر العالم بوسائل جديدة ومصادر إضافية لجمع المعلومات وتطوير الأداء الدبلوماسي، وخلق بيئة تمكين لسياستها الخارجية لتحقيق أهدافها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية وغيرها، ورعاية مصالحها وسرعة وسهولة التواصل مع الحكومات والشعوب الأجنبية وبناء السمعة الإيجابية وزيادة تأثيرها وتعظيم قوتها وتدعيم جهود الدبلوماسية التقليدية لحل التحديات العالمية المعاصرة، وضمان استمرارية الأنشطة الدبلوماسية في الحالات الاستثنائية مثل الأزمات كما حدث خلال جائحة كوفيد-19-، فضلا عن تعزيز الانفتاح والشفافية في العلاقة مع المواطنين الذين أصبح بإمكانهم الاطلاع على الأنشطة الدبلوماسية ومواقف حكومتهم السياسية والتواصل مع صانعي القرار فيها والتعبير عن آرائهم، وهو ما يضفي بدوره جانبا من الشرعية والقبول لقرارات الحكومات.

لقد قامت الدول التي شهدت مستويات متقدمة من الاعتماد على الدبلوماسية الرقمية باستحداث تغييرات جوهرية في الأساليب والهياكل التقليدية لممارسة المهام الدبلوماسية، بإنشاء وحدات مصلحية بوزارات خارجيتها مهمتها الإشراف ومتابعة أنشطة الدبلوماسية الرقمية، بالإضافة الى اعتماد مهارات جديدة للعمل الدبلوماسي تتعلق بمعرفة واسعة باستخدام الوسائل والتقنيات الرقمية؛ حيث أصبحت ممارسة الدبلوماسية تتطلب الى جانب الخبرة والحنكة الدبلوماسية مهارات في تحليل البيانات الضخمة واستخدام الذكاء الاصطناعي، وكيفية إدارة الاجتماعات عبر الأنترنيت.

وبذلك تؤكد الدراسة على صحة الفرضيات المختبرة ضمنها؛ حيث تؤكد أن توظيف الدبلوماسية الرقمية يعزز الممارسة الدبلوماسية، ويساعد على تحقيق أهدافها، ويضفي أبعادا جديدة للسياسة الخارجية؛ فلا يمكن للدول أن تنأى عن هذه التطورات التكنولوجية التي أضحت من أهم المقومات التي تدعم قوتها وتحدد مكانتها في النظام الدولي، لذلك سارعت العديد من دول العالم إلى اعتماد

دبلوماسية رقمية نشطة وحضور قوي عبر منصات التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها تويتر، والتي تعد أكثر وسائل الدبلوماسية الرقمية استخداما من قبل القادة ووزارات الخارجية عبر العالم؛ إذ قاموا بإنشاء حسابات عبر المنصة لنشر تغريدات مضمونها عن السياسة الخارجية لدولهم، وللدفاع عن مواقفها وخياراتها، ولرصد توجهات الرأي العام وانطباعاته.

وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية ظلت مرتبطة بشكل كبير بالقوة في جانبها المادي إلا أن الدراسة تؤكد على أهمية الدبلوماسية الرقمية في تعزيز القوة الناعمة، واستخدام الأنترنيت ومنصات التواصل الاجتماعي كوسائل دبلوماسية للتعريف بالمقومات الثقافية، والإنجازات الحضارية والتنموية، وعناصر الجذب السياحي التي تتوفر عليها الدولة، وترجمتها إلى محتوى رقمي متميز بهدف تشكيل صورة إيجابية عنها، ومن ثم الإعجاب بها.

أوضحت الدراسة أن الدبلوماسية الرقمية ليست بديلا للدبلوماسية التقليدية ولا تحل محلها، وإنما مكملة لها، وتدعمها بوسائل وممارسات مبتكرة تتيح سهولة التواصل، وادارة العلاقات الدولية بكفاءة وفعالية أكثر، وتكاليف وجهود أقل مما كانت عليه الدبلوماسية التقليدية، وهي تعبر عن امتداد وتطور الدبلوماسية لمواكبة متطلبات العصر الرقمي دون الإخلال بأساسيات العمل الدبلوماسي المتعارف عليه مثل: التمثيل الدبلوماسي، وانشاء السفارات، وتبادل المبعوثين الدبلوماسيين؛ حيث تظل الدبلوماسية التقليدية قائمة وذات أهمية ملموسة.

أظهرت دراسة الحالة أن دول مجلس التعاون لخليجي قد وظفت الدبلوماسية الرقمية في سياساتها الخارجية؛ لإدراكها بأهميتها في تحقيق الأهداف التي تسعى اليها، والأدوار التي تطمح لأدائها إقليميا ودوليا، معتمدة في ذلك وبشكل كبير على منصة التواصل الاجتماعي تويتر كوسيلة لدبلوماسيتها الرقمية، كما أظهرت الدراسة التباين في توظيف الدبلوماسية الرقمية بين دول المجلس الستة؛ حيث تحتل المملكة العربية السعودية مستوىً متقدما، تليها في ذلك باقي الدول، ويفسر ذلك بالاختلاف فيما بينها من حيث توجهات سياستها الخارجية والمصالح والأهداف التي تطمح لتحقيقها، فالمملكة العربية السعودية كدولة عربية كبرى تتميز بسياسة خارجية نشطة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية جعلتها بحاجة إلى استخدام الدبلوماسية الرقمية كأداة جديدة في سياستها الخارجية بشكل جدي لتعزيز دبلوماسيتها التقليدية، وتحسين صورتها، وتكثيف جهودها لترسيخ المملكة كدولة

اقليمية لها مكانة وثقل سياسي واقتصادي وحضاري، وتجسيد رؤيتها الإستراتيجية"2030" على أرض الواقع، وأداء دور مهم في تفاعلات السياسة الإقليمية والعالمية، وخاصة وأنها أنشأت مراكز تابعة لوزارة خارجيتها خاصة بالدبلوماسية الرقمية على غرار مركز التواصل الدولي، تليها دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر، بينما الدبلوماسية الرقمية لدول البحرين والكويت وعمان والتي تعتبر سياساتها الخارجية ذات توجه أقرب إلى الحياد، فتقتصر على عرض الأنشطة الدبلوماسية للقادة ووزراء الخارجية، وإبراز مواقف الدولة السياسية والتركيز على الجوانب الثقافية وما تقوم به من جهود في المجال الإنساني.

ختاما، تمت بلورة جملة من النتائج المستخلصة في إطار هذا العمل تتبعها توصيات لإثراء الموضوع ولأهميته المستقبلية لدى الباحثين:

أولا: نتائج الدراسة

- ترسخت الدبلوماسية الرقمية كأداة مبتكرة للسياسة الخارجية مواكبة للتطور التكنولوجي الحاصل في ميدان الاتصال والمعلومات وخاصة منصات التواصل الاجتماعي التي أصبح لها دور كبير في تشكيل الرأي العام على المستويين المحلي والعالمي.
- استقطبت الدبلوماسية الرقمية اهتمام صانعي السياسة الخارجية في الدول التي تطمح لتعزيز نفوذها، وتمتين علاقاتها الدولية، وتحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية بطرق مبتكرة، وممارسة التأثير على الحكومات والشعوب الأجنبية معا، وتحسين صورتها والترويج لثقافتها.
- تتيح الدبلوماسية الرقمية إمكانية الاستجابة الفعالة للأزمات، وإدارتها بتوفير وسائل جديدة للاتصالات بين الدبلوماسيين وقادة دولهم، ولاستمرارية الأنشطة الدبلوماسية والقنصلية، ولمناقشة الحلول الممكنة بين الحكومات والتعاون فيما بينها، ولتقديم المعلومات الرسمية للرأي العام.
- تثير الدبلوماسية الرقمية مواضيع جديدة أصبحت جزءا من جدول أعمال الدبلوماسية والمفاوضات؛ حيث أصبحت تناقش الى جانب القضايا التقليدية قضايا مثل: جدلية الحرية والتقييد ضمن الفضاء السيبراني، واستخدامات الذكاء الاصطناعي، وكيفية تحقيق التعاون في مجال التكنولوجيا الرقمية.

- إذا كانت التكنولوجيا الرقمية تتيح فعالية وكفاءة الدبلوماسية فهي تفتح المجال أيضا لصعوبات تتعلق من ناحية بتهديدات الأمن السيبراني الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا بشكل سيء لصالح أطراف معينة قد تكون أفرادا أو جهات حكومية، ومن ناحية أخرى التفاوت بين الدول في الوصول إليها.
- تشهد الدبلوماسية الرقمية لدول مجلس التعاون الخليجي تباينا في التوظيف والاستخدام من دولة لأخرى، وذلك حسب رؤية كل منها، وتباين توجهات سياساتها الخارجية، وأولوياتها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها، والتحديات الأمنية والسياسية التي تواجهها.
- تحتل المملكة العربية السعودية مستوىً متقدما في توظيف الدبلوماسية الرقمية مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي، ويرجع ذلك إلى تطلعات المملكة لبلوغ مكانة عالمية متميزة وفق رؤيتها الاستراتيجية 2030، باعتبارها الإطار الموجه لحاضر ومستقبل الدولة السعودية، وهو ما يتطلب تجنيد كافة امكانياتها، وتكثيف أنشطتها وجهودها الدبلوماسية التقليدية والرقمية.
- التطورات التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة وعلى جميع الأصعدة وخاصة دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر جعلها بحاجة لاعتماد الدبلوماسية الرقمية؛ لتسليط الضوء على هذه الإنجازات وتقديم صورة إيجابية عنها على المستوى العالمي كدول عصرية ومتطورة ومنفتحة على العالم.

ثانيا: توصيات الدراسة

بناءً على ما تقدم توصي الباحثة بما يلي:

- ضرورة وضع معايير وضوابط تنظيمية تحكم البيئة الرقمية؛ للاستفادة من مزايا هذه التطورات التكنولوجية في المجال الدبلوماسي، وتفادي مخاطرها، لكونها تتطلب تحقيق مستوىً متقدما من الأمن السيبراني لحماية شبكة الاتصالات وأنظمة المعلومات الدبلوماسية، ويُفضل أن يكون ذلك في إطار منظمة الأمم المتحدة كآلية للعمل الجماعي.
- يتعين على الدول التي ترغب في الاستفادة المثلى من فرص الدبلوماسية الرقمية بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي تخصيص استراتيجيات واضحة لتوظيفها كأداة لسياساتها الخارجية تتضمن على سبيل المثال إنشاء وحدات أو أقسام خاصة بالدبلوماسية الرقمية على مستوى

وزارات الخارجية، وتعيين مسؤول عن متابعة وتقييم أداء الدبلوماسية الرقمية، وتخصيص برامج تدريب للدبلوماسيين على استخدام وسائل الدبلوماسية الرقمية، وتزويدهم بالمعارف اللازمة لذلك، وتطوير قدراتهم التحليلية للكم الهائل من المعلومات المتوفرة، وكيفية عرض المحتوى الجذاب على المنصات الرقمية؛ لتقديم الصورة الوطنية بالشكل المرغوب.

- ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في توظيف الدبلوماسية الرقمية والتي سبقت دول مجلس التعاون الخليجي في ذلك بسنوات، واستطاعت من خلالها تحقيق نتائج إيجابية على صعيد سياساتها الخارجية.
- توصي الدراسة بضرورة زيادة المستوى التفاعلي للدبلوماسية الرقمية لدول مجلس التعاون الخليجي عبر تويتر مع الشعوب العربية والأجنبية، وفسح المجال للحوار البنّاء والهادف، والاهتمام بتعليقاتهم وتساؤلاتهم والرد عليها.
- نظرا لما تتميز به المنطقة من اضطرابات وصراعات، فإن ذلك يتطلب من وزارات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تعزيز دبلوماسيتها الرقمية من خلال تكثيف الحضور النشط عبر المنصات الرقمية وبشكل دائم، وتوفير المعلومات الكافية والتي يتم تحديثها بشكل مستمر، لتوضيح المواقف الرسمية، ولمكافحة الأخبار الكاذبة، وحملات التضليل.
- ضرورة تبني دبلوماسية رقمية مشتركة خاصة بمجلس التعاون الخليجي كمنظومة إقليمية عربية، وهو ما يجعل لها ثقلا دبلوماسيا، وحضورا قويا على الساحتين الإقليمية والعالمية.

قائمة المراجع

القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية 32.

I. باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. الحسن، عمر سعيد وآخرون، **مسيرة التعاون الخليجي التحديات الراهنة، والمخاطر المستقبلية**، ط1، بيروت، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2015.
2. التميمي، نواف، **الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2012.
3. الدباغ، يونس طلعت، **الدبلوماسية المعاصرة في ظل العولمة اتجاهات ونماذج**، ط1، الأردن: دار التفسير للنشر والإعلان، دار الفتح للدراسات والنشر،2015.
4. العجرمي، محمود عبد ربه، **الدبلوماسية النظرية والممارسة**، عمان: دار زهران،2011.
5. بيجمان، جيفري، **الدبلوماسية المعاصرة التمثيل والاتصال في دنيا العولمة**، ترجمة محمد صفوت حسن، ط1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.
6. بن عنتر، عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005.
7. بيليس، جون وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ط1، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.
8. حتي، ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب الحديث، ط1، 1985.
9. حضرة، فيصل، **قطر تدخل عصر الدبلوماسية الرقمية**، قراءات في الدبلوماسية، ط1، قطر: وزارة الخارجية القطرية، المعهد الدبلوماسي، 2017.
10. حمشي، محمد، وآخرون، **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي**، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
11. سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.
12. شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم المناهج والاقترابات والأدوات)**، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1997.
13. شميدت، ايريك وجاريد كوهين، **العصر الرقمي الجديد إعادة تشكيل مستقبل الأفراد والأمم والأعمال**، ترجمة أحمد حيدر، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

14. عبد الحي، سماح عبد الصبور، **القوة الذكية في السياسة الخارجية دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان2005-2013**، ط1، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014.
15. عبد الله، جمال، **السياسة الخارجية لدولة قطر 1995-2013 روافعها واستراتيجياتها**، ط1، بيروت، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.
16. غيلبين، روبرت، **الحرب والتغيير في السياسة العالمية**، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.
17. فرانكل، جوزيف، **العلاقات الدولية**، ترجمة غازي عبد الرحمان القصيبي، ط2، المملكة العربية السعودية: تهامة، 1984.
18. قرني، بهجت وعلى الدين هلال دسوقي، **السياسات الخارجية للدول العربية تحدي العولمة**، ترجمة أحمد مختار الجمال، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.
19. كلينتون، هيلاري، **خيارات صعبة**، ترجمة ميراي يونس، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015.
20. محمد، فاضل زكي، **الدبلوماسية في عالم متغير**، بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1992.
21. ناي، جوزيف، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، السعودية: العبيكان، 2007.

ب.المجلات والدوريات

1. أبو زيد، أحمد محمد، "الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي"، **مجلة سياسات عربية**، العدد17، (نوفمبر2015).
2. الحربي، سليمان عبد الله، "مفهوم الأمن، مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19(2008).
3. الشمري، جدعان فاضل، "استخدام البعثات الكويتية لشبكات التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية العامة مع الجمهور: دراسة حالة للحساب الرسمي بتويتر لسفارتي دولة الكويت في كل من أستراليا والمملكة العربية السعودية." **المجلة العربية للإعلام والاتصال**، مج ع. 24،(2020).
4. العامودي، معاذ، "الدبلوماسية الرقمية الرسمية وتأثيرها في السياسة الخارجية دراسة مقارنة بين فلسطين والاحتلال الإسرائيلي"، **مجلة رؤية تركية**، العدد 4، السنة 7، (نوفمبر2018).

5. العساف، عبد الله بن عبد المحسن بن سعود، "السياسة الخارجية كما تعرض لها الحسابات الرسمية السعودية عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر دراسة تحليلية"، **مجلة البحوث الاعلامية**، كلية الاعلام، جامعة الأزهر، القاهرة مصر، عدد 55، ج 6، (أكتوبر2020).
6. بخوش، مصطفى، "مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة"، **مجلة المفكر**، العدد 03، (2008).
7. بولعراس، فتحي، "الدبلوماسية التقليدية في مواجهة العصر الرقمي: كواليس العلاقات المغاربية في وثائق ويكيليكس"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد32، (2011).
8. حمشي، محمد وشهرزاد خير، "الحوكمة العالمية والسلطة الخاصة دروس منسية في حوكمة الصحة العالمية زمن جائحة كورونا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد10، العدد 3، جويلية (2001).
9. حميدو، كمال، "الإعلام والرياضة أداتين لبناء السمة الوطنية والتسويق لها: الاستراتيجية القطرية نموذجا"، **مجلة سياسات عربية**، عدد 57، مجلد 10، (جويلية2022).
10. رجب، إيمان، "الهوية المركبة أم المصلحة؟ محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الأوسط"، **كراسات استراتيجية**، العدد 255، المجلد 24، (أوت 2015).
11. زهرة، إيمان محمد ولبنة بنت سليم العلوية، "الاستخدام الدبلوماسي لشبكة تويتر: دراسة تحليلية للحسابات الرسمية لوزارة الخارجية العمانية"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، عدد 80، مجلد 2، (جويلية2022).
12. عطوان، خضر عباس، " الفاعلية السياسية الخارجية في عصر المعلوماتية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، المجلد 2008، العدد 17، (31 يناير/كانون الثاني2008).
13. عبد، أحمد عقيل، "إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي في تعزيز الدبلوماسية العراقية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 7, العدد 1 عدد خاص للندوة علمية سنوية، (2024).
14. مصطفى، مروة خليل محمد، "القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير دراسة تقويمية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، العدد11، المجلد6، (يناير 2021).
15. محمد، عربي لادمي، "السياسة الخارجية دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، **مجلة دراسات وأبحاث**، عدد25، السنة الثامنة، (ديسمبر 2016).

16. وهبان، أحمد محمد، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجينتاو إلى ميرشايمر دراسة تقويمية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، جامعة الإسكندرية، العدد2، المجلد1، (يوليو2016).

ت. المصادر الإلكترونية:

1. النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي، بوابة الأمانة العامة عبر الأنترنيت: شوهد في2023/09/20، في: https://bit.ly/48Z5T7b
2. الرويتع، خالد بن إبراهيم، الدبلوماسية العامة الرقمية والسياسة الخارجية، الشرق الأوسط،2013/11/29، شوهد في:2023/09/28، في:https://bit.ly/3VKaRS4
3. المبادئ العشرة لدولة الامارات العربية المتحدة في الخمسين الجديدة، شوهد في: 2023/09/28، في: https://bit.ly/3Vmbill
4. البوابة القانونية القطرية، الدستور الدائم لقطر، شوهد في: 2023/09/28، في: https://bit.ly/491NmHj
5. السياسة الخارجية للكويت، الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الكويتية، شوهد في : 2023/09/28، في :https://bit.ly/49XvgHF
6. الحساب الرسمي للسفارة الافتراضية الاسرائيلية في الخليج عبر تويتر، إسرائيل في الخليج، شوهد في 2023/02/23، في: https://bit.ly/3IHtJJX
7. المطرف، إبراهيم بن عبد الله، إعادة هندسة السياسة الخارجية السعودية في عهد بن سلمان، جريدة الجزيرة،2019/05/30، شوهد في: 2023/09/28، في:https://bit.ly/3TZxXmx
8. الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية السعودية، متاح على الرابط: https://bit.ly/4cGoVCl
9. المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف اعتدال، المملكة العربية السعودية، متاح على الرابط: https://etidal.org/
10. المملكة العربية السعودية، الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، شوهد في :2023/09/28، في: https://bit.ly/3PJygzd
11. البواية الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، "رؤية الامارات"، شوهد في: 2023/09/20، في : https://bit.ly/3wZaRn6
12. الحساب الرسمي لوزارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، https://twitter.com/mofauae
13. إكسبو 2020 دبي، شوهد في 2023/09/28، في: https://bit.ly/3VG63NN

14. الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية القطرية :https://www.mofa.gov.qa/
15. الخارجية والتعاون الدولي تطلق "مبادرة الدبلوماسية الثقافية الرقمية" بالتعاون مع وزارة الثقافة، وكالة الأنباء الاماراتية، 2018/03/05، شوهد في 2023/10/12، في https://bit.ly/49qPUPg
16. الحساب الرسمي لوزارة الخارجية البحرينية على تويتر، @bahdiplomatic، الرابط الالكتروني، https://twitter.com/bahdiplomatic
17. المركز الوطني للأمن السيبراني بمملكة البحرين، https://bit.ly/3PNrqc6
18. الحساب الرسمي لوزارة الخارجية الكويتية على تويتر، متاح على الرابط: https://twitter.com/MOFAKuwait
19. الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية العمانية، متاح على الرابط: https://fm.gov.om/policy-ar/principles-ar/?lang=ar
20. الحساب الرسمي لوزارة الخارجية العمانية على تويتر، متاح على الرابط الالكتروني: https://twitter.com/FMofOman
21. #القمة_الخليجية_في_العلا، https://bit.ly/3EVEbvn
22. المطيري، ناصر، "التوازن في السياسة الخارجية الكويتية"، **جريدة النهار الكويتية**: العدد 3395، (4جوان 2018)، شوهد في:2023/09/29: في: https://bit.ly/4a9cr46
23. السلولي، وليد، "مركز اتصال الخارجية منصة إعلامية نموذجية لإبراز الخطاب الرسمي السياسي"، جريدة الاقتصادية،23جويلية2018، شوهد في 2023/09/28، في: https://bit.ly/4anvSXm
24. أبو زيد، أحمد محمد، 2018، عام على الأزمة القطرية – الخليجية: التداعيات على مستقبل منظمة "مجلس التعاون الخليجي، أوراق عمل، الجامعة الأمريكية في بيروت، شوهد في 2023/09/30: في https://bit.ly/3U5gpW
25. السلطان،عبدالرحمن، "السعودية أولا"، **الرياض**، 2018/06/23، شوهد في 2023/09/20، في:https://bit.ly/4bA6o9O
26. أبو ضيف،عبد الله، "الدبلوماسية الرقمية طفرة في العلاقات الدولية"، 2024/02/27، مركز الاتحاد للأخبار، شوهد في 2024/03/17، في: https://bit.ly/4aDHF3B

27. بونيفاس، باسكال، "الدبلوماسية الرياضية لدولة قطر والقوة الناعمة"، مركز الجزيرة للدراسات، شوهد في: 2023/09/28، في: https://bit.ly/3ThVRbo

28. باسم راشد، العلامة الوطنية: كيف يسهم إكسبو في تعزيز القوة الناعمة للدول، 2021/09/30، شوهد في: 2023/09/28، في:https://bit.ly/3RFRKH8

29. تغريدة وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، 2021/09/12، شوهد في 2023/09/28، في: https://twitter.com/faisalbinfarhan?lang=en

30. تغريدة لوزارة الخارجية السعودية بتاريخ 2021/01/13 عبر حسابها على تويتر، شوهد في 2023/09/28، في: https://twitter.com/ksamofa?lang=en

31. تغريدة لوزارة الخارجية السعودية بتاريخ 2018/10/14 عبر حسابها على تويتر، شوهد في 2023/09/28، في: https://twitter.com/ksamofa?lang=en

32. تحت عنوان "الخدمات الدبلوماسية من التقليدي إلى الذكي" ، الخارجية" تستعرض تجربتها الإلكترونية بـ"ملتقى التميز"، شوهد في 2023/09/30، في: https://bit.ly/4aGOnWE

33. ترتيب المملكة العربية السعودية حسب مؤشر الدبلوماسية الرقمية لسنة 2023 https://digital-diplomacy-index.com/index/

34. جائزة الحكومة الرقمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، شوهد في 2023/09/28، في https://bit.ly/3YUcUTb

35. حساب وزارة الخارجية السعودية عبر تويتر : https://twitter.com/ksamofa

36. حساب الأمير تميم على تويتر:https://twitter.com/tamimbinhamad?lang=ar

37. حساب وزارة الخارجية القطرية على تويتر:https://twitter.com/MofaQatar_AR

38. حساب مدير المكتب الإعلامي بوزارة الخارجية القطرية أحمد بن سعيد الرميحي على تويتر، https://twitter.com/aromaihi

39. حساب سفارة دولة قطر لدى الجزائر على تويتر، https://twitter.com/QatarEmbAlgeria

40. حساب وزير الخارجية الإماراتي السابق أنور قرقاش على تويتر، https://twitter.com/anwargargash?lang=ar

41. حساب وزير الخارجية البحريني السابق خالد بن أحمد على تويتر، https://twitter.com/khalidalkhalifa

42. حساب وزير خارجية قطر محمد بن عبد الرحمان على تويتر، https://twitter.com/MBA_AlThani_

43. حساب وزير الخارجية السابق لمملكة البحرين على منصة تويتر، الرابط الالكتروني https://twitter.com/khalidalkhalifa

44. خليفة، إيهاب، "هل يقود الذكاء الاصطناعي المهام الدبلوماسية"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،2023/05/23، شوهد في:2023/06/12، في https://bit.ly/447WiKh

45. دبلوماسية تويتر دراسة تحليلية لتغريدات وزير الخارجية البحريني السابق خالد آل خليفة، مركز رصد للدراسات والأبحاث السياسية، أوت 2020، شوهد في 2023/09/30، في : https://bit.ly/3PRmuDg

46. دولة قطر، الديوان الأميري، "رؤية قطر الوطنية 2030 "، شوهد في: 2023/09/20، في : https://bit.ly/3Pr5zqG

47. رؤية البحرين 2030، شوهد في: 2023/09/20، في: https://bit.ly/3PprVJaf

48. سميح، رامي، السلامة السيبرانية والأمن الرقمي.. درع حماية في عالم الفضاء الإلكتروني، وكالة أنباء الامارات العربية المتحدة وام، شوهد في 2024/03/17، في: https://bit.ly/3J6Mruy

49. سلامة، معتز، "القوة الناعمة لدول الخليج المكانة الدولية والتوظيف السياسي والاستراتيجي"، مجلة آراء حول الخليج، 2018/01/15، شوهد في 2023/09/28، في: https://bit.ly/4aDKCRv

50. سلسلة قيمة البيانات الضخمة الأنشطة الرئيسية وأمثلة للجهات الفاعلة المرتبطة : Langworthy, Stacy, "Power Dynamics in an era of Big Data", LSE DEAS Strategic Update 2019, at : https://bit.ly/3UcHyXv

51. طلاي،إسماعيل، "شبكة الكترونية عالمية لربط البعثات الدبلوماسية بالخارجية"، العرب 2016/03/8، شوهد في 2023/09/30، فيhttps://bit.ly/3YQpDGB

52. عنان،أية، دبلوماسية الرياضة والعلاقات الدولية: كأس العالم 2022 نموذجا، المرصد المصري، 2022/12/28، شوهد في 2023/03/12، في: https://bit.ly/4bVLgdM

53. كاتب، سعود، نحو رؤية شاملة لاستراتيجية وطنية للقوة الناعمة السعودية، مركز أسبار، جوان2020، شوهد في2023/09/28، في: https://bit.ly/463GJDd

54. محمود، رضا إبراهيم، "التقنيات الحديثة حققت مكاسب كبيرة، قطر والتكنولوجيا الرقمية"، **الراية القطرية**، 2023/07/28 شوهد في 2023/09/30، في: https://bit.ly/44u3gaY

55. مركز الاتصال والإعلام الجديد، متاح على تويتر، @CMCMOFA على الرابط: https://twitter.com/cmcmofa?lang=ar

56. مجلس القوة الناعمة يحكي قصة الامارات للعالم، البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة، شوهد في 2023/09/28، في: https://bit.ly/4cCw46J

57. مكتب الإعلام الدولي في دولة قطر، شوهد في 2023/10/12، في:https://bit.ly/43J0AYk

58. مكتب الاتصال الحكومي لدولة قطر، الرياضة في دولة قطر، https://www.gco.gov.qa/ar/focus/sport/

59. مملكة البحرين، مركز الاتصال الوطني، شوهد في 2023/09/30، في: https://bit.ly/49E67kB

60. وزارة الخارجية البحرينية، شوهد في: 2023/09/28، في: https://bit.ly/4clorRJ

61. وزارة الخارجية العمانية، رؤية عمان 2040، شوهد في: 2023/09/20، في: https://bit.ly/3viMal1

62. وزارة الخارجية الكويتية، "رؤية الكويت 2035"، شوهد في: 2023/09/20، في: https://bit.ly/3TBSHAy

63. وزارة الخارجية والتعاون الدولي، دولة الامارات العربية المتحدة: https://www.mofa.gov.ae/ar-ae

64. وزارة الخارجية البحرينية، الرابط الالكتروني: https://www.mofa.gov.bh/

65. وزارة الخارجية الكويتية، متاح على الرابط الالكتروني:https://www.mofa.gov.kw/ar/

66. ياسر عبد الحسين، "دبلوماسية الموجة الرابعة"، مجلة الأخبار، (بيروت) 2015/08/07، شوهد في 2023/01/15، في: https://bit.ly/3VQjryG

67. يوسف العتيبة، "دبلوماسية التعامل مع الأزمات"، تأملات دبلوماسية، سلسلة دبلوماسية مكافحة الأوبئة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2020/05/31، شوهد في 2023/10/12، في: https://bit.ly/3M62Xx5

II. باللغة الأجنبية

A.Books :

1. Akçay,Ekrem Yaşar , transformation of diplomacy: Digital Diplomacy in the Pandemic and post-Pandemic ,**Handbook of Research on Entrepreneurship, Innovation, Sustainability, and ICTs in the Post COVID-19 era**, USA: IGI Global, 2021.
2. Anholt, Simon, **Competitive Identity the new Brand Management for Nations, Cities and Regions**, New York: Palgrave Macmillan,2007.

3. Alqashouti, Mirdef, Qatar mediation: from soft diplomacy to foreign policy, **contemporary Qatar Examining State and Society**, Singapore: Springer Nature, 2021.
4. Al-Tamimi, Nawaf and others, **Qatar's nation branding and soft power exploring the effects on national identity and international stance**, Switzerland: Springer Nature,2023.
5. Akdenizli, Banu, twitter diplomacy in the Gulf cooperation council, how foreign ministries of the region use social media in **global discourse in fractured times perspectives on journalism, media, education and politics**, UK: Cambridge scholars publishing,2018.
6. Al Zaabi, Fatima, and Raed Awamleh, determinants of Soft Power: the case of United Arab Emirates in **future governments. actions and insights middle east north Africa**, Bingley: Emerald Publishing Limited, 2019.
7. Berridge, G.R and Alan James, **a dictionary of diplomacy**, 2nd edition, New-York: Palgrave& Macmillan, 2003.
8. Berridge, G. R, **Diplomacy Theory and Practice**, 6th ed, Switzerland: Springer Nature, 2022.
9. Berridge, G.R, **diplomacy theory and practice**, 4th ed, NY: Palgrave Macmillan, 2010.
10. Bolewski, Wilfried, **diplomacy and international law in globalized relations,** Berlin: Springer, 2007.
11. Bull, Hedley, **the anarchical society a study of order in world politics**, 4th edition, UK: Palgrave& Macmillan, 2012.
12. Beasley, Ryan K. and others, **foreign policy in comparative perspective domestic and international influences on state behavior**, 2nd edition, USA: SAGE, 2013.
13. Bjola, Corneliu&Marcus Holmes, **Digital Diplomacy theory and practice**, New York: Routledge Taylour&Francis, 2015.
14. Bjola, Corneliu and James Pamment, **countering online propaganda and extremism the dark side of digital diplomacy**, N.Y: Routledge, 2019.
15. Bjola, Corneliu &Michaela Coplen, Digital Diplomacy in the Time of the Coronavirus Pandemic: Lessons and recommendations, in **The Palgrave Handbook of diplomatic reform and innovation. studies in diplomacy and international relations**, NY: Palgrave Macmillan, 2023.
16. Bátora, Jozef, **Foreign Ministries and the Information Revolution Going Virtual?** Leiden: Martinus Nijhoff Publishers, 2008.
17. Baabood, Abdullah, Oman's independent foreign policy, in **the Small Gulf States Foreign and security policies before and after the Arab Spring**, New York: Routledge, 2017.

18. Choucri, Nazli, **cyberpolitics in international relations**, USA: The Mit press, Massachusetts Institute of Technology, 2012.
19. Gregory, Bruce, Public Diplomacy and Governance: Challenges for Scholars and Practitioners, in **Global governance and diplomacy worlds apart?** New York: Palgrave Macmillan, 2008.
20. Göksu, Oğuz, Abdullah Özkan, Digital Diplomacy: An Evaluation of the Means and Opportunities That Digitalization Brings to Diplomacy, in Sevimece Karadoğan Doruk and others, **Digital Siege**, Turkey: Istanbul University Press, 2021.
21. Hill, Christopher, **the changing politics of foreign policy**, New York: Palgrave &Macmillan, 2003.
22. Hamilton, Keith and Richard Langhorne, **the practice of diplomacy its evolution, theory and administration**, 2nd ed, NY: Routledge Taylor & Francis, 2011.
23. Hudson M, Valerie the history and evolution of foreign policy analysis in **Foreign Policy Theories, Actors, Cases, 3rd edition**, UK: Oxford University Press, 2016.
24. Jönsson,C , Diplomacy, Communication and Signalling, in **the SAGE Handbook of Diplomacy,**UK: British Library Cataloguing in Publication data, 2016.
25. Keohane, Robert owen & Joseph s. Nye, **power and interdependence,** 4th edition, USA, Library of Congress Cataloging-in-Publication, ,2012.
26. Kurbalija, Jovan, impact of the internet on Diplomacy in Pauline Kerr and Geoffrey Wiseman, **diplomacy in a globalizing world theories and practices**, 2nd edition, New York, Oxford university press, 2018.
27. Khomeriki, Diana, benefits and risks of Digital Diplomacy: is traditional diplomacy in decline? in Nika Chitadze, **world Politics and the Challenges for International Security**, USA: IGI Global, 2022.
28. Khan, Gohar.F, **social media for government a practical guide to understanding, implementing, and managing social media tools in the public sphere,** Singapore, Springer Nature Singapore, 2017.
29. Mallik, Amitav, **role of technology in International Affairs,** Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi: PENTAGON press, 2016.
30. Manor, Ilan, **Are We There Yet: Have MFAs realized the potential of Digital Diplomacy**?", Leiden, The Netherlands: Brill, 07 Apr. 2016.
31. Manor, Ilan, **The Digitalization of Public Diplomacy**, Switzerland: Palgrave Macmillan Series in Global Public Diplomacy,2019.
32. Melissen, Jan, **the New public diplomacy soft power in international relations**, 1st ed, New York: Palgrave Macmillan, 2005.

33. Meerts, Paul W, the Changing Nature of Diplomatic Negotiation, in Jan Melissen, **innovation in diplomatic Practice**, UK: Palgrave Macmillan, 1999.
34. M, Cyrill, M& Pasha, A. K, diplomacy in the Internet age challenges and opportunities for the UAE, in **smart technologies and innovation for a sustainable future,** Switzerland: Springer Nature, 2019.
35. Nye, Joseph S. Jr., "Hard, Soft, and Smart Power," in: Andrew F. Cooper, Jorge Heine & Ramesh Thakur (eds.), T**he Oxford Handbook of Modern Diplomacy**, Oxford: Oxford University Press, 2013.
36. potter, Evan h, **Cyber-Diplomacy Managing Foreign Policy in the Twenty-first Century**: Canada, McGill-Queen's University Press, 2002.
37. petric, Ernest, **foreign policy from conception to diplomatic practice**, Leiden: Martinus Nijhoff Publishers,2013.
38. Petrica, Dan, international organizations, summits and conferences, in Valentin Naumescu, **foreign policy and diplomacy an introduction,** Romania: EFES,2014.
39. pawar, Rahul& Ishwar Singh, **the virtual vanguards exploring the evolution of digital diplomacy**, India: Pencil,2023.
40. Paschke, Karl Th, public diplomacy in kishan Rana&Jovan Kurbalija, **foreign ministries managing diplomatic networks and optimizing value**, Malta&Geneva: DiploFoundation, 2007.
41. Parakilas, Jacob and Hannah Bryce, Introduction: Artificial Intelligence and International Politics, in **artificial intelligence and international affairs disruption anticipated**, London: Chatham House the Royal Institute of International Affairs, 2018.
42. Partrick, Neil, Saudi Arabia and the GCC States, in Neil Partrick, **Saudi Arabian Foreign Policy conflict and cooperation**, London: New York, I.B. Tauris & Co. Ltd, 2016.
43. Pawar, Rahul, Ishwar Singh, the rise of virtual embassies, in **the virtual vanguards exploring the evolution of digital diplomacy**, India: Pencil,2023.
44. Rosenau, James. N. and Mary Durfee, **thinking theory thoroughly coherent approaches to an incoherent world**, 2nd edition, USA: Westview Press, 2000.
45. R. P, Barston, **Modern Diplomacy**, 5th edition, New-York: Routledge Taylor&Francis Group, 2019.
46. Riordan, Shaun, the new international security agenda and the practice of diplomacy, in Andrew F. Cooper, Brian Hocking, William Maley, **Global**

governance and diplomacy worlds apart? 1st edition, London: Palgrave& Macmillan, 2008.
47. Rana, Kishan S, **21st century diplomacy a practitioner's Guide**, New York: Continuum international publishing group,2011.
48. Sandre, Andreas, **Digital Diplomacy: Conversations on Innovation in Foreign Policy**, New York and London: Rowman and Littlefield, 2015.
49. Seib, Philip, **real-Time Diplomacy Politics and Power in the Social Media Era**, 1st edition, USA: Palgrave Macmillan, 2012.
50. Seib, Philip, the **Future of Diplomacy**, UK: Polity Press, 2016.
51. Spence, Jack and Claire yorke, a new theory and practice of diplomacy new perspectives on diplomacy, UK: I.B. TAURIS Bloomsbury Publishing Plc, 2021.
52. Sevin, Efe, **public diplomacy and the implementation of foreign policy in the US, Sweden and Turkey, Switzerland**: Palgrave Macmillan, 2017.
53. Talbot, Valeria, **the Rising Gulf the new ambitions of the gulf monarchies**, 1st edition, Milano, ISPI, 2015.
54. Verbeke, Johan, Diplomacy **in practice a critical approach**, New York: Routledge Taylor& Francis Group,2023.

B. Reports:

1. Jacobson,Barbara& Rosen Katharina E. Höne, and Jovan Kurbalija, **Data Diplomacy**: **updating diplomacy to the big data era,** Geneva: Diplo Foundation, 2018.
2. Sandre, Andreas, twitter **for diplomats**, Switzerland: DiploFoundation,2013.

C. Journals:

1. Adnan, Mubeen, "Foreign Policy and Domestic Constraints: a conceptual account." **South Asian Studies,** 29 (2014), accessed on: 12/08/2021, at: https://bit.ly/3w0dQej
2. Adesina, Olubukola.S. "Foreign policy in an era of digital diplomacy." **Cogent Social Sciences,** 3 (2016), accessed on: 18/02/2023 at : https://bit.ly/3UiU0VK
3. Allagui,Ilhem, Banu Akdenizli, "the Gulf Information war and the role of media and communication technologies, **international journal of communication**, 13(2019), accessed on: 30/09/2023, at: https://bit.ly/3J5G9LH
4. Al-Muftah, Hamad and others," Factors influencing e-diplomacy implementation: Exploring causal relationships using interpretive structural

modelling", **Government Information Quarterly**, Volume 35, Issue 3, (September 2018), accessed on: 02/04/2023, at: https://bit.ly/3In3VCw
5. Arkley, Joshua Kirkhope-, "balancing the scales: kuwait's neutrality amidst geopolitical rivalries in a f(r)actious middle east". **The Columbia Journal of Asia** 1 (1):159-74, (2022), accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3PpD5xH
6. Bjola,Corneliu, Ilan Manor, "The rise of hybrid diplomacy: from digital adaptation to digital adoption", **International Affairs**, Volume 98, Issue 2, (March 2022), accessed on: 18/02/2023 at: https://bit.ly/3TBY1UE
7. Bjola, Corneliu "Digital diplomacy – the state of the art", **Global Affairs**, 2:3, 297-299,(2016), accessed on: 18/02/2023 at: https://bit.ly/43ltxt9
8. Bjola, Corneliu Jennifer Cassidy, Ilan Manor," public diplomacy in the digital age", **The Hague journal of diplomacy** 14(1-2):83-101, (2019), accessed on: 22/03/2023, at: https://bit.ly/3TJTXjZ
9. Bozkurt,Abdulgani, Muhammed Hüseyin Mercan, "Oman's Foreign Policy and its Mediating and Balancing role in the Middle East", **Marmara University Journal of Political Science**, Cilt 10, Sayı 1,(Mars 2022), accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3vg4prg
10. Boasiako, Isaac Antwi- "Vaccine Diplomacy Game: the race for soft power", **papers. SSRN,** (April 4, 2022), accessed on: 22/03/2023, at : https://bit.ly/49UKTiH
11. Baugh,Peter "Techplomacy": Denmark's ambassador to Silicon Valley', **Politico,** (20 July 2017), accessed on: 03/05/2023, at: https://bit.ly/49mZvGT
12. Bremmer, Ian "the technopolar moment how digital powers will reshape the global order", **foreign affairs**, (2021), accessed on 03/05/2023, at: https://fam.ag/3wE01mg
13. Baabood,Abdullah "the Gulf Cooperation Council (GCC) and its Future Prospects", in GCC: Evaluation, Lessons Learned and Future Prospects, **Global Policy Journal**, (2019),accessed on: 05/09/2023, at: https://bit.ly/3W3XXyN
14. C. Bunce, Rufai SR, "World leaders' usage of Twitter in response to the COVID-19 pandemic: a content analysis", **J Public Health (Oxf),**42(3):510-516, (2020 Aug 18), accessed on: 23/03/2023 at: https://bit.ly/4bZLXUs
15. Chhabra,Radhika "Twitter Diplomacy: A Brief Analysis", **ORF Issue Brief**, No. 335, (January 2020), Observer Research Foundation, accessed on: 26/02/2023 at: https://bit.ly/3Tkf8ZV

16. Cheng, Jing & Jinghan Zeng, "Shaping AI's Future? China in Global AI Governance", **journal of Contemporary China**, 32:143, 794-810 (2023), accessed on: 26/02/2023 at: https://bit.ly/48WPMa3
17. Coleman,Lauren Delisa "diplomacy must embrace digiculture", **Diplomatic Courier**, (13/06/2014), accessed on: 20/04/2023, at: https://bit.ly/4agssW4
18. Duncombe, Constance, "Twitter and the Challenges of Digital Diplomacy". **SAIS Review of International Affairs**, 38(2), 91–100, (2018), accessed on: 26/02/2023 at: https://bit.ly/3UnPq8n
19. Duncombe,Constance "Twitter and transformative diplomacy: social media and Iran–US relations", **International Affairs**, Volume 93, Issue 3, (May 2017), accessed on: 26/02/2023 at: https://bit.ly/3Tggfd3
20. Dumčiuvienė, Aušra, "Twiplomacy: the meaning of social media to public diplomacy and foreign policy of Lithuania", **Lithuanian Foreign Policy Review**, vol. 35 (2016), accessed on: 26/02/2023 at: https://bit.ly/43mSdkY
21. Elkahlout, Ghassan & Sansom Milton," the evolution of the Gulf states as humanitarian donors, **Third World Quarterly**, third world quarterly, (2023), 1–20, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3TZxErT
22. Fidler,David P." Health as Foreign Policy: Between Principle and Power", **Articles by Maurer Faculty** 525, (2005), pp183-185, accessed on: 15/03/2023, at: https://bit.ly/49Fj66b
23. Fung,Archon, Hollie Russon Gilman, Jennifer Shkabatur, "Six Models for the Internet Politics", **International Studies Review**, Volume 15, Issue 1,(March 2013), Pages 30–47, accessed on: 12/04/2023, at: https://bit.ly/49yd47x
24. Fendius, lman, Miriam "The Foreign Policies of Small States: Challenging Neorealism in Its Own Backyard." **British Journal of Political Science** 25, no. 2 (1995): 171–217, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3TIHQVO
25. Guo, Hu, B., H., Zhou, P. et al," Characteristics of SARS-CoV-2 and COVID-19", **Nature Reviews Microbiology** 19, 141–154 (2021), accessed on: 20/03/2023, at: https://go.nature.com/3P8XUx9
26. Gu, Hongfei Data, "Big Tech, and the New Concept of Sovereignty", **Journal of Chinese Political Science**, (2023), accessed on: 03/05/2023, at: https://bit.ly/3uJyjUM
27. Gerrits,André, M. W," Disinformation in International Relations: How Important Is It?" **Security and Human Right**, 29, 1-4 : 3-23, (2018), accessed on: 12/04/2023, at: https://bit.ly/3T3R11c
28. George, Shaji, A, "Silicon Valley rising: how big tech may eclipse nation states", **Partners Universal Innovative Research Publication**, Volume: 01

Issue: 01, (September-October 2023), accessed on: 02/01/2024, at: https://bit.ly/3RdSP7U

29. Gilboa, Eytan "Searching for a Theory of Public Diplomacy", **The ANNALS of the American**, Academy of Political and Social Science, 616(1), 55-77 (2008), accessed on: 10/03/2023, at: https://bit.ly/3wFhqLp
30. Harris, B "Diplomacy 2.0: The Future of Social Media in Nation Branding. Exchange", **The Journal of Public Diplomacy**, 4(1), 3rd ser, 29, (2013), accessed on:12/03/2023, at: https://bit.ly/3P3yX6o
31. Hallams, E, "Digital Diplomacy: The Internet, the Battle for Ideas & US Foreign Policy", **CEU Political Science Journal**, issue, (2010), accessed on: 20/02/2023 at: https://bit.ly/3V8vq8U
32. James, A "diplomacy and International Society", **International Relations**, 6(6), 931–948, (1980), accessed on : 02/07/2021, at: https://bit.ly/3tZZLgF
33. Jones,Marc Owen "propaganda, fake news, and fake trends: the weaponization of twitter bots in the gulf crisis", **international journal of communication** 13(2019) , accessed on: 30/09/2023, at: https://bit.ly/4cFiIGF
34. J. E, Peterson, "Qatar and the world: branding for a micro-state", **the middle east journal**, 60, 732-748. (2006), accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/43Gm3kV
35. J, Grix., & Houlihan, B, "Sports Mega-Events as Part of a Nation's Soft Power Strategy: The Cases of Germany (2006) and the UK (2012)", **The British Journal of Politics and International Relations**, 16(4), (2014), 572–596, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3PwoXTh
36. Khatib, Lina "Qatar's foreign policy: the limits of pragmatism" **international affairs**, volume89, Issue2Special Issue: The Middle East ten years after the invasion of Iraq, (March 2013), accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/48XEDWz
37. K,Cukier, Mayer-Schoenberger, V, "the Rise of Big Data, how it's Changing the way we think about the world", **Foreign Affairs**. 2013, accessed on: 22/02/23, at: https://fam.ag/3J4CSwj
38. Langhorne, Richard , "the Diplomacy of Non-State Actors", **Diplomacy & Statecraft**, 16(2), 331–339, (2005) accessed on :02/07/2021, at : https://bit.ly/3Ogf5wk
39. Lobell, Steven E, "Structural Realism/Offensive and Defensive Realism." **Oxford Research Encyclopedia of International Studies**. (22 Dec. 2017), accessed on: 19/09/ 2022, at : https://bit.ly/47Qfwo3

40. Lebedeva,Marina M. Elena S. Zinovieva," International Negotiations in the Digital Age", Vestnik RUDN. **International Relations**, Vol23 - N. 1, (2023) - p144-156, accessed on: 04/04/2023, at: https://bit.ly/3T3D0Ay
41. Manan, Munafrizal, "Foreign Policy and National Interest: Realism and Its Critiques", **Global strategies**, 9 (2) :175-89,(2017), accessed on: 02/092021, at : https://bit.ly/47RiQPK
42. Mason,Robert, "Breaking the mold of small state classification? The broadening influence of United Arab Emirates foreign policy through effective military and bandwagoning strategies", **Canadian Foreign Policy Journal**, 24:1, 95-112, (2018), accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/49WjihA.
43. Manor, I. J. Pamment, "at a crossroads: examining Covid-19's impact on public and digital diplomacy", **Place Brand Public Dipl** 18, 1–3, (2022), accessed on: 18/03/2023 at: https://bit.ly/49WaQP2
44. Muzaffar, Abduazimov, "Inside Diplomacy during the Pandemic: Change in the Means and Ways of Practice", **Indonesian Quarterly**, Vol. 49, No. 1, pp. 50-66, (2021). accessed on: 01/04/2023, at : https://bit.ly/3SSc5ry
45. Nye,Joseph S." Soft power: the evolution of a concept", **Journal of Political Power**, 14 (1): 196–208,(2021) accessed on: 20/02/2023 at: https://bit.ly/4c9brP8
46. Nye Joseph S., Jr, "Soft Power and American Foreign Policy", **Political Science Quarterly**, 119(2), 255–270. (2004), accessed on 20/02/2023 at: https://bit.ly/3v3anfb
47. Nye , Joseph S. Jr, Soft Power and Public Diplomacy Revisited, **The Hague Journal of Diplomacy**, 14 (2019) 7-20, accessed on: 20/02/2023 at: https://bit.ly/3TZZ1lK
48. Nye, J. S "Public Diplomacy and Soft Power", **The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science**, 616.1. (2008), accessed on: 12/03/2023, at : https://bit.ly/3P0r1Ti
49. Nye, Joseph S. Jr and William A. Owens, America's Information Edge, **Foreign Affairs**, 75(2), 20–36, (1996), accessed on: 03/02/2023 at: https://fam.ag/47Tmqc8
50. Naylor, Tristen, "All That's Lost: The Hollowing of Summit Diplomacy in a Socially Distanced World", **The Hague Journal of Diplomacy**, 15, 4 :583-598, (2020), accessed on: 04/04/2023, at: https://bit.ly/3wzYuNX
51. Owen, Taylor, "The networked state and the end of 20th century diplomacy." **Global Affairs**, 2 (2016), accessed on: 22/02/2023 at: https://bit.ly/49TweVg

52. Patrick C Floribert. Endong, “Digitization of African Public Diplomacy: Issues, Challenges and Opportunities”, **International Journal of Digital Society (IJDS**), Volume 11, Issue 2, (2020), accessed on: 20/04/2023, at: https://bit.ly/48B4MKB
53. Pamment,James “diplomacy and digitization: a profession adapting to new networks of power”, **Revista Mexicana de Política Exterior**, no 113, (2018), accessed on: 02/04/2023, at : https://bit.ly/4c236wP
54. Pijovic,Nikola, ” How States Order the World: A Typology of “Core” and “Peripheral” Foreign Policy”, **Foreign Policy Analysis**, Volume 16, Issue 3, (July 2020), Pages 504–514, accessed on: 30/08/2021, at: https://bit.ly/3HBq4Nm
55. Perez, Christian &Anjana Nair,” Information Warfare in Russia’s War in Ukraine the role of social media and Artificial Intelligence in shaping global narratives”, (2022), **foreign policy**, accessed on: 12/04/2023, at: https://bit.ly/3uX0zDf
56. pakin,Esra, Albayrakoğlum, “from innovative diplomacy to innovation diplomacy”: the case of the united arab emirates, **perceptions,** volume xxvii number 2, 218-237, (autumn-winter 2022), accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/4aDQMRD
57. Ritto,Luis, “Diplomacy and its practice vs Digital Diplomacy”, **Diplomat magazine**, (18 October 2014), accessed on: 12/02/2023 at : https://bit.ly/47ZkBui
58. Rashica, Viona "The Benefits and Risks of Digital Diplomacy" **SEEU Review**, 13, no.1 (2018): 75-89, accessed on: 12/04/2023, at: https://bit.ly/49WWoX6
59. Rashica,Viona” is digital diplomacy triumphing over political diplomacy?”, **International Scientific Journal on European Perspectives**, Volume 13, Number 2 (24), (October 2022), pp. 47-67. accessed on: 01/04/2023, at : https://bit.ly/49VNPM1
60. Rashica,Viona, “digital diplomacy: aspects, approaches and practical use”, European Perspectives − **International Scientific Journal on European Perspectives** volume 10, number 1 (17), (April 2019), accessed on: 20/02/2023 at: https://bit.ly/3IzsgW5
61. Ross,Alec , "Digital Diplomacy and US Foreign Policy". **The Hague Journal of Diplomacy** 6 (3-4),(2011) 451-455, accessed on: 20/02/2023 at: https://bit.ly/48UANgT
62. R., Miller, Verhoeven, H, “Overcoming smallness: Qatar, the United Arab Emirates and strategic realignment in the Gulf”, **Int Polit** 57, 1–20 (2020). accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/49lb3dL

63. Rose,Gideon "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy." **World Politics** 51, no. 1 (1998): 144–72, accessed on : 19/09/2022, at: https://bit.ly/3HwEHS1
64. Riordan, Shaun, "The Geopolitics of Cyberspace: a Diplomatic Perspective", **Brill Research Perspectives in Diplomacy and Foreign Policy** 3, 3 (2018): 1-84, accessed on: 04/04/2023, at: https://bit.ly/3T0RRMf
65. Singer,Nermeen "role of world cup soccer in healing gulfs region: zeal of Qatar's sport diplomacy", **Arab Media & Society** (Issue 33, Winter/Spring 2022), accessed on: 17/10/2023, at: https://bit.ly/49pZEcO
66. Stephen, Herzog, "Revisiting the Estonian Cyber Attacks: Digital Threats and Multinational Responses." **Journal of Strategic Security** 4: 49-60, (2011), accessed on: 20/04/2023, at: https://bit.ly/3uJvt24
67. S, E. A. Mohamed, Osman, M. E. & Mohamed, B. A," the impact of Artificial Intelligence on social media content", **journal of Social Sciences**, 20(1), 12-16. (2024), accessed on: 05/05/2024 at: https://bit.ly/3UETDU0
68. SR,Rufai, Bunce C, "World leaders' usage of Twitter in response to the COVID-19 pandemic: a content analysis", **J Public Health** (Oxf).;42(3): (2020 Aug 18), 510-516, accessed on: 23/03/2023 at: https://bit.ly/4bZLXUs
69. Sultan, Barakat, "Qatari Mediation: Between Ambition and Achievement", **Brookings Doha Center Analysis Paper**, Brookings Doha Center, number 12, (November 2014), accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/4c2wXox
70. Tarfa,,Al-Mansouri Al-Mohannadi Haya, and Feroun, Mariam, "Digital diplomacy during the first 100 days: How GCC ministries of foreign affairs and ministers tweeted the blockade", **QScience Connect** (Special Issue: Thesis) (2):1(2021), accessed on: 17/10/2023, at: https://bit.ly/3JamSbW
71. van der Meer, Sico, "Enhancing International Cyber Security a Key Role for Diplomacy", **security and human rights** 26 (2015) 193-205, accessed on: 15/04/2023, at: https://bit.ly/3UYONCT
72. Walt, Stephen M, "Does Anyone Still understand the 'Security Dilemma'?", **Foreign Policy**, (July 26, 2022), accessed on: 30/07/2022 at : https://bit.ly/49eAEWl
73. Walt, Stephen M, "International Relations: One World, Many Theories," **Foreign Policy**, No. 110 (1998), accessed on: 24/09/2022 at: https://bit.ly/3Szah7R
74. Wittmann, Veronika, "digital diplomacy versus downfall. an agenda for international relations in the global age", **Russian Political Science**, № 2 (15), (2020), accessed on: 23/03/2023, at: https://bit.ly/3IjELoj

75. Yenigun, Cuneyt, Houchang Hassan-Yari, Abdullah AlMaani, "Public Diplomacy of Oman", **Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry** (TOJQI)Volume 12, Issue 3, (June 2021), accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3Tf93xy
76. Zaharna, R S, "the pandemic's wake-up call for humanity-centered public diplomacy", **Place Brand Public Diplomacy**, 18, 4–7 (2022), accessed on: 20/03/2023 at: https://bit.ly/3IkZ4BV
77. Zaharna,R.S , "From Pinstripes to Tweets", **Cairo Review of Global Affairs**, (25 January 2015), accessed on:12/03/2023, at : https://bit.ly/3IHe518
78. Zamanli,Emil "Intensification Cycle in Digital Diplomacy", **KnE Social Sciences,** 7(3), 70-86, (04/02/2022), accessed on: 23/03/2023, at: https://bit.ly/49Xu4Uy
79. Zwitter,Andrej, "Big Data and International Relations," **Ethics & International Affairs**, 29(4):377-389, (2015), accessed on: 18/02/23, at: https://bit.ly/4aBDhly

D. Working papers:

1. Bjola, Corneliu, "Adapting Diplomacy to the Digital Age: Managing the Organisational Culture of Ministries of Foreign Affairs," Working Paper no 1, oxford digital diplomacy research group (Jan 2018), accessed on: 02/04/2023, at: https://bit.ly/42Ywlwk
2. Manor, Ilan, "the digitalization of diplomacy- toward clarification of a fractured terminology", Digital Diplomacy working paper, (2017) , accessed on: 18/02/2023 at : https://bit.ly/3SBjuMX
3. Nicholas, Westcott, "Digital Diplomacy: The Impact of the Internet on International Relations", Oxford Internet Institute, OII Working Paper No. 16, (July 1, 2008), accessed on: 10/10/2022 at: https://bit.ly/3OiluXZ

E. ELECTRONIC RESOURCES:

1. Ang, Carmen," how do big tech giants make their billions?", visual capitalist , (2022), accessed on: 03/05/2023, at: https://bit.ly/3wDghUF
2. Abdulla, Abdulkhaleq, "Contemporary socio-political issues of the Arab Gulf moment", Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States (11), (September 2010), accessed on: 05/09/2023, at: https://bit.ly/3wUDthf
3. Abbasov,Abbas, "Digital Diplomacy: embedding information and communication technologies in the department of foreign affairs and trade",

the Australian institute of international relations, accessed on: 10/10/2022 at: https://bit.ly/3Seeaxx
4. Akdenizli,Banu, “a snapshot of how foreign ministers in the gulf use twitter”, USC center on public diplomacy, (2017), accessed on: 12/10/2023, at: https://bit.ly/3vP21b8
5. Baabood,Abdullah “Gulf countries and Arab transitions: role, support and effects”, L’Institut European de la Méditerranée (IEMed),(2014) accessed on: 20/09/2023, at: https://bit.ly/4ckY5zp
6. Bjola, Corneliu, Diplomacy in the age of Artificial Intelligence, The Elcano Royal Institute, (2019), accessed on: 26/02/2023 at: https://bit.ly/3Pkv3WM
7. Bjola,Corneliu, “Digital Diplomacy Myths”, USC Center of public diplomacy, (2018), accessed on: 20/04/2023, at: https://bit.ly/3ImjpXu
8. Bollier, David,” the rise of netpolitik how the internet is changing international politics and diplomacy”, Aspen Institute, Washington, (2003), accessed on: 18/02/2023 at: https://bit.ly/4awCKBH
9. Clinton, Hillary [US State Department]. (2011, December 12). Secretary Clinton announces virtual embassy Tehran [Video File], accessed on: 23/02/2023 at: https://bit.ly/48TWiOR
10. Clarke, Cooper, R. “as Qatar becomes a non-NATO ally, greater responsibility conveys with the status” , Atlantic Council,(March 3, 2022), accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3x1SfDg
11. Christopher,Amacker, “The Functions of Diplomacy,” E-International Relations Students,(Jul 20 2011), accessed on :02/07/2021, at : https://bit.ly/3Ojqj3o
12. David B Roberts , "securing the qatari state", Arab gulf states institute in Washington, (2017), accessed on: 28/09/2023, at:https://bit.ly/43kuYrO
13. Deyaa, Nada, "Saudi’s new media Centre: a rising portal in the world of digital diplomacy” daily news egypt, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/4ajLb37
14. Diplo foundation, Data and diplomacy, accessed on: 18/02/2023, at https://bit.ly/3JabbSB
15. Diplo foundation, mapping the challenges and opportunities of artificial intelligence for the conduct of diplomacy, (2019),accessed on: 26/02/2023 at : https://bit.ly/3PkxGb6
16. Diplo Foundation, digital foreign policy,(2021), accessed on: 02/04/2023, at: https://bit.ly/3V3ixyM
17. Digital Diplomacy index 2023, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/4aomrHk

18. Dig watch, artificial intelligence, accessed on: 26/02/2023 at: https://bit.ly/3vh0j2b
19. Diplo foundation, what is e-diplomacy anyway?,(published on 16 January 2010 updated on 05 April 2024), accessed on: 12/02/2023 at : https://bit.ly/3u8xN2f
20. Diplo foundation, what is e-diplomacy anyway?,(published on 16 January 2010 updated on 05 April 2024), accessed on: 12/02/2023 at : https://bit.ly/3u8xN2f
21. Farouk,Yasmine "Riyadh's motivations behind the saudi-Iran deal", Carnegie endowment for international peace, (30/03/2023), accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3TkKcsq
22. Franke, Ulrike, "Artificial Intelligence diplomacy, Artificial Intelligence governance as a new European Union external policy tool", European Parliament , (21-06-2021), accessed on: 26/02/2023 at: https://bit.ly/3TEIALA
23. France Diplomatie - Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères, La stratégie internationale de la France pour le numérique, accessed on 02/04/2023, at : https://bit.ly/3wJRtds
24. Federal Department of Foreign Affairs, FDFA Digital Foreign Policy Strategy 2021–2024, accessed on: 02/04/2023, at : https://bit.ly/3wJM9qw
25. Grant, Richard, "The democratisation of diplomacy: negotiating with the Internet", Oxford Internet Institute, Research Report No. 5,(November 2004), pp 10-11, accessed on: 20/02/2023 at: https://bit.ly/3ViQuLO
26. Gartner center, Big Data, accessed on: 18/02/2023, at: https://bit.ly/3xmgr30
27. Global Soft Power Index 2023, "Gulf Nations on the Rise in– UAE, Saudi Arabia, Qatar Climb in New Ranking", accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3vfXtdQ
28. Hanson, Fergus "Revolution @State: the spread of E diplomacy, Lowy institute for international policy", (27 March 2012), accessed on 12/02/2023 at : https://bit.ly/3Sz7Pyf
29. Hibbeln, Lucas, Digital Diplomacy: Global Trends, opportunities and challenges, NVICTUS CORPORATION LTD., The Hague, The Netherlands, (2021), accessed on: 12/04/2023, at: https://bit.ly/3wDd07P
30. Hocking, Brian, Jan Melissen, Diplomacy in the Digital Age, Netherlands Institute of International Relations Clingendael, (2015), accessed on: 02/04/2023, at: https://bit.ly/3OZqNf1
31. Hill, Christopher R, the limits of twitter diplomacy, project syndicate, 20/08/2013, accessed on: 18/02/2023 at : https://bit.ly/3Hz2xwt

32. Ittelson, Pavlina & Martin Rauchbauer, about Tech Diplomacy, Diplofoundation,2023, accessed on: 03/05/2023, at: https://bit.ly/49SLqlh
33. Internet Usage Statistics, World Internet Users, accessed on 20/04/2023, at: https://bit.ly/49CQH0u
34. Jewell,Catherine, Sports diplomacy, nation branding and IP go hand in hand in Qatar, interview with Ambassador Dr. Hend Al-Muftah, accessed on: 17/10/2023, at: https://bit.ly/3U0YVKu
35. K,Ulrichsen , can the Gulf Cooperation Council survive the current crisis?, Arab Center Washington DC,(2017), accessed on: 20/09/2023, at: https://bit.ly/4aelLDM
36. Kurbalija, Jovan &Katharina Höne, the emergence of digital foreign policy, Diplofoundation,Geneva internet platform, (2021), accessed on: 03/05/2023, at: https://bit.ly/3P4Dgy5
37. Krasna,Joshua, "Big Changes in United Arab Emirates Foreign Policy", foreign policy research institute,18/04/2023, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/4cllfFL
38. Kurbalija, Jovan, "the impact of big data on geopolitics, negotiations and diplomacy', Diplo foundation, (2017), accessed on: 22/02/23, at: https://bit.ly/3UcK4gp
39. Kurbalija, Jovan, "E-Diplomacy and Diplomatic Law in the Internet Era", accessed on: 04/04/2023, at: https://bit.ly/48FUZTD
40. Kurbalija, Jovan," how will WikiLeaks affect diplomacy ?" , Diplo foundation, accessed on: 04/04/2023, at: https://bit.ly/43816iw
41. Klynge,Casper, "why Silicon Valley demands diplomats", (2019), accessed on 03/05/2023, at: https://bit.ly/3V0MP4W
42. Kurbalija, Jovan," will AI take over diplomatic reporting? ", Diplofoundation, (2023), https://bit.ly/4eqTEnZ
43. Kemp,Simon Digital 2023 : Saudi Arabia , 12/02/2023, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3YUsnCQ
44. K,Ulrichsen , can the Gulf Cooperation Council survive the current crisis?, Arab Center Washington DC,(2017), accessed on: 20/09/2023, at: https://bit.ly/4aelLDM
45. Kemp ,Simon , Digital 2023 : Qatar, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3U3bF3e
46. Kemp, Simon, Digital 2023, United Arab Emirates, 09/02/2023, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3PNRtA4
47. Kemp, Simon, Digital 2023, Bahrain,13/02/2023, accessed on: 30/09/2023, at: https://bit.ly/3TJik1e

48. Kemp, Simon, Digital 2023 : Global Overview Report, https://bit.ly/42fd75hSIMON
49. Kemp, Simon, Digital 2023: Saudi Arabia, 12/02/2023, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3YUsnCQ
50. Lewis, Dev, "Digital Diplomacy", Gateway House: Indian Council on Global Relations (19/12/2014), accessed on: 12/02/2023 at : https://bit.ly/48TUGpa
51. McClory, Jonathan, The Soft Power 30, Portland and the USC Centre on Public Diplomacy, (2017), https://bit.ly/49nQ1eD
52. Manor, Ilan, WikiLeaks revisited, digital diplomacy blog., (2015), accessed on 20/04/2023, at: https://bit.ly/49ZmGbd
53. Manor,Ilan what is digital diplomacy? , digdipblog, accessed on: 05/03/2023, at : https://bit.ly/3P5y514
54. Manor,Ilan , the AI moves in: chat GPT 's impact on digital diplomacy, digdipblog (2023), accessed on: 26/02/2023 at: https://bit.ly/3VlhCtx
55. Manor,Ilan, "On Virtual Embassies in the Age of Digital Diplomacy", digdipblog , (2014), accessed on: 23/02/2023 at: https://bit.ly/3wUo8ND
56. Manor, I "2020: The year of Digital Resurgence ", digdipblog, accessed on: 23/03/2023, at : https://bit.ly/3ThJOw2
57. McCarthy,John, what is AI? Basic Questions, accessed on: 26/02/2023 at: https://stanford.io/4bsPN6Z
58. Ministry of Foreign Affairs of Denmark, office of Denmark's Tech Ambassador, the TechPlomacy Approach, accessed on: 03/05/2023, at: https://bit.ly/42YrWtf
59. Ministère de l'Europe et des affaires étrangères, politique étrangère de la France, Diplomatie numérique, accessed on : 18/02/2023 at : https://bit.ly/4bhoEFi
60. mosly,Amnah, "sports diplomacy in the GCC", Gulf research center, (2022), accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/4aG8HY1
61. Nye, Joseph S. Jr, Cyber Power, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School,(2010), accessed on: 20/04/2023, at: https://bit.ly/43hO9CV
62. Open AI. ChatGPT: optimizing language models for dialogue, accessed on: 26/02/2023 at: https://bit.ly/3wX2Fni
63. OCDE, " understanding the Digital Divide ", documents de travail de l'OCDE sur l'économie numérique, n° 49, Éditions OCDE, (01/01/2001), Paris, accessed on : 20/04/2023, at: https://bit.ly/431iVj0

64. Permyakova, Larisa " Digital diplomacy: areas of work, risks and tools", Russian International Affairs Council, 28 September 2012, accessed on: 02/04/2023, at : https://bit.ly/3P3KwKB
65. Rouse, Margaret, Information and Communication Technology (ICT), Techopedia, https://bit.ly/3OqyevB
66. Richard, Laurence-Camille, diplomacy in the twenty-first century: change and evolution, 2011, accessed on: 04/04/2023, at : https://bit.ly/3IkggHH
67. Riordan, Shaun, "Cyber Diplomacy vs Digital Diplomacy: A Terminological Distinction", (May 12,2016), USC center on public diplomacy, accessed on: 12/02/2023 at: https://bit.ly/3SgjQHw
68. Raimzhanova, Aigerim, "Power in IR: Hard, Soft, and Smart", Institute for Cultural Diplomacy and the University of Bucharest, Bucharest, December 2015, accessed on: 20/02/2023 at: https://bit.ly/43hrg28
69. Shahrour, Karam, "the evolution of emirati foreign policy (1971-2020): the unexpected rise of a small state with boundless ambitions", sciences po, 2020, pp7-8, accessed on: 28/09/2023, at: https://bit.ly/3TCcFeu
70. Stringer, Kevin D. Think Global, act local: honorary consuls in a transforming diplomatic world, Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael', (2007), accessed on: 02/04/2023, at: https://bit.ly/3OZuaTd
71. Statista, number of twitter users by country 2023, https://bit.ly/4ajkzPD
72. Schmidt, Eric "the AI revolution and strategic competition with china", project-syndicate, (2021), accessed on: 26/02/2023 at: https://bit.ly/4chtCCe
73. Saudi Vision 2030, accessed on: 20/09/2023, at: https://bit.ly/3vfnxFM
74. Singh, Saurabh, "Digital Diplomacy: India's Increasing Digital Footprints", Society for the Study of Peace and Conflict, 2018, accessed on: 20/02/2023 at: https://bit.ly/3TkbmiV
75. The foreign and commonwealth office, (FCO)digital strategy, accessed on: 18/02/2023 at: https://bit.ly/42p6A8c
76. The Economist," the world's most valuable resource is no longer oil, but data",2017, accessed on: 18/02/23, at : https://bit.ly/4aha7sf
77. The FCO Digital Strategy, accessed on: 02/04/2023, at : https://bit.ly/3uM16YO
78. The Office of the Danish Tech Ambassador, The TechPlomacy Approach, accessed on: 03/05/2023 , https://bit.ly/3Ikep5K
79. Twiplomacy study 2018, https://bit.ly/3Lxv6wl
80. Twiplomacy study 2022, https://bit.ly/4brGJ2g
81. US department of State, 21st century statecraft, accessed on: 18/02/2023 at: https://bit.ly/3SFvoFO

82. US virtual Embassy in Iran, accessed on: 23/02/2023 at: https://bit.ly/4cjszlu
83. US National Artificial Intelligence Initiative act of 2020'', accessed on: 26/02/2023 at: https://bit.ly/4ad58br
84. Un 2020 Virtual Counter-Terrorism Week, accessed on: 23/03/2023 at: https://bit.ly/3ImssI2
85. US department of state, COVID-19 Response and Recovery, accessed on: 23/03/2023 at: https://bit.ly/3V1OGGP
86. USC Center on Public Diplomacy, What's PD? accessed on: 05/03/2023, at: https://bit.ly/3wyzfM5
87. Vincent, James, "Putin says the nation that leads in AI will be the ruler of the world", the verge, (Sep 4 2017), accessed on: 26/02/2023 at: https://bit.ly/48Xv0at
88. Vienna convention on diplomatic Relations 1961, accessed on: 23/02/2023 at: https://bit.ly/4aeL9cB
89. Watson, Virginia Bacay, "the fourth industrial revolution and its discontents: governance, big tech, and the digitization of geopolitics", Asia-Pacific Center for Security Studies, accessed on: 03/02/2023 at: https://bit.ly/3SyvT4a
90. Wang,Chu "twitter diplomacy: preventing twitter wars from escalating into real wars", future of diplomacy project, BELFER CENTER, (may20,2019), accessed on: 26/02/2023 at: https://bit.ly/4aeOb0j
91. World Health Organization, WHO Director-General's Opening Remarks at the Media Briefing on Covid-19 – (11 March 2020), accessed on: 20/03/2023 at: https://bit.ly/3P3ejmO
92. WHA Resolution 73.1. 73 Session of the World Health Assembly, COVID-19 Response – (May 19, 2020), accessed on: 01/04/2023, at : https://bit.ly/4cc5WPZ
93. WHO Coronavirus (COVID-19) Dashboard, accessed on: 18/03/2023 at: https://bit.ly/4c1gdym

فهرس الجداول والأشكال والخرائط

I. فهرس الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	تعدد الفاعلين الدبلوماسيين	21
02	مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	46
03	معطيات حول: العدد الإجمالي لسكان العالم، الاستخدام العالمي للأنترنيت ومنصات التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية في شهرجانفي2023	48
04	مصادر القوة الناعمة	67
05	صورة لواجهة السفارة الافتراضية الأمريكية في إيران عبر موقعها الإلكتروني	71
06	صورة لواجهة السفارة الافتراضية الإسرائيلية في دول الخليج على منصة تويتر	72
07	يوضح عدد مستخدمي تويتر حسب الدول لسنة 2023	76
08	يوضح مفهوم دبلوماسية تويتر أو الدبلوماسية الرقمية عبر تويتر	78
09	قائمة رؤساء الدول والحكومات الأكثر نشاطا عبر تويتر	79
10	سلسلة قيمة البيانات الضخمة الأنشطة الرئيسية وأمثلة للجهات الفاعلة المرتبطة	90
11	الإمارات ضمن قائمة أفضل 10 دول بمؤشر القوة الناعمة العالمي 2023	165
12	الحسابات الرسمية السعودية الفاعلة في مجال السياسة الخارجية على منصة تويتر	172
13	ترتيب المملكة العربية السعودية حسب مؤشر الدبلوماسية الرقمية لسنة 2023	177
14	أهم الحسابات الرسمية القطرية الفاعلة في مجال السياسة الخارجية على منصة تويتر	180
15	القادة الاماراتيون ضمن قائمة القادة العرب الأكثر متابعة على تويتر لسنة 2018	186
16	أهم الحسابات الرسمية الإماراتية الفاعلة في مجال السياسة الخارجية على منصة تويتر	187

II. فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	عنوانها	رقم الصفحة
01	الموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي	148

فهرس المحتويات

المحتوى **الصفحة**

شكر وتقدير.....أ

الإهداء.....ب

الملخص باللغة العربية.....ح

الملخص باللغة الإنجليزية.....ي

مقدمة.....2-14

الفصل الأول: الدبلوماسية الرقمية والسياسة الخارجية.....16

المبحث الاول: الدبلوماسية والسياسة الخارجية: مدخل مفاهيمي نظري.....17

المطلب الأول: تطور مفهوم الدبلوماسية من التقليدية إلى المعاصرة.....17

المطلب الثاني: السياسة الخارجية: التعريف المحددات والأهداف.....27

المطلب الثالث: السياسة الخارجية في نظريات العلاقات الدولية.....37

المبحث الثاني: الدبلوماسية الرقمية التعريف، الخصائص والإطار النظري.....46

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية الرقمية.....47

المطلب الثاني: خصائص الدبلوماسية الرقمية.....57

المطلب الثالث: الدبلوماسية الرقمية من منظور القوة الناعمة.....63

المبحث الثالث: وسائل الدبلوماسية الرقمية.....68

المطلب الأول: السفارات الافتراضية.....69

المطلب الثاني: الدبلوماسية الرقمية عبر منصة التواصل الاجتماعي تويتر.....74

المطلب الثالث: توظيف الذكاء الاصطناعي 81

المطلب الرابع: البيانات الضخمة.....89

الفصل الثاني: الدبلوماسية الرقمية ونطاق التأثير على السياسة الخارجية.....95

المبحث الأول: وظائف الدبلوماسية الرقمية.....96
المطلب الأول: تدعيم جهود الدبلوماسية العامة.....96
المطلب الثاني: تعزيز الصورة الإيجابية للدول.....102
المطلب الثالث: نجاعة الدبلوماسية الرقمية في إدارة الأزمات العالمية: الأزمة الصحية لجائحة كوفيد-19- كمثال.....105
المبحث الثاني: مأسسة الدبلوماسية الرقمية: الهيكلة والوظائف.....112
المطلب الأول: وزارات الخارجية.....112
المطلب الثاني: وظائف البعثات الدبلوماسية.....120
المبحث الثالث: الدبلوماسية الرقمية بين الفرص والتحديات.....128
المطلب الأول: فرص الدبلوماسية الرقمية.....128
المطلب الثاني: الدبلوماسية الرقمية وإشكالات البيئة الرقمية.....133
المطلب الثالث: تحكم الشركات التكنولوجية الكبرى.....139
الفصل الثالث: تطبيق الدبلوماسية الرقمية لدى دول مجلس التعاون الخليجي.....145
المبحث الأول: السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.....146
المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي: مدخل مؤسساتي ونظري.....146
المطلب الثاني: ملامح السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.....152
المطلب الثالث: مكانة القوة الناعمة في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي....163
المبحث الثاني: الدبلوماسية الرقمية لدول مجلس التعاون الخليجي.....168
المطلب الأول: الدبلوماسية الرقمية في المملكة العربية السعودية.....169
المطلب الثاني: الدبلوماسية الرقمية في قطر.....177
المطلب الثالث: الدبلوماسية الرقمية في الامارات العربية المتحدة.....183
المطلب الرابع: الدبلوماسية الرقمية في باقي دول مجلس التعاون الخليجي.....189
المبحث الثالث: صور عن الدبلوماسية الرقمية لدول مجلس التعاون الخليجي.....198
المطلب الأول: الدبلوماسية الرقمية أثناء الأزمة الخليجية 2017.....199
المطلب الثاني: الدبلوماسية الرقمية في قطر للترويج لبطولة كأس العالم 2022 203
الخاتمة.....210

قائمة المراجع.....216
فهرس الأشكال.....242
فهرس المحتويات.....245